المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center
Strategic, Political & Economic Studies

إتجاهات سياسية

مجلة علمية دولية دورية محكمة متخصصة

إتجاهات سياسية" دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "ألمانيا –برلين. "
وهي مجموعة من التقارير والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية التي تعنى بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

تعتمد مجلة " إتجاهات سياسية " على تقصي الحقائق وتقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة والإشراف على ما يصلها من تقارير وتحليلات حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية والإعلام والقانون، من الجامعات العربية ذوي الخبرة.

العدد الثاني، يناير 2018

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center
Strategic, Political & Economic Studies

JOURNAL OF POLITICAL TRENDS

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by
The Democratic Arabic Center
Germany-Berlin
It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717

Second issue, January 2018

المدير العام للمركز الديمقراطي العربي

أ .عمار شرعان

رئيس التحرير

د. سامي الوافي

مساعد رئيس التحرير

أ.بن عيسى صفاء

مدير التحرير:

د. ايلاف راجح هادي

أ. علي عدنان محمد حسن

President of the Democratic Arabic Center

Mr.Ammar Sharaan

Editor-In-Chief

Dr. Sami louafi

Assistant Editor in Chief

Ben-Issa Safa

Managing Editors

Dr. Elaf Rajih Hadi

Ali Adnan Mohammed Hasan

اللجنة العلمية:

- أ.د. سليم كاطع علي – باحث في الشؤون الدولية – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد- العراق
- أ.د. أكرم فرج الربيعي – باحث واكاديمي.
- أ.د.حسينة شرون، جامعة محمد خيضر ، بسكرة - الجزائر.
- سعادة السفير بلال المصري – سفير مصر السابق لدي أنجولا وساوتومي والنيجر.
- د.إبراهيم الرفاعي، جامعة المنار ، تونس.
- د.رابح خرايفي ، جامعة جندوبة، تونس.
- د. معمر سلامة . جامعة الأمير محمد بن فهد، المملكة العربية السعودية.
- د.أمحمدي بوزينة آمنة، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف- الجزائر.
- د. أعراج سليمان. جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر.
- د.مصطفى خواص، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.
- د. قريمس عبد الحق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل- الجزائر.
- د.عمراني كربوسة . جامعة محمد خيضر . بسكرة ، الجزائر.
- د.حموم فريدة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل- الجزائر.
- د. عشي علاء الدين، جامعة تبسة ، الجزائر.
- د.أمهيد المجبري، باحث في القانون العام ، ليبيا.
- د. علي حسن أبو بكر يونس, جامعة بن غازي، ليبيا.
- د. فتحي بلعيد أبورزيزة، الجامعة الأسمرية، ليبيا.

Scientific Committee

- Prof. Ali Salim Kata , a researcher in international affairs , Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Iraq.
- Prof. Akram Faraj al-Rubaie , researcher and educator.
- Prof. Saad El-Haj Ben-Jakhdal, Ibn Khaldoun University, Algeria.
- Prof. Hussaina Sheroun, Mohammed Khaydar University, Biskra, Algeria.
- Egyptian Ambassador Bilal ,former ambassador to Egypt have Angola, Sao Tome and Niger.
- Dr. Ibrahim Rifai, University of Manar, Tunisia.
- Dr. Rabah Khreifa - University of Jendouba , Tunisia
- Dr. Muammar Salama ,Prince Mohammed bin Fahd University, Saudi Arabia .
- Dr. Amhamdi Bouzina Amna, University of Hassiba Ben Bouali, Chlef - Algeria.
- Dr. Oaraj Suleiman ,Ben Youssef Ben Flute University – Algeria.
- Dr. Mustafa Khawas, National High School of Political Sciences, Algeria.
- Dr. Grims Abdul Haq ,University of Jijel – Algeria.
- Dr.amrani Karboussa ,University Mohamed KHIDER - Biskra –Algeria.
- Dr. Achi Aladdin - Tebessa University – Algeria.
- Dr. Humoum Farida, Mohamed Seddik Ben Yahia University, Jijel, Algeria.
- Dr. Amhedy Mohamed Amhedy- Researcher in Public Law – Libya.
- Dr. Ali Hassan Abu Bakr Younis, Benghazi University, Libya.
- Dr. Fathi Belaid Abourziza, University of Asmaria, Libya.

فهرس العدد

الإفتتاحية رئيس التحرير	01
العناصر المحققة لإستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية: بين "الفعالية الحكومية" و" الأداء الديمقراطي. د. عبد الكريم هشام	02
المواطنة والديمقراطية : سياسة شرعية وتحديات معاصرة د/صبرى بديع عبد المطلب	21
السّياسة التشريعية والقيمية وحُدودها في تنظيم العيش المشترك في تونس وحمايته من سنة 1956 إلى سنة 2016" د: د.رابح خرايفي	41
العلاقة بين النمو الإقتصادي والديمقراطية وأثرها على الحراك السياسي للشباب دراسة حالة إقليم كوردستان – العراق مجموعة باحثين	52
المصالحة الوطنية من خلال تجارب العدالة الإنتقالية : مظاهر تحقيق الوحدة الوطنية و الإنسجام الاجتماعي. أ.بوجعبوط المصطفى	59
أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي مراجعة: أ.حمد المرابطي،	70
إمكانية تسوية الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. أ: محمد كريم جبار الخاقاني.	81
تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011 عمرو صبحي	86
التحديات الأمنية التي تواجه الامن الوطني العراقي د: إيلاف راجح هادي	95
العلاقات الروسية ـ الإيرانية: الواقع والمستقبل د.سليم كاطع علي	102
صفقة القرن في ميزان مقترحات التسوية بعد هزيمة "1967" سعادة السفير .بلال المصري	117
ظاهرة الإسلام السياسي في البلدان العربية بين التحديات الداخلية والضغوط الخارجية: جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 2011 عيس محفوظ	156
إتفاقية "بيسكو" - قراءة في النوايا والأهداف أ.م أمجد زين العابدين طعمة	181

الظاهرة الإرهابية في تونس وإستراتيجية مكافحتها بعد ثورة 14 يناير 2011 {العملية الإرهابية على متحف باردو 2015 أنموذجا}.	185
د. عمراني كربوسه .	
الإرهاب : بين الإتفاقيات الدولية و التشريعات الوطنية	205
د. سامي الوافي	
ترامب ونقل السفارة.. دوافع وواقع وعلاقات تغير المشهد العالمي أم توافق في الرغبات	225
تامر نادي	
سيناريوهات النظام الدولي بعد 20 يناير2017و إنعكاساتها على النظام الإقليمي العربي	230
أ.عربي لادمي محمد	
ما هي آليات المواجهة الفلسطينية بعد قرار ترامب؟	233
أ. يحيى قاعود	
التوظيف الدعائي للوسائل الاعلامية والرقمية عند تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)	238
د. نصيف جاسم	
قناة فرانس 24 فاعل في الدبلوماسية الثقافية الفرنسية الموجهة للعالم العربي	241
أ.مليكة بوخاري	
من تجديد الخطاب الديني إلى التنوير (نحو صياغة بنى فكرية تنويرية لمحاربة الإرهاب)	**246**
د. شاهر إسماعيل الشاهر	
التصلّب اللاهوتي وأزمة العقل الكنَسي	252
د. عز الدين عناية	

الكلمة الإفتتاحية

د.سامي الوافي

شهدت الآونة الأخيرة أزمات سياسية خانقة مست العديد من الدول ، أزمات أثرت على الخارطة السياسية للعالم و قلبت موازين القوى العسكرية و الإقتصادية ، لنشهد ميلاد قوى جديدة و ننتقل إلى نظام دولي جديد يختلف أيما إختلاف عما كان سائدا طيلة حقبة طويلة من الزمن . و يرى العديد من المفكرين إن الأزمات التي يعيشها العالم اليوم هي نتاج تضارب مصالح الدول و هو ما إنعكس في صورة حروب بالوكالة ، أزمات إقتصادية أدت إلى إنهيار إقتصاد دول بأكملها ، ألاف المشردين و اللاجئين حول العالم .كما أسفرت من ناحية أخرى على تحالفات جديد منها ما هو معلن ومنها ما إتسم بالسرية إختلفت إستراتيجياتها في تطويع العالم تحقيقا لمبتغياتها و أهدافها .

إن مانسعى إليه كهيئة تحرير لمجلة إتجاهات سياسية هو نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية و الإقليمية في صيغة أكاديمة تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي من خلال تحليلات عميقة و حيادية. هذا تماشيا و رؤية المركز و توجهاته ، إذ نتطلع إلى التميز و الإنفراد ونلتمس موقعا بين كبريات المجلات السياسية بإختيارنا بعناية فائقة المواضيع التي يتضمنها كل عدد و التي نعرضها وجوبا على الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة و التي جمعت نخبة من الرتب العلمية و الصحفية و الديبلوماسية لتقدير المقالات و التقارير الواردة إلينا من مختلف الدول العربية، و هذا في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى قارئنا الكريم.

و في عددنا هذا نستعرض عدة مواضيع و أبحاث إستراتيجية و تحليلات و تقارير هامة حول مجريات الأحداث السياسية و الإقتصادية الراهنة و أبرز الموضوعات التي تضمنها العدد " **العلاقات الروسية ـ الايرانية: الواقع والمستقبل"، صفقة القرن في ميزان مقترحات التسوية بعد هزيمة "1967"، ترامب ونقل السفارة.. دوافع وواقع وعلاقات ، سيناريوهات النظام الدولي بعد 20 يناير2017**، هذا الى جانب العديد من المواضيع الهامة الأخرى .

يسعدنا تلقي إقتراحاتكم التي تسهم في تطوير المجلة

العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية: بين "الفعالية الحكومية" و" الأداء الديمقراطي".

د. عبد الكريم هشام
أستاذ محاضر أ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة1 ، الجزائر

ملخص :

لمعالجة قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي من المهم تحديد مظاهر العجزالديمقراطي باستخدام مؤشرات دقيقة وواضحة تساعد على التحليل ، فالتوجه نحو ترسيخ الديمقراطية في الدول العربية يتطلب إيلاء عناية خاصة لعمليات مترابطة و متناسقة ، كتحقيق المساواة في العلاقات الاجتماعية، وتنمية الأنشطة المنتجة و توسيع الأسواق (القطاع الخاص) ، مع التوجه نحو مجتمع يستند إلى مؤسسات يعترف بها و يقبلها ، كما يتطلب تعزيز النظام الديمقراطي في الدول العربية احترام حقوق الإنسان ، و تقديم خدمات اجتماعية أساسية و تطوير البعد المدني في الممارسات .

تقتضي المسارات الجديدة لعمل " النظام السياسي " المرونة الكافية و القدرة على التكيف ، و الانفتاح والشفافية و اللامركزية ، فالنظام السياسي يجب أن يقوم على المشاركة لكي يسمح بتهيئة إطار ملائم للجهات الفاعلة في الإنتاج (القطاع الخاص) ، و المجتمع المدني ، و الحكومة . وأيضا لكي تؤسس لعلاقات فعالة قائمة على الديمقراطية المشاركاتية بهدف تلبية متطلبات " التحديث " .

إن من بين أهداف المقال هو تناول مفهوم الرشادة الديمقراطية هو السعي الى التأسيس لنظام سياسي في الدول العربية يتجاوب مع متطلبات التحديث السياسي ، ويسمح بقيام تفاعل مستمر ، إيجابي ومنطقي بين المواطنين و الشركات و الحكومات لهدف حل المشاكل الاجتماعية ، و السياسية و الاقتصادية والبنيوية ، و تجاوز الأزمات و كفالة مشاركة جميع المواطنين في المسار الديمقراطي .

يبرز جليا الدور الفعال للفواعل غير الدولتية (غير المسيسة) في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة ، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التوازن بين الديمقراطية و مبدأ التمثيل و المشاركة المباشرة للمواطنين . ف" الحكم" ليس فقط انعكاس للعلاقة بين المؤسسات و المواطنين، فهو يشمل أيضا هذه الفواعل الجزئية التي تعتبر عنصرا اجتماعيا حاملا للمصلحة العامة ، و بالتالي فإن مفهوم الشأن العام ليس محصورا بالدولة وبأطرها .

سنحاول أيضا تقديم رؤية حول آليات تعزيز القيم الديمقراطية و ترسيخها في المجتمع والبرهنة على أن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الأكثر قبولا من خلال ربطها بعملية التنمية الاقتصادية والمواطنة التي تنطوي على عنصر الإنسان ، فالمشاركة والتمثيل لا يمكن أن يتحققا إلا بتحقيق المنفعة المادية للمواطنين، و لن يتم إنشاء المواطنة دون وجود علاقة متبادلة بين المؤسسات والتمكين والتنمية الاقتصادية. فيتعين بناء على ذلك المحافظة على التوازن الدقيق بين الديمقراطية المؤسسية أو الإجرائية وأداء النظام أو الديمقراطية الجوهرية أين يتم تضمين كافة مواطني الدولة.

Abstract :

To explore this question of democratic transition in Arab world , I will examined the determinants of the Arab world's democratic deficit. I find that many of a country's statistically accounts for this deficit. Using indices of democratic consolidation as a guide, I hypothesize that The way towards democratic governance and good governance in the Arab states requires particular attention to coherent processes , as Achieving equality in social relations and Development of productive activities and expansion of markets (private sector). And To move towards a society based on recognized institutions and accept them as their own. I note that the promote of democratic regimes in Arab world require to respect for human rights, provide basic social services and develop civility of practice .

The new tracks of the "political system" require sufficient flexibility, adaptability, openness, transparency and decentralization. The political system must be participatory in order to allow for an appropriate framework for production actors (the private sector), civil society and government. And also to establish effective relations based on participatory democracy in order to meet the requirements of "modernization".

One of the objectives of this article in interpreting the concept of democratic governance is to seek the establishment of a political system in the Arab countries that responds to the requirements of political modernization. It allows for continuous, positive and logical interaction between citizens, companies and governments to solve social, political, economic and structural problems. , Overcoming crises and ensuring the participation of all citizens in the democratic process .

The active role of non-politicized actors, is clearly demonstrated in achieving maximum efficiency and laying the foundations for balancing democracy with the principle of representation and direct participation of citizens. "Governance" is a reflection of the relationship between institutions and the citizens , it includes many sub-factors , which is a social component bearing the public interest. Therefore, the concept of public affairs is not limited to the state and its frameworks.

The democratic values are consolidated in society and demonstrated that liberal democracy is the most acceptable form by linking it to the process of economic development and citizenship that involves the human element. Participation and representation can only be achieved by the material benefit of citizens. Mutual relationship between institutions, empowerment and economic development. It is therefore necessary to maintain the delicate balance between institutional or procedural democracy and the functioning of a substantive democracy where all citizens of the state are included.

مقدمة :

تقترن الديمقراطية الفعلية مع فعالية التمكين للإنسان ووجود قاعدة (قيمية، اقتصادية،وسياسية) قوية الأداء بما يكفي. هذا التفسير لا يرتبط فقط بتحسين و ترقية أداء الأنظمة السياسية ، بل يتعداه إلى الترتيبات و العلاقات العرضية بين الأفراد و الجماعات عند الانتقال إلى المؤسساتية ، كما يركز هذا التفسير على ضرورة تبني مقاربة أكثر شمولا لفهم العلاقة بين المؤسسات- الأفراد- والتنمية الاقتصادية - والترسيخ الديمقراطي. هذا المنطق المفسر لحركية الأداء و الوظيفة يمكن أن نوظفها في هذه المداخلة بالاستعانة بالعناصر التي تسمح في الأخير ببناء منطق لتفسير الاستدامة للديمقراطية، مع محاولة محاكاة ذلك مع النماذج العربية في الانتقال نحو الديمقراطية.

لكن: التحدي الرئيسي للترسيخ الديمقراطي هو" بناء مؤسسات سياسية يمكن أن تكرس فعليا مبدأ سيادة الشعب و تحقق المنفعة المادية للمواطنين ، في إطار علاقة متوازنة بين التنمية الإقتصادية أو التحديث والديمقراطيةِ ، بضمان تكريس منطقي للعلاقة المتبادلة بين المؤسسات السياسية (التي يجب أن تضمن الحرية، والتمثيلية، والمساواة السياسية) ، وبين المؤسسات الاقتصادية التي تحتاج إلى هندسة هذه الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية تكون متوافقة أيضا مع أداء النظام السياسي.

وعليه تحاول المداخلة الاجابة عن التساؤل المحوري التالي : **كيف يمكن تجاوز معضلة ضعف مسار الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، وماهي الادوات الكفيلة بتحقيق جودة الأداء الديمقراطي والفعالية الحكومية في تضمين مسار سليم و مستديم لعملية البناء الديمقراطي؟**

هذا النموذج التحليلي الذي نقترحه على الرغم من أنه يفيد في فهم العلاقة المعيارية بين المؤسسات الليبرالية، والتنمية الاقتصادية، وأداء النظام، ورغم انه يرتكز على افتراضات نظرية التحديث حيث تجاوز المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث الذي من فرضياته الأساسية " استدامة التنمية " و"الديمقراطية "، نحاول من خلاله الأخذ في الاعتبار بالضرورات التنموية للعديد من الدول في العالم العربي التي لا تزال لم تبدأ بالانخراط في بناء المؤسسات، فهناك دول كثيرة في العالم العربي لديها تحديا إضافيا لصياغة نظام اجتماعي اقتصادي سياسي حديث متناسق و متكامل و مستديم .

تفترض نظرية الترسيخ الديمقراطي ضرورة إجتماع معيارين في الديمقراطيات الصاعدة هما: المأسسة institutionalisation كضرورة لضمان القواعد والإجراءات والعمليات الديمقراطية و التزام النخب السياسية بقواعد اللعبة الديمقراطية و المدنية والالتزام بالسلطة القانونية العقلانية، مع بناء مؤسسات حكم تربط بين المجال الاقتصادي والسياسي ، و أيضا فعلية الأداء للنظام effective regime performance حيث يتم تجسيد كل القيم و المعايير الديمقراطية وتكريس الرشادة الديمقراطية .

نلاحظ أن العديد من الدول العربية لها عمليات ديمقراطية ضعيفة weak democratic processes ولا تستطيع إدارة التنوع بشكل جيد، ولهذا نعتقد من خلال هذه المداخلة أن هناك حاجة للإقرار بالعلاقة الملحة بين المؤسسات السياسية political institutions ، أداء النظام regime performance ، والقيم الديمقراطية المدنية democratic civic virtue. فكفاءة أداء النظام وزيادة المساواة الإقتصادية والإجتماعية، وضمان درجة الإستقرارالمؤسساتي، وتجسيد قِيم الإعتدال والتفاوض والتعاون على المستوى الجماعي للنخب وعلى مستوى الأفراد تساعد بشكل واسع على ترسيخ الديمقراطية و استدامتها كفعل وثقافة وسلوك (فردي وجماعي) وعلى كل المستويات واستدامتها بما يحقق"الرفاه" للمواطن.

لتقريب التوجهات النظرية التي يمكن الاعتماد عليها في الربط بين الأداء الديمقراطي Democratic performance الذي يتكون من عنصرين:" جودة الديمقراطية " Quality of Democracy و" مستويات الديمقراطية" Level of Democracy ، و الأداء الحكومي Government performance الذي يتكون بدوره من عنصرين:" فعالية الحكومة" government effectiveness و"جودة الحكومة" Quality of government،لا بد من الاشارة الى أن عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية لا يجب أن تعمل على تعميق الحريات المكتسبة من قبل المواطنين بعد الفترة الانتقالية فحسب، ولكن أيضا يجب أن تعمل على التخفيف من عدم منطقية أداء مؤسسات الدولة في تعزيز سيادة القانون، وإقامة فعالية حكومية أكبر وأكثراستجابة للمواطنين مع تحقيق لامركزية سلطة الدولة لجعلها أكثر عرضة للمساءلة.

وهذا ما سنحاول مناقشته من خلال هذه المداخلة والاجابة عنه من خلاله الربط بين هذه المتغيرات الاساسية و جودة الديمقراطية، مع ابراز العلاقة بين العوامل المؤسسية أداء النظام والرشادة الديمقراطية و كيف يؤدي التفاعل بين كل هذه العناصر مجتمعة إلى تحقيق استدامة الرشادة الديمقراطية.

1- تطوير آليات عمل الأنظمة السياسية وتعزيز التطور الديمقراطي .

تعتبر عملية تطوير وتحديث آليات عمل الأنظمة السياسية مطلبا ضروريا لتحقيق الرشادة الديمقراطية ، كونها الإطار العام المنظم لكل العمليات السياسية و المؤطرة للمشاركة الجماعية الاختيارية التي تسهم في بناء و تنمية و تقوية دعائم المجتمع جنبا إلى جنب مع جهود الدولة ، فقد أدركت الكثير من الحكومات أهميته و دوره في تعزيز التطور الديمقراطي و توفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية .

فمن جانب الرؤى الوظيفية يقوم الترشيد السياسي على تنمية أبنية أساسية عالية التخصص و التنوع ، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية[1] ، بالإضافة إلى ترشيد السلطة ، و المشاركة السياسية و تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية [2]. كما يؤكد Huntington على ضرورة أن يكون النظام متحركا فيكتسب القدرة على التكامل و التكيف و الإبداع ، و بهذا تصبح السلطة الرشيدة و البنى المتمايزة و المشاركة الجماهيرية حسب Huntington هي الفاصل في تحديد الرشادة في الحكم و المعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي و تقدمه [3].

يستند هذا التصور إلى أن إقامة المؤسسات و الممارسات الديمقراطية يقوم على دخول شرائح واسعة من المواطنين في العملية السياسية ، فضلا عن كفالة الحقوق و الحريات المدنية و السياسية و توفير الوسائل و القنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي ، و تغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك . و هنا تبرز أهمية اشراك المجتمع المدني في عملية الترشيد السياسي ، فهو يتساند و يتفاعل مع الأنظمة السياسية و يتكامل معها من خلال الأدوار و الوظائف التي يؤديها ، و بذلك يساهم في تشكيل و تدعيم البناء السياسي السليم للحكم كبناء دينامي متكامل .

في مقابل الواقع الذي يمكن ملاحظته حول آليات عمل الأنظمة السياسية بتنوعها وتصنيفاتها في اغلبية الدول العربية ، يمكن أن نشير إلى ما تناوله عالم الاجتماع الأمريكي الشمالي Eric Olin WRIGHT حول إمكانية تفسير هيكلة المجتمعات الحديثة انطلاقا من ثلاثة أقطاب رئيسية : (الاقتصاد ، الدولة ، و المجتمع المدني) ففي الرأسمالية يمارس الاقتصاد (رأس المال) هيمنته على الدولة و على المجتمع المدني، وفي الاشتراكية البيروقراطية bureaucratique (socialisme) تهيمن الدولة L'Etat domine على المجتمع المدني و الاقتصاد ، أو ما يطلق

عليه بدولنة المجتمع (L'Etatisation de la société) ، أما في الاشتراكية المدنية (socialisme civil) ، فإن المجتمع المدني هو الذي يهيمن ، فهو لا يرسم فعليا إلغاء الدولة أو السوق ، و لكن من خلال"المدنية" ينظم تدريجيا - و على فترات طويلة – دورهما في التنشئة الاجتماعية ، و مهاجمة كل آليات الهيمنة الدولتية ، و هذا في سلسلة من التطورات الديمقراطية الجزئية التي تقوض من سلطة رأس المال ، و تزيد تدريجا من فعالية الحركات الاجتماعية و الفعاليات السياسية (النخب) في إرساء مبادئ الديمقراطية في كل فضاءات المجتمع عن طريق الدمقرطة démocratisation و التخفيف من الطابع الرأسمالي للاقتصاد Socialisation de l'économie [4] .

و في نفس السياق يذهب Robert FOSSAERT إلى التأكيد على الارتباط بين نماذج الدول و نماذج المجتمع المدني ، فكل نموذج دولتي حسب R.Foussaert يؤسس لنموذج معين من المجتمع المدني يكون مرتبطا به وفق مؤشرات عديدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) و استجابة لشبكات السلطة المنتشرة و لأشكال الهيمنة الممارسة ، و صور الرقابة و مستويات المركزية ، كما يبين بشكل من التفصيل الصورة التي تهيمن فيها على الدولة على المجتمع المدني ، و كذلك كيف يستطيع هذا الأخير الإحاطة و السيطرة على (المجتمع السياسي) و احتوائه و تحقيق المجتمع المنظم [*] .

2- عدم كفاءة الممارسة الديمقراطية للحكم و السلطة .

تواجه مختلف الدول العربية مظاهرا من أزمة حكم ، فهي مع اختلافات في الحدة تواجه عدة مظاهر من الأزمات منها : " الفساد ، الأزمة الدستورية ، الركود الاقتصادي ، الصراعات العرقية ، الأزمات الاجتماعية و السياسية ، أزمة الشرعية ...الخ " ، كما يمكن التأكيد بصورة جلية وواضحة على الأبعاد التي أصبح يمتلكها مفهوم " الحكم " في النظام الحالي لتحليل المسارات المنطقية للمفهوم في التوجهات الحديثة لمفهوم الديمقراطية ، و إلى الآليات التي أصبحت تدفع إلى ضرورة القبول به وفق منطق معولم بإيجاد نموذج " موحد " و " مشترك " بين كل وحدات الأنظمة السياسية .

فقد مكنت التحولات الجديدة في مفهوم الممارسة الديمقراطية السليمة للحكم والسلطة إلى التأسيس لشبكة من الممارسات الديمقراطية الجيدة التي يمكن أن تكون كمحدد اساسي لتفسير العلاقة بين القادة السياسيين و بين تجمعات المواطنين . فبالنسبة لمواضيع متعلقة بحقوق الإنسان ، و الحريات ، و القيم الديمقراطية ، فهناك قواعد ثابتة يمكن اعتبارها مؤشرات حقيقية و منطقية لقياس مستوى الكفاءة في الممارسة الديمقراطية السليمة ، و ممارسة الحكم الجيد في كل المستويات و الأصعدة ، و هي تكتسب قدرا كبيرا من الدعم و القبول المتزايد .

بعيدا عن التساؤلات التي تطرح حول طبيعة العلاقة بين الفواعل الثلاث (الدولة –القطاع الخاص– المجتمع المدني) في الواقع العربي، و بعيدا عن الاعتبارات العملية حول إمكانية تحقيق فعالية "الفعل العمومي و الفعل المجتمعي" في الدول العربية ، يجب التأكيد على أهمية هذا التعاون الثلاثي coopération tripartite بين (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدني) في تحديد التوجهات التنموية وبناء مشروع حضاري مشترك من أجل التحول إلى التنمية المستدامة من ناحية ، و على المستوى المحلي إلى إمكانية تتكريس مبادئ الممارسات السليمة في إطار عقلاني يحترم المبادئ و الاحتياجات الأساسية للمواطن و ليس الدولة في بعدها الإنساني ، فتسعى التراكمات الحديثة لهذه الوجهات الى تفضيل المواطن على الدولة و السوق و السعي لتحقيق مبادئ جديدة ضمن الممارسات العامة كـ مبدأ "أنسنة السوق" بادماج اليات عمل جديدة لكل من الحكومة و السوق في اطار علاقة تحترم المواطن بالأساس باعتباره (الأولوية) المطلقة ، بالإضافة الى أنها تساعد السلطات على استعادة الاعتبارات المؤسسية و التقنية ، و على الانخراط في نمط رسمي (من الحكم) يقوم على المعايير الديمقراطية و مشاركة المواطنين[5] .

يجب أن يتزايد الاهتمام في الواقع العربي بهذا المنطق لتفسير الممارسات الديمقراطية ، حيث يصبح مقبولا لدى الرأي العام و الحكومات و دوائر رجال الأعمال (القطاع الخاص) على المستوى الداخلي ، والمؤسسات و المنظمات الدولية على المستوى الخارجي، فهو يساعد في دعم التطور الديمقراطي وتوسيع المشاركة العامة ، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة و التثقيف و التدريب و الذي بواسطته يتم تكوين رأسمال اجتماعي (Capital social) قائم على الثقة و التعاون الاجتماعي .

هذا ما يؤدي حسب R Putnam إلى تحسين أداء الأسواق الاقتصادية ، و إلى لتأسيس لحكومة أفضل تقوم على قيم الديمقراطية و تجيب فعليا عن مطالب الأغلبية من المواطنين بكفاءة و بنوع من الجدة و العمق في التعامل مع مختلف المطالب و الاحتياجات الفردية و الجماعية ، ضمن مقاربات التحسين و الرفع من مستوى الخدمة المقدمة من طرف الحكومات ، لتكون بذلك مطالب المواطنين و القيم الديمقراطية ضمن استراتيجيات عمل الحكومات .

إن البناء الناجح للديمقراطيات والإصلاحات هو الحكم الديمقراطي الراشد الذى يشمل التقاليد والمؤسسات والإجراءات التى تحدد كيفية صنع قرارات الحكومة بصفة يومية ، فتوفر الفرص للمواطنين لمساءلة من ينتخبونهم على ما يتخذونه من قرارات ، و المشاركة بصفة منتظمة فى صنع السياسات تجعل الحكومات أكثر نجاعة في عملية صنع القرار فكلما كانت عملية صنع القرار أكثر شمولا لجميع الأطراف، كلما كانت القوانين واللوائح والإجراءات الصادرة عنها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين .وكذلك يحتاج الحكم الديمقراطي الصالح إلى مؤسسات قابلة للمحاسبة والمساءلة حتى لا تسيء استعمال السلطة .وتميل القواعد الدستورية التى تنظم كيفية توزيع السلطة ومراجعتها وموازنتها) والتى تسعى في الغالب الآليات الأفقية للمساءلة (إلى أن تكون مؤثرة فى الحيلولة دون إساءة استعمال السلطة الكبرى وفى تعزيز الاستقرار.

مع ذلك و بالإضافة الى ما تم التأكيد عليه من ضرورة تبني هذه الممارسات الجديدة وفق المنطق الجديد لمسارات الاصلاح عند الحديث عن توجهات الممارسات الديمقراطية الحالية في الدول العربية ، فهناك حاجة ماسة إلى آليات إضافية للحد من سوء استعمال السلطة المرتبطة بموروثات متجذرة في الواقع العربي ، أين لا تزال الولاءات و الانتماءات تقليدية بالأساس (للقبيلة و العشيرة)، تجذر الممارسات السلطوية ، عدم كفاءة النخب في فرض منطق التحول السلمي والايجابي ، سيطرة الممارسات غير الديمقراطية على مختلف العمليات السياسية ، عدم تجسيد منطق المؤسساتية ...الخ .

يتأكد لنا أن التزام الدول العربية للتأسيس لممارسة ديمقراطية للحكم ، لا يمكن أن يحقق الكفاءة المطلوبة من دون التأسيس لمنطق يقوم على الشراكة و على الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة البنى الثقافية و الاجتماعية ، التي تسمح بخلق الظروف المواتية لتحقيق الترابط المطلوب بين الشروط المتعددة لأبعاد الحكم ومستوياته ، ليكتسب المواطنون بذلك قدرا من التمكين [6] ، للخروج من معضلا ت الفعل الجماعي وللتشجيع على اعتماد قواعد التبادل المعممة، وإنشاء مناخ الثقة ، وتأسيس رأس المال الاجتماعي: أي من مجتمع غير متماسك إلى مجتمع متماسك ، مع عدم هيمنة طبقة من طبقات المجتمع على الحكم .

3- المؤشرات الجديدة لبناء و قياس الترسيخ الديمقراطي: نموذج الديمقراطية الجيدة

ينطوي مفهوم الديمقراطية على مجموعة من الآليات والوسائل المركبة و المعقدة كعملية دينامية ودائمة التطور، وقد تطورت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والسنوات الأولى من الألفية الثالثة، مناهج ومقاربات لقياس الديمقراطية و الإصلاح الديمقراطي و تقييم حالة الديمقراطية عبر العالم ، عبر الاعتماد على مجموعة من

المؤشرات و المعايير الدقيقة و المتطورة باستمرار ، يتم وضعها من طرف خبرات متنوعة و هيئات ومعاهد و مراكز بحثية وبيوت خبرة ومنظمات غير حكومية مهتمة بقضية الديمقراطية والإشكاليات المرتبطة بها .

ما يهمنا في هذه المداخلة هو إبراز العديد من المؤشرات و المعايير لقياس وتصنيف أنظمة الحكم في العالم العربي من وجهة نظر مستوى استيفائها للمبادئ الديمقراطية الجديدة ، وعلى الرغم مما يمكن إثارته من تحفظات حول مختلف المنهجيات المستخدمة لقياس الديمقراطية ، إلا أن توفر مؤشرات كمية في هذا المجال قد يساعد الباحثين من التصدي لعدد كبير من المعضلات النظرية والتطبيقية. ولعلّ من أهم التساؤلات التي تمّ التعرض لها هي تلك المتعلقة بما إذا كان هناك ضبطا دقيقا لأهم المتغيرات التي تتحكم في عمليات الانتقال الديمقراطي في مختلف الفضاءات العربية ، مع التأكيد على العوامل و المتغيرات الأساسية لاستمرار الديمقراطية و ترسيخها .

إن أهمية الجمع بين المؤشرات الكمية والكيفية لقياس الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية يقوم على درجة القراءة النقدية للمؤشرات المتوفرة في الواقع السياسي، ويتبع ذلك تطويع المؤشرات للتلاؤم مع كل التجارب رغم اختلافها ، وابتكار مؤشرات أكثر اتفاقاً مع ظروف كل الأنظمة السياسية تجسيدا للترابط بين البعد المعرفي والفهم والتطبيق الديمقراطي، مع الربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في تركيب المؤشرات، و وضع قواعد محددة للتنسيق في ما بين المراكز والمنظمات المشاركة لغرض التوافق على منظومة مؤشرات لقياس الترسيخ الديمقراطي.

يفترض علماء الإنتقال أن مساعي الدول في إطار عمليات الانتقال نحو الديمقراطية هو تحقيق "الترسيخ الديمقراطي"، وتبقى المرآة العاكسة لمختلف النماذج حاليا هي "نظرية الديمقراطية الليبرالية"، لكنها تبقى غير قادرة على التنبؤ بالنموذج النهائي للنظام السياسي وصعوبة تحقيق إقامة "النظام الديمقراطي" في بعض الدول – كالدول العربية -، مما سيجعل المجال النظري "ضيقا" بسبب شكل وطبيعة التطور الديمقراطي الحاصل في العديد من هذه الديمقراطيات الناشئة.

يقول Parry وMoran أننا أصبحنا الآن أقل يقينا من أي وقت مضى حول كيفية إنشاء ودعم المؤسسات السياسية الديمقراطية، كما يسلط كل من Bratton وDe WALLE الضوء على مجموعة واسعة من النظريات والمفاهيم والعمليات والإجراءات والشروط المسبقة والتفسيرات بشأن التغيير في "الأنظمة" التي لم توضح سبب نجاح بعض الدول في ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ولماذا وجدت دول أخرى صعوبة في ذلك.

تسعى هذه الاتجاهات إلى مناقشة أهمية وجود مؤسسات ديمقراطية وجها لوجه مع السوق، ومركزية الأحزاب السياسية مع تواجد المجتمع المدني والدولة، والشروط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في مواجهة نتائج الديمقراطية الليبرالية، فتتجمع كل هذه النماذج حسب Ethier لتظهر تلك الفرضيات التي يمكن التحقق منها تجريبيا وتخضع لتوافق واسع إلى حد ما بين المتخصصين لهدف تفكيك البنية الأساسية للنظرية الليبرالية للترسيخ الديمقراطي من أجل تقييم تطبيقها في السياقات غير الغربية.

وهذا ما ستركز عليه المداخلة ، حيث لا تسعى إلى توفير بدائل تصورية، أو تيبولوجيا جديدة وأنماط غير غربية من الترسيخ الديمقراطي، لكنها تركز بشكل خالص على الخطاب الليبرالي للترسيخ الديمقراطي ومدى انطباقه على العالم غير الغربي، لأنه مفهوم قابل للتطور والهيمنة فيما بعد، لأنه يحتوي على العديد من المزايا النسبية الهامة، فهو يسمح بحساب الحد الأدنى من المعايير الواضحة والكافية اللازمة لتحقيق الاستقرار الديمقراطي من جهة، والتمييز بين درجات جودة ونوعية الديمقراطية أو عجز الديمقراطية Deficits of demaracy من جهة ثانية.

يتناول المفهوم الفرق بين مجرد وجود ديمقراطية جديدة مؤسسة بشكل بسيط وبين تجذيرها بما يفضي إلى الاستقرار الديمقراطي، وهو ليس كما يراه الكثيرون بأنه مرحلة جديدة تبدأ بعد عملية الانتقال والمأسسة، فهو عملية مختلفة تتداخل مع المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية (بعد الانتخابات التأسيسية)، والتي تستمر إلى ما بعد نهاية الفترة الانتقالية حتى يتم التوصل إلى عتبة من المميزات والخصائص (النوعية) تقود إلى إمكانية اعتبار الديمقراطية الجديدة قابلة للتجسيد.

ترسيخ الديمقراطية في الدول العربية يعتبر عملية معقدة ذات أبعاد مؤسسية وسلوكية وتتداخل فيها فواعل كثيرة، فالترسخ ليس بالضرورة استمرار عملية الإنتقال، يعتبرها كل من Morlino, Schmitter)، بل هو عملية مختلفة عادة ما يكون لها تأثير أكبر على "جودة الديمقراطية " (Quality of Democracy) (كما حدث في الارجنتين أو في البرتغال، ويعتقد أيضا (Przeworski) أنه قد يكون من المفيد النظر في مستوى قبول كافة الفواعل والأنظمة الجزئية في العملية الديمقراطية بآليات وطرق الترسيخ لتصبح هذه العملية "مشروعة" .

ينطوي ترسيخ الديمقراطية في معظم الدول العربية على قبول القيم الديمقراطية والسلوك السياسي المعتدل من قبل النخب السياسية والاندماج والمشاركة من جانب المجتمع المدني، فالهيكل الليبرالي الديمقراطي يجب أن يكون أعمق بكثير، ولابد من دعمه بالمعايير المشتركة والإجراءات والعمليات والمؤسسات التي تشكل الأساس للترسيخ الديمقراطي من خلال قواعد وطرق المنافسة السياسية والتفاعل والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة[7]، و يدعو في هذا الإطار هنتجتون إلى نقل القيم بواسطة المؤسسات الديمقراطية الليبرالية وإلى تخفيف الموانع الإجتماعية والفراغات السياسية والقيود التي تفرزها الرقابة الدولتية المفروضة على الأفراد والمواطنين.

تسمح المؤسساتية بتعزيز القيم الثقافية وأشكال السلوك الديمقراطي الحديث في المجتمعات، وهذا ما يتطلب تدخل المجتمع المدني لتضمين أشكال جديدة للتوقعات على الحياة الاجتماعية والسياسية. فالهدف الأساسي الذي يفترض أن نبحث عن مستوى تجسيده هو " متانة الديمقراطية " في الممارسة عند دراسة الأنظمة والمجتمعات العربية ، و التي يجب أن تحقق في الأخير مستوى من الترسيخ للديمقراطية، و ليس فقط تحقيق مظاهر من الانتقال بتبني مظاهرا وسلوكات وقيم جديدة ثم يتم التخلي عنها تدريجيا او دفعة واحدة بسبب ظروف الصراعات السياسية التي تصاحب عمليات الانتقال الديمقراطي . في هذا الاطار يتفق Ethier مع وجهة نظر Hintington حول اعتبار الترسيخ الديمقراطي وسيلة لإدارة الصراع المؤسسي الذي يتطلب التضامن بين جميع الجهات الفاعلة على مستوى النخب السياسية في كيفية ممارستها للسلطة وفرض قيود على أنماطها السلوكية، على المستوى الجماعي للأفراد والمواطنين فبناء المواطنة والتوسيع من مجال الحريات المدنية والتعددية السياسية الحقيقية يسمح بتعميق الديمقراطية وترسيخها[8].

إن البحث على آليات جديدة للعمل على تضمين الديمقراطية و ترسيخها في الواقع العربي يقودنا إلى الإشارة الى مجموعة من الأسس المهمة المساعدة على تحقيق المتانة ومن ثم الترسيخ وهي:

- الترابط بين المؤسسات وأداء النظام كآلية التوازن بين الديمقراطية الإجرائية والموضوعية.
- رفع مستوى الأداء المؤسسي الفعال، وفعالية أداء النظام على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- تعزيز الشعور بالولاء والالتزام المدني بالقيم الديمقراطية الجديدة لتصبح جزءا من السلوك السياسي والثقافة السياسية.

تتجسد متانة الديمقراطية واستدامتها بمستوى التزام الجهات الفاعلة بالعمليات والإجراءات المؤسساتية المحققة للترسيخ والاستقرار الديمقراطي، يشير Munck [9] إلى أن المفهوم لم ينجح في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية

والتي تشارك في إعادة الدمقرطة ، وبالتالي كان التركيز على متانة واستدامة قواعد الديمقراطية الليبرالية الجديدة وذلك لتجنب الانحدار إلى الاستبداد.

يمكن القول أن ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، أثبت طابعا إشكاليا في السياقات غير الغربية، ففي الدول العربية يمكن أن يتم تبني نموذج الديمقراطية الليبرالية بآليات جديدة تتوافق مع بعض الخصوصيات في الواقع العربي ، بالنسبة لمنطقة الخليج يمكن التأسيس لمقاربات جديدة ضمن نفس المستوى التحليلي المتضمن لمفهوم الديمقراطية الليبرالية في البدايات الأولى لعملية الانتقال ، مع العمل على ضمان ميلاد لتوافق مجتمعي حول هذه القيم الديمقراطية الجديدة (البعد السلوكي)، والعمل على اشراك مؤسسات الأنظمة (البعد المؤسسي) و تشمل مفهوم إحترام الحريات المدنية والسياسية (حرية الصحافة وحرية التعبير والحق في المثول أمام القضاء ...إلخ)، تعزيز المنافسة الانتخابية بين النخب السياسية والأحزاب السياسية، وعلى الترتيب المؤسسي للوصول إلى إتخاذ القرارات السياسية عن طريق صراع تنافسي للتصويت الشعبي وهي أبعاد مهمة جدا لأن وجود نظام يمكن من إجراء إنتخابات تنافسية وبمشاركة واسعة في ظل غياب ضمانات للحريات المدنية ليس من الديمقراطية بأي شكل من الأشكال .

يؤكد في هذا السياق Schedler أن اللعبة الديمقراطية تتطلب نوعا من الدور يرتبط مع كل من النخب السياسية والجماهير في اعتماد النظام الديمقراطي الجديد، لذا فمن الضروري إضفاء الطابع المؤسسي على أشكال التغيير في القيم المجتمعية، وكذلك القيم النابعة من الدولة[10]. فترسيخ الديمقراطية وفقا لهذه المقاربة يكون بتخلي الدولة عن الإستبداد وإعادة بناء المجتمع السياسي والمؤسسات والعمليات المجتمعية بما يحقق الإستقرار المؤسسي من خلال عمليات ومؤسسات مثل البرلمانات والإنتخابات والدساتير، مع الإلتزام بقيم الفردانية وحقوق الإنسان والتركيز على حرية المواطن وإلتزام العدالة وسيادة القانون.

أما في الفضاءات السياسية الأخرى للدول العربية (كدول المغرب العربي) فبالامكان تضمين مسارات أكثر قوة بسبب طبيعة المجتمعات التي عرفت حالات انتقال بمستويات حادة ، قد تساعد على تضمين قيم ديمقراطية أكثر متانة ، وهنا سيتم الحديث عن نموذج لديمقراطية تشمل على البردايم الإنتقالي وإقتراب الوكالة، أين تركز الديمقراطية "كعملية" على العوامل والشروط اللازمة التي من شأنها أن تفضي إلى تطوير أو ترسيخ النظام الديمقراطي سواء كانت إجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو إقتصادية والتي تسهل في سياقها عملية الترسيخ الديمقراطي.

يقدم Carothers خمسة إفتراضات يقوم عليها البردايم الإنتقالي وهي:

1-التخلي عن الحكم الإستبدادي، ومن ثم يكون التحول الديمقراطي جاريا.

2-تتابع عملية الدمقرطة فيكون التحرك من تجاوز الإستبدادية إلى الليبرالية ثم الإنتقال ثم الدمقرطة إلى الترسيخ الديمقراطي.

3-تمنح الشرعية الديمقراطية للحكومات بواسطة الديمقراطية الإنتخابية، أين تسمح آلية الإنتخابات بتوسيع نطاق المشاركة والمساءلة الديمقراطية.

4-توضع النخب هنا في صميم عملية الإنتقال نحو الديمقراطية، فهناك عوامل هيكلية وتاريخية وثقافية ضمن الديمقراطيات الناشئة تشمل مستويات من التنمية الإقتصادية والسياسية وموروثات مؤسسية وبنية ثقافية ولغوية وإجتماعية، تعتبر كلها حسب Carothers مسارات للعملية الديمقراطية لإعادة تصميم مؤسسات الدولة وبنائها .

5-النخب السياسية بوصفها عنصرا أساسيا في عملية تصميم مسار التحول الديمقراطي [(11)].

بناء على هذه القراءة يمكن القول بوجود محددين مشتركين بين الدول العربية ، وهما:

أولا: خلق ديمقراطية ليبرالية دستورية Constitutional Liberal Democracy ترى أن الحرية السياسية والمساواة السياسية في النظام هو الذي يتيح قدرا من اليقين في اللعبة السياسية لإرادة التنوع المصلحي.

ثانيا: نقل القيم الديمقراطية الليبرالية السياسية لانشاء ديمقراطية ملتزمة بأيديولوجيا الليبرالية السياسية ومساراتها، هذه القيم تشمل الإعتدال والتسامح والكفاءة والمعرفة والمشاركة، والتي يصعب نقلها في المجتمعات ما بعد الصراعية من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية تكون الضامن لترسيخ الديمقراطية الناشئة في هذه النماذج من الأنظمة السياسية.

يمكن القول أن هناك عوامل عديدة حاسمة تتدخل في إنتاج نماذج عديدة للديمقراطي في الدول العربية، الأمر الذي يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الافتراضات التي تستند إلى النظريات المهتمة بنمذجة الديمقراطية، فهناك نماذج لمعظم الدول العربية التي يمكن تصنيفها ضمن ما يمكن تسميته "الديمقراطيات التفويضية" Delegative Democracies ، وهي غير مرسخة وليست ممأسسة لكنها قابلة للاستمرار والتقدم نحو الديمقراطية التمثيلية، وهي في نفس الوقت أقل ليبرالية من الديمقراطية التمثيلية فهي نظام يقوم على علاقات سلطوية غير ممأسسة.

يمكن التمييز بين نماذج الديمقراطيات التي توجد في المثال العربي ، و بين مفهوم (الديمقراطية المتضمنة) (Embeded Democracy) من خلال : المساءلة العمودية Horizontal Accountability كمتغير ضروري، إضافة إلى المساءلة الأفقية التي تكون ضمن شبكة من القوة والسلطات المستقلة نسبيا، وأيضا من خلال المجتمع المدني Civil Society والتنمية السوسيوإقتصادية، بالإضافة إلى وجود الدولة كجهاز أو تنظيم - (statness) (الدولنة)-.

فتوفر هذه العناصر و عناصر مساعدة أخرى تؤدي الى إحتمال بناء نظام ديمقراطي سليم يتجاوز مظاهر (الضعف/ الهشاشة/ النقص) التي يمكن ملاحظتها في معظم عمليات الإنتقال الديمقراطي في الدول العربية، كما تعتبر شرطا مساعدا على تعزيز "قيم الديمقراطية" وتوزيعها بالكثافة التي تسمح ببناء ديمقراطية متضمنة Embeded Democracy .

نستنتج من خلال كل ما تم التطرق إليه ، أن هناك عوامل مهمة تساهم في تعزيز الديمقراطية، تتفاوت في مستوى أهميتها من بلد إلى آخر ومن نموذج ديمقراطي إلى آخر، لكن تبقى هذه العناصر شبه متفق عليها من طرف الخبراء على أهمية " تواجدها" في أي مسار أو عملية لتعزيز الديمقراطية وترسيخها، وأهم هذه العوامل:

-وجود مسار معين من التحديث ومستوى من التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

-قوة وإستقلالية المجتمع المدني والنخب، وقدراتهما لتعبئة رأس المال الإجتماعي وزيادة الثقة بين الأفراد.

-تأثير التحولات الدولية والأطر الإقليمية.

-أهمية التحول الثقافي الشامل وأثره على تقبل ودعم مسارات الإنتقال الديمقراطي.

هناك أيضا عوامل مؤثرة بشكل قوي على عمليات البناء الديمقراطي السليم، حيث أن تواجدها يؤدي إلى تعطيله أو إفشاله ومن أهمها:

-تأثير التقاليد المتجذرة من المرحلة الإستبدادية على البناء المؤسساتي والقيم الديمقراطية.

-درجة التعبئة والسيطرة ومدتها للنظام الإستبدادي السابق ومستوى القمع الممارس.

-مستوى الإنشقاقات داخل النخب والفصائل عامل يؤثر على إضطلاعها بأدوارها للمراحل المقبلة بالشكل السليم أو الخاطيء.

-طريقة الإنتقال هل كانت قائمة على أساس التفاوض والإستمرارية أم لا.

-النخب والفعاليات السياسية والإجتماعية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ودرجة إنتظامهم في مؤسسات تحقق الوساطة والتفاعل الإيجابي.

- مستوى الإندماج الوطني، والآليات الحكومية في التعامل مع الصراعات وتجسيد لا مركزية الحكم والعمل وفق نموذج الحكم الملائم.

4- " المدنية" و" الإنتقال بواسطة النخب" وعلاقتهما بترقية الممارسة الديمقراطية.

يشير العديد من المهتمين بدراسة الانتقال في الدول غير الديمقراطية أو المنتقلة حديثا ، على ضرورة تحقيق " المدنية " التي تعني تجاوز كل مظاهر العسكرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحكم، يدعو في هذا الاطار Schmitter و Karl إلى ضرورة التفريق بين الانتقال الذي يتم بواسطة اتفاق نخبوي و الانتقال الذي يتم فرضه سلطويا transition by elite pact and transition by imposition ، مع ضرورة أن يستتبع الانتقال بتواجد للنخب في عملية التحول، لكن ما يمكن ملاحظته في الدول الانتقالية الجديدة (العربية على وجه الخصوص) هو الصعوبة في التخلص من تحكم السلطة العسكرية ونفوذها (الجزائر و مصر مثلا) ، يقول Karl و Schimitter أن الاتفاقات التأسيسية تمثل إستراتيجية انتقالية توافقية تهدف إلى إقامة الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للنخب المتنافسة، وبالتالي فهي تنطوي بالضرورة على تنازلات من جميع الأطراف المعنية مما يضطر العسكر إلى التخلي عن بعض ما له من صلاحيات [12].

إن الانتقال إلى المدنية يعني التأسيس لوضع قائم لا يسمح فيه للعسكرية بممارسة أي تأثير على عملية الانتقال والدفع لإجراء إصلاحات تدريجية تكون قادرة على تقليل نفوذ الجيش خلال العملية الانتقالية وعلى جدول أعمال الإصلاح ، فهو شرط ضروري لإقامة سيادة مدنية . فالانتقال بواسطة النخبة حسب Aguero يساعد على اكتمال عملية التحول الديمقراطي [13]. ويمكن لعوامل عدة أن تؤدي إلى تغيير نسبي في موازين العلاقات المدنية – العسكرية بعد إرساء الديمقراطية، كالعامل الاقتصادي، وتواجد الأحزاب السياسية وفعاليتها، والسياسات التي تطرحها الحكومة، والعنف السياسي، والمتغيرات الدولية.

هناك دعوة ملحة إلى ضرورة الاعتراف بالتصورات النوعية الداعمة لدور النخب في خلق دينمايكية "الديمقراطية الجديدة" والمؤسسات القوية ، وفي هذا السياق فإن كل من (Puhle) (Gunther) (Diamandourous) يعطون أهمية بالغة للمؤسسات المستقلة والفاعلة في تعديل علاقات القوة القائمة، فمع غياب المؤسساتية تبرز الممارسات الباتريمونيالية للنخب السياسية لضمان التراكم والتمديد للقوة لفصائل سياسية على حساب أخرى.

يؤكد Diamond على أهمية خلق سلوك معتدل للنخبة السياسية، ويطلق عليه بثقافة النخبة السياسية ، كما يؤكد Burton على دور النخبة الخاص في خلق التوافق حول شرعية المؤسسات الديمقراطية، ووضع قواعد بشأن السلوك السياسي، وهي أدوار في غاية الأهمية للبدايات الأولى لعملية الترسيخ. [14]

كما يؤكد Putnam بأن توفر عنصر المدنية يعتبر بمثابة راسمال اجتماعي وكأحد أهم المؤشرات الدالة على ديمقراطية المجتمع ، وهي النقطة التي ركز عليها عندما أشار إلى أهمية التنظيمات المدنية لفاعلية واستقرار النظم الديموقراطية، ويعود ذلك من وجهة نظره إلى قدرتها على تشكيل العناصر البنيوية للشبكات الاجتماعية في إطار

شبكة من العلاقات الاجتماعية ، و التأثير الذي تلعبه هذه التنظيمات على أعضائها من خلال عمليات التنشئة السياسية التي تقوم بها باستخدام مجموعة من الآليات ووفقاً لمجموعة من المبادئ، وذلك ضمن سعيها لتحقيق عدد من الأهداف سواء أكانت أهدافاً عامة أو خاصة، كما يؤدى انضمام الفرد إلى أي من هذه المؤسسات إلى تنمية " الثقة المجتمعية" ، وأكد أهميتها لقيام أي نظام ديموقراطي ناجح، حيث تمثل الركن الأساسي للعملية الديموقراطية، إذ تجعل المواطن أكثر رغبة في المشاركة في شؤون مجتمعه نتيجة لثقته أن رأيه ومطالبه لهما تأثير في عملية صنع القرار [15].

يؤكد Michael WOOLCOCK أن عدم ثبات الأبنية الاجتماعية وتغير هيكل وبنية التفاعلات الاجتماعية داخلها وانعكاس ذلك علي طبيعة القيم التي تحكم العلاقة بين أعضاء الجماعة – كما هو حال معظم المجتمعات العربية - يدفع بالفرد إلى الرغبة في استخدام ما يمتلكه من روابط وعلاقات اجتماعية، لتحسين أوضاعه المعيشية، الشئ الذي يؤدي في النهاية لدخول الفرد في عدد من التفاعلات الاجتماعية -رغبة منه في اكتساب مهارات جديد ة - تتجاوز حدود روابطه التقليدية [16]. للحصول على أو الاستفادة مما يمتلكونه من موارد مادية وغير مادية (اجتماعية) ، والمقصود بالموارد المادية هو الموارد الاقتصادية، أما الموارد الاجتماعية فتتمثل في الوضع الطبقي، والمكانة الاجتماعية، ويتم تبادل هذه الموارد بين أعضاء الجماعة في إطار مبدأ التبادلية .

يعتبر Pierre BOURDIEU أن شبكات العلاقات الاجتماعية، لا تعمل من تلقاء نفسها و إنما تخضع لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية ، التي تتم لتوزيع المزايا والنفوذ بين الطبقات، والفئات الاجتماعية، بحيث يمتلك بعضها السلطة والنفوذ، ولا يحصل الآخرون على شئ. وهو يعتبر أن رأس المال الاجتماعي كغيره من صور رأس المال ، التي يؤدى التفاوت في امتلاكها لاختلاف هياكل و آليات التفاعل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع [17] . هذا وقد ارتبط رأس المال الثقافي في كتاباته بمفهومين هما الحقل field والمركز Habitus ويقصد بالأول البناء أو الإطار الاجتماعي الذي تتوافر في داخله مجموعة من الموارد، وهو بيئة الصراع او المنافسة على هذه الموارد ، أما الثاني فهو المراكز التي يحققها الأفراد داخل الحقل - البناء الاجتماعي- وتتغير تلك المراكز بتغير وضع الفرد داخل الحقل [18] .

وحدد Bourdieu عاملين لهما تأثير أساسي في قدرة الفرد على الحصول على المزايا المتوفرة في إطار الجماعة، وهما:

1- بنية العلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد، ويقصد بها شكل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة وما إذا كانت تتسم بالهيراركية، أم أنها علاقات غير رسمية.

2- المكانة أو الوضع الذي يحتله الفرد داخل هذا البناء، وما إذا كان يسمح له بالوصول للموارد التي تتيحها العضوية في هذه الجماعة.

لكن يجب الإشارة إلى ما أكد عليه كل من Michael Foley و Bob Edwards بضرورة التعرف على الظروف التي تعمل في إطارها تلك الأبنية،وأي نوع من رأس المال الاجتماعي تنتج،وهل تنتج رأس مال اجتماعي إيجابي أم سلبي في انتقادهما لتعصب منظري الاتجاه النيوتوكفيلي Neo-toquevelian approach للروابط والعلاقات الاجتماعية المباشرة [19].

إن التحسين المستمر للحياة العامة وتقييم الفعل السياسي وتطويره هي من أبرز علامات الولاء الوطني. يقول Battek [التشكيل البنائي و الوظيفي للنظام الاجتماعي سيكون تحت رقابة و ضبط هذا النشاط المدني التلقائي، والذي سيكون مصدر دائم و ضروري من الوعي الذاتي الاجتماعي] [20].

فلو تصورنا أن هناك قيما مجتمعية ديمقراطية تعبر عن مطالب تتعلق بالحريات المدنية والسياسية والمساءلة والشفافية (يعبر عنها المحور الأفقي) في مواجهة مطالب دولانية (statist) تركز على قيم الأمن والنظام والاستقرار والحفاظ على الوضع الراهن (يعبر عنها المحور الرأسي). ولو تصورنا أن هناك قوى المعارضة التي تطالب بمزيد من القوى الاجتماعية (جانب الطلب) وهناك النخب الحاكمة والتي هي مسؤولة عن جانب العرض لأنها في النهاية إما ترفع سقف قيم الدولنة على حساب القيم المجتمعية أو العكس (جانب العرض) . لهذا فتحقيق **التوازن** بينها يساعد على **ضمان** مسار **مقبول** و**منطقي** للعملية الديمقراطية ، وهذا ما يجب العمل على تحقيقه في الدول العربية التي ينبغي أن يتحقق فيها مستوى مقبول من التوازن بين هذه المستويات .

5- الفرضيات الأساسية لفهم انتشار نمو و استدامة الديمقراطية

سنحاول في هذا العنصر الاجابة على سؤال محوري يتعلق بالفرضيات التي تفسر نمو ثم استدامة الديمقراطية في الدول العربية ، فقد أُنعش النقاش حول تحقيق أداء ديمقراطي متناسق ، عندما عرض Robert Putnam فرضيته حول الوصلة بين المدنية والأداء المؤسساتي، أما مؤخرا فقد ازدادت المقاربات المهتمة باستقراء " فرضية الاستدامة " و كيفية تحقيقها ، وقد زودنا Mark Warren بإسهاب نظري مهم حول تشجيع المجتمع المدني للحياةَ المجتمعية و المدنية ، و الذي يعتبر من الأعمدة الأساسية للحكم الجيد ، و في توفير الشروط المؤسساتية التي تدعم وتحقق الحكم الذاتي الفردي السياسي، بالإضافة إلى القدرة على تحويل الأحكام المستقلة ذاتيا إلى قراراتِ جماعية .[21]

و بخصوص آليات تحسين نوعية الديمقراطية فإننا سنركز على كل الاتجاهات التي تتبنى المقاربة البيتنامية كمرجعية في تأكيد قدرة المجتمعات العربية عموما على وضع آليات سببية بطبيعة حركية دائمة لدعم كل مظاهر التنمية الديمقراطية السليمة و الجيدة و استدامة الترسيخ .

يمكن فهم وتفسير انتشار الديمقراطية ونموها ثم استدامتها من خلال مجموعة من الفرضيات، و التي سيتم تحريكها من خلال مجموعة الآليات التي سيتم التطرق إليها في العناصر التالية:

-التمكين للثقافة والنظام والفرد

تشير النتائج التجريبية إلى أن قوة المجتمع المدني وكثافة المنظمات غير الحكومية ما بعد المرحلة الانتقالية لا تظهر فقط في تعميق الحرية و المدنية ، ولكن أيضا في تعزيز قدرات الدولة على ترسيخ سيادة القانون، والسيطرة على انتشار الفساد، وتعزيز فعالية الحكومة والجودة الرقابية، والمساءلة، والاستقرار السياسي . يستعرض كل من ABRAHAM DISKIN و HANNA DISKIN و REUVEN Y. HAZAN في مقالهم المعنون بـ " Why Democracies Collapse: The Reasons for Democratic Failure and Success " سنة 2005 المتغيرات المؤسساتية و المجتمعية و الوسيطة و الخارجية [22]، كمتغيرات أساسية لتحقيق الاستدامة و الترسيخ الديمقراطيين .

يتطلب استعراض الأدلة حول الآثار الإيجابية (للمواطنة الجيدة و الثقافة المدنية و للتمكين للفرد) على التنظيم السياسي ، قدرتها على تعميم ثقافة التضامن والتعاون وتحمل المسئولية على أسس قيم الحداثة (Human empowerment – people being able , motivated , and entitled to govern their lives). ويسهم ذلك أيضا في نشر ثقافة التنوير وقيم المواطنة (Empowering culture) ، وهي أيضا تساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي فهي لا تعمل من خلال الانتماءات الضيقة بل تتجاوزها عبر المشاركة الجماعية وتخلق تقنيات للعمل وكيانات تساعد على تمثيل المصالح العمومية وكل ذلك يجعلها قادرة على ترسخ الوحدة الوطنية وتعمق من

الولاء الوطني(Empowering regime : Democratic institutions) فالنضال المستمر لتحسين الحياة العامة وتقييم الفعل السياسي وتطويره هي من أبرز علامات الولاء الوطني.

– مرونة الطلب على الديمقراطية و زيادة المساءلة

يزداد الحديث في العالم المعاصر عن الديمقراطية كمفهوم يعبر عن القيم المشتركة في المجتمع وأسلوب من أساليب الحكم وهدفا أساسيا لصون وتعزيز كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي، و تقوم بالأساس على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان والمحافظة على التوازن بين الفردي و الجماعي. فالديمقراطية التي يتم فيها " الانتخاب " على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته ويقع على عاتق السلطة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية غير كافية – عمليا– على إضفاء صبغة " التميز " كنموذج حكم وتسيير ، ومن ثم فان الديمقراطية كقيمة يجب أن يتم تقبلها من جميع أطياف ومكونات المجتمع " كمطلب " وان يتم التعامل معها بمرونة.

على هذا الأساس تنمو و تتطور الديمقراطية مع وجود متغيرات و مؤشرات مهمة كالحكومة الفعالة التي تتصف بالأمانة والشفافية وتقوم على الاختيار الحر وتتحمل المسؤولية الوطنية عن إدارتها للأمور العامة، والمجتمع المدني كمراقب وموجه للسياسات ، بالإضافة إلى توفر عنصر" المساءلة".

إن تحقيق استدامة الديمقراطية تتطلب تهيئة مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية ودعمها بالمساءلة العامة كعنصر و ركيزة أساسيين من عناصر الديمقراطية ، فالأجهزة والمؤسسات القضائية واليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة التي تكفل سيادة القانون ينبغي أن تتسم بالشفافية ، ويتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تكفل مشاركة الجميع في المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة على السواء وذلك من اجل الحفاظ على التنوع والتعددية والحق في الاختلاف في ظل مناخ من التسامح .

– نحو نمذجة للسلطات والوظائف

تجد استدامة الديمقراطية أفضل فرصها بقدر ما تنتشر وتترسخ القيم والإجراءات الليبرالية ، فالبعض يرى بأن الدولة الديمقراطية تقوم بوظائف أكثر وتحتاج إلى سلطة أكبر على الأشياء والأشخاص و حقوق الأفراد الأساسية تبقى مصانة ومنظمة بالقانون. و البعض يتحدث عن دولة الحد الأدنىState back-in ، أما النموذج الذي يمكن أن يتلاءم مع كلا المقاربتين هو " إقتراب القدرة التداولية " deliberative capacity approach الذي قدمه Adam Przeworski و Brucan لأنه يمكن أن ينطبق على كل الحالات بأي درجة من الدولنة stateness بما في ذلك الحالة الصفرية [23]. فزيادة القدرات التداولية يزيد من اختصاص الجهات السياسية الفاعلة و بعض الأدلة تشير إلى أن المشاركة في منتديات للتداول له تأثير دائم على الفعالية السياسية للمواطنين للمشاركين حسب Carpini Delli و Cook و Jacobs [24]. فالتداولية مفهوم مركزي و تابع في أي تعريف للديمقراطية ، و يمكن أن تطبق في جميع أنواع الأنظمة السياسية ، فالقدرة التداولية لها دور أساسي في التحول الديمقراطي وتعميق الديمقراطية و ترسيخها .

يمكننا اليوم نمذجة النظم السياسية، استنادا إلى الوظائف والسلطات، إلى أربعة نماذج: نظم كثيرة الوظائف مطلقة السلطات ، نظم قليلة الوظائف مقيدة السلطات (الليبرالية المحض)؛ نظم كثيرة الوظائف مقيدة السلطات (الاشتراكية الديمقراطية الأوربية)، ونظم قليلة الوظائف مطلقة السلطات (الدولة التسلطية)[25].

فمن خلال إضفاء الطابع الوظيفي على أداء النظام ، المؤسسات والأفراد يمكن هيكلة الديمقراطية و تعزيز الطابع المدني والمواقف والسلوكات و جعلها تكتسب الطابع التخصصي و الوظيفي و تقييد السلطة وضبطها ومنعها من التعدي على حقوق الأفراد بإخضاع السلطة التنفيذية للرقابة.

– العامل الخارجي :

انطلاقا من تغير مقاربات التنمية فإن الضغوط الدولية تؤدي إلى انفتاح سياسي محدود ، فقد عملت حركيات النظام الدولي على تضمين مفاهيم حقوق الانسان ، محاربة الفساد ، حرية الإعلام ،....إلخ في إطار التعاون متعدد الأطراف بين مختلف الفواعل، هذا ما أدى إلى تبني إستراتيجية الانفتاح السياسي من طرف الأنظمة كمحاولة للتكيف مع الضغوط الخارجية ، و ذلك بإعطاء بعض التنازلات واهتمامها بآليات الضبط السياسي، فقد عمت نتائج هذه الحركة كل العالم وفتحت الطريق أمام عناصر معيارية جديدة أدت إلى إنقلاب جذري وعميق في بنية المجتمعات، فاحترام حقوق الإنسان مثلا لم يعد شأنا داخليا لدولة ما بل أصبح محلا للاهتمام الدولي .

6–مسارات الديمقراطية في الدول العربية والعناصر المحققة للترسيخ الديمقراطي :

تقترن الديمقراطية الفعلية مع فعالية التمكين للإنسان و وجود قاعدة (قيمية ، اقتصادية ، وسياسية) قوية الأداء بما يكفي . هذا التفسير الموجود في الأعمال الواسعة لـ Schneider و Schmitter لا يرتبط فقط بتحسين و ترقية أداء الأنظمة السياسية ، بل يتعداه إلى الترتيبات و العلاقات العرضية بين الأفراد و الجماعات عند الانتقال إلى المؤسساتية ، هذا التعريف يرى تحولا في التعريفات التقليدية للترسيخ الديمقراطي ، و يدعو إلى تبني مقاربة أكثر شمولا لفهم العلاقة بين المؤسسات ، الأفراد و التنمية الاقتصادية والترسيخ الديمقراطي ، هذا المنطق المفسر لحركية الأداء و الوظيفة يمكن أن نوظفها في دراسة وتحليل واقع الديمقراطية في الدول العربية و الآليات الكفيلة بتحسين مسارات الانتقال فيها، بالاستعانة بالعناصر التي قد تشكل في الأخير منطقا لتفسير الاستدامة للديمقراطية في الوطن العربي.

هناك علاقة متبادلة بين المؤسسات السياسية التي يجب أن تضمن الحرية، والتمثيلية، والمساواة السياسية والمؤسسات الاقتصادية التي تحتاج إلى هندسة هذه الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية لأداء النظام السياسي . فالتحدي الرئيسي للترسيخ الديمقراطي هو " بناء مؤسسات سياسية يمكن أن تلبي سيادة الشعب و تحقق المنفعة المادية للمواطنين ".

لتجاوز مظاهر المجتمع التقليدي الموجودة في الواقع العربي ، إلى المجتمع الحديث الذي من فرضياته الأساسية " استدامة التنمية " و " الديمقراطية " ، ينبغي التأسيس لممارسات عملية تمكن من فهم العلاقة المعيارية بين المؤسسات ، والتنمية الاقتصادية، وأداء النظام، هذه الممارسات يجب أن تأخذ في الاعتبار بالضرورات التنموية ، فنلاحظ أن العديد من الدول العربية لم تبدأ بالانخراط في بناء المؤسسات، بالإضافة إلى بناء الدولة وبناء الأمة، لديها تحديا إضافيا لصياغة نظام اجتماعي اقتصادي سياسي حديث متناسق و متكامل و مستديم .

تفترض نظرية الترسيخ الديمقراطي ضرورة إجتماع معيارين في الديمقراطيات الصاعدة هما : المأسسة institutionalisation كضرورة لضمان القواعد و الإجراءات والعمليات الديمقراطيةِ و التزام النخب السياسية بقواعد اللعبة الديمقراطية و المدنية والالتزام بالسلطة القانونية العقلانية . مع بناء مؤسسات حكم تربط بين المجالِ الاقتصادي والسياسي، و أيضا فعلية الأداء للنظام effective regime performance حيث يتم تجسيد كل القيم و المعايير الديمقراطية وتكريس الرشادة الديمقراطية.

فالسلوك الجيد للنخب السياسية والملتزم بالنظام الديمقراطي يساعد على تجاوز القواعد الشكلية للعمل و تجاوز كل مظاهر الاختلاف والتباين وعدم التكامل التي تحدث في المجتمعات المنقسمة (كالمجتمعات العربية) أين تساهم النخب بشكل كبير– بصورة عكسية – في الانقسامات و الأزمات وعدم الاستقرار نظرا لعدم اكتمال نضوجها و استيعابها لمقومات العملية الديمقراطية السليمة والقيم الديمقراطية ومن ثم نشرها و الدفاع عنها وترسيخها في المجتمع ودفع النظام السياسي إلى تبنيها ، يقول Hintington أنه من الصعب جدا تحقيق الترسيخ الديمقراطي خارج النموذج الغربي، فالديمقراطيات الجديدة تفتقر إلى الشرعية ولا تستطيع تطويرها[26].

يصرح Ajulu أن العديد من الدول الإفريقية لها عمليات ديمقراطية ضعيفة weak democratic processes و لا تستطيع إدارة التنوع بشكل جيد [27] ، و لهذا نعتقد من خلال هذه الدراسة أن هناك حاجة للإقرار بالعلاقةَ الملحة بين المؤسسات السياسية political institutions أداء النظام regime performance و القيم الديمقراطية المدنية democratic civic virtue . فكفاءة أداء النظام و زيادة المساواة الإقتصاديةِ والإجتماعية ، وضمان درجة الإستقرارِ المؤسساتي، وتجسيد قيم الإعتدالِ والتفاوض والتعاون على المستوى الجماعي للنخب وعلى مستوى الأفراد تساعد بشكل واسع على ترسيخ الديمقراطية واستدامتها كفعل وثقافة وسلوك (فردي وجماعي)وعلى كل المستويات واستدامتها بما يحقق "الرفاه" للمواطن.

7-أهمية الربط المتوازن بين " الفعالية الحكومية " و " الأداء الديمقراطي":

يقودنا الحديث عن الترسيخ الديمقراطي إلى التطرق إلى جودة الديمقراطية Quality of democracy فهناك متغيرات أساسية يمكن من خلالها ابراز مستويات تحسين اداء الديمقراطية في الوطن العربي، وهذه المستويات هي المستوى المؤسساتي السياسي، والمستوى الاقتصادي والمستوى القيمي (الثقافي)، والمستوى الفردي(التمكين للإنسان)، ويضيف بعض الباحثين نماذجا أخرى للتحليل و إبراز العلاقة بين الجودة في الديمقراطية وبعض المتغيرات التي تؤثر عليها و تعتبر سببا رئيسيا أيضا لتحقيقها، وهي:

- العوامل السياسية المؤسساتية : Political institutional factors
- العوامل السوسيواقتصادية : Socioeconomic factors
- العوامل التاريخية: Historical factors
- العوامل الثقافية :Cultural factors
- العوامل الفيزيائية : Physical factors

و لتقريب التوجهات النظرية لأصحاب هذه الاتجاهات التي تربط بالأساس بين الأداء الديمقراطي Democratic performance الذي يتكون من عنصرين: "جودة الديمقراطية " Quality of Democracy و" مستويات الديمقراطية" Level of Democracy ، و الأداء الحكومي Government performance الذي يتكون بدوره من عنصرين : " فعالية الحكومة" government effectiveness و " جودة الحكومة Quality of government .

تؤدي هذه المؤشرات إن تم تطبيقها في الوطن العربي، إلى تعميق الحريات المكتسبة من قبل المواطنين بعد الفترة الانتقالية وإلى التخفيف من فساد الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وإقامة فعالية حكومية أكبر وأكثر واستجابة للمواطنين، وتحقيق لامركزية سلطة الدولة لجعلها أكثر عرضة للمساءلة. فالدول التي لها وجود قوي لهذه المؤشرات غالبا ما تتمكن من السيطرة على عملية التنظيم المجتمعي والتاسيس لحكم محلي واقليمي مرن ومتوازن. و هذا ما يساعد على انتشار الديمقراطية و تفاعلها مع المواطنين، وتمكين المواطنين من المناقشة والتداول حول أوجه القصور

في الحكومات المحلية والوطنية ،و تعزيزالقدرات التنظيمية للبيروقراطية الإدارية لأنها يمكن أن توفر للدولة و للنخب الحاكمة تقييما سليما وأن تقدم المشورة بشأن المشاكل الاجتماعية الحقيقية التي تواجه الحياة اليومية والأنشطة اليومية للمواطنين، وهذا ما يحقق الجودة الشاملة للنظام السياسي ككل.

هذه الفرضيات المقدمة حول آليات تجاوز العجز الديمقراطي في العديد من الدول العربية، نسعى من خلالها لتقديم نماذج تفسيرية للتجربة الديمقراطية العربية و آليات تحسين مستويات الأداء الديمقراطي في معظم الدول العربية ، و محاولة مقاربة الأبعاد المختلفة لهذا الأداء الديمقراطي وتفسيره من خلال الأبعاد الأربعة لجودة الديمقراطية وعلاقتها بالأداء الفعال للحكومة، و من ثم اعتبار هذه الأبعاد أساسية لتحقيق هذه المعادلة . ويبقى التحدي النظري و العملي (حاليا) هو مدى امكانية بناء نموذج لحكم ديمقراطي سليم وجيد يتلاءم مع كل نماذج الدول العربية ويحقق الاستدامة للترسيخ الديمقراطي.

خاتمة :

نستنتج من خلال ما تم تقديمه من قراءة حول متطلبات تحسين الأداء الديمقراطي في الوطن العربي، والأليات الكفيلة بتضمين نموذج لديمقراطية متكاملة ومتناسقة، تحقق ضمن مساراتها وتطورها أولوية المواطن على حساب الدولة وتكرس مبدا التوازن بين المطالب المواطنية واولويات بناء النظام السياسي والدولة، مع اكتساب قدرات التمكين اجتماعيا مؤسساتيا سلوكيا قيميا و اقتصاديا، سيتم تعزيز الديمقراطية ثم ترسيخها وصولا لمرحلة النضج الديمقراطي .

هذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن إنشاء مؤسسات ديمقراطية يتطلب مستوى عال من التجانس "homogénéisation"من خلال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وأن وجود إطار فعلي للحقوق يخلق المساواة بين المواطنين ويمنح للأفراد نفس مستوى الحقوق التي يتمتع بها الفرد في إطار الدولة ، الذي يمكن أن يمارس حقوقه ومواطنته بواسطة مؤسسات جديدة، ستحقق التمثيلية الفعلية للمواطن. وهكذا يمكن للأفراد التمتع بعضوية في المجتمعات المختلفة وبالتالي الوصول على مجموعة متنوعة من أشكال الممارسة السياسية وإلى المواطنة الجيدة .

يقوم المنطق التصوري الجديد للديمقراطية على نطاق من الانضباط يتجاوز أصولها التي أسست لها المنطلقات الفلسفية لمؤسسي المفهوم، اما في التجربة العربية عموما فمن المؤكد أن هناك منطقة رمادية " zone grise"بين من يدعوا الى ضرورة التركيز على الدولة والأخرى التي تدعو للتركيز على المواطن، فالتمايز التحليلي يقع من جهة بين الشكل الكلاسيكي/التقليدي لبنية الانظمة السياسية وفي الجهة المقابلة بين الشكل الجديد الذي فرضته مجموعة من المعطيات الجديدة التي يمتد نطاقها إلى حقوق الأفراد وحرياتهم.

في ظل هذه التأويلات لعلاقة الدولة بالمواطن – الفرد وبالنظام السياسي في الوطن العربي، تؤكد التوجهات الجديدة على ضرورة تطوير أنساق معيارية وقيمية وترشيد الحوكمة داخل الدول ذات السيادة ، وهذا بناء على قاعدة من التبريرات تؤكد أن إعادة تركيب التمييز القاطع بين المجال " السلطوي" أين يخضع الأفراد للدولة ، وبين المجال "المنفتح" الذي يدعو للاندماج وإعادة بناء العلاقات داخل النظام، مع رفض المصفوفة الزمنية للتطور داخل الدول العربية في إطار إعادة بناء "الدولة الحديثة" واعتبارها أكثر قدرة على تلبية أفضل لمطالب المواطنين، وتحقيق الحد الأدنى من الأهداف ضمن اختصاص المؤسسات ومستويات السلطة.

الهوامش :

(1) - نداء مطشر صادق ، **التخلف و التحديث و التنمية السياسية – دراسة نظرية** - ، بنغازي : منشورات قاريونس ، ص 137 .
(2) - أحمد و هبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 ، ص ص 107 – 109 .
(3) - عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي** ، ج2 ، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص ص 91- 92.، ص ص 99 ، 100 .
4 - Thomas COUTROT , « Comment sortir du capitalisme vers un socialisme civil » , < http://www.france.attac.org/Spip.php?article9274>
(*) – للتفصيل أنظر :
- Robert FOSSAERT , La société : les classes , (Tome 1 – 6) , Paris : Editions du Seuil , 1980
(5) -Julien WEIBSEIN , « Sociogène de la société civile » , Raisons Politiques , N° 10 , Mai 2003 , PP 135 – 136 .
تَطوير رأس المال الإجتماعي يجب ان يكون هناك دورا هاما للدولة في ترقيته و حمايته ، فتحسين المساواةِ يَدْعو إلى تواجد رسمي نشيط و فعال ، يتحدث **Bernardo Kliksberg** عن العلاقة المعقدة Complex ralation بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية Economic development and social development، و يشير إلى أن الحكومة الذكية Smart government في المجالِ الإجتماعي ليست تلك الحكومة الغائبة التي تنفذ أعمالها قصيرة الأمد فقط بل يجب أن تتوافق مع سياسة دولة في التعليمِ والصحةِ والتغذيةِ والثقافةِ ، و القضاء على اللامساواة المجتمعية و تفعل التعاونِ بين الحقولِ الإقتصاديةِ والإجتماعيةِ.
أنظر :
- Bernardo Kliksberg , "Rebuilding the State for Social Development: Towards 'Smart Government**" , *International Review of Administrative Sciences*** , Vol. 66 (2000), PP 244-246 .
(6) -UN ," Participatory governance and the Millennium development goals (MDGs)" , op.cit , p 36 .
7 - Sammuel.P.Hintington.,"**Democracy's , third Wave**" Oklahoma: Oklahoma University Press, 1996, p7.
8 - Lisa ANDERSON, **Transitions to Democracy**, USA: Colombia University Press, 1999, p155.
نقلا عن :
- Ethier, D, **Democratic transition and consolidation in southern Europe, Latin America and South East Asia ,** London: Mcmillan, 1996, p14.

9 - Gerardo L . MUNCK, " **the Regime question: theory Building in democracy Studies**", **World Politics ,** Vol 54, N°1(October 2001), p126.
10 - Anna Christina BRITZ Anna Christina BRITZ , "**The Struggle for Liberation and the Fight for Democracy:The impact of liberation movement governance on democratic consolidation in Zimbabwe and South Africa » ,** Thesis presented in fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts (Political Science) at Stellenbosch University , Decembre 2011, PP 25-27.
11 - Carothers THOMAS , « **The end of the Transition Paradigm** » in : **Journal Of Democracy**, Vol 13, N°1, 2002, PP 6-9.
1212 Julian BRUCKNER , "**Civilian Supremacy and The Consolidation of Democracy : Linking Transition and Consolidation** " Berlin Graduate School of Social Sciences , Paper prepared for presentation at the IPSA-ECPR Joint conference , " Whatever Happened to North-South?" , (February 16-19, 2011) , in Sao Paulo , P 6.
13 - Ibid , P7.
14 - Helga A WELSH , " **political transition process in Central and Eastern Europe** " , **Comparative Politics**, Vol 26, N°4, (jul 1994), P 382.;in Michael BURTON et al,"**Introduction: ,** Elite transformations and Democratic regimes " , in john Higley and Richard Gunther , eds , **Elites and democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe,** Cambridge **:** Cambridge University Press , 1992 , P 10.
15 - Putnam. D, Robert, **Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community**, U.S.A ,Harvard University Press, 2002,, P63 .

[16] -Woolcock, Micheal**," Social capital and economic Development:toward a theoretical synthesis and policy Framework"**, theory and society, N° 27, (1998) ,p155.
[17] - Boudieu, PIERRE, **The forms of Social Capital** , in Rishardson,JG.Ed,Hand Book of Theory and Research for The Sociology of Education, Connecticut,Green Wood Press,1985,pp.130-137.
[18] - Ibid , P 141 .
[19] - Edwards, B, and Foley, M.W**,«Social Capital and Political Economy of Our Discontent » ,** American Behavioral Scientist**,** N°40, (1997), P 669.
[20] - Gideon Baker, **Civil Society and DemocraticTheory Alternative voices**, First published , NY , Routledge , 2002, P108 .
- Mark E. Warren , Dario Castiglione,**" Rethinking Democratic representation: Eight Theoretical Issues",** Centre for the Study of Democratic Institutions , University of British Columbia , May 18-19, 2006 , PP2-9.
[22] - Abraham DISKIN, Hanna DISKIN, AND Reuven Y. HAZAN , **Why Democracies Collapse: The Reasons for Democratic Failure and Success,** International Political Science Review (2005), Vol 26, No. 3, 291–309
[23] - John S. Dryzek , **Democratization as Deliberative Capacity Building , Comparative Political Studies ,** Volume 42 Number 11 (November 2009) , P 1393 .
[24] - Idem , P 1394.
[25]- ياسين الحاج صالح ، الليبرالية و الديمقراطية و الحداثة السياسية ،
<http://alhiwaradimocraty.free.fr/25-06-06-2.htm>
[26] -Joleen Steyn KOTZE , « **Theory Building And Democracy: An Appraisal And Analysis Of The Consolidation Of Democracy Theory » ,** University Of South Africa **,** submitted in accordance with the requirements for the degree Doctor Of Literature And Philosophy, November 2010, P 165
[27] - Ajulu C , "**Conflict and democratic transition in the Great Lakes region** " , in Matlosa K , J. Elikit and BChiroro (eds) , **Challenges of conflict, democracy and development in Africa**. Johannesburg: EISA, 2007 , PP 287 – 305.

المواطنة والديمقراطية : سياسة شرعية وتحديات معاصرة

د/صبرى بديع عبد المطلب – جامعة دمياط – مصر

ملخص :

جاءت هذه الدراسة البحثية لتتناول المواطنة والانتماء ودورهما فى بناء الديمقراطية فى مصر. من أجل توحد الإرادة المجتمعية والمشاركة فى تحقيق أهداف المشروع الوطنى للتنمية وبناء مصر المستقبل ، من ثم فإننا فى حاجة تكامل رؤى الفكر بين كلاً من المواطنة والانتماء والديمقراطية بما يضمن تنمية الوعى بثقافة المواطنة والانتماء ومسئولية الديمقراطية وكيفية تفعيلها وذلك بهدف معرفة أبعادها المختلفة وأهم الإشكاليات التى تحول دون تحقق المواطنة الفاعلة فى الواقع المصرى .

الكلمات المفتاحية: المواطنة ، الانتماء ، الديمقراطية .

Abstract :

This research study deals with citizenship and belonging and their role in building democracy in Egypt. In order to unify the community will and participate in achieving the goals of the national project for development and building the future Egypt, then we need the integration of intellectual visions between citizenship and belonging and democracy to ensure the development of awareness of the culture of citizenship and belonging and the responsibility of democracy and how to activate them in order to know the different dimensions and the most important problems that turned Without achieving effective citizenship in the Egyptian reality.

Citizenship and democracy: a legitimate policy and contemporary challenges

مقدمة :

تعد المواطنة من المقومات الرئيسة التى ترتكز عليها الدولة ، فعن طريقها تتطور الحقوق والواجبات والالتزامات التى تمنحها الدولة لمواطنيها ، وقد ظهرت المواطنة فى بداية نشأتها فى العصور التاريخية القديمة والوسطى ، وكانت تنص على مبدأ العدالة والمساواة والمشاركة والانتماء بين المواطنين فى المجتمع الواحد . وللمواطنة أبعاداً كثيرة تتعلق بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها..... ، وكذلك فى مدى فهم ووعى المواطن لها ، إذ يدرك أثر الثقافة الديمقراطية فى المواطنة لكونها تعمل على ترسيخ العلاقة بين الوطن والمواطن ، وتعزز الحفاظ على كرامة الإنسان والتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه ، وتعد الديمقراطية مطلباً هاماً يوّجه حرية الرأى والفكر والاعتقاد .

وقد أوضح المهتمون بقضايا المواطنة والديمقراطية أن كفاءة الحكم الديمقراطى تتوقف على العمل على جانبين معاً هما : طبيعة مؤسسات الدولة وقدرة الموظفين الرسميين على الاستجابة ، وطبيعة المجتمع المدنى وقدرته على أن يمارس نوعاً من الضبط على أجهزة الدولة وصولاً لتحقيق التغير الإيجابى . ولابد لكلا الجانبين أن يتعهدا بالعناية والرعاية مما يزيد درجة إحساس المواطنين بالمواطنة والمسئولية الاجتماعية باعتبارهما حقيقية ثقافية وميراث تاريخى يساهم فى تحقيق وتدعيم قيم الولاء والانتماء والمواطنة وثقافة الديمقراطية .(Dantsch irgi, 1996,p.159)

- **<u>إشكالية الدراسة:</u>**

برزت إشكاليات عديدة بالمجتمع المصرى نتيجة للأحداث المتلاحقة والتطورات السريعة المرتبطة بالتطور العلمى والتكنولوجى السريع . وتلك الإشكاليات كان منها ما هو مرتبط بضعف الانتماء والولاء للوطن وضياع الهوية الذاتية المميزة لأفراده ، وذلك لغياب مفهوم ومضمون المواطنة لديهم ، لذلك اكتسب مفهوم المواطنة أبعاداً جديدة وتحرك إلى مكانة مركزية فى التفكير النظرى والإمبريقى بحثاً عن مؤشرات جديدة ودالة فى الواقع السياسى الراهن . فلقد شهد مفهوم المواطنة ، وثقافة الديمقراطية مؤخراً صعوداً وتطوراً ملحوظاً فى الخطاب السياسى ومؤلفات النظرية السياسية .

بعد بروز العولمة والتحولات العديدة التى صاحبت هذه الظاهرة ، وظهور التكتلات السياسية الكبيرة التى وفرت فرصاً للانتماء والولاء إلى كيانات وجماعات سياسية أكبر ، أضف إلى ذلك سيطرة بعض المفاهيم مثل مفهوم الدولة ، والمجتمع المدنى والمشاركة السياسية على دوائر البحث والتحليل فى الآونة الأخيرة مما يزيد من أهمية البحث فى مفهوم المواطنة ودورها فى بناء ثقافة الديمقراطية الذى شكل حجر الزاوية فى بناء الدولة الحديثة . كما أن الصعود لمفهوم المواطنة – فى الفترة التاريخية الراهنة - قد أحاطت به إرهاصات الهيمنة الأمريكية خلال التسعينات ثم تأكيدها مع بداية الألفية الجديدة ، ومن ثم بروز خطاب سياسى إملائى بشأن التحول الديمقراطى - وخاصة فى المنطقة العربية – وكأن المنطقة لم تشهد جهوداً وطنية ومدنية وأهلية وممتدة تاريخياً لنيل الشعوب حقوقها الديمقراطية ، وتطوير الأداء السياسى ، ومواجهة الفساد والاستبداد . وهذه الجهود شاركت فيها كافة التيارات والقوى الفكرية والسياسية دون استثناء .(سلمان محمد، 2007، ص173-174) وفى سياق تلك التحولات أصبح مفهوم المواطنة مقياساً لمدى قدرة

النظم على الوفاء بالتزاماتها إزاء الجماهير، وتلبية احتياجاتها . وتمشياً مع هذا الاهتمام السياسى والأكاديمى وما تطرحه من إشكاليات نظرية وتطبيقية ، جاءت هذه الدراسة البحثية لتتناول المواطنة والانتماء ودورهما فى بناء الديمقراطية فى مصر.

أولاً : المواطنة المفهوم والتطور:-

عبرت المواطنة كمفهوم وقيمة تطورات كثيرة ومتلاحقة وشهدت تحولات متعاقبة بدأت مع التشكل الأولى لهذا المفهوم فى دولة المدينة الإغريقية واليونانية ونضجت مع نشأة الدولة القومية فى أوروبا والتى مثلت رعاية مثلى لما عرف بحقوق وواجبات المواطنة حتى جاء عصر العولمة فى نهايات الألفية الثانية وبدايات القرن الحادى والعشرين لتواجه المواطنة أزمة وبدايات انفصال يخرجها من عقال الدولة القومية التى ساعدت على تأسيسها إلى أشكال جديدة من المواطنة . كالمواطنة العالمية الإنسانية الرحبة التى مازالت فى بداياتها الأولى .(ليلة على ، 2009، ص37-39) وإذا كانت الدولة القومية فى الغرب قد لعبت فى نهاية المطاف دوراً محورياً فى دعم فكرة المواطنة كنتيجة لصراع تاريخى طويل ومتتابع فإن الدولة فى العالم العربى لعبت دوراً مضاداً فى وأد أو عرقلة نمو مفهوم المواطنة . فقد ساهمت أولوية السلطة أو الدولة على الفرد أو المواطن كما أبرزتها بعض المقاربات القومية ولا تزال فى تراجع البعد الديموقراطى وبناء ثقافة الديمقراطية فى هذا الفكر ومن ثم تهميش مبدأ المواطنة إن لم يكن إهماله . (بشارة عزمى ، ص251-253) ، وعلى هذا الأساس فإننا لا نلاحظ مكاناً لمبدأ المواطنة فى المراحل الأولى لتشكل الفكر القومى .

وإذا كانت المواطنة هى تعريف للفرد فى مواجهة الدولة من زاوية الحقوق والواجبات ، فإنه يمكن القول بأن ميزان الحقوق والواجبات يمر فى مراحل متعددة ومضطربة قبل أن يصل إلى نقطة التوازن التى تحقق الاستقرار السياسى والاجتماعى الداخلى ، فقد يصبح هذا الميزان مختلاً لصالح الدولة فى مراحل نشأتها الأولى حيث تكون الواجبات المنوط تحققها بالأفراد تجاه دولتهم قيد البناء أكثر من الحقوق التى يتمتعون بها نتيجة انتمائهم الوجدانى والقانونى لهذه الدولة . ثم يبدأ الميزان فى مرحلة لاحقة بالتعديل التدريجى فى اتجاه تصحيح الاختلال المؤقت تبعاً لبناء الدولة وترسخ كيانها واكتسابها الثقة بنفسها وتراجع حدة المخاطر التى تهدد وجودها .(محجوب عزام ، 1999، ص 190-191) واستناداً إلى ذلك فإن العديد من الدول لم تلعب دوراً فى بلورة مفهوم المواطنة نظراً **لثلاثة اعتبارات**.

ويتمثل **الاعتبار الأول** فى أنه نظراً لحداثة نشأة هذه الدول ومحاولة ترسيخ جذورها فى مواجهة فكرة القومية فإنها أكدت على واجبات المواطنين نحوها ، ولم تهتم كثيراً بالتأكيد على الحقوق أولاً لطابعها القهرى ، ولأنها فى مرحلة البناء كانت تهتم بتطوير ذاتها وبنائها ، وحينما اكتمل بناؤها فإنها بسبب توجهاتها الأبوية استمرت فى طابعها القهرى الذى يفرض الواجبات دون أن يسلم بالحقوق ومن ثم فقد أعاقت تبلور مفهوم المواطنة

. وبالنسبة **للاعتبار الثانى** فإنه لأسباب عديدة استمرت ثقافة الدولة الأبوية بحيث تحولت إلى ما يمكن أن نسميه بنموذج الدولة المشوهة لعدم قدرتها على طرق سبيل النضج لظروف عديدة ، منها غياب تداول السلطة ، وسيطرة البيروقراطية ، والانفراد بالقرار وكالة عن الجماهير دون تفويض ، وانتشار الفساد دون مساءلة ، ذلك

بالإضافة إلى الاستناد إلى آليات القهر المتنوعة بحيث لعبت كل هذه الظروف دورها فى اختزال متغير المواطنة . ويشكل المجتمع الذى تنظمه الدولة.

الاعتبار الثالث الذى يمكن بالنظر إليه إدارك المتغيرات المسئولة عن تخلف حالة المواطنة . فمن ناحية نجد أن المجتمعات العربية تخضع لما يمكن أن يسمى بحالة القهر الفائض سواء بسبب قهر النظام السياسى أو بسبب قهر الظروف الاقتصادية والمعيشية أو بسبب حالة الفقر التى يعيش فى إطارها نسبة كبيرة من السكان ، هذا بالإضافة إلى ظروف الأمية وتخلف الوعى الاجتماعى والسياسى ، وجميعها ظروف تدفع بغالبية البشر إلى حالة من نصف المواطنة ، حيث تفرض عليها الالتزامات دون منحها فرصة التمتع بالحقوق ، ومن الطبيعى أن تنصرف هذه النوعية من الجماهير إلى محاولة تأمين ما يؤمن البقاء على قيد الحياة ، فى مثل هذه الظروف يصبح الحق فى المواطنة الكاملة ترفا بعيد المنال .(ليلة على ، 2009، ص 37-38) .

ويكشف تأمل المعطيات التى توفرت عن هذه المصادر أو الأبعاد الثلاثة التى تم الإشارة إليها فى بداية تحليلنا التصورى لتحديد مفهوم المواطنة أن المواطنة كما يشير بعض المهتمون تعنى علاقة عضوية بين الفرد والوطن ، وتستند على مجموعة من القيم والشروط والضمانات ويترتب عليها مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين طرفيها .(زرنوقة صلاح سالم ، 2005 ، ص311) . وتعد المواطنة رمزاً أساسياً يقوم على بناء المجتمع ، وتعبر بشكل كبير عن أهمية الاعتزاز والولاء والانتماء للوطن .(Gundara , J,2008,469-479) .

والمواطنة لغة مأخوذة من الوطن وهو المكان الذى يقيم فيه الإنسان ومحله واستقراره ، ومن فعل وطن اشتقت كلمة المواطنة ، بمعنى المعايشة أو المشاركة والمفاعلة بين اثنين أو أكثر فى وطن واحد .(عبيد منى مكرم ، 2006، ص 27) بالإضافة إلى ذلك فالمواطنة انتماء وولاء لعقيدة ووطن وقيم ومبادئ ، والتزام من المواطن بتحمل مسؤولياته تجاه وطنه مقابل الحقوق التى يتمتع بها ، فهى سلوك لقيم فى حياة الفرد وفى ضميره فتصبح جزءاً من شخصيّته وتكوينه .(Crick, Bernard (ed.) , 2001 , pp .342-343) ويعرف علماء الاجتماع المواطنة بأنها علاقة تربط الفرد بالمجتمع السياسى . ويركزون على روابط الولاء والانتماء التى تربطهم بالمجتمع الذى يؤويهم .(Sim , J. , 2008 , pp. .253-266) وتقوم المواطنة على مُثُل عُليا تدعو لها التنمية السياسية ، وتتمثل فى (الحرية ، والمساواة ، والعدالة) . فالمواطنة إذن مفهوم متعدد الأبعاد والمكونات يمكن التمييز بينها على النحو التالى (المواطنة كحالة أو وضعية قانونية - المواطنة كمجموعة من الحقوق والواجبات - المواطنة كأنشطة سياسية - المواطنة كتعبير عن الهوية والانتماء).

إن المواطنة بالأبعاد السابقة هى حالة أو وضعية قانونية تعبر عنها الوثائق القانونية والتى تتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات تجد ترجمتها فى مجموعة من الأفعال والأنشطة السياسية تعبيراً عن درجة من درجات الانتماء المتعددة التى يجد الإنسان نفسه داخلها ، بعبارة أخرى فإن المواطنة ليست مجرد إدراك للحقوق والواجبات بقدر ما ترتبط بالأساس بالرغبة فى ممارسة هذه الحقوق والتحمل بهذه الواجبات محكوماً فى ذلك باعتبارات العيش مع آخرين يتحملون بحقوق مثيله وعليهم واجبات تستهدف بالأساس تنمية المجتمع الذى ينتمى إليه الجميع . ويتضح من هذا التعريف أن المواطنة هى الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فالاهتمام بالمواطنة واحترام أحكامها مكون أصيل من مكونات الدولة وبناء ثقافة الديمقراطية المعاصرة ، وهى تجسيد لأمة يحترم أفرادها بعضهم البعض ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذى يزخر به المجتمع . فالمواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة وكل منهما سبب ونتيجة للآخر وتنهض فكرتهما على قيم مشتركة من بينها التعدد والتطوع والاختلاف وعمومية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والمساواة بين المواطنين وسيادة القانون ومشاركة الجماعة طواعية فى تقرير شئون المجتمع .

وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق فى تلك الدولة ، فهى مرتبطة بالحرية وما يصاحبها من مسؤوليات ، كما تسبغ على الفرد حقوقاً سياسيه ، مثل حقوق الانتخاب ، وتولى المناصب العامة . (Encyclopaedia Britannica Inc., 1992 , p. 332.) ، ومن ثم يتضح أهمية الدساتير والقوانين فى تنظيم العلاقات بين المواطنين وبعضهم البعض حتى يمكن حصول الجميع على حقوقهم كاملة دون أدنى تمييز ، وأن دولة المواطنة هى دولة القانون ، بمعنى أن الدولة التى يتم فيها التلاعب بالقوانين وحصول بعض أفرادها على تصاريح تخترق القانون ، فإن ذلك يضعف من رابطة الانتماء ويثير لدى الكثيرين إحساس بعدم المساواة وانعدام المصداقية فى قدرة الدولة على الالتزام والمساواة ، ومن ثم تضعف رابطة المواطنة بقدر ما تضعف الدولة فى الالتزام بالقوانين والدساتير والأحكام الملزمة للجميع دون تمييز . ووفقاً لذلك تصبح المواطنة وثيقة الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والانتماء والولاء ، فلا يتصور أن تكون هناك ديمقراطية بدون الإعمال الفعلى لمبدأ أو مفهوم المواطنة ولا يمكن تصور مواطنة كاملة بلا مناخ ديمقراطى وبناء ثقافة ديمقراطية أو ما يمكن أن نسميه مناخ المواطنة الفاعلة . وفى هذا السياق ورغم توفر تفصيلات كثيرة وحوارات عدة حول مفهوم المواطنة وأبعادها سنركز فيما يلى على أهم الاستخلاصات حول مفهوم المواطنة والتى لاقت قبولاً لدى العديد من المهتمين من بين محاولات صياغة مفاهيم إجرائية للمواطنة .

1- المواطنة أحد حقوق الانسان التى يكفلها القانون لجميع المواطنين بحيث تتحقق لهم الحياة الكريمة والرفاهية ، وتأتى كجزء من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن الصالح ، عبر اتخاذه جملة من القيم القياسية أو المعيارية . بشرط عدم الإخلال بمصلحة الوطن وتقديم المصلحة العامة على الخاصة .

2- إن المواطنة ليست صفة شكلية يحملها المواطن ، بل ارتباط حميمى بجذور الانتماء والولاء للوطن .

3- أنها تعبر عن علاقة ما بين الفرد ومختلف مؤسسات الدولة ومنظماتها كالسلطات الأساسية (التشريعية والقضائية والتنفيذية ومنظمات المجتمع المدنى) ولكل طرف من هذه الأطراف مسئولية محددة فى دعم حقوق المواطنة وفقاً لمهامه المنصوص عليها فى القوانين والدساتير.

4- أن ثمة قيماً يجب الالتزام بها لدعم حقوق المواطنة ، من أهمها المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع بمختلف أبعادها .

مما سبق تتبنى الدراسة الحالية مفهوماً للمواطنة على أنها " هوية رسمية لكل فرد ، ويترتب على هذه الهوية حقوق وواجبات متساوية لجميع المواطنين الذين يقيمون فى دولة معينة يعبّرون عن انتمائهم لها ، وتشمل المواطنة الحقوق القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية " .

ثانياً : الديمقراطية :-

يعتبر مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم التى أثارت ولا تزال تثير جدلاً واختلافاً كبيراً ، وهذا لأننا نجد أن مفهوم الديمقراطية شعار يرفع على نطاق واسع مع اختلاف وجهات النظر ، مما أدى إلى جعل هذا المفهوم يكتنفه الغموض ، ويشتد حوله الخلاف والجدل ، ولفك اللبس الذى يحيط بهذا المفهوم لابد من توضيح معناه ، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن مفهوم فعلى وحقيقى للديمقراطية ، مالم يتم تكريس مجموع المبادئ والمقومات والخصائص التى تتميز بها ، وعليه يمكن القول أن هناك مجموعة من المبادئ والأسس التى ما لم يتم تكريسها تبقى الديمقراطية مجرد معانى جوفاء ، وشعارات دون تطبيق حقيقى . ومن ثم فإن المصطلح ككلمة ومفهوم لا يحمل معناً واحداً ثابتاً ومتفق عليه .

وأغلب الكتاب يشيرون إلى أن الديمقراطية هى كلمة إغريقية الأصل تتكون من مقطعين هما (Demos) وتعنى الشعب ، (Kratos) ومعناها حكم أو سلطة . وبذلك تصبح الكلمة (Demoskratos) حكم الشعب .(نوفل أحمد سعيد ، 2008 ، ص 29) وقد عرفتها الموسوعة الأمريكية بأنها " شكل من أشكال الحكومة تكون أغلبية قراراتها وتوجهاتها السياسية مستندة إلى الموافقة الحرة لأغلبية المحكومين ولتكون السلطة النهائية بيد الشعب " .(غزوى محمد سليم محمد ، 2000 ، ص 9) أما دائرة المعارف البريطانية فتعرفها بأنها " شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسى تطبيقاً لحكم الأغلبية وهو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة ، وهناك الديمقراطية النيابية والقانونية وأحياناً تستخدم الديمقراطية لوصف أى نظام سياسى أو اجتماعى دونما اعتبار لما إذا كانت ديمقراطية بالمعانى الثلاثة السابقة أم لا .. وهى نظم تعرف بالديمقراطيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية " .(المرجع السابق ، ص 9-10)

ويعرفها البعض تعريفاً مختصراً بأنها " حكم الشعب بواسطة الشعب ، وهو نفس المعنى الذى قدمه رئيس الولايات المتحدة الامريكية "أبراهام لينكون" فى نهاية القرن الثامن عشر بقوله " الديمقراطية هى حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب " .(الباز داود ، 2006، ص196) فالديمقراطية هى الحلقة الوسيطة بين كل من الانتماء والمواطنة ، فإذا كانت الديمقراطية تعنى بحرية التعبير والمشاركة فى صناعة القرار، فإن المواطنة تنطلق من قاعدة الانتماء وهو الرابطة العاطفية الداعمة لعلاقات توحد الفرد مع مجتمعه ومروراً بمسئوليات المشاركة الواعية القائمة على أساس من حرية التعبير والإيمان بمكان الفرد وأهميته فى النسيج المجتمعى إلى حركية دائمة نحو الارتقاء لتعكس الصورة الرمزية المهيمنة على عقل ووجدان الفرد حول مستقبل المجتمع ومسئولياته فى تحقيقها ، فالديمقراطية مظهر سياسى للسلوك والنشاط ، أما المواطنة فهى مظهر الهوية والانتماء .

والملاحظ أن المفاهيم السابقة تركز على اعتبار الديمقراطية مصدرها الشعب كونها تمارس من طرفه فى مواجهة الشعب من أجل تحقيق أهداف تعود للشعب ذاته ، وتجدر الإشارة إلى أن المقصود هنا بحكم الشعب هو الشعب بالمفهوم السياسى ، أى مجموع الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط الناخب ، أى مجموع الناخبين فى الدولة ، فهذه الأخيرة هو الذى يمارس الحكم من أجل تحقيق أهداف تعود على الشعب بالمفهومين السياسى والاجتماعى . بمعنى التركيز على حقوق المواطنين فى الانتخابات والضمانات التى تحيط بها ، وكذا حرية الترشح وضمان التداول السلمى للسلطة .

نستخلص من العرض السابق لمفاهيم الديمقراطية بأنها :-

1- هى ثقافة عامة تقوم على أساس احترام الرأى والرأى الآخر ، وتعتمد مبدأ الحوار.

2- الديمقراطية تعنى معاملة الشعب جميعاً على قدم المساواة وتمتعهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية.

3- ضمان التداول السلمى للسلطة بطريقة سلمية من خلال احترام الحريات والقوانين .

مما سبق تتبنى الدراسة الحالية مفهوماً للديمقراطية بأنها " شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة - إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين - فى اقتراح ، وتطوير ، واستحداث القوانين . وتمتعهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية التى تمكنهم من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسى ، وتداول السلطة سلمياً وبصورة دورية . ومن ثم تعمل على تعزيز المواطنة لدى أفراد المجتمع " .

– الأسس والاتجاهات النظرية فى دراسة المواطنة :-

صار مبدأ المواطنة فى القرن العشرين على الخصوص هو أساس قيام الدول واستمرارها فالمواطنة علاقة اجتماعية ترتبط بالأدوار التى يؤديها الأفراد ، وتفاعلهم مع الآخرين ومع الدولة التى يعيشون فى كنفها ، والمواطنة لا تمنح بل هى حق لكل من يعيش على أرض الوطن ، ومن ثم فإن المواطنون ليسوا رعايا للدولة تمنحهم ما تشاء وتمنع عنهم ما تشاء ، ولكنهم – المواطنون- الذين أسسوا الدولة لتحمى حقوق أفراد المجتمع ككل ، وتمنع القوى من أن يُسيطر على الضعيف ، وتحمى ممتلكات الناس وحقوقهم وتقيم العدل بينهم ، ومن ثم فإن المواطنة لا تستقيم إلا فى إطار من الحرية والمساواة والمشاركة والتوازن بين فئات المجتمع المختلفة ، وقد ظهرت هذه المبادئ فى الحضارة الغربية وتطورت عبر قرون وقرون ، وينسبُها الأوروبيون إلى فلاسفة اليونان ، والتطوير الرومانى لكن مما لا شك فيه أن سائر حضارات العالم القديم والوسيط أسهمت فى التوصل إليها ولولا القهر الذى عانه أفراد المجتمع ونضالاتهم ضد الاستبداد والاستبعاد والاستعمار فى القرنين الماضيين لما صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام 1948 . ومن ثم ظهرت العديد من النظريات التى فسرت المواطنة منها نظرية العقد الاجتماعى ، النظرية الليبرالية وغيرها من النظريات إلا أن الدراسة الراهنة ركزت على نظرية التواصل الاجتماعى للحداثة وما بعد الحداثة لدى هابرماس Habermas الفيلسوف الألمانى الذى أكد أن الدولة الليبرالية الغربية تعيش راهناً أزمة غير مسبوقة منذ تشكلها ،

تكمن فى الانفصام القائم بين مكونها القومى (تماهى الدولة والأمة) ومكونها السياسى الإجرائى (مبدأ المواطنة الشاملة والديمقراطية) . فالدولة الحديثة نشأت فى البداية كدولة إدارية جامعة للضرائب ثم أصبحت دولة إقليمية ذات سيادة قبل أن تتحول إلى شكل دولة قومية لتنتهى إلى نموذج دولة القانون وحقوق المواطنة الديمقراطية . وذلك عبر تفعيل وتجسيد نظرية الفعل التواصلى ضمن إطارها . والفعل التواصلى وفق تحديد هابرماس Habermas ، هو ذلك الفعل الذى يهدف إلى تحقيق التفاهم بين المتحاورين حول قناعات مختلفة ومتعددة تتبناها الأطراف المتحاورة ، بحيث ينتهى الأمر بتلك القناعات عبر الفعل التواصلى العقلانى إلى توافق مشترك ، هذا التوافق لم يكن محدداً سلفاً وإنما شُكِّل نتيجة للتواصل العقلانى المفتوح لكل الاتجاهات والآراء من خلال التفاهم والحوار السلمى . فالذى يميز الفعل التواصلى عند هابرماس عن غيره من الأفعال الحوارية ، هو أنه لا يهدف بالأساس إلى التشبث بآراء محددة ، وإلغاء وإبطال الآراء الأخرى ، وإنما غايته القصوى ، التفاهم حول الآراء المشتركة ، والتى لا تكون محدده سلفاً ، وإنما تنبثق نتيجة للفعل التواصلى القائم على أخلاقيات المناقشة الحرة ضمن إطار الفضاء العمومى المستقل عن هيمنة أجهزة الدولة ، والمقصود بأخلاقيات المناقشة هنا تلك الأخلاقيات التى تضمن للتواصل العمومى الاستمرار والبقاء ، وترسيخ قيم الحرية ، والعدالة ، والمساواة ، والصدق ، والنقد العقلانى ، وتقديم الصالح العام على المصالح الشخصية أو الفئوية ، والتى تمثل مبادئ الديمقراطية والمواطنة التى يبنى عليها تقدم المجتمع واستقراره .(صيام شحاتة ، 2014 ، ص 152-153)

ويعتبر هابرماس Habermas الفرد والجماعة مبدأين أساسيين ، لا يجوز الفصل بينهم ، بل يجب النظر إليهما بوصفهما ثنائية أصلية فى المواطنة والديموقراطية . وبهذا يتجاوز هابرماس الفكرين :الليبرالى الذى يعلى من شأن الفرد على حساب الجماعة ، والماركسى الذى يعلى من شأن الجماعة على حساب الفرد . وجرى بنا أن نوضح ها هنا أن دعوة هابرماس لتفعيل التواصل بين الأفراد ، يأتى من إيمانه بأن حرارة الإنسانية وجذوتها ركدت وانطفأت بين الناس من خلال شيوع قيم الأنانية والأدائية والخواء فى المعنى ، وانعزال الذات . إنه حسب ذلك فهو يرى أن اللغة الأداة الفاعلة التى من شأنها تعيد اللحمة الاجتماعية بين أعضاء المجتمع ، وإقامة جسور التوافق والتفاهم والوصول إلى الحقيقية . بيد أن المعيار الأساسى للديمقراطية ليس هو انغراسها فى هوية قومية ، وإنما بناؤها على أساس التعاقد الحر بين أفراد ينظمون حياتهم الجماعية على قواعد إجرائية تضمن العدل والمساواة فيما بينهم وإذا كان هذا النموذج قد ارتبط تاريخياً بشكل الدولة القومية ، فإنه اليوم يسير فى اتجاه مبدأ المواطنة الدستورية . والذى يشترط القبول بمبادئ المساواة والاستقلالية ، بوصفها مبادئ مؤسسة للمجتمع الديموقراطى . غير أنه إذا كان التوافق يتيح قيم الاندماج والاستقرار بين مكونات الجماعة ، فإن ذلك لا يعنى التسليم بأن التراضى شرط لشرعية الجماعة أو شرط لوجودها . ومن ثم لا يجوز وضع الأمة أمام الدولة ولا الدولة أمام الأمة .(مصدق حسن ، 2005، ص 6-8) فالمقاربة الليبرالية لا ترى فى المسار الديمقراطى سوى سلسلة من الصفقات التوافقية بين مصالح متمايزة ، فالآلية الديمقراطية من هذا المنظور هى مجرد أداة للتوصل إلى حلول توفيقية تضمن الإنصاف فى النتيجة النهائية من خلال قواعد مؤسسية تنظم المنافسة بين الفاعلين الاجتماعيين وتقنّن عملية صنع القرار . وحسب التصور الجمهورى تتحدد الإرادة الديمقراطية فى شكل توافق أخلاقى سياسى يصدر عن الهوية الجماعية داخل المجموعة العضوية . وذلك

نتيجة استمرار الصراع الدائر بين تعدد المصالح وجبروت قوى السوق والاستبداد السياسى القائم فى مواضع عده من العالم وخصوصًا فى الدول العربية حيث تأتى الديموقراطية بوصفها الضرورة للخلاص من الاستبداد وفتح الطريق أمام مختلف القوى الاجتماعية والسياسية المكبوتة للتعبير عن ذاتها ، فضلاً عن أن الديموقراطية التداولية التى ترسى حق المجتمع المدنى بكافة مستوياته وتشكيلاته فى تأسيس فضاء عام للتداول يقدم فيه الأفراد وجهات نظرهم والحلول التى تمكنهم من التحرر من منطق الأنظمة الشمولية المستبدة ، بعد عجزها وفشلها فى بناء دولة لجميع مواطنيها .(المرجع السابق ص 142-143) إلا أن هابرماس يرى أن المنظومة الليبرالية تطورت إيجابياً فى اتجاه ضمان حقوق المجموعات سواء كانت تشكيلات اجتماعية كالعمال ، أو ثقافية تدافع عن قيم معيارية مغايرة أو أنماط عيش خصوصية . فإذا كان الجمع ياتيون ينتقدون الحياد القيمى لدولة القانون ويعتبرون أن الليبرالية غير قادرة على الاعتراف بالحقوق الجماعية باعتبارها مبنية على فكرة الحقوق الفردية ، فإن هابرماس يرى أن الحقين متلازمين ، إذ لا معنى لاستقلالية المواطن وتميزه بدون أن يعى المخاطب أنه مصدر القانون الذى يطبق عليه . فثمة علاقة عضوية بين الحرية الذاتية والحرية المدنية أى وعى الأفراد باستقلاليتهم كمواطنين ، مما يقتضى منهم التوافق حول مصالحهم الشرعية ومعايير تسييرها . فهوية الذوات الشرعية أى المواطنين من حيث هم متمتعون بحقوق مدنية تتشكل عملياً عن طريق الفاعل بين الذوات داخل النسق الكلى المشترك .(الأشهب محمد ، 2007، ص 10-13) إن المتأمل لأفكار هابرماس يرى أنه قد لخص ما وصلت إليه الانسانية من فرقه نتيجة سيطرة العقلية الأداتية ، تلك التى ساهمت في شيوع العزلة والانسحاب من المجتمع وانتشار قيم اللامبالاة والإحباطات ، التى يمكن أن تنتهى بوجود التواصل الانسانى بين أفراد المجتمع كله ، ومن ثم صوغ فهم جديد للجماعة وتنظيم للأخلاق والمعايير بعيداً عن الطابع العملى التى ركنت لها قيم الحداثة . كما يؤكد أنه لا يمكننا أن نستجيب عقلياً لتحديات العولمة إلا إذا نجحنا فى تطوير عدد من أشكال التنظيم الذاتى الديمقراطى للمجتمع داخل التشكيلة ما بعد القومية .

– أهم القيم التى تؤدى إلى الشعور بالمواطنة:-

هناك مجموعة من قيم المواطنة التى يبنى عليها تقدم المجتمع واستقراره ويستطيع من خلالها أن يواجه التحديات المحيطة به ، وإن كانت تحديات عالمية أو محلية ، كالانتماء والولاء والمشاركة وتحمل المسئولية والحرية...الخ ، وهذه القيم لابد أن تتوافر لدى أبناء المجتمع حتى تكون المواطنة حقيقية نابعة من داخل الفرد ، مساهمة فى بناء الدولة وتحقيق استقرارها وتنميتها . ومن هذه القيم التى تقوم عليها المواطنة :-

1- المساواة : تعد المساواة معياراً أساسياً من معايير المواطنة وهذه المعايير تتيح للأفراد التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم ، ويقصد بذلك تساوى جميع أبناء المجتمع فى الحقوق والواجبات دون النظر إلى انتماءاتهم العقدية أو الأيديولوجية أو المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى . لقوله تعالى فى سورة الحجرات الآية 13 " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " وهذا ما أكدت عليه المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان والأحكام والدساتير الديمقراطية ، لما تمثله من أهمية فى بناء جوهر الديمقراطية وتحقيق المواطنة الحقيقية . فالواقع أن الحقوق والحريات العامة لا تتمثل فى مبدأ واحد ، وإنما هى مبادئ عديدة تتصل بالحريات العامة المختلفة كالحريات الشخصية وحرية العقيدة وحرية الرأى وغيرها . وتتخذ

قيمة المساواة عدة أشكال تتمثل فى (المساواة أمام القانون – المساواة أمام القضاء وفى تولى الوظائف العامة – المساواة أمام الضرائب أو المنافع الاجتماعية) . فمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص هو أحد المداخل التى تضمن نظرياً على الأقل حق جميع المواطنين فى المشاركة فى تدبير الشئون العامة بمعناها الواسع . ويصبح " المواطنون " هم فقط أصحاب الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهم يتحملون فى الوقت ذاته المسئولية عن القيام بواجباتهم وأداء ما عليهم على أفضل ما يكون ، وتلك هى المواطنة الفاعلة فى المجتمع ، وباعتبارها الرابط الاجتماعى والقانونى بين الأفراد والمجتمع السياسى الديمقراطى تسنلزم إلى جانب الحقوق والحريات مسئوليات والتزامات مهمة . لذا نجد أن العديد من الشعوب نظرت إلى المساواة باعتبارها الحرية ، فالفرد حر ما دام يطبق عليه من القواعد ما يتسم بالعمومية والتجريد ، ومؤدى هذا أن يتمتع القانون بعمومية مطلقة تسمح بتطبيقه على جميع أفراد المجتمع ، كذلك المساواة فى الوظائف العامة والضرائب فالمواطن له حقوق محفوظة وعليه واجبات يؤديها . من ثم تتحقق المساواة التى تعتبر عنصر من عناصر المواطنة وبناء الديمقراطية .(جلبى على ، 2009، ص 10-11) .

2- **الانتماء والولاء :** الانتماء فى اللغة يعنى الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه فى النسب . وفى الاصطلاح هو الانتساب الحقيقى للدين والوطن ، فكراً تجسده الجوارح عملاً . والانتماء شعور داخلى يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه . هو إحساس تجاه أمر معين ، يبعث على الولاء له ، وهذا يعنى تداخل الولاء مع الانتماء والذى يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذى ينتمى إليه ، كما يعنى الحاجة إلى إقامة علاقات طيبة بالآخرين وإنشاء صداقات والانضمام إلى الجماعة والحب والتعاون ، كما يشير الانتماء إلى النزعة التى تدفع الفرد للدخول فى إطار فكرى اجتماعى معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار .(فلية فاروق عبده ، 2004، ص 57-59) ، ويعرف الانتماء كذلك بأنه اتجاه ايجابى مفعم بالحب يستشعره الفرد تجاه وطنه مؤكداً وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن باعتباره عضواً فيه ولاءً وانتماءً . والانتماء قيمة مكتسبة يولد الفرد مجرداً منها يكتسبها خلال مراحل نموه نتيجة تفاعله مع المحيطين به ، وهو شعور يدفع الفرد إلى الارتباط بالجماعة الإنسانية ، فالانتماء إحساس وشعور وإدراك نفسى واجتماعى يترجم فى شكل من أشكال السلوك تتباين درجاته ويمكن قياسه من خلال المواقف والأفعال وردود الأفعال ومدى مشاركة المواطن وعزوفه ومدى التعاون أو الصراع وهو سلوك يرمى إلى معنى واحد من حيث العطاء والارتقاء والخدمة الخالصة للوطن والشعب . لكن أهم ما ينبغى التنبيه له هو أن مشاعر الانتماء والولاء لا تتحقق دون وسائل وطرق يمكن إجمالها فيما يلى :- (أحمد مصطفى محمود مصطفى ، 1907-1908).

الهوية : حيث يسعى الانتماء إلى توطين الهوية وهى فى المقابل دليل على وجوده ومن ثم فسلوكيات الأفراد تعتبر مؤشرات للتعبير عن الهوية والانتماء .

الولاء : وهو جوهر الالتزام ويدعم الهوية ويقوى الجماعية ويركز على المسايرة ويدعو إلى تأكيد القوى الجماعية ويشير إلى مدى الانتماء إليها .

الجماعية : وتعنى توحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التى ينتمون إليها وهى تساهم فى تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل .

الالتزام : حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية كآلية لتحقيق الهدف وتجنب النزاع .

التودد : ويعنى الحاجة إلى الانضمام إلى الجماعة وهو من أهم الدوافع الإنسانية فى تكوين العلاقات والروابط والصداقات والعطاء والانتماء .

لذا فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما ، والولاء هو صدق الانتماء ، وكذلك الوطنية فهى الجانب الفعلى أو الحقيقى للمواطنة .

3- المشاركة السياسية : تعتبر المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطى من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة ، وهى تميز الأنظمة الوطنية التى تقوم على المواطنة والمساواة فى الحقوق والواجبات عن غيرها ، كما أن المشاركة تحقق الرابطة العضوية بين المواطن والدولة من خلال التفاعل مع قضايا الوطن وشعور المواطن بقدرته على المساهمة فى صنع القرار . وبإيجاز يمكن تعريف المشاركة السياسية " بأنها تلك الأنشطة الإرادية التى يشارك بها الأفراد بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر فى الحياة السياسية ، وذلك عن طريق حق التصويت فى الانتخابات لاختيار حكامهم أو الاشتراك فى مختلف مستويات النظام السياسى كالأحزاب والمساهمة فى الدعاية الانتخابية وغيرها من الأنشطة السياسية بما يحقق المصلحة العامة التى تتفق مع آرائهم وانتمائهم " .(عبد المطلب صبرى بديع ، 2007، ص 35-40) فالمشاركة السياسية ليست مجرد رغبة أو دافع ولكنها فى حاجة إلى معارف ومهارات ، وذلك تحقيقاً لقيمة المواطنة وترسيخ الانتماء والولاء للوطن . فهى أرقى تعبير عن المواطنة التى تمثل جملة النشاطات التى تساعد على ممارسة السلطة السياسة ، حيث تلعب دوراً مهماً فى تطوير آليات وقواعد الحكم الديمقراطى ، وهذا يتطلب منا أن يكون لدينا الاستعداد الحقيقى للمشاركة فى الانتماء للوطن ، والمشاركة فى الحياة العامة تعنى أن يكون هناك تفاعل فى جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ، وأن يكون ذلك متاح أمام الجميع دون تمييز فى الحقوق والواجبات .ولاشك أن المشاركة السياسية تشكل الأساس الذى تقوم علية الديمقراطية ، بل إن نمو وتطور الديمقراطية ، يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات المجتمع وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان فى المجتمع . وبذلك فإن الحديث عن أى شكل وقدر من المشاركة السياسية إنما يتطلب فهم النظام السياسى الذى تتم فى إطاره هذه المشاركة . ويمكن القول بأن أنشطة المشاركة التى لا تمس بأدنى قدر المستوى السائد لتوزيع السلطة السياسية فى المجتمع قد لا تكون جديرة بهذه أو قد لا يستحق أكثر من اعتبارها مجرد مشاركة فى إبقاء الحال على ما هو عليه ، ولا يعنى وجود درجة ما من المشاركة الحقيقية المؤثرة على توزيع السلطة أن تتوافر بالمجتمع حريات سياسية كاملة ، إذ قد تفتح الحرية السياسية باب المشاركة لكنها لا تضمن بالضرورة أن تتم تلك المشاركة . فقد يسمح القدر المتاح من الحرية بمجرد التعليق على قرارات السلطة ولو بصوت رافض شديد الارتفاع ، لكنه قد لا يتيح بالمثل المشاركة فى صنع القرارات أو توزيع سلطة اتخاذها . كذلك فإن الغياب الرسمى للحرية لا يمنع من وجود قدر من الحرية المكتسبة فعلياً ومن توافر أشكال ودرجات من المشاركة ، ولا يتضمن ذلك الافتراض دعوة للتخلى عن الكفاح فى

سبيل الحرية والديمقراطية ، وإنما يفترض بالأساس أن تكون قضية المشاركة مطروحة أياً كان نوع النظام السياسى السائد وأيما كانت درجة التعبير الحر المتاحة فى نطاقه . يتضح مما سبق أن المشاركة السياسية تكتسب بناءاً محدداً من خلال الصور التى تظهر عليها والدرجات التى يمارس بها أعضاء المجتمع هذه الصور ، كما تعد المشاركة جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية وقدرتها على تعزيز الوحدة الوطنية فى اندماج فئات المجتمع كافة تحت إطار واحد بغض النظر عن الانتماءات المختلفة ، مما يؤثر على ديناميكياتها فى تحقيق المواطنة وبناء ثقافة الديمقراطية .

4- المواطنة والمسئولية الاجتماعية : بدأ الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية كأساس للمواطنة على أثر المناقشات الأخلاقية التى دارت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث استشعر العالم فى هذا الوقت أزمة ضمير أخلاقية نتجت عن الدمار الشامل الذى أحدثته القنبلة الذرية ، وهذا ما عبر عنه فلاسفة معاصرون أبرزهم كارل - أتو أبل Karl - Otto Apel & وهانز جوناس Hans Jonas وهو موقف لا يرتبط بدولة معينة بقدر ارتباطه بمصير العالم ، ومن ثم فإن المسئولية الاجتماعية لم تعد تقع على عاتق الأسرة والمجتمع والدولة فحسب بل أنها تقع على عاتق العالم أجمع ، فهى مسئولية جمعية وليست مسئولية فردية أو هى مسئولية مشتركة يشترك فيها الافراد على مستوى المجتمع الواحد . كما يشترك فيها العالم أجمع على المستوى العالم ككل .(زايد أحمد ، 2009، ص13-19) . لذلك تنطوى قيمة المسئولية الاجتماعية على تفاعل متبادل بين الدولة والمواطن من خلال ترسيم واضح لدور كل من الطرفين ، انطلاقاً من أن حقوق المواطن الاجتماعية ترتبط بما توفره الدولة له من حقوق اقتصادية ، سياسية ، أمنية ، تعليمية ، صحية إلى جانب مناخ من الخدمات الأساسية كحق السكن والعمل وحق الحفاظ على حرية الانتماءات وكيفية التعبير والمشاركة الفعالة من جانبه فى ضوء ما يتلقاه من خدمات واستقرار معيشى فى ضوء الحقوق والواجبات . ومن ثم تعرف المسئولية الاجتماعية بأنها " الالتزام بالمطالب والتوقعات الاجتماعية والاهتمام بالآخرين والعمل من أجل صالحهم وتقديم العون لهم ، وتحلى الفرد بعناصر المسئولية من أمانة وصدق وتسامح والاعتقاد بأنه شخص يمكن الاعتماد عليه ، وإدراك المغزى الاجتماعى لأفعاله وتصرفاته مع الآخرين ، وعدم التردد فى قبول المسئوليات أو افتعال أعذار لكل موقف " .(بطرس فهيمة لبيب ، 1999 ، ص 150) ، لذلك ثمة تأكيد على أهمية العلاقة القوية بين المسئولية الاجتماعية والمواطنة فى عالمنا المعاصر ، حيث تستند المواطنة على أطر معرفية داخلية أى إلى نظريات وصور ذهنية حول ما ينبغى أن يكون وما لا ينبغى أن يكون ، وحول حقوق المواطن وواجباته . وهذا الجزء من المواطنة هو المسئولية ، التى يمكن تعريفها بأنها الأساس الأخلاقى الذى تستند إليه المواطنة ، وهى التى تدفع المواطنين إلى تبنى مفهومات إيجابية وإلى ممارسات سلوكية تتصف بالاندماج فى الحياة الاجتماعية والسياسية . ومن ثم فإن المسئولية ليست مسئولية فردية بقدر ما هى مسئولية اجتماعية يدخل فى نطاقها كل الأطراف الفاعلة فى الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية ، فالدولة لديها مسئولية اجتماعية لحماية الحقوق المدنية وحماية حقوق الملكية وتنفيذ أساس العدالة بين المواطنين ، والمجتمع المدنى لديه مسئولية نحو المساندة الاجتماعية وتحسين أحوال المجتمع وتشجيع المواطنين على أداء أدوارهم وبث روح المشاركة والإيجابية فى الحياة الاجتماعية .(زايد أحمد ، مرجع سابق ، ص 16-17) على هذا النحو تعد المسئولية الاجتماعية بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذى ينبغى أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع من أجل تحقيق المواطنة وبناء ثقافة الديمقراطية .

- **المواطنة وتأثيرها على ثقافة الديمقراطية :-**

إن ثقافة الديمقراطية ليست نزوة أو رغبة ، ولكنها سيرورة حضارية شاملة ، ومن الصعوبة بمكان ممارسة الديمقراطية فى البلدان التى قد تطبعت منذ قرون على التسلط والفردية والشمولية ، وفى ظل انعدام التراث الديمقراطى ، وانعدام مبدأ التسامح فى الرأى والمعتقدات والتفكير والتعددية ، فالمسألة تحتاج إلى وقت حتى تستقيم الديمقراطية فى البلدان النامية على قدميها . إذ يمكن ممارسة الديمقراطية حتى فى أصعب الظروف ، ولكن يتوقف ذلك على مدى جدية القوى الفاعلة فى الساحة السياسية واقتناع الهيئات ودرجة ثقافتها وايماناً بالتعددية السياسية والاجتماعية والثقافية وبالمشاركة فى الإدارة والحياة العامة ، وبالتداول السلمى للسلطة وبدور فعالية الهيئات النظامية فى القيام بواجباتها ، وذلك بضبط إيقاع الحياة بأطيافها المختلفة بصورة عادلة ومتقنة . ولا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تأصيل وغرس قيم المواطنة . فالمواطنة هى السبيل لممارسة سيادة القانون والمساواة أمامه لممارسة حد أدنى من الحقوق ، ومن ثم فإن المواطنة هى القاعدة التى ينطلق منها للمطالبة بالديمقراطية . فلا مواطنة حقيقية بدون الديمقراطية التى هى بمثابة مرتكز للمواطنة ، حيث المساواة والحرية والعدالة دون تمييز، مع ضمان حق المشاركة السياسية للجميع دون إقصاء ، وهى تلزم المواطن بأداء واجباته تجاه الدولة والمجتمع . ومن ثم يشعر بقيمته ومواطنته داخل مجتمعه .(فوزى سامح ، 1999، ص 169-175) ، ويرى البعض أن المواطنة هى المدخل الرئيسى لفهم الديمقراطية وكيفية عملها وذلك لسماحها لجميع الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة وتعمل فى سبيل تحقيقها باستخدام الوسائل السليمة التى يسمح بها الدستور والقانون ، وهذه المطالب يمكن أن تندرج من أضيق المطالب الفئوية التى تخص شريحة معينة من أفراد المجتمع لتصل إلى أوسع النظريات السياسية التى تهدف إلى صياغة المجتمع وإداراته بصورة أو بأخرى وفى إطار الديمقراطية يسمح للخلافات السياسية والايدلوجية بأن تعبر عن نفسها بأكبر قدر من الحرية ، وذلك لحل الصراعات السياسية والطبقية والاجتماعية دون اللجوء إلى استخدام أساليب العنف المختلفة أو استخدام الطرق غير الديمقراطية .

فالنظام الديمقراطى هو ذلك النظام السياسى الذى يعطى لكل المحكومين القدرة المنتظمة والدستورية لتغيير حكامهم بطريقة سلمية ، إذا قرروا ذلك بأغلبية كافية اعتماداً على الأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى غير العنيفة والمؤسسة بحرية للقيام بدورهم كمواطنين والتمتع بجميع حقوقهم المدنية والضمانات الشرعية لمزاولتها .(مقصود كلوفيتش وآخرون ، 1990، ص59). ويشير هذا التصور إلى أن مفهوم الممارسة الديمقراطية فى حد ذاته ، يجب أن يتضمن عملية سياقية نسقية ، يتحدد من خلالها أفضل الطرق والآليات الدستورية لتسيير الشأن العام وتحقيق المصلحة الوطنية . ولا يتم ذلك إلا من خلال المشاركة بين الفاعلين المحليين ، أى الانتقال بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم من الانقياد إلى التفاعل المبنى على المساواة أمام القانون فالديمقراطية ليست مؤسسات تمثيلية ، وآليات مفضيه إليها وهو مضمون المفاهيم التقليدية للديمقراطية بل تتطلب كذلك قيماً ديمقراطية تمس طرق التعامل مع الغير ، ومكانة وفعالية البنى التقليدية فى المجتمع (الديمقراطية المشاركاتية) .(زدام يوسف ، 2013، ص 2) ، من هنا يمكننا أن نعد الديمقراطية ثقافة تقوم على قيم وأخلاق المواطنة ، وتعد العلاقة بينهما كالعلاقة بين الدولة والمجتمع ويكون المواطن الذى يشعر بالمواطنة والانتماء والولاء فى مقدمة من يحمى الدولة ويدافع عنها من الأخطار التى قد

تتعرض لها ، وتهدد وحدتها السياسية . وهذا ما يسمى بمقومات المواطنة الفاعلة والصالحة فى ظل الانتماء للدولة الحديثة ، وبذلك تكون المواطنة والديمقراطية أساس الفاعلية الاجتماعية لأنها تهب شروط النهضة وركائز الفاعلية الإنسانية والوطنية . إن تحقق شروط المواطنة لن يكون سوى الوجه الواقعى للثقافة الديمقراطية ، وهذا يفضى بنا إلى السير فى طريق استكمال شروطها ولن يتحقق ذلك إلا من خلال حرية الرأى والتعبير والفصل بين السلطات وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتداول السلطة وضمان انتخابات حرة ونزيهة مما يساهم بدوره فى مشاركة الأفراد فى ممارسة حقوقهم وشعورهم بالانتماء والولاء والمواطنة . فالديمقراطية فى حقيقتها هى نظام حكم ومنهج لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة الفاعلة للمواطنين أفراد وجماعات من أجل المساهمة فى اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم وفق شرعية دستورية تحكم أداءها توازن القوى بين المجتمع والدولة وبين جماعاته التى يتشكل منها المجتمع .

لذا يلزم التمييز بين الديمقراطية كرمز لا خلاف عليه وبين الأشكال الإجرائية لممارسة هذا المبدأ ، التى قد تختلف باختلاف ظروف كل مجتمع ومستوى تطوره ونظامه السياسى ، وهذا يستدعى بالضرورة البحث فى تكوين المجتمع الذى تنشأ داخله الرؤى المتباينة حول كيفية تحقيق هذه الديمقراطية . وليس بخاف على المجتمع أن كافة الجماعات الاجتماعية ترفع شعارات وتنسج رموز تعبر عن الديمقراطية والحرية وتقرير المصير ....ألخ ، فهى المفتاح الرئيسى لأبواب الشعوب وتأشيرة الحصول على الدعم من المواطنين لمواقفها ، وهى فى سبيل الحصول على هذا الدعم وجب عليها ارتداء الرداء الاجتماعى عبر شعارات العدالة الاجتماعية ، ومساواة الجميع أمام القانون ، فالحرية مطلباً اجتماعياً قبل أن يكون سياسياً . إلا أن أدوات تحقيق الديمقراطية تصطدم بطبيعة السياق الاجتماعى والثقافى للمجتمع المصرى ، مما أدى إلى اتجاه الساسة إلى مغازلة الشعور الاجتماعى والتأثير فى الأفراد والجماعات بما يتفق مع وضعيتهم الاجتماعية وبالاستفادة من مواقعهم على سلم البناء الطبقى . إن القواعد الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعى لا يعنيها السياسة أو الديمقراطية بقدر ما يعنيها توفير متطلبات حياتهم والرغبة فى العيش بحياة كريمة ، أى أن مطلبهم الأساسى يتحدد فى المجال الاجتماعى وليس السياسى الديمقراطى . من ثم تحدد خطاب الساسة فى التركيز على الشعور الاجتماعى للقواعد واستغلال الجوانب العاطفية للشعب بهدف السيطرة على المجال السياسى الديمقراطى عبر تبنى خطابات رمزية تنشد العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والكرامة .(عبد البارى أسامة إسماعيل ، 2015، ص ص 20-22)

– التحديات المعاصرة وتأثيرها على قيم المواطنة :-

يعيش عالمنا المعاصر حالة من التغير السريع والمستمر ، وذلك يرجع إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ووسائل الإعلام ، بالإضافة إلى سيطرة ظاهرة العولمة بتداعياتها المختلفة على قيم المواطنة ، ولذا وجب إعداد أفراد المجتمع على تقبل حقيقة هذا العالم المتغير حتى لا يكون عرضة للاغتراب ، وفقدان الهوية والانتماء ، والاحساس بالعجز والتخلف . وإنما يكون أكثر مرونة وتقبلاً للآخر، والقدرة على التمييز والتفكير الناقد ، حتى يستطيع أن يحصل بنفسه على المعلومة ويحكم على صحة الأشياء أو خطائها وذلك لا يمكن تفعيله إلا إذا اكتسب هؤلاء العديد من المهارات والقيم

، كالتفاعل الإيجابى ، والتسامح ، وقبول الآخر ، والديمقراطية ، والمشاركة فى تغيير المجتمع للأفضل وتحصينه بقيم المواطنة . ومن الواضح أن العولمة بصفة عامة والعولمة الثقافية على وجه الخصوص قد أثرت على معظم نواحى الحياة ، مما أدى لظهور عدد من التحديات والآثار السلبية التى أفرزتها العولمة ، والتى كان لها أثرها الواضح على سلوكيات أفراد المجتمع وتصرفاتهم بل وقيمهم أحيانا . فالتغيرات السريعة الهائلة فى مختلف مجالات المعرفة ، وتشعب هذه المجالات ذاتها وضرورة الإحاطة بها بقدر الإمكان ، وسهولة الخضوع لتأثيرها والانقياد لها بفعل وسائل الاعلام الحديثة ، كلها أمور تستدعى تجنيد كل القوى لمواجهة هذه التحديات سواء كانت عالمية أو محلية ، والتى سوف نعرض لها فيما يلى :-

1- العولمة والتحديات الثقافية :-

أدى تطور أساليب الاتصال إلى التفاعل المباشر بين أرجاء العالم فى كل لحظة ، ونتج عن ذلك سيطرة بعض عناصر الثقافة العالمية على القيم ، وسعى بعض الدول المتقدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى نشر ثقافتها وإلباسها ثوب الحضارة الإنسانية المعاصرة ، وعلى الرغم من أن التحدى الثقافى يعد من الإشكاليات القديمة التى واجهت الثقافة الوطنية عبر العصور المختلفة ، إلا أن حدته زادت وتفاقم أثره فى العصر الذى نعيشه ، وذلك لعدة عوامل متعددة ومتشابكة من أبرزها ، الثورة الهائلة فى مجال العلم وتطبيقاته التكنولوجية ، وما نتج عنها من تطور سريع فى مختلف مجالات الحياة ، وبصفة خاصة فى مجال المعلومات والاتصالات ، والتى أصبح العالم فى ظلها يعانى من مشكلات عديدة منها ظاهرة الاغتراب ، والبحث عن الهوية والذاتية الثقافية والمواطنة . ولا شك بأن ظاهرة العولمة وما صاحبها من متغيرات غير مسبوقة أدت إلى إعادة تشكيل النظام العالمى المعاصر.

وتعرف العولمة Globalization بأنها جعل الشئ على مستوى عالمى أى نقله من حدود المراقب إلى اللامحدود الذى ينأى عن كل مراقبة ، وهناك من يعرفها بأنها " عملية اجتماعية تنحسر فيها قيود الحدود الجغرافية أو السياسية فى تقرير الترتيبات السياسية والاقتصادية والثقافية ، بحيث يزيد إدراك الناس بأن هذه القيود آخذة فى الانحسار والتراجع . وتوحى لفظة العولمة فى مجال الثقافة أن هناك خصائص ثقافية ذات طابع عالمى ، متحررة من تأثير ثقافة بعينها ، وأنها محاولة للتقارب بين ثقافات شعوب العالم المختلفة بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها ودمجها فى ثقافة واحدة .(الجوهرى محمد ، 2002 ، ص26) أما فى بعدها السياسى فتعنى العولمة سقوط السلطوية والشمولية , والاتجاه إلى الديمقراطية , والتعددية السياسية , واحترام حقوق الإنسان , واستخدام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان فى العالم, وغيرها من آليات النظام العالمى الجديد .(هنيدى إحسان ، 1998، ص63) لقد ساهمت العولمة فى ظهور مظاهر التفتت والانقسام على المستوى الثقافى والقيمى ، حيث عبرت هذه الظاهرة عن نفسها فى ظهور التعددية الثقافية داخل المجتمعات ، فبدأت كل فئة من فئات المجتمع تبرز ثقافتها . وتعتبر هذه الحالة من التهديد للخصوصيات الثقافية ، وهذا ما جعل "بيير بورديو" يدعو إلى ضرورة اهتمام علماء الاجتماع بوضع سياسة للعولمة ولكيفية التعامل معها ، وعدم النظر إليها باعتبارها عملية طبيعية تخضع لها المجتمعات دون تحكم فيها ، ومن مهام هذه السياسة الكشف عن منتجات العولمة وانتشارها ، قبل أن تصبح أمراً واقعاً ، فما زال للعولمة جوانب سرية لم

تكتشف بعد ويضيف قائلا : إذا كانت العولمة تمثل خطراً كلها أو فى بعض جوانبها ، وتنتج "مجتمع المخاطر" فعلى علماء الاجتماع الكشف عن ذلك ، مادامت تضع المجتمعات والبشر فى خطر ، وإذا كانت مهام علم الاجتماع ذاتها فى طريقها إلى التغير فى سياق العولمة ، فإن أحد مهامها الأساسية هى الكشف عما يهدد الإنسان والإنسانية ، وفى قلب هذه التهديدات تقع العولمة ، وفى هذا السياق يتفق " بورديو" مع " جيندز " فى أن الحياة فى عصر العولمة ، تعنى التوافق مع مخاطر جديدة ومتنوعة فهى تحول جوهرى فى ظروف الحياة لا يملك البشر حياله أن يأخذون موقف المشاهدة والترقب . ويشير " فرانسوى هوتار " إلى أن الخصوصية الثقافية تجعل كل مجتمع من المجتمعات يركز على مجموعة من الخصائص التاريخية الذاتية ، التى قد تتشابه مع مجتمعات أخرى إلا أن هذا لا ينفى أن لكل مجتمع خصوصيته التى يتطبع بها وتميزه عن غيره ، فكيف للعولمة أن توحد الثقافة العالمية رغم اختلاف الخصوصيات ؟(جيدنز أنطونى ، 2010 ، ص 63-69) إن ما يمر به العالم من عولمة له تداعياته فى مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولعل أخطر هذه الجوانب هو الجانب الثقافى الذى يفقدنا هويتنا وانتمائنا وعدم الشعور بالمواطنة . حيث تسعى العولمة الثقافية فى ظاهرها إلى تحقيق التقارب بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينهما ، وصهرها جميعاً فى بوتقة واحدة ذات خصائص مشتركة ، وهو ما يؤدى إلى ذوبان ومسخ كثير من الثقافات والقيم الاجتماعية ، ومن ثم تكون هذه الهيمنة والسيطرة هى صورة مختلفة من صور الغزو الاستعمارى التى بدأت منذ قرون ، وهو ما قد يؤثر على الهوية الثقافية والقيمية للمجتمع وفقدان الولاء والانتماء والمواطنة .

2- التحديات التكنولوجية :-

طرحت مسألة الثورة العلمية والتكنولوجية تجلياتها على المجالات كافة بشكل جعلها أكثر ملائمه ومعايشة بتحولها من التطور النظرى إلى التطور العملى الذى شكل وبحق فرصة هامة فى تطور الفكر الإنسانى والحياة المعاصرة وفتحت آفاقاً رحبة أمام مستقبل التطور الإنسانى ، وأثرت ثورة المعلومات على قيم المواطنة والديموقراطية كمفاهيم وممارسات بشكل أثر على النظم السياسية فى العالم سواء ما يتعلق بطبيعتها أو بمدخلاتها ومخرجاتها وعلى عمل المؤسسات السياسية الوسيطة والمجتمع المدنى . والثقافة السياسية السائدة ، وأصبحت شبكة الانترنت وسيلة وأداه ليس فقط للاتصال بل أصبحت مجالاً حيوياً تدور فيه كافة مجالات الحياه وأصبح له أهمية أمنية واقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها . فالتقدم السريع فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام بتداعياتها المختلفة لها تأثيرات واضحة على قضايا المواطنة والهوية الثقافية ، واختلال منظومة القيم وقواعد السلوك وتنامى العنف وتفكك العلاقات وضعف الولاء والانتماء . فمنذ نهاية القرن العشرين وهى تمثل محور العمل والتواصل والاتصال وهى محرك الثورة الحضارية الجديدة التى تسمى " اتصل ولا تنتقل " فالإنترنت هى المحرك الأول للتحول نحو عصر المعرفة والمواطنة ، لأنها قاطرة تغيير الوسائل والأساليب التى اعتادها الأفراد فى التعامل ومنها وسائل المشاركة ، وبالتالى فهى تعبيراً عن تسخير الامكانيات التكنولوجية فى توفير المعلومات وتنمية القيم ، واصبحت قيم المواطنة والديمقراطية تتأثر بتلك البيئة التكنولوجية الجديدة سواء ما يتعلق بحجم تفاعلاتها وطبيعة دور الفاعلين بها أو فى آلياتها ونتائجها .(أبو سكين حنان ، 2009، ص28-30) وذلك رغبة وسعياً فى العمل على تحجيم نمو

المواطنة واستبدالها بالمواطنة العالمية ، حيث تنامى التباعد الإجتماعى والاغتراب النفسى ، الأمر الذى يؤدى بالفرد إلى الانحراف الفكرى والثقافى ، دون مراعاة لمبدأ السيادة الذى يأخذ فى التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها سياسياً واقتصادياً وبيئياً وتكنولوجياً وثقافياً ، كما أن غاية ذلك أن تُسلب الدول- خاصة الضعيفة والفقيرة منها- إرادتها وهويتها وتقييد حريتها فى التصرف حسب مشيئتها سعياً إلى تغريب المواطن داخل وطنة ومن ثم انزواؤه عن مجتمعه وعدم مشاركته فى قضايا الوطن ولا سيما قيم المواطنة .(السيد عبد الفتاح جودة ، اسماعيل طلعت حسينى ، 2010، ص 60-62) وبالرغم من الآثار السلبية التى تضمنتها وسائل تكنولوجيا المعلومات إلا أنها تحمل آثار إيجابية منها اكتساب ثقافة البحث العلمى والتقدم التكنولوجى والتقنى ، اكتساب ثقافة التواصل الاجتماعى والثقافى . ولم يقتصر الدور على ذلك بل امتد ليشمل الديمقراطية باعتبارها عملية مستمرة وذات أبعاد شتى حيث تتضمن دور فى التغيير السياسى والاجتماعى والاقتصادى المعضد للتغييرات الديمقراطية والقادر على خلق وترسيخ قيم المواطنة فوفقاً لمؤشرات الديمقراطية التى تتيح فرص أكبر للمواطنين للتعبير عن آرائهم للمشاركة فى عملية صنع القرار واستخدام واسع للمبادرات الفردية والجماعية والقدرة التنظيمية العالية . كما ساهمت فى نشر وعى عام بدعم حقوق الإنسان مع توافر المعلومات حول ماهية تلك الحقوق وأهميتها وكيفية الحفاظ عليها والدفاع عنها والمؤسسات التى تساندها عالمياً ومحلياً ، وظهرت مواقع متخصصة فى حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية والتى تمثل مبادئ وأسس المواطنة .(عبد الصادق عادل ، 2010 ، ص 20-28)

خلاصة القول أن التقدم والتطور فى شتى المجالات ، وتوفير وسائل الرفاهية والراحة لأبناء المجتمع شيء مقبول ، بل مطلوب فالتقدم فى وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووسائل الإعلام ، وأساليب نقل المعلومات ، من نعم الله على البشر، لكن الخطورة أن نسئ استخدام هذه الوسائل . فشبكة المعلومات هى مجرد أداة وأن استخدامها فى تعزيز حقوق المواطنة يتوقف على دور المواطنين الذين يستخدمونها ومدى توظيفهم لها بشكل يخدم قضايا المواطنة بما ينعكس إيجابياً أو سلباً على المواطن والمجتمع .

3- التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية :-

إنه من البديهى النظر إلى الفوارق والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع على أنها مولدات وحاويات لاحتضان الصراعات العنيفة وفقدان المواطنة التى تقضى بدورها على الحد الأدنى من الاتفاق حول الأسس الجوهرية داخل المجتمع . فمن خلال الاسترشاد بالدراسات الأكاديمية التى بينت ، أن مقدرة المجتمع على التلاحم والاندماج وتحقيق العدالة تكون أوفر للوصول إلى مبادئ وأسس المواطنة ، وترتفع نسبتها بارتفاع المستوى الاقتصادى ، أى وجود علاقة طردية ما بين التطور الاجتماعى – الاقتصادى وحل مشاكل المواطنة داخل المجتمع . إذ لابد من إدراك أن المواطنة المتكاملة لا تعتمد على المشاركة فى العملية السياسية فقط ، بل لابد من التمتع بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية وتحقيق مبادئ العدالة والمساواة ، ولو بالحد الأدنى لتقوية الإحساس لدى الفرد بمعنى المواطنة والانتماء والولاء للوطن ، عن طريق إشعاره بالإنصاف ، وهذا بحد ذاته يتطلب التعامل السليم مع ثروات البلاد القومية المادية وغير المادية .(أدهم كمال حسين ، 2009 ، ص 16-17) ولاشك أن تأمل الواقع الحالى لمفهوم

المواطنة يكشف كيف أصبح مفهوماً إشكالياً ، وأن المواطنة بسبب التغيرات الأخيرة على الصعيد القومى والعالمى أصبحت فى أزمة ، حيث أصبح اغتراب الدولة عن المجتمع على نحو لم يعد المجتمع أو الشعب يسيطر على الدولة ، إذ يُقصى الشعب عادة من المشاركة فيها إلى جانب فشل الدولة فى كثير من الأحيان فى حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة . ففى ظل التطور العالمى لم تعد الدولة قادرة على السيطرة الكاملة على مواردها الاجتماعية والاقتصادية أو إحكام فاعلية تحقيق العدالة والمساواة ، كما يعد فشل الدولة فى إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها سبباً آخر لأزمة المواطنة ، بل أصبحت الدولة معرضة للتدخلات والاختراقات الدولية مما دفع فى أحيان كثيرة إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر أو الفقر المدقع إضافة إلى زيادة مساحة التهميش الاجتماعى والسياسى والثقافى ، ولاشك أن التهميش والاستبعاد الاجتماعى والاقصاء عن المشاركة بإشكاله المختلفة واحتكار القلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع ، قد ساهم فى فقدان المواطنة وزيادة الفساد لحصولهم على الامتيازات دونما القيام بالواجبات المقابلة الأمر الذى يضعف الإيمان بالمواطنة إذ غالباً ما كانت عملية الأقصاء والاستبعاد والتهميش تعبر عن واقع ملموس فى عدم تحقيق العدل والمساواة واندماج أفراد المجتمع الواحد فى جميع الاصعدة من خلال الانتاج والاستهلاك والعمل السياسى والتفاعل الاجتماعى ، وهو ما يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة وعدم التمييز الذى يؤكد عليه الدستور والقانون من أجل حماية حقوق الإنسان ، وتدلل كل هذه المؤشرات على أوضاع الاستبعاد الاجتماعى التى يعيشها الفقراء نتيجة للتراجع فى تمتعهم بحقوق المواطنة سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومعاناتهم قيود عدم المساواة والتمييز وتضررهم من عدم تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية . مما يؤثر تأثيراً سلبياً على قيم المواطنة والانتماء والولاء للوطن .(جلبى على ، 2009، ص 27-28) .

المراجع

(1) Dantsch irgi....,(1996) development in the age of liberalization , Egtpt and Mexico . The American university in cairo , press cairo , p159 .

(2) سلمان محمد (2007) ، توجهات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة القاهرة :دراسة ميدانية فى كتاب الجامعة وبناء المواطنة فى مصر تحرير كمال المنوفى ، برنامج الديمقراطية وحقوق الأنسان ، القاهرة ، ص ص 173-174

(3) ليلة على (2009) ، المواطنة بين السياق القومى والعالمى ، مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مجلد 33 ، ص ص 37- 39 .

(4) بشارة عزمى (1998) ، المجتمع المدنى : دراسة نقدية ، مع إشارة للمجتمع المدنى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ص 251-253.

(5) محجوب عزام (1999) ، علاقة التنمية بحقوق الإنسان ، فى ندوة حقوق الإنسان والتنمية 97 ، القاهرة ، ص ص 190-191.

(6) زرنوقة صلاح سالم(2005) ، قراءة فى مفهوم المواطنة فى وثائق الحزب الوطنى ، فى مؤتمر المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية ، فى الفترة من 21-23 ديسمبر 2003 ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ص 311 .

(7) Gundara , J,(2008) Civilization Knowledge , Intercultural and Citizenship Education , Intercultural Education , pp. 469 - 479.

(8) عبيد منى مكرم (2006) ، المواطنة : مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، مجلة المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، القاهرة ، ع 15 ، ص ص 27 – 28.

(9) Crick, Bernard (ed.) , (2010) , Citizens : Towards a Citizenship Culture , London , Blackwell Publishers , pp .342-343 .

(10) Sim , J. (2008) , What Does Citizenship Mean? Social Studies Teachers Understandings of Citizenship in Singapore Schools , Educational Review , pp. 253-266.

(11) Encyclopaedia Britannica Inc.,(1992) The New Encyclopaedia , Britannica , University of Chicago , Volume:20 , (Knowledge in Depth) , 15th ed , p. 332.

(12) غزوى محمد سليم محمد (2000) ، نظريات حول الديمقراطية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص 9 .

(13) الباز داود (2006) ، النظم السياسية للدولة والحكومة فى ضوء الشريعة الإسلامية ، دار الفكر الجامعى ، الإسكندرية ، ص 196 .

(14) صيام شحاتة (2014) ، علم الاجتماع المفتوح : أطروحات ما بعد الحداثة ،روافد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ص 152-153 .

(26) مصدق حسن (2005) ، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت : النظرية النقدية التواصلية ، تقديم برهان غليون ، المركز الثقافى العربى ، بيروت ، ص ص 6-8 .

(27) الأشهب محمد (2007) ، يورغن هابرماس وراهن الفسلفة في الفضاء العمومى ، مجلة رهانات ، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية ، بيروت ، الدار البيضاء ، العدد 3 ، ص ص 10-13 .

(28) جلبى على (2009) ، المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما فى حياتنا اليومية ، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر ، المسؤولية الاجتماعية والمواطنة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ص 10-11 .

(29) فلية فاروق عبده فليه ، زكى أحمد عبد الفتاح (2004) ، معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ص ص 57-59 .

(30) أحمد مصطفى محمود مصطفى (2008) ، دور الأنشطة الطلابية فى تدعيم قيم المواطنة الصالحة لدى الشباب الجامعى ، بحث منشور ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ع ٢٥ ، ج ٤ ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ص ص 1907- 1908 .

(31) عبد المطلب صبرى بديع (2007) ، الشباب وأزمة المشاركة فى الأحزاب السياسية فى مصر : دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ص ص 35-40 .

(32) زايد أحمد (2009) ، المواطنة والمسئولية الاجتماعية ، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر ، المسؤولية الاجتماعية والمواطنة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ص 13-19 .

(33) بطرس فهيمه لبيب (1999) ، دور التعليم الثانوى العام وذى المصروفات فى تنمية المسئولية الاجتماعية : دراسة ميدانية بمحافظة المنيا ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية بأسيوط ، ع ١٥ ، ج ٢ ، ص 150 .

(34) فوزى سامح (1999) ، المساءلة والشفافية : إشكاليات تحديث الإدارة المصرية فى عالم متغير ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ص ص 169-175 .

(35) مقصود كلوفيش وآخرون(1990) ، مشاكل الديمقراطية ، كتاب رقم 36 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ص 59 .

(36) زدام يوسف (2013) ، دور الثقافة السياسية فى تفعيل المواطنة بالبلدان العربية ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ص 2 .

(37) عبد البارى أسامة إسماعيل (2015) ، العنف الرمزى فى الواقع الاجتماعى المصرى : الإقصاء الفكرى نموذجاً ، المؤتمر الإقليمى العنف المصاحب للتغييرات السياسية فى العالم العربى فى الفترة من 25-26 مارس 2015 ، كلية الاداب ، جامعة المنصورة ، ص ص 20-22.

(38) الجوهرى محمد (2002) ، العولمة والثقافة الإسلامية ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص 26 .

(39) هنيدى إحسان (1998) ، العولمة وأثرها السلبى على سيادة الدول ، مجلة معلومات دولية ، مركز المعلومات القومى ، سوريا ، السنة 6، ع 58 ، ص 63 .

(40) جيدنز أنطونى (2010) ، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، ترجمة أحمد زايد ، محمد محى الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ص 63-69 .

(41) أبو سكين حنان (2009) ، المواطنة والمشاركة السياسية فى مصر: ثورة الاتصالات الشبكة الدولية للمعلومات نموذجاً ، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر ، المسؤولية الاجتماعية والمواطنة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ص28-30 .

(42) السيد عبد الفتاح جودة ، اسماعيل طلعت حسينى (2010) ، دور الجامعة فى توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة ، التعديلات الدستورية للعام 2007 نموذجا ، بحث منشور ، مجلة دراسات تربوية ونفسية ، ع ٦٦ ، ج ٢ ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، يناير ٢٠١٠ ، ص ص60-62 .

(43) عبد الصادق عادل (2010) ، الديمقراطية الرقمية ، المركز العربى لأبحاث الفضاء الاليكترونى ، القاهرة ، ص ص 20 – 28

"السّياسة التشريعية والقيمية وحُدودها في تنظيم العيش المشترك في تونس وحمايته من سنة 1956 إلى سنة 2016"

د.رابح خرايفي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف

جامعة جندوبة -تونس

مقدمــة :

موضوع "العيش المشترك بين القانون والقيم" ،ليس مبحث قانونيا صرفا أو مبحثا ينفرد به علم من العلوم الإجتماعية، بل هو موضوع تتقاطع فيه عدة فروع من العلوم الإجتماعية والإنسانية، أبرزها علم التاريخ وعلم إجتماع القانون والفلسفة وعلم الإجتماع وعلم النفس وعلم السّياسة.

العيش المشترك هو ممارسة الإنسان في الحياة أنشطة بمختلف مجالاتها وأحوالها في إطار ضوابط القيم والقانون وحدودهما.ومحتوى القيم والقانون هو إحترام الآخر والإعتراف به والتعامل معه وقبول الإختلاف وتدبير الخلافات بالحوار والتوافق. يترتب عن تطبيق هذا المحتوى القيمي والقانوني الإستقرار والعدل الإجتماعي والمساواة والتنافس السلمي في المجتمع.

لذلك يمثل العيش المشترك[1]، ميثاق الدّولة وشرط إستقرارها وإستمرارها. فلئن تشترك كل الدّول في فكرة وجوب فرض قواعد العيش المشترك وحمايته لضمان السلم الإجتماعي فإن الإختلاف قائم من دولة إلى أخرى حول مضمون وحدود هذه القيم والقواعد القانونية التي تحمي هذا العيش.

تأسيسا على ذلك، سنعرض تجربة "الدّولة الوطنية[2] التونسية"، كتجربة مقارنة في المغرب العربي. هذه الدّولة التي شرعت منذ سنة 1956 في إرساء قواعد الدّولة المدنية وحمايتها ،قوامها سياسة تشريعية راوحت بين الثورية التشريعية[3] والزجر وسياسة تعميم القيم الأخلاقية الإجتماعية التي تساعد على العيش المشترك كالتسامح والتضامن والتآزر والإعتدال والتعاون والحوار وقبول الإختلاف.

ورغم ما لهذه السّياسة من قوّة وتأثير إيجابي على حماية العيش الجماعي المستقر للتونسيين فإنها عرفت نقائص وحدودا تمثلت في عدم قُدْرَتِهَا على ضمان شروط العيش المشترك ممّا أدّى في عدّة مناسبات في السّتينيات

* **د.رابح الخرايفي دكتوراه قانون عام** ،محام لدى التعقيب ،عضو المجلس الوطني التأسيسي (2011-2014) ،عضو وباحث بمخبر تثمين الثروات الطبيعية والثقافية ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجامعة جندوبة تونس، Téléphone :(OO216)...97 474 061 ، Email :kraifi.rabeh@gmail.com

[1] Di Pede **Elena,** « Vivre ensemble. Quelques pistes bibliques de réflexion », *Études théologiques et religieuses*, 4/2007, Tome 82, p. 533-548.

[2] Patriotisme , « de patriote amour de patrie , désir ,volonté de se dévouer , de se sacrifier pour la défendre » , petit Robert , 1989,P,1379 .

[3] أمر مؤرّخ في 13 أوت 1956 يتعلّق بإصدار مجلّة الأحوال الشخصيّة، منشور بالرّائد الرّسمي التونسي عدد 66 الصّادر في 17 أوت 1956.

والسّبعينيات والثّمانينيات والتسّعينيات إلى إضطرابات إجتماعية كُبرى هزّت أركان المجتمع والدّولة التونسيين وهدّدت سلمهما وإستقرارهما الإجتماعي .

كانت ثورة 17 ديسمبر 2010-14 جانفي 2011 التّي أسقطت رأس النّظام الإستبدادي هزّة من هذه الهزّات الكُبرى في تاريخ المجتمع التونسي. لقد كان من بين أهدافها إعادة صياغة قواعد العيْش المشترك وقِيَمِهِ التي إختلت لمّا تَعمّق التفاوت الجهوي بإنقسام البلاد إلى جهات فقيرة وأُخْرَى تتميز بإهتمام تنموي في السياسة العامة الاقتصادية والإجتماعية للدّولة.

لقد أثبتت تجربة مرحلة الإنتقال الديمقراطي والمرور من نظام سياسي مستبد إلى نظام سياسي ديمقراطي في تونس،أن كثير من القوانين والقيم القديمة منها التّي لم تعد قادرة على تنظيم العيش المشترك وحمايته، ومنها التي لا تزال قادرة على حِمايته، حماية محْدُودة.

فقد كانت الممارسة في ظل المرحلة الإنتقالية محتكمة إلى القِيَمِ أكثر منها إلى التّشريع للحفاظ على العيش المشترك بين العلماني والإسلامي ،واليهودي والمسلم والمسيحي ،و"البلدي" و"الأفاقي"، و"الريفي" و"الحضري"[4] من خلال حُسن إدارة الإختلاف بالحِوار في مؤسسات مستحدثة للغرض في ظل غياب مؤسسة التشريع وفراغ أمني وإضطرابات إجتماعية وسياسية كبرى.

فبعد أن حُلّ مجلس النواب أحدثت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[5] وتعهدت، "بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي، ولها إبداء الرأي بالتنسيق مع الوزير الأول حول نشاط الحكومة ".

كما برز حُسن إدارة الخلافات الفكرية والسّياسة العّامة للأزمات[6] من خلال صِياغة دستور توافقي[7] بين جميع الأطراف سواء الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي أو غير ممثلة رغم إمتلاك حزب "حركة النهضة" الإسلامي وحلفاءها من حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" وحزب "*التكتل* الديمقراطي من *أجل العمل والحريات*" أغلبية نيابية مطلقة في ذلك المجلس (2011-2014) التّي كان من الممكن أن تحتكم إلى التّصويت للمصادقة على الدّستور.

غير أنه أثناء محاولة إرْساء قيم جديدة للعيش المشترك بعد الثورة تراجعت قيم أساسية و برزت دعوات جهوية وعرقية ومذهبية لم يعرفها المجتمع التونسي، يمكن أن تقوّض أُسس العيش المشترك بين التونسيين، وهو ما كشف

---

[4] **Mohamed-El Aziz Ben Achour,** Catégories *de société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX^e siècle*, Tunis, INAA, 1989.

[5] مرسوم عدد 6 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

[6] Janine Rogalski , La gestion des crises, Ergonomie,2004, Pages 531 – 544.

[7] يراجع في الغرض تنقيح وإتمام بعض أحكام النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي ، تنقيح الفصل 41 بإضافة فقرة ثالثة هذا نصها " يخول استثنائيا لرئيس المجلس الوطني التأسيسي إحداث لجنة يرأسها تسمى لجنة التوافقات حول مشروع الدستور وتكون غير خاضعة في تركيبتها وسير عملها إلى أحكام العنوان الرابع المتعلق بتركيب اللجان ".
الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 3 و 4 الصادر بتاريخ 10 و14 جانفي 2014، ص 100.

حدود التشريع والقيم في حماية العيش المشترك وفرضه رغم جهد الدّولة والنّخب السّياسية والثّقافية. فلم تقدر الدّولة على إدارة هذه الإزم[8] والأفكار والدّعوات الجديدة وهو ما جعلها تقترب من وضع الدّولة المائعة أو الفاشلة.

بناء على ما تقدّم، سنتناول في هذه الورقة ***"السّياسة التّشريعية والقِيَمِيَة وحُدودِها في تنظيم العيش المشترك في تونس وحمايته من سنة 1956 إلى سنة 2016"*** ، كتجربة مقارنة في دول المغرب العربي من خلال تحليل دور الدّولة والقانون في فرض قيم العيش المشترك وحمايته[9] **(المبحث الأول)** . ثم عَرْض حدود التّشريع والقيم في ضمان العيش المشترك وحمايته من سنة 1956 إلى سنة 2016 **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول : دور الدّولة في فرض قيم العيش المشترك وحمايته في تونس

إعتمدت "الدّولة الوطنية" كنظرية وجهاز ،في تونس، منذ الإستقلال في 20 مارس 1956 ،وصدور دستور 1 جوان 1959 والذي عُلّق العمل[10] بأحكامه في سنة 2011 ، سياسة عامّة تترابط فيها عناصر التشريع المدني والجزائي والقيم الأخلاقية والإجتماعية كقيم العدالة والمواطنة والإعتدال والتسامح والتضامن والتشارك والتآزر بين أفراد المجتمع، لبناء دولة مدنية مركزية مُوحّدة ، يُضمنُ في ظلها العيش المشترك والمتساوي بين كل التّونسيين ، مهما إختلفت أذيانهم[11] ومعتقداهم وأفكارهم السّياسية ودون تميز على أساس بشرتهم أو مكان إقامتهم أو لهجاتهم أو مراكزهم الإجتماعية أو الطبقية أو العلمية أو السّياسية أو الجنسية[12] أو الثقافية أو الذكاء[13] درءا للعنصرية التّي علامتها[14] بدأت تظهر بقوّة رغم أنّ هذه الثقافة زالت منذ أن صدر الأَمْر العَلِي[15] بتاريخ 23 جانفي 1846 المتعلق بإلغاء الرّق و الأمر العلي بتاريخ 29 ماي 1890 الذي ينص على جمع الأحكام المتعلّقة بإبطال العبوديّة بالمملكة التونسية .

[8] Patrick Lagadec, Gestion de crise : nouvelle donne, Sécurité et stratégie2012/3 ,10, Pages 50 – 52.

[9] Robert Lafore, La protection sociale, une valeur ? *Dans le cadre d'un "vivre ensemble" démocratique,* Informations sociales, 2006/8 ,n° 136, Pages 84 – 95._Pambou Évelyne, « Une démarche d'ingénierie sociale au service du vivre ensemble », *Cahiers de l'action*, 4/2010 (N° 30), p. 99-100.

[10] *تنص الفقرة الأولى من الفصل 27 من القانون التأسيسي عدد 6 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية على أن "يُقرّ المجلس الوطني التأسيسي ما تمّ من تعليق العمل بدستور الأول من جوان 1959 ويقرّر إنهاء العمل به بصدور هذا القانون التأسيسي".*

[11] ينص الفصل 165 من المجلة الجزائية التونسية على أنه " يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية قدرها مائة وعشرون دينارا، دون أن يمنع ذلك من تطبيق العقوبات الأشد المستوجبة لأجل هضم الجانب أو الضرب أو التهديد، كل من يتعرّض لممارسة الشعائر أو الاحتفالات الدينية أو يثير بها تشويشا". وينص الفصل 166 من ذات المجلة على انه " يعاقب بالسجن مدة ثلاثة أشهر الإنسان الذي لا سلطة قانونية له على غيره ويجبره بالعنف أو التهديد على مباشرة ديانة أو على تركها".

[12] المقصود هنا "بالجنسية" النوع " الذكر والأنثى.

[13] **سارج حليمي** : هزيمة النخبة ، لوموند ديبلوماتيك ، ديسمبر 2016 جانفي 2017 ، ص ، 2.

[14] هناك تقديرات تقريبية لعدد الطلبة ذوي البشرة السوداء الذين يدرسون بتونس حوالي 6000 ألاف طالب، وكثيرا ما تمارس عليهم العنصرية بأشكال مختلفة وهي امتناع البعض على تأجير مساكن لهم وعدم وقوف سيارات التاكسي لهم وتعرضهم للعنف العنصري في الفضاء العام.، تراجع صحيفة المغرب التونسية بتاريخ 27 ديسمبر 2016، ص، 4-5.

[15] يراجع موقع وزارة العدل التونسية:http://www.e-justice.tn/index.php?id=430

تلك هي أولى أركان بناء حياة العيش المشترك وضوابطه من خلال السّياسة التشريعية[16] والقيمية التّي إعتمدتها الدّولة التونسية .ولإبراز علوية تلك الأركان منحها المؤسّسون رتبة دستورية، فنصّ الفصل الخامس من دستور 1 جوان 1959 الملغى على أنْ" *تضمن الجمهورية التونسية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها.*

تقوم الجمهورية التونسية على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته.

تعمل الدولة والمجتمع على ترسيخ قيم التضامن والتآزر والتسامح بين الأفراد والفئات والأجيال

الجمهورية التونسية تضمن حرمة الفرد وحرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالأمن العام".

لقد عزّز هذه الرتبة الدستورية ما نَصَّ عليْه الفصل 6 من ذاتِ الدّستور الملغى على أنّ" *كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون".*

ويستند مبدإ مساواة المواطنون في الحقوق والواجبات أمام القانون إلى منع كل أشكال التميّز بين الأفراد[17].

هذا من حيث الجانب الدّستوري، أمّا من حيث الجانب التشريعي، فقد تمثلت أبرز القوانين التي نظمت قواعد العيش المشترك وأمّنتها ، في إصدار القانون عدد 3 لسنة 1957 المؤرخ في أول أوت 1957 والمتعلّق بتنظيم الحالة المدنية[18] ، والذّي منع التنصيص على الإنتماء إلى قبيلة أو دين أو مذهب برسم ولادة التونسي أو ببطاقة تعريفه الوطنية[19]. كما أصبح الزواج زواجا مدنيا[20] لا يَثْبتُ و يَصحُّ إلا بتحريره من قبل عدول إشهاد أو رؤساء البلديات وفق أحكام قانون الأحوال الشخصية[21]. والطلاق لا يتم إلاّ أمام المحاكم المدنية العدلية. هذه المحاكم التي وَحَدَّهَا المشرع إبتداء من سنة 1956 بعدما كانت مشتتة[22] بين أقضية محدثة على معايير الدّين أو المذهب[23] أو الجنسية.

---

[16] **Catherine Le Bris,** La contribution du droit à la construction d'un « vivre ensemble » : entre valeurs partagées et diversité culturelle Droit et société 2016/1, N° 92.

[17] Borgetto **Michel**, « Égalité, différenciation et discrimination : ce que dit le droit », *Informations sociales*, 4/2008 ,n° 148, p. 8-17. Levade **Anne**, « Discrimination positive et principe d'égalité en droit français », *Pouvoirs*, 4/2004 ,n° 111, p. 55-71. **Olivier Jouanjan**, « Égalité », dans D. Alland et S. Rials (dir.), *Dictionnaire de la culture juridique*, PUF-Lamy, 2003.

[18] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية الصادر في 30 جويلية 2 أوت 1957 ،ص 11.

[19] قانون عدد 27 لسنة 1993 مؤرخ في 22 مارس 1993 يتعلق ببطاقة التعريف الوطنية.

[20] الفصول 31 إلى 39 من القانون عدد 3 لسنة 1957 المؤرخ في أوّل أوت 1957 والمتعلّق بتنظيم الحالة المدنية، المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية الصادر في 30 جويلية 2 أوت 1957، ص 11.

[21] أمر علي مؤرّخ في 3 ذي الحجّة 1375 (12 جويلية 1956) المتعلّق بضبط الأحوال الشخصيّة للتونسيّين من غير المسلمين واليهود. أمر مؤرّخ في 13 أوت 1956 يتعلّق بإصدار مجلّة الأحوال الشخصيّة ، منشور بالرّائد الرّسمي التونسي عدد 66 الصّادر في 17 أوت 1956.

[22] Mohamed Dabbab et Tahar Abid , la justice en Tunisie , Histoire de l'organisation judiciaire (essai) : de 1856 à l'indépendance, centre d'études juridiques et judiciaires, Tunis, 1998.

[23] أمر علي مؤرّخ في 30 ربيع الثّاني 1293(5 ماي 1876) المتعلّق بتنظيم سير المحاكم الشرعيّة بالحاضرة وبالآفاق.
ألغيت هذه المحاكم الشرعية بتاريخ 3 أوت 1956.

كما حَجَّرَ المُشرّع التونسي تنفيذ الأحكام القضائية ضد المسلمين واليهود والمسحيين أيام أعيادهم الدينية[24].وحمى كُلَّ الشعائر الدينية جزائيا بتجريم[25] التعرّض لها.

لقد رافق تلك السّياسة التشريعية ،سياسة تواصلية للدّولة مع المواطنين تمثلت في تعميم قِيم إجتماعية وأخلاقية كالتضامن والتآزر والتسامح والحِوار والإعتدال والعفو وقبول الإختلاف والتشارك لتزويد الناس بالمعلومات الصحيحة واحترام النقاش الحر المفتوح على كل القضايا الخلافية و تصويب سلوك التونسيين وتمتين تماسكهم وتنمية الشعور الجماعي الوطني والمدني لديهم ، من خلال إقرار نصوص تلك القيم في برامج التعليم في مستويي الإبتدائي والثانوي ومن خلال الحملات الدّعائية عبر الإذاعة والصّحف والمساجد والتلفزة التي كان غرضها الأول تصويب سلوك التونسيين وتعديلها ومعاضدة التشريع في تنظيم الحياة المشتركة بين التونسيين وحمايتها والمساهمة في بناء وعي جماعي مضمونه العيش المشترك رغم الإختلافت .

إلا إنه منذ السّتينيات ستبرز عوامل جديدة في الحياة العامة التونسية هدّدت العيش المشترك لم يتمكن لا القانون ولا القيم الأخلاقية المشتركة من منعها أو حسن إدارتها في الحياة اليومية والواقع .لقد تمثلت هذه العوامل في تقسيم الطبقة السياسية المجتمع على أساس حزبي بين "دستوري"[26] و"غير دستوري" وعلى أساس إيديولوجي بين " *إسلامي وعلماني*" وعلى أساس جهوي بين تونسيون ينتمون "لمنطقة *السّاحل*" وتونسين ينتمون إلى " *الجهات الدّاخلية*" وبين تونسيين "*بَلَدِية*" من كبرى عائلات العلم" و"*تونسيين أفاقيين فلّاحين*" .

أدّى تقسيم الطبقة السّياسية الحاكمة المجتمع التونسي على أساس إيديولوجي وحزبي وإقتصادي إلى صراع فكري وظهور إزم كُبْرَى بدأت بمحاكمة عناصر اليسار التّونسي منها أساسا المنتمين إلي الحزب الشيوعي التونسي الذي صُودرت صحيفته و منع من النشاط السياسي القانوني العلني منذ 23 جانفي 1963 قبل أن يستأنف نشاطه بصفة قانونية سنة 1982[27].

فقد كان قضاة للحنابلة (المذهب الحنبلي) وقضاة للشافيين (المذهب الشافعي) وقضاة للمالكين (المذهب المالكي) . وقضاة للتونسيين وقضاة للأوربيين.

[24] ينص الفصل 292 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية التونسية على أنه "لا يمكن علاوة على ذلك إجراء أي عمل من أعمال التنفيذ :أولا : ضد المسلمين : يوم الجمعة والأيام الأخيرة من رمضان بداية من اليوم السابع والعشرين منه واليوم الثالث من عيد الفطر واليوم الثاني من عيد الأضحى واليوم الموالي ليوم المولد، ثانيا : ضد الإسرائيليين : يوم السبت ويومي روشانة وكبور واليومين الأولين واليومين الأخيرين من سوكوت (عيد الجريدة) ويوم بوريم (عيد استير) واليومين الأخيرين من بيسح (عيد الفطيرة) ويومي سبعوت (عيد العنصرة) ، ثالثا : ضد المسيحيين : يوم الأحد ويوم الخميس من عيد الصعود واليوم الخامس عشر من أوت (عيد النزول) ويوم أول نوفمبر واليوم الخامس والعشرين من ديسمبر (عيد الميلاد)".

[25] ينص الفصل 165 من المجلة الجزائية التونسية على أنه " يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية قدرها مائة وعشرون دينارا، دون أن يمنع ذلك من تطبيق العقوبات الأشد المستوجبة لأجل هضم الجانب أو الضرب أو التهديد، كل من يتعرّض لممارسة الشعائر أو الإحتفالات الدينية أو يثير بها تشويشا".

[26] "الدستوري" هو المنتمي الى الحزب الاشتراكي الدستوري و وغير الدستوري هو الذي لا ينتمي الى هذا الحزب.

[27] **Gilberg, Trond**. Coalition Strategies Of Marxist Parties. Durham: Duke University Press, 1989. p256.

وكان أخطر هذه الإزم الإضْراب العام بتاريخ 26 جانفي 1978[28]، والهجوم المسلح على ولاية قفصة[29] 1980 ، وتزوير[30] الإنتخابات التشريعية سنة 1981 التي فاز فيها وقتها حزب "حركة الدّيمقراطيين الإشتراكيين" بمقاعد نيابية ، وما أصطلح عليه "ثورة الخبز" 3 جانفي 1984[31] ،والمواجهة المسلحة بين حزب "حركة الإتجاه الإسلامي" غير المعترف به قانونا ونظام الحكم (1989-1995) عندما إتهمت الطبقة السّياسية ومنها حزب حركة النهضة[32] وريثة حزب "حركة الإتجاه الإسلامي" الرئيس زين العابدين بن علي بتزوير إنتخابات 2 افريل 1989 التشريعية.

هذه الإضطرابات الكبرى سببها سيطرة "الحزب الإشتراكي الدستوري"[33] على الفضاء العام والحكم والحياة السّياسية ومراقبتها وإقصاؤه بالقوة للأفكار السّياسية التي تختلف معه والتي تُمثّلها مجموعات من اليسار الشيوعي[34] ومجموعات من القوميين[35] و مجموعات من الإسلاميين[36] وحجة الحزب الحاكم في ذلك حماية الوحدة الوطنية[37] و"القومية"[38] والعيش المشترك الذي يتطلب وجوبا مركزية القرار السّياسي والاقتصادي والاداري"لمقاومة التخلف" ومواصلة الإصلاح[39] السياسي والإجتماعي .

---

[28] **Mustapha Kraiem**, Etat , syndicats et mouvement social lors des évènements du 26 janvier1978 , in les mouvements sociaux en Tunisie et l'immigration, cahiers du CERES ,série d'histoire n 6 , Tunis , 1996 , pp251-262 .

[29] **Sadok Belaid,** L'opération de Gafsa de janvier 1980 et ses enseignements, Revue tunisienne de droit (RTD) ,1979, p.p,13-46.

[30] « Dans un article intitulé « J'accuse » et publié à la une de *L'Avenir*, l'organe en langue française du MDS, **Ahmed Mestiri** écrit : « J'accuse le ministre de l'Intérieur, les gouverneurs et les délégués d'avoir falsifié les résultats du scrutin. Les résultats officiels proclamés ne sont pas conformes au choix du peuple. La loi a été bafouée ».
https://fr.wikipedia.org/wiki/Ahmed_Mestiri#Commission_sup.C3.A9rieure_du_parti

[31] **Mouldi Lahmar, Abdelkader Zghal**, « "La révolte du pain" et la crise du modèle du parti unique », dans **Mahmoud Ben Romdhane** (dir.), *Tunisie : mouvements sociaux et modernité*, Dakar, Codesria, 1997, p. 151-192 ; **Olfa Lamloum**, « Janvier 84 en Tunisie ou le symbole d'une transition », dans **Didier Le Saout, Marguerite Rollinde** (dir.), *Émeutes et mouvements sociaux au Maghreb,* Paris, Karthala, 1999, p. 231-242.

[32] Bendana **Kmar**, « Le parti *Ennahdha* à l'épreuve du pouvoir en Tunisie », *Confluences Méditerranée,* 3/2012 (N°82), p. 189-204.

[33] **Charles Debbasch**, du néo-destour au parti socialiste destourien
aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1964-03_21.pdf

[34] عبد الجليل بوقرة ، **فصول من تاريخ اليسار التونسي - كيف واجه الشيوعيون و برسبكتيف نظام الحزب الواحد 1963- ، 1981 دار أفاق للنشر ،تونس 2013. حركة آفاق، من تاريخ اليسار التونسي 1963.1975،**

[35] Steuer **Clément**, « Lecture Tunisie. Le délitement de la Cité. **Sadri Khiari**, Karthala, 2003 », *Confluences Méditerranée*, 4/2004 (N°51), p. 135-140.

[36] Bendana **Kmar**, « Le parti *Ennahdha* à l'épreuve du pouvoir en Tunisie », *Confluences Méditerranée,* 3/2012 (N°82), p. 189-204.

[37] **Victor Silvera** , Le régime constitutionnel de la Tunisie : la Constitution du 1er juin 1959 ,Revue française de science politique Année 1960 Volume 10 Numéro 2 pp. 366-394.

[38] **عدنان المنصر** : دولة بورقيبة ،فصول في الإديولوجيا والممارسة 1956-1970 ، دار الأمل للنشر والتوزيع ،صفاقس – تونس ، الطبعة الأولى 2007 ،ص، 66.

[39] Hibou **Béatrice**, « Le réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine », *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, 5/2009 (n° 56-4bis), p. 14-39.

إستمر التضارب في السّياسة العّامة للدّولة بين الدّعوة للعيش المشترك وتنظيمه بالقانون والقيم من جهة والدّعوة إلى تعميم قيمه وممارسة الدّولة التي تضرُّ بالعيش المشترك بين الناس من جهة أخرى في مرحلة حكم الرّئيس زين العابدين بن علي (7 نوفمبر 1987-14 جانفي 2011) .

ورث الرّئيس زين العابدين بن علي عن الرئيس الحبيب بورقيبة نظاما إستبداديا[40] فبدل من أن يتجاوزه وينخرط في مسار تحوّل ديمقراطي آمنت به النخبة[41] السّياسية التّونسية، عَمَّقَ نظام الإستبداد عبر مراقبة[42] المجتمع وغلق الفضاء العام أمام كل نشاط وتكريسه للشخصنة[43] والحَمَلات الأمنية ضد المعارضين[44] من "إسلاميين" وغيرهم . فلم يبق حينئذ للرأي المخالف مكانا، لا في الفضاء العام[45] ولا في المؤسسات التمثيلية كالمجالس البلدية والجهوية والبرلمانية ولا في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وحتى على شبكات التواصل الإجتماعي.

أمّا التقسيم الجهوي فقد أدّى إلى تنمية[46] غير متوازنة[47] بين مختلف الجهات ،جهات فقيرة شملت الشمال والوسط والجنوب الغربي وجهات "غنية" شملت الشّرق من الشّمال إلى الجنوب. وهو ما أدى إلى إحتجاجات عنيفة وكان

[40] **Béatrice Hibou**, *La force de l'obéissance. Économie politique de la répression en Tunisie*, Paris, La Découverte, 2006.

[41] **Camau M.**, « Le discours politique de légitimité des élites tunisiennes », in Santucci **J.-C., Flory M.** (eds), *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Centre national de la recherche scientifique, Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes (CRESM) - Paris , Éditions du CNRS , 1972 , pp. 25-68.

[42] Berry-Chikhaoui **Isabelle**, « Les comités de quartier en Tunisie : une illusion démocratique », *Mouvements,* 2/2011 (n° 66), p. 30-39.

[43] **Albert Mabileau**, La personnalisation du Pouvoir dans les gouvernements démocratiques, Revue française de science politique Année 1960 Volume 10 Numéro 1 pp. 39-65. **Ben Hamdane, Mohamed** La personnalisation du pouvoir du Maghreb / Mohamed Ben Hamdane.- Paris: Université de Droit, d'Economie et des Sciences Sociales de Paris, [1975].- 106 p.; 31 cm.- (Mémoire: D.E.S.: Sciences politiques: Paris: 1975. **Driss Abassi**, « La presse et le culte de la personnalité : Bourguiba à travers le discours de l'Action durant l'An I de l'indépendance » in **Abdeljelil Temimi** (dir.), *Bourguiba, les Bourguibiens et la construction de l'État national,* Actes du 2e Congrès sur Bourguiba, Zaghouan, Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information, septembre 2001, p. 13-29.

[44] **Camau M., Geisser V.**, « À la recherche des oppositions tunisiennes », chapitre 6, *Le syndrome autoritaire. Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Paris, Presses de Sciences Po, 2003, pp. 227-265.

[45] Chouikha **Larbi**, « Tunisie : les chimères libérales », *La pensée de midi,* 3/2006 (N° 19), p. 29-37. Allal **Amin**, « Trajectoires " révolutionnaires " en Tunisie. Processus de radicalisations politiques 2007-2011 », *Revue française de science politique*, 5/2012 (Vol. 62), p. 821-841.

[46] Gherib **Baccar**, « Économie politique de la révolution tunisienne. Les groupes sociaux face au capitalisme de copinage », *Revue Tiers Monde*, 4/2012 (n°212), p. 19-36. **Ayari Chedly**., 2003, *Le système de développement tunisien : vue rétrospective, les années 1962- 1986*, Tunis, CPU.

[47] **André Raymonnd** et **Jean Poncet**, la Tunisie, PUF, 1971,P,41 .

أبرزها إحتجاجات 17 ديسمبر 2010 التي أدّت إلى إندلاع ثورة 14 جانفي 2011 التي إندلعت من الجهات الفقيرة[48] والمهمشّة.

المبحث الثاني: حدود التشريع والقيم في تأطير ما ظهر من أفكار بعد ثورة 14 جانفي 2011 في ضمان العيش المشترك في تونس

ظهرت في تونس مواضيع وأفكار وممارسات كانت مجهولة أو مسكوت عنها، بعد ثورة 14 جانفي 2011 ، بعدما تحرر الفضاء العام[49] من المراقبة الأمنية القوية , ولم تنجح لا النخبة السياسية ولا القيم ولا القوانين[50] النافذة في تأطيرها واستيعابها و إبراز شرعيتها الأخلاقية[51] أو المجتمعية أو القانونية، أثرت على الاستقرار الإجتماعي والعيش المشترك الذّي قام على تنوع الأفكار والمعتقدات وتعايشها منذ الاستقلال فأثّرت على شرعية النخبة السياسة[52] سواء حاكمة أو في المعارضة. ومن هذه الأفكار التي يحميها القانون ،ومنها ما يجرّمه وخاصة بعض الأفعال التي تتعارض مع النظام العام الأخلاقي و الثقافي.

تمثلت بعض هذه الأفكار والمواضيع والافعال في الإغتيالات ومناداة "أنصار الشريعة" بالعودة إلى نمط السلف وشروعهم في تطبيق ذلك عبر إنشاء "شرطة إسلامية" و"رياض أطفال إسلامية" ورفع "أعلام العقاب" في المدن بسبب مطالبة مجموعة من المثليين والمتحّولين جنسيا بحق إعتراف المجتمع بوجودهم وحمايتهم القانونية. لقد دافع بعض الأحزاب السّياسية[53] والجمعيات[54] التي تكونت بعد الثورة عن هذا المطلب. وتمثّلت أساليب الدّفاع في عقد الندوات الصحفية، و إصدار البيانات،[55] وطلب[56] إلغاء الفصل 230 جزائي الذّي يعاقب مرتكب اللواط، وعفو رئيس الجمهورية عن مساجين تلك الجريمة.

---

[48] Ali Bennasr , Myriam Baron, Sophie De Ruffray,Claude Grasland,France Guerin-Pace, **Dilemmes de la réforme régionale tunisienne ,Analyse spatiale et territoriale des propositions de réorganisation du maillage administratif ,Revue d'Économie Régionale & Urbaine ,2015/5 (Décembre) ,P,172.**

[49] Chérif Ferjani **Mohamed**, « Révolution, élections et évolution du champ politique tunisien », *Confluences Méditerranée*, 3/2012 (N°82), p. 107-116.

[50] García-Villegas **Mauricio,** Lejeune **Aude**, « La désobéissance au droit : approche sociologique comparée. Présentation du dossier», *Droit et société* 3/2015 (N° 91) , p. 565-577.

[51] Buisson **Marie-Laure**, « La gestion de la légitimité organisationnelle : un outil pour faire face à la complexification de l'environnement ? », *Management & Avenir*, 4/2005 (n° 6), p. 147-164.

[52] Lordon **Frédéric,** « La légitimité n'existe pas. Éléments pour une théorie des institutions », *Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy*, 2/2007 (n° 53), p. 135-164.

[53] الحزب الليبرالي التونسي تأسس في سنة 2011

[54] جمعية شمس

[55] يراجع بيانها بتاريخ 2 نوفمبر 2016 بموقعها بالفيسبوك
/https://fr-fr.facebook.com/lgbtrightstunisia

[56] قال نائب رئيس "جمعية شمس" هادي الساحلي في تصريح علني إن "جمعية شمس تطالب بأمرين اثنين ترى أنهما مهمان. الأول هو إزالة الفصل 230 من القانون الجنائي (التونسي)، والثاني الإفراج الفوري عن كل المعتقلين بالسجون بسبب مثليتهم."
http://www.france24.com/ar/2015

وقد كان قرار منح رئاسة الحكومة[57] تأشيرة العمل لجمعية تهتم بجميع شؤون المثليين موضوع رفض كل من دار الإفتاء التونسية[58] والمجلس الإسلامي الأعلى[59]، وموضوع مواقف متباينة للسّياسيين[60] ورجال الدين هددت الإستقرار الإجتماعي .

إلى جانب تلك الطلبات، ظهرت بقوة نزعة طائفية لم يعرفها تاريخ تونس إلا بعد الثورة ، تمثلت في كثرة الكتابة والتصاريح عن هضم حقوق المنتمين إلى المذهب الشيعي في تونس .فتحدث قادة فكرها[61] ومنظّروها في العلن بحرية ،وصدرت صحيفة أسبوعية[62]2013 تتبنى الفكر الشيعي وكان عددها الأوّل بتاريخ 15 جانفي 2013. ولخفض توتر بعض السّياسيين والإعلاميين ورجال الدين، صرّح رئيس تحرير الصحيفة قائلا بأنّ الصحيفة ليست "داعية للفتنة" بل إنّ شيعة تونس"دعاة وحدة" [63].

إلى هذا الحدّ لا توجد مشاكل إلاّ أنّه ستبرز مشاكل تهدد الإستقرار والعيش المشترك عندما يتوسّع طلب المنتسبين إلى طلب إنشاء مساجد وحسينيات خاصة بهم ،كمطالبتهم بإدراج نصوص خاصة بمرجعياتهم الفكرية في مادة التربية الإسلامية في جميع مستويات التعليم، والشُّرُوعِ في ممارسة طقوسهم وعاداتهم كاللّطم وضرب الصُّدورِ إعتمادا على مبدإ الحرية الجسدية وحرية الضمير والمعتقد.

لم تتوقف دعوات تهديد العيش المشترك وقيمه بل أخذت منحى جغرافيّا تمثلت في دعوات تقسم البلاد إلى قسمين عبر تغذية صراع بين جنوب تونس وشمالها،وتقسيم المجتمع على أساس التميز الجنسي (أغلبية النساء الناخبات صوتن للباجي قايد السبسي) . لقد برزت الدّعوات عقب إعلان نتائج الإنتخابات الرئاسية في دورتها الأولى[64] بتاريخ

---

[57] *المرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات.*

[58] بيان ديوان الإفتاء بتونس بتاريخ 25 ماي 2015.

[59] http://ar.webmanagercenter.com/2015/05/26

[60] علن رئيس حزب حركة النهضة راشد الغنوشي يوم 24 ماي 2015 خلال تصريح إذاعي على هامش اجتماع للحزب بنابل ، أن قرار الحكومة الأخير المثير للجدل والمتعلق بمنح التأشيرة القانونية لجمعية شمس المدافعة عن المثلية الجنسية مخالف للقانون.

عبّر حمادي الجبالي (رئيس حكومة سابق مستقيل من حزب حركة النهضة) يوم 27 ماي 2015 عن رفضه للترخيص لجمعية شمس التي أسماها بجمعية "قوم لوط "

دعا عادل العلمي رئيس الجمعية الوسطية للتوعية و الإصلاح إلى الحل الشرعي للتعامل مع المثليين وهو القتل (صحيفة القدس العربي 5 جوان 2015)http://www.alquds.co.uk/?p=351977

[61] زعيم الشيعة في تونس **مبارك بعداش** في مقابلة مع قناة "التونسية" الفضائية وصحيفة «حقائق» بتاريخ 3 مارس 2012 قال متوجها لحركة «النهضة» الإسلامية السنية "أعطوني ساعة واحدة أسبوعيا للتحدث في التلفزيون وسأحول كل السنة إلى شيعة"
http://www.turess.com/attounissia/51946

[62] " الصحوة التونسية "صحيفة أسبوعية عربية مستقلة جامعة تقوم على شعار: الحق أحق أن يُتبع".

[63] **هشام البوعبيدي** رئيس تحرير الصحيفة،http://www.turess.com/alfajrnews/110658

عدد الشيعة في تونس غير معروف تماماً، "لكني لو أردت تقدير عددهم فسأقول إنهم 7 آلاف على الأكثر، وهم منتشرون في كل المدن، لكن معظمهم في الجنوب"، بحسب ما صرح به **هشام البوعبيدي** لقناة العربية.

http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/19/261299.html

[64] http://www.isie.tn/arنتائج/نتائج-الانتخابات-الرئاسية/الدورة-الاولى

26 أكتوبر 2014 ، والثانية[65] بتاريخ 28 ديسمبر 2014 عندما صَوَّتَ معظم ناخبي سكان الجنوب للمرشح محمد المنصف المرزوقي ومعظم ناخبي سكان الشمال إلى المترشح محمد الباجي القايد السبسي الذي فاز برئاسة الدولة.

أضف إلى ذلك كله ، الشُّروع في إفتعال صراع بين اليهود[66] والمسلمين من خلال الإعتداء على أملاك اليهود التونسيين ومقدساتهم ومدارسهم قبل الثورة وبعدها، وعبر حشد بعض مواقع التواصل الاجتماعي مستخدمي الانترنيت التصدي لتنظيم اليهود لموسم حجهم السنوي بمعبد "الغريبة" بجربة.

رغم إقرار الدستور لحرية الضمير والمعتقد. كما تم الشروع في افتعال ذات الصراع بين المسلمين والمسحيين بعد الثورة عبر إرتكاب أفعال إجرامية تمثلت في قتل قس بولوني يوم 18 فيفري 2011 ، وطمس رمز الصليب المرفوع أمام الكنيسة الأورثودكسية الروسية والتحريض عبر شبكات التواصل الإجتماعي التابعة لمجموعات "أنصار الشريعة"[67] على قتل المسحيين لا سيّما قبل أن تسترجع الدّولة قوتها بعد الثورة ،وعندما شاع في الإعلام إعتناق عدد من التونسيين المسلمين الديانة المسيحية[68].

أضف إلى ما تقدم ، تم الشروع في إحياء نزعة عرقية بين العرب والأمازيغ[69] البربر عبر تأسيس "*الجمعية التونسية للثقافة الأمازيغية*"[70] بتاريخ 30 جويلية 2011 ، لتكون بذلك أوّل جمعية للثقافة الأمازيغية تعرفها تونس في تاريخها الحديث. رفع مؤسسوها شعار"التنوع الثقافي وتدريس اللغة الامازيغية في برامج التدريس التونسية".

وإحياء التقسيم بين "البَلْدِي"[71] سكان العاصمة و"الافاقيين" سكّان الجهات الدّاخلية و"السواحلية" سّكان السّاحل التّونسي. برز هذا التقسيم عندما فاز محمد الباجي قايد السبسي برئاسة الجمهورية ،وعند تشكيل الحكومات

---

[65] http://www.isie.tn/ar /election-presidentielle-2eme-tour/

[66] أكّد **جاكوب ليلوش** مؤسس جمعيّة "دار الذّكرى" التي تعنى بالثقافة والتراث اليهوديين أنّ "تاريخ اليهود في تونس، تاريخ طويل جدّاً، وجذور اليهودية في تونس ممتدة في التاريخ". وعددهم في سنة 2016 "في تونس نحو 1400 مواطن يهودي يتمركزون أساساً في جربة وجرجيس (جنوب البلاد) حيث قرابة ألف شخص، بينما يوجد قرابة الـ400 في تونس العاصمة.....و 20 في مدينة سوسة، وخمسة في صفاقس، و4 في مدينة نابل"
http://raseef22.com/life/2016/.
P. SEBAG, *Histoire des Juifs de Tunisie*, Paris, L'Harmattan, 1992.
Nahum André, « L'Exil des Juifs de Tunisie : l'échec d'une continuité », *Pardès*, 1/2003 (N° 34), p. 233-246.

[67] أنصار الشريعة في تونس هي مجموعة إسلام سياسي ، صنفتها الحكومة التونسية كمنظمة إرهابية .
يراجع تصريح :علي العريض وزير الداخلية التونسي : أنصار الشريعة تنظيم إرهابي مرتبط بتنظيم القاعدة...و مورط في اغتيال البراهمي و بالعيد :http://www.bbc.com/news/world-africa-23853241

[68] **لمياء الشريف** ، لماذا تتكتم الكنيسة عن العدد الحقيقي للتونسيين معتنقي المسيحية ؟
http://www.assabah.com.tn/article
"المتحولون إلى المسيحية من التونسيين : غياب التأطير والجهل بتعاليم الإسلام والاستقطاب".
http://www.alkhabar.ma/.html

[69] **فتحي بن معمر**: الامازيغ والامازيغية في تونس بين الوجود الأصيل ودعوى إثارة النعرات والتفرقة.http://almadar.tn/

[70] الموقع الرسمي عبر الانترنيت "لجمعية التونسية للثقافة الأمازيغية": http://imazighentounes.e-monsite.com

[71] **Mohamed al-Aziz Ben Achour**, Le 'baldi' et les autres : une citadinité ou des citadinités à Tunis ? URBAMA Fasc. de Recherches N° 29, 1996 , p-p. 73-79.

المتعاقبة بعد الثورة وقبلها. هذا التقسيم يظهر من خلال التمثيل غير المتوازن[72] للجهات في تركيب الحكومة منذ سنة 1956 إلى اليوم سنة 2016.

فالسّؤال السّوسيولوجي والسياسي الذّي يطرحه النّاس والنّخب السّياسية في المنابر السّياسية والإعلام ، هو ما حجم تمثيل نُخبة الجهات الداخلية المُقِيمة بها في السّلطة التنفيذية كموقع للقرار؟.

رغم تلك المشاكل السّياسية والإجتماعية والثقافية والدّينية التي خفت بعضها، فقد كانت تجربة صياغة دستور 27 جانفي 2014 وتشكيل الحكومات المتعاقبة بالتوافق بين مختلف مكونات المجتمع التونسي حججا على رغبة التونسيين في وضع أسس دستورية وسياسية على أساس المساواة أمام القانون والمواطنة ،تضمن العيش المشترك بين العلماني والإسلامي ،واليهودي والمسلم والمسيحي ،والبلدي و"الأفاقي"، والريفي والحضري والشمالي والجنوبي والسني والشيعي والاباضي[73].

[72] **Mounir Charfi ,** les ministres de Bourguiba 1956-1987, éd. L'Harmattan, Paris, 1989.

[73] الإباضية أحد المذاهب الإسلامية، سمي بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي، وتنتشر الإباضية في جبل نفوسة وفي زوارة في ليبيا ووادي مزاب في الجزائر وجربة في تونس . https://ar.wikipedia.org/wiki/

العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية وأثرها على الحراك السياسي للشباب

دراسة حالة إقليم كوردستان – العراق

إعداد الباحثين:

- **د.أحمد حمة غريب عمر بلي**

رئيس قسم الدبلوماسية والعلاقات العامة بجامعة التنمية البشرية - السليمانية - العراق

- **أ.م.د. يحيى عمر ريشاوي**

جامعة السليمانية التقنية – العراق

د. أحمد حمةغريب عمربلي

مدرس ورئيس قسم الدبلوماسية والعلاقات العامة في جامعة التنمية البشرية في السليمانية.

- **أ.م.د.يحيى عمر ريشاوي**

أستاذ مساعد بجامعة السليمانية التقنية في إقليم كردستان العراق.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة (Conceptual Framework)

العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من: الديموقراطية، والنزاهة، والشفافية.

هناك وجهات نظر متباينة حول دور النمو الاقتصادي في ترسيخ المبادىء الديمقراطية التي يمكن من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية بشكل أمثل، وتوفر للمواطنين فرص العمل، وتحقّق العدالة الاجتماعية، فهذه الحاجة مبنية على افتراض مفاده أن النمو الاقتصادي يجعل الفرد حرّاً في اختيار الراعي أو مبايعته، كما يجعله حرّاً في الوقت نفسِه أن يكون أداة بيد الراعي لقمع الشعب، ويمكن القول إن هذا التوجه صحيح إلى حدٍّ ما، خصوصاً إذا نظرنا إلى الدول الديمقراطية، فإن أغلبها تتمتع باقتصادٍ قوي وشعبٍ حُر. والسؤال المهم هنا: هل النمو الاقتصادي تحوّل الأنظمة السياسية إلى أنظمةٍ ديمقراطية؟

من خلال مراجعة الدراسات السابقة توصلت هذه الدراسة إلى أنه ليست هناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتحوُّل الديمقراطي، وفي هذا السياق وجد كل من Boix, Miller and Rosato (2012) في دراستهما التي شملت (219) حكومةً و بلداً على مدار السنوات (1800-2007) بأنه ليست هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي والنمو الديمقراطي([1])، وفي سياق مماثل توصّل الباحثان Yung and Tan (2008) في دراستهما التي شملت ثمانية دول آسيوية خلال أربعين سنة الماضية بأنه ليس هناك تأثير يُذكر من حيث دور النمو الاقتصادي في ترسيخ الديمقراطية

[1] Boix, Charles, Michael Miller, and Sebastian Rosato. "A complete data set of political regimes, 1800–2007." Comparative Political Studies 46, no. 12 (2013): P.P, 1523-1554.

وتجسيدها في تلك الدول([2])، وفي الدراسة التي أجريت في دول أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا من قبل Bunce عام 2001، وجد أن العلاقة بين إرساء الديمقراطية والنمو الاقتصادي في تجربة تلك الدول ضعيفة، حيث يشير إلى أن غالبية النظم الديمقراطية تميل إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية وتعزيزها، بينما النظم الأقل ديمقراطية لا تقوم بذلك ولا تهتم به كثيراً([3])، ويذهب Bunce إلى القول بأن إطالة الحكم الاستبدادي مبنيةٌ على عدم اجراء الإصلاحات الاقتصادية، ويفترض إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى أنظمة استبدادية، لأن تلك النظم تميل دائماً الى استغلال الأموال العامة من نفقات المجتمع للحفاظ على سلطتها، مثل الجيش والشرطة والأمن، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة بين أفراد المجتمع، وقد أيدت هذهِ الرؤية دراسات إمبريقية عديدة، ومن خلال هذا المنطلق يمكن القول إن مشكلة التحوّل الديمقراطي في حالة تجربة إقليم كوردستان العراق ترتبط بقضايا عدم المساواة في توزيع الثروات والدخل واستثمارها على حد أدنى وليس بالصورة المثالية المطلوبة، وقد ساد شعور بالغبن والظلم لدى المواطنين، وذلك بعد ارتفاع ميزانية الإقليم واستخدامها لتقوية السلطة من قبل الحزبين الحاكمين "الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني". وليسَ من المغالاة القول أنّ عدم تحقيق الديمقراطية مرتبط بعدم تحقيق العدالة، أي إن مسألة العدالة ليست مهمة في حدِّ ذاتها فقط، بل هي من المقوّمات الأساسية للديمقراطية، وفي هذا السياق يرى الباحثان Ansell and Samuels (2010) أن إرساء الديمقراطية لا يرتبط بالنمو الاقتصادي بقَدْر ارتباطه بتوزيع المساواة في الثروة، إذ يمكن للديمقراطية أن تُصبح على نحو متناقض، أي إنه بإمكان الأنظمة الاستبدادية أن تدّعي أنها تمارس الديمقراطية كإجراء الانتخابات، ووضع السلطات التشريعية([4])، وقد ناقش Millerهذا الأمر (2013) مؤكّداً أن الأنظمة الاستبدادية تسيطر على الأموال العامة من أجل حماية سلطتها من خلال توزيع الأموال بشكل غير عادل، وتغطّي تلك الأنظمة مَساوئها بإجراء الانتخابات سواء للتسويق الخارجي أو الادّعاء بأنها على الطريق نحو الديمقراطية([5]). ولا شك أن عدم المساواة في الثروة يؤثر سلباً في النخبة والطبقة الوسطى، لأنها تشعرُ أن حقوقها مهضومة مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى، وهذا ما يدفعها إلى انتقاد السلطة، الأمر يؤثر في باقي الطبقات الاجتماعية، وقد أكّد Ardanaz and Scartascini (2013) في دراستهما التي أعتمدت على المنهج المسحي لدراسة خمسين دولة على مدار (1990- 2007) أن المشكلة الأساسية وفقاً لدراستهما تكمُن في عدم المساواة، وتوصلا في دراستهما إلى أن الكثير من هذه الدول تضطر إلى استمالة النخبة واحتواء جماعات الضغط من خلال الإعفاءات الضريبية، أو دعمهم بالأموال والهبات، أو منحهم الامتيازات لإسكاتهم.

ويرى الباحثان أن أغلبية الدول النامية تعاني من مشكلة عدم تحقيق المساواة([6])، وتفترض هذه الدراسة أن مشكلة عدم المساواة في حالة إقليم كوردستان العراق من أهمِّ التحديات أمام مستقبل السياسة في الإقليم، وهي تمثل المعضلة الأساسية فيه، وتفترض هذه الدراسة أن ارتفاع الميزانية جعل مشكلة المساواة أعقد، لأن أغلبية المظاهرات

---

[2] Tang, Sam Hak Kan, and Linda Chor Wing Yung. "Does rapid economic growth enhance democratization? Time-series evidence from high performing Asian economies." *Journal of Asian Economics* 19, no. 3 (2008):P.P 244-253.

[3] Bunce, Valerie. "Democratization and economic reform." Annual Review of Political Science 4, no. 1 (2001): 43-65.

[4] Ansell, Ben, and David Samuels. "Inequality and democratization: A contractarian approach." Comparative Political Studies 43, no. 12 (2010): P.P, 1543-1574.

[5] Boix, Carles, Michael Miller, and Sebastian Rosato, (2013): P.P, 1523-1554.

[6] Ardanaz, Martin, and Carlos Scartascini. "Inequality and personal income taxation: The origins and effects of legislative malapportionment." Comparative Political Studies 46, no. 12 (2013): P.P, 1636-1663.

حدثت بالتزامن مع ارتفاع ميزانية الإقليم، وأن وسائل الإعلام مارست دوراً كبيراً في تحريك المجتمع وخاصة الشباب، ويمكن عرض هذه الافتراضات من خلال الشكل الآتي:

شكل (1)

المنطلق النظري ومبررات الدراسة حولة علاقة الإعلام والحكومة وحراك الشباب في أحداث "الربيع العربي" بما فيه حراك الشباب الكوردي.

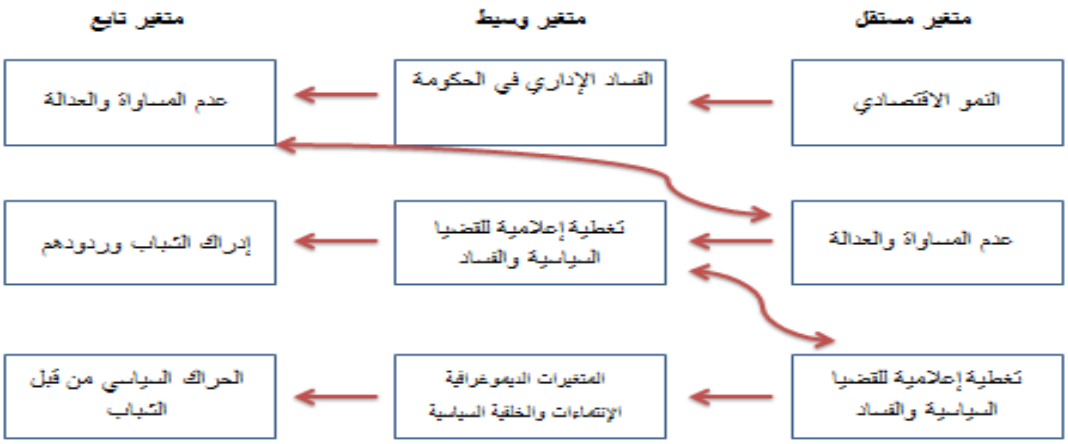

مشاركة الشباب في المعارضة المدنية والشعبية في إقليم كوردستان العراق.

تتسم تجربة الحكم في إقليم كوردستان العراق بالتعددية السياسية، لأن الحركة التحررية الكوردية كانت أساساً قائمة على مجموعة من الأحزاب السياسية، وقد شكّلوا الجبهة الكوردستانية قبل انتفاضة آذار عام 1991([7])، وجرت أول انتخابات برلمانية في 1992/5/19، بمشاركة ثمانية قوائم "أربعة منها كوردية وأربعة منها آشورية وتركمانية مع أربع شخصيات للمنافسة على منصب رئيس الإقليم"، وبصرف النظر عن المآخذ التي تم رصدها على تلك الانتخابات، إلاّ أنها اعتبرت - في ذلك الوقت - تجربة جديدة ومميّزة، وخاصة في هذه المنطقة المليئة بالأنظمة الدكتاتورية([8])، وعلى الرغم من هذه التجربة الناجحة من حيث الممارسة الديمقراطية، إلاّ أن الأحزاب السياسية دخلت في صدامات عسكرية واقتتال داخلي خلال الأعوام (1993-1998)، مِمّا أدى إلى انقساماتٍ سياسية حادّة، ومن ثمَّ تقسيم مناطق النفوذ والحكم الإداري بين الحزبين الرئيسين: الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، ويرى الباحثان أن هذه المرحلة بالنسبة للإقليم كانت مرحلة تأسيسيّة رافقتها المعضلة الاقتصادية، لأن العراق - أساساً - بما فيه الإقليم قد عاش حصاراً اقتصاديّاً دوليّاً حادّاً.

1. رشيد عمارة الزيدي ويوسف الصادق، المعارضة السياسية في إقليم كوردستان - العراق: النشأة والمستقبل، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسات، ص14، 2012.

2. جاريس ستانسفيلد، كوردستان العراق التطورات السياسية ونمو الديموقراطية (باللغة الكوردية)، ترجمة ياسين سردشتي، (السليمانية مطبعة سيما، 2010)، ص299.

وبعد 1999 شهد الإقليم نوعاً من الاستقرار الداخلي، وتحسّنت الظروف المعيشية للمواطنين نسبياً نتيجة الرفع الجزئي للحصار الاقتصادي، وبدأ الحزبان الحاكمان مباحثاتٍ لتوحيد الإدراتين في كل من السليمانية وأربيل وإن تأخر التوحيد الفعلي إلى (5/ 7/ 2006)، وقد جرت انتخابات لمجالس البلديات عام 1999.

وفي منتصف التسعينيات ظهر أثر كتابات المثقفين والصحفيين، فضلاً عن أثر منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الصحف المستقلة التي أسهمت في بناء أسس الخطاب النقدي المعارض، ومنها تجمع "رهند - البعد" وغيرها من التجمعات الثقافية، ويرى الزيدي والصادق (2012) في دراستهما أن بعضاً من الشباب قد تأثروا جدّاً بهذه الحركات في تلك المرحلة لا سيّما التيارات المعارضة التي ظهرت لاحقاً كحزب التغيير "كوران"([9])، وقد أدّى المناخ السياسي والإعلامي إلى ظهور أول صحيفة سياسية أهلية باسم "هاولاتى - المواطن([10])"، وغيرها من المجلات الأهلية؛ مثل: "لفين - النشاط"([11]) ، و"ريكا"، فضلاً عن المواقع الإلكترونية أبرزها: "ستاندر"، و"كوردستان نيت([12])"، و"كوردستان بوست" وغيرها".

وبعد سقوط النظام العراقي عام 2003 تحسّنت الظروف الاقتصادية والمعيشية للمواطنين نتيجة رفع الحصار الإقتصادى، وأدى ذلك الى ارتفاع ميزانية العراق بشكل سريع، وقد اتفقت بغداد وأربيل بتخصيص (17%) من الميزانية العامة للعراق لإقليم كوردستان العراق، بمعنى أن إقليم كوردستان العراق أصبح بأمر الواقع شبه مستقل اقتصادياً، وفي هذا السياق أشار عمر بلي (2016) في دراسته حول تطور إقليم كوردستان إلى أن تغيير النظام ورفع الحصار أدّى الى تخلّص الشعب الكوردي من كوابيس تهديد بغداد من جهة، ورفع سقف توقعاته وطموحاته للحصول على الخدمات بشكل أفضل وفرص عمل أكثر من جهة أخرى([13])، لكن هذه الآمال والطموحات لم تتحقق على أرض الواقع، وظهرت بوادر الغضب الشعبي من السلطات، واندلعت المظاهرات في منتصف عام 2005م، وبدايات 2016 للمطالبة بالحقوق؛ مثل: توفير فرص العمل والسكن، وتوفير الخدمات الأخرى؛ مثل: الكهرباء، والماء، والمحروقات، والخدمات الصحية ووسائل الترفيه وغيرها([14])، وفي هذا الأثناء ونتيجة لمشاركة الحزب الإسلامي (الاتحاد الإسلامي الكوردستاني) في الانتخابات البرلمانية العراقية بقائمة مستقلة، وإبرازه مسألة الفساد الإداري في الإقليم في خطابه الإعلاميّ والسياسيّ مارس الحزب الديمقراطي الكوردستاني الضغط على هذا الحزب إلى حدّ حرق مقراته في محافظة دهوك والأقضية التابعة لها، ومقتل عدد من قادة هذا الحزب في 2005/12/6، وجدير ذكره أن المؤسسات الإعلامية قد أسهمت أيضاً في رفع وعي الناس بحقوقهم تجاه ممارسات الحكومة من خلال تسليط الضوء

[9] رشيد عمارة ويوسف صادق، **مصدر سابق**، ص 14.

[10] ينظر إلى: هاولاتي "المواطن"، صحيفة سياسية مستقلّة حرّة أهلية في مدينة السليمانية، وصدر العدد الأول منها في 11/5/ 2000 وتوقفت في 2016/2/22 بسبب الأزمة المالية حالها مثل حال الصحف التقليدية، لمزيد الاطلاع يمكن الرجوع إلى الرابط: http://www.hawlati.co/.

[11] لمزيد الاطلاع حول مجلة لفين يمكن الرجوع إلى الرابط: http://www.lvinpress.com/n/.

[12] لمزيد الاطلاع يمكن الرجوع إلى الرابط: http://www.kurdistannet.org/blawkrawe_kurdi/blawkrawe.htm.

[13] Omar Bali, Political Development in Iraqi Kurdistan, Inter. J. Polit. Sci. Develop. (2016), 4(6): 208-216, P, 10.

[14] ياسين صالح، العارصة السياسية (باللغة الكوردية)، (السليمانية : مطبعة رنج، 2009)، ص 234.

على ضعف أداء الحكومة في تقديم الخدمات وتوفيرها، بالإضافة إلى إبراز توفير فرص العمل بشكل عادل للمواطنين وخاصة الشباب الذين يعانون من البطالة والتهميش والحرمان.

وقد أشار الزيدي وصادق في دراستهما - حول نشأة المعارضة وتطورها في الإقليم - إلى أن المعارضة السياسية قد نشطت بعد تشكيل حزب "كوران" عام 2009، وبالرغم من وجود الأحزاب السياسية العديدة والمالكة للمؤسسات والقنوات الإعلامية الخاصة بها، لأن الإقليم مر بمرحلة تأسيسيّة، وأن الخطاب السياسي للحزبين الحاكمين قد تركز حول مسألة تقرير المصير الكوردي، وتعزيز الفيدرالية للإقليم إلى حدِّ الحديث عن الاستقلال عن العراق، بدلاً من تعزيز الحكومة المحلية المبنية على دولة مؤسساتية، وتوفير الحقوق والخدمات للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومعاملة مواطني الإقليم على أساس المواطنة بدلاً من الانتماءات والولاءات الحزبية([15]).

و قد جرت الانتخابات البرلمانية الكوردستانية في 2006 وانتخابات المجلس الوطني العراقي في 2005، لأن العراق أصبح مطلوباً أمام التحالف الدولي بقيادة أمريكا والمجتمع الدولي لتجسيد مبادىء الديمقراطية، وقام الحزبان الحاكمان في الإقليم بحملة شراء الأصوات والولاءات من خلال توفير الوظائف بشكل عشوائي، واستغلال الأموال العامّة بطرق شتّى، مِمّا أدّى إلى زيادة سخط الشباب الذين لم توفر احتياجاتهم أو لم يشملهم تلك الامتيازات، وهذا ما أدّى إلى زيادة مساحات نقد الحكومة متهمين إيّاها بالفساد([16])، وقد أعلنت حركة "هةتاكةي- إلى متى" في 2007/5/5 من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني، وأغلب المنظمين كانوا من الشباب الناشطين الذين طالبوا الحكومة بإجراء الإصلاحات، ومحاربة الفساد، وتوفير الخدمات، وترسيخ مبادىء الديمقراطية الكفيلة بحلِّ الكثير من المشكلات التي يعاني منها المواطنون.

وفي آذار/مارس 2007 استقال الراحل نوشيروان مصطفى([17]) من حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، وأسّس شركة "وشه" أي "الكلمة"، وهي شركة إعلاميّة مكوّنة من موقع الكتروني، ومحطة إذاعة، وقناة تلفزيونية، ومطبعة، لقناعتِه باستحالة إجراء إصلاحات في حزبه، وبدأت حركته عن طريق هذه الوسائل الإعلامية بتوعية المواطنين للمطالبة بحقوقهم، والضغط المستمرّ على الحكومة وانتقادها من أجل إجراء الإصلاحات، ومحاربة الفساد، وتوفير الخدمات للمواطنين([18])، وكان أغلب القائمين على شركة "وشه - الكلمة" هم من فئة الشباب، وقد تلقت هذه الشركة الدعم من الشباب أيضاً، وخاصة في محافظتي السليمانية وحلبجة، وإدراتي رابرين وكرميان، نظراً لأسباب تاريخية وسياسية متمثلة بوجود مناطق نفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني، ووجود مساحة أكبر من الحريات مقارنة بمحافظتي أربيل ودهوك، وشاركت حركة "كوران - التغيير" في الانتخابات البرلمانية عام 2009 وفاز بـ(25) مقعداً من أصل (110) مقعد، ولم تشارك الحركة في الحكومة، وأصبح أكبر حزب معارض للحكومة في الإقليم بجانب الحزبين

[15] رشيد عمارة و يوسف صادق، مصدر سابق، ص 22.

[16] Omar Bali, Ahmed, Political communication in Kurdistan, (Germany: Lambert Academic Publication) (2016), P17.

[17] نوشيروان مصطفى (1944-2017) سياسي ومناضل كوردي ، ومؤسس حركة التغيير الكوردية وبدأ مشواره في صفوف الإتحاد الوطني الكردستاني وأصبح نائبا لسكرتير الحزب جلال طالباني حتى أواخر عام 2006 حيث أعلن استقالته من الحزب، واسس شركة وشه أي الكلمة، وفي بداية سنة 2009 اسس حركة التغيير (گۆڕان) .

[18] ينظر الى جريدة ئاوينة، "نوشيروان مصطفى من جماعة منتقدة إلى المعارضة" (باللغة الكوردية) (، جريدة آوينة، العدد 141، 2008/9/29.

الإسلاميين (الاتحاد الإسلامي الكوردستاني، والجماعة الإسلامية الكوردستانية)([19])، وتعدّ الفترة ما بين 2009 إلى 2013 فترة مشحونة وساخنة سياسياً، وذلك لوجود معارضة قوية للحكومة إضافة إلى سخط الشباب، وقد أدّى ذلك إلى توسيع هامش الحريّات، وتوعية الناس ببعض المفاهيم والمصطلحات؛ مثل: الفساد، الإصلاح، الميزانية، وحقوق الفرد، واجبات الحكومة وغيرها.

نتيجة لعدم استجابة الحكومة لهذه المطالب، اندلعت المظاهرات في بداية 2011 لمدة شهرين في المناطق المعروفة بنفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني، وذلك مباشرة بعد أحداث "الربيع العربي"، وكان أغلب المتظاهرين من الشباب، ولكن تم قمع تلك المظاهرات من خلال دعم القوة الأمنية القادمة من أربيل إلى السليمانية، وأسفر ذلك عن مقتل عدد من المتظاهرين أثناء الاشتباكات مع القوات الأمنية المسلحة، وقد عرف بأحداث شباط/ فبراير 2011([20]).

وفي خريف عام 2015 طالب عدد من أعضاء البرلمان من الأحزاب الرئيسة عدا أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني، بتغيير النظام السياسي في الإقليم من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، بهدف تقليص صلاحيات رئاسة الإقليم وتوزيعها على الحكومة والبرلمان([21])، ولكن هذه المطالب واجهت رفضاً شديداً من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي كان زعيمه يقلّد منصب رئاسة الإقليم، فأدّى ذلك إلى اندلاع المظاهرات في مناطق نفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني، كما أدى إلى طرد رئيس البرلمان من أربيل العاصمة، وتم تعطيل عمل البرلمان إثر ذلك([22])، والملحوظ أن المشروع الذي قُدّم من قبل تلك الأحزاب قد تركّز على مسألة رئاسة الإقليم، والصلاحيات الممنوحة له، بدل أن تركّز على إجراء إصلاحاتٍ جذريّة في بنية النظام السياسي.

عطفاً على ما سبق ذكرُه يمكن القول إن التعبير عن معاناة المواطنين ومشاكلهم جاء - بالدرجة الأولى - من قبل الشباب الواعي، وإن أغلب مطالبهم كانت تتمحور - أساساً - حول تحسين ظروفهم، من خلال توفير فرص العمل، وتقديم الخدمات، أكثر من تركيزهم على المسألة الديمقراطية، وتغيير نظام الحكم، فالمظاهرات - مثلاً - فيما سُمِّي بـ"الربيع العربي" لم تحصل في دول الخليج العربي، على الرغم من أنه ليس هناك نظام ديمقراطي في أيّ دولة من هذهِ الدول، صحيح أن النظام الديمقراطي - ربما - يكفل توزيعاً عادلاً للثروات، ويمكن أن يساعد في توفير فرص العمل بشكل أمثل، لكن ليس من الضرورة أن تكون الدولة ديمقراطيةً حتى تستطيع أن توفر الخدمات، وفرص العمل، فهذه الدراسة تفترض أن توفير الخدمات وفرص العمل للمواطنين للشباب يمكن أن يتحقق، وإن كان النظام غير ديمقراطي.

---

[13] ينظر إلى الموقع الرسمي لحركة التغير لمعرفة أسباب عدم الدخول في الحكومة عبر الرابط:
http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=19023&cat=1

[20] ينظر: تقارير الجزيرة نت حول تعامل الحكومة مع المتظاهرين عبر الرابط: http://aljazeera.net/NR/exeres/E73164D5-7887-42B2-990E-F921425E6875.htm.

[21] ينظر: المشروع الذي قدمه رئيس البرلمان عبر موقع سبي على الرابط: http://www.sbeiy.com/Article-17586.

[22] ينظر: التقرير الذي نشر عبر موقع سبي ميديا حول كيفية تعطيل البرلمان على الرابط:
http://www.speemedia.com/dreja.aspx?=hewal&jmare=37974&Jor=1.

خلاصة نتائج الدراسة (Conclusion)

1- إن العلاقة بين إرساء الديمقراطية والنمو الاقتصادي في تجربة بعض الدول ضعيفة، وأن غالبية النظم الديمقراطية تميل إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية، بينما النظم الأقل ديمقراطية لا تقوم بذلك ولا تهتمّ به كثيراً.

2- مشكلة التحوّل الديمقراطي في حالة تجربة إقليم كوردستان العراق ترتبط بقضايا عدم المساواة في توزيع الثروات والدخل واستثمارها على حدٍّ أدنى، وليس بالصورة المثالية والمطلوبة.

3- إن التعبير عن معاناة المواطنين ومشكلاتهم إنما عكّسه الشباب بالدرجة الأولى، وإن أغلب مطالبهم كانت تتمحور - أساساً - حول تحسين ظروفهم من خلال توفير فرص العمل، وتقديم الخدمات، أكثر من تركيزهم على المسألة الديمقراطية، وتغيير نظام الحكم.

المصالحة الوطنية من خلال تجارب العدالة الإنتقالية : مظاهر تحقيق الوحدة الوطنية و الإنسجام الاجتماعي.

National Reconciliation Through the Experiences of Transitional Justice: .Manifestations of National Unity and Social Harmony

أ.بوجعبوط المصطفى

جامعة محمد الخامس أكدال– الرباط– المغرب

ملخص:

تعد عملية المصالحة الوطنية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمدها آليات العدالة الانتقالية، والتي تعمل على نقل مرتكبي الانتهاكات إلى طاولة المصالحة أو المتابعة بين الجلاد والضحية، فقد اعتمدت معظم التجارب عدة مداخل للمصالحة الوطنية. وذلك من خلال تنظيم جلسات الاستماع العمومية والعلنية، بوضع برامج التعويضات المادية والمعنوية، وتقديم الاعتذارات الرسمية من لدن الدولة، قصد الإقلاع عن تكرار ما وقع في الماضي من مظالم وتعذيب والإختفاء القسري والاعتقالات التعسفية...

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية – العدالة الانتقالية – لجان الحقيقة والمصالحة- الاعتذار- العفو- العدالة العقابية.

Abstract

The process of national reconciliation is one of the fundamental pillars of transitional justice mechanisms, Which is working to transfer the perpetrators of violations to the reconciliation table or follow-up between the executioner and the victim, Most experiences have adopted several approaches to national reconciliation. Through the organization of public and public hearings, and the development of compensation programs material and moral, And the provision of official apologies by the State in order to stop repeating the past injustices, torture, enforced disappearances and arbitrary arrests...

Key Words: National Reconciliation - Transitional Justice - Truth and Reconciliation Commissions – Apology- Amnesty - punitive justice.

مقدمة:

إن تعبير "المصالحة الوطنية" يعود إلى الزعيم التاريخي "شارل ديغول"، و استعمله فيما بعد كل من الرئيسين "جورج بومبيدو " و" فرانسوا ميتران"، وذلك خلال معرفته بضرورة محو ديون الماضي جراء الانتهاكات والجرائم التي اقترفت على المواطنين وغيرهم، تحت الاحتلال أو إبان حرب الجزائر.

فديغول عندما عاد للمرة الأولى إلى "فيشي Vichy وألقى فيها كلمة شهيرة حول وحدة وفرادة فرنسا، شكّل مفهوم المصالحة الوطنية لحمة الخطاب الديغولي، وهو الأمر ذاته الذي فعله "بومبيدو" الذي تحدث في ندوة شهيرة له عن المصالحة الوطنية وعن الانقسام الذي تم التغلب عليه.

وكان هذا المفهوم ذاته موضوع خطاب "ميتران" لما أعلن عن تأكيده في مناسبات عدة أنه ضامن الوحدة الوطنية. ثم استخدم "مانديلا"هذا المفهوم في جنوب أفريقيا عندما كان ما يزال قابعا في السجن، إذ رأى أن من واجبه أن يضطلع بنفسه بقرار التفاوض حول مبدأ إجراء العفو العام . الشيء الذي يمكن من خلاله اعتبار أن المصالحة الوطنية تأتي بشكل فعال من خلال الإقرار الرسمي للاعتذار من لدن الدولة، وأجرأة آليات العدالة الانتقالية في تحقيق العدالة التصالحية وليس العدالة العقابية أو الانتقامية.

أهمية الدراسة: محاولة معرفية للدور الأساسي للمصالحة الوطنية التي تعتبر أحد المداخل آليات العدالة الانتقالية في تقليص مظالم الماضي وشعور الضحايا وذويهم بالتأهيل الاجتماعي والاقتصادي والنفسي في المجتمع قصد بناء مختلف آليات الديموقراطية في المستقبل. وذلك، عبر المصالحة والتضامن والسلم الاجتماعي بين مختلف الفرقاء.

أهداف الدراسة: يمكن الوقوف من خلال هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف ومنها:

- تحليل التقارير النهائية للجان الحقيقة والمصالحة ومدى استجابتها للمصالحة الوطنية؛
- محاولة معرفة مدى أجرأة المصالحة الوطنية بين الدولة و الضحايا والمجتمع برمته؛
- محاولة معرفة مدى أجرأة لجان الحقيقة والمصالحة، مفهوم المصالحة في شأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

الإشكالية: تثير إشكالية موضوع الدراسة على: " تحديد مفهوم المصالحة وانسجامها في المجتمع، ومدى تمظهرها في تفكيك مظالم الماضي عبر مدخل تجارب لجان الحقيقة والمصالحة".

وتفرز هذه الاشكالية الرئيسية اشكاليتين فرعيتين:

- المصالحة بين كشف الحقيقة ونهاية التفكير في مظالم الماضي؛
- المصالحة من خلال آليات العدالة الانتقالية في ضوء تجارب لجان الحقيقة.

المنهج المتبع: تم اعتماد على المنهج التحليلي ومنهج المقارن بين تجارب لجان الحقيقة والمصالحة.

فرضيات الدراسة: يمكن تقديم فرضيات من تحديد غايات متعددة، ومتناقضة احيانا وتتمثل في ما يلي:

- أن المصالحة الوطنية تساهم في إعادة الثقة بين مختلف الفرقاء عبر آليات العدالة الانتقالية؛
- أن المصالحة الوطنية لا تحقق الانسجام والتضامن الاجتماعي، أكثر مما أنها تعمق الفوارق الاجتماعية.

محاور الدراسة:

- **الفقرة الأولى: المصالحة بين كشف الحقيقة ونهاية التفكير في مظالم الماضي؛**
- **الفقرة الثانية: المصالحة من خلال آليات العدالة الانتقالية في ضوء تجارب لجان الحقيقة.**

وبناء على هذه المحاور الرئيسية، تحاول هذه الورقة الاجابة عن تساؤلات رئيسية وأساسية، تتجلى في ما يلي: كيف تساهم المصالحة الوطنية في تقليص مظالم الماضي؟ وما هي الطرق الإجرائية التي اعتمدتها تجارب لجان الحقيقة والمصالحة في تحقيق الانسجام الاجتماعي أو الوحدة الوطنية التي تؤدي إلى المصالحة الوطنية؟

الفقرة الأولى : المصالحة بين كشف الحقيقة ونهاية التفكير في مظالم الماضي.

تعد المصالحة، مصطلحا فضفاضا يعود إرث جذوره بعيدا إلى التاريخ العربي- الإسلامي فهو يحتوي على العديد من المعاني والمرادفات تجتمع في التوفيق في تلك العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع، كما أنها تحتوي على عدة مفاهيم منها على سبيل المثال: التعايش السلمي، الاعتذار، العفو، بناء السلام، العدالة التصالحية، الصفح، التسامح ،... فالمصالحة آلية لوقوف على مكامن المخاصمة التي وقعت بين مختلف الأطراف والتداول في شأن العام والجماعي، قصد تحقيق تساكن وتعايش سليمين في مكان وزمان معينين بين الدولة والمجتمع، في إطار اعتراف متبادل وخلق تواصل ايجابي مع الرأي العام . وبالتالي، فهي تبحث عن معرفة الحقيقة بين الأطراف المتصارعة، في زمن ومكان معين قصد تحقيق الاستقرار والسلام وفق ميثاق اجتماعي.

فقد اعتبر Arnaud Martin أن "الحقيقة تؤدي إلى المصالحة" Does Truth Lead to Reconciliation ، فيما اعتبر اتجاه آخر أن المصالحة تكمن في الاعتذار الرسمي للضحايا ودون المساءلة الجنائية، فـ:"المصالحة يمكن أن تتحقق بدون المساءلة القضائية، وبدون كذلك الوصول إلى الحقيقة الكاملة عبر حماية الذاكرة والاعتذار والإقرار المؤسساتي" .

فقد قدم Lollini Andrea تعريفا للمصالحة لكونها "قطيعة مع جدلية الفعل ورد الفعل، تغيير في خطاب الأطراف المبني على الصراع والانتقام وإرساء حوار حقيقي يفضي إلى الاعتراف بالحقيقة" ، فإن توافق الأطراف المتصارعة حول السلطة، الانتقال وفق تسوية سياسية محكومة بميزان قوى معين على بناء مؤسسات الدولة، وما بعد الانتقال يمر عبر امتداد ثقافة التوافق على الماضي، بتحقيق مصالحة وطنية وفق قراءة سياسية للتاريخ تستبعد منطق الانهزام والانتصار النهائيين . ويكسر دوامة العنف و يقوي المؤسسات الحديثة أو يعيد المؤسسات الديمقراطية ، بشكل ديموقراطي مع مختلف الفرقاء والمتمردين لتحقيق السلم المجتمعي بعد وقف العنف وإقرار العدالة. وهناك من اعتبرها أنها تهيئ الفرص لقبول الضحايا بمشروعية مؤسسات دولتهم ولتعايشهم السلمي مع من اعتُبروا مسؤولين عن الجرائم التي لحقت بهم في الماضي.

وكانت هذه العملية، تتطلب إجراءات ذات أبعاد مختلفة مثل اعتراف الدولة بالانتهاكات وبالآلام التي تسببت فيها للضحايا وذويهم، أو فتح المجال أمام الضحايا للتعبير عن معاناتهم في جلسات استماع عمومية، أو تقديم تعويضات فردية أو جماعية للضحايا، أو اللجوء إلى الدين والتقاليد المحلية لتجاوز الآلام والإحساس بظلم الجلادين. وطبقت وصفات من هذه الإجراءات البديلة للعدالة العقابية بأشكال تنوعت من حالة إلى أخرى سنقتصر على الإشارة إليها بالنسبة لأربع دول .

تهدف عدة لجان الحقيقة إلى المصالحة الوطنية الفعلية عوض "مصالحة رخيصة" Cheap Reconciliation ، فبعضهم استخدم "مصطلح "المصالحة" خلال تسمية لجان الحقيقة والبعض لم يستخدمها، ولكن معظمها أدركها بطريقة مختلفة، حيث أن هناك من استعملها مباشرة في اصلاح العلاقات الفردية بين الجلادين ومجتمعاتهم المحلية والبعض الآخر ساهم في اصلاح وهيكلة مؤسسات الدولة وهناك من نظر إلى جدور النزاعات مقدما في ذلك التعويض وضمان استقلالية المؤسسات وتوفير الانصاف العادل للضحايا.

فالمصالحة، ليست بالعملية السهلة والآنية في خلق التوازن والحماية الاجتماعية Social Protection بين مختلف الفرقاء، غير أن لجان الحقيقة يمكن أن "تخلق ظروفا أفضل للمصالحة من خلال تعزيز إصلاح المؤسسات وتغيير الثقافة السياسية للدولة وإعادة الكرامة إلى هؤلاء الأكثر تضررا من العنف" .

وبالتالي، فإن المصالحة "أن تصبح غير معارض" ، فهي عملية ذاتية محضة واتفاق لتسوية حسابات تجمع بين طرفين على الأقل، يرتبطان من حيث توقيتها، فهما يرتبطان بمعنى زمني ليس لأنهما يشتركان بالضرورة في الزمن أو لاعتقادهما الاشتراك في المستقبل، ويعتبر شرط التراضي هذا، عما كان مشتركا في الماضي أو ما سيكون مشتركا في المستقبل أو ما يسمى بالتعبير الحديث "الذاكرة الجماعية". مما يجعل المصالحة سهلة، وترسخ التراضي الاجتماعي أو ما تسميه "نادرلور" Laura Nader "الانسجام الايديولوجي" الذي يمكن أن يخلق انتاجا مضادا يؤدي إلى استرجاع كل خسارة أو يكون سببا في انتاج عشيرة بدون نزاعات .

كما يجب على عدة أطراف خلق المصالحة وجعلهم غير معارضين، بإشتراكهم في الحاضر، أي وجود حاضر غير تكراري حسب تعبير مور Moore ، و يمكن من خلاله خلق معنى للنهاية، ومعنى للبداية من جديد، قصد الانطلاق والتأسيس نحو علاقات جديدة لا تتسم بالكراهية والانتهاكات والعنف، وإنما علاقات مبنية على الثقة والحذر . وبالتالي، فإن كشف الحقيقة، هي مستقبل تاريخ مواطنين تعرضوا للانتهاكات في زمن وتاريخ معين، و "إن مستقبل شعب ما لا يمكن أن يبنى على الجهل بتاريخه أو إنكاره، وإن علم شعب ما بتاريخ معاناته جزء من تراثه الثقافي يتعين الحفاظ عليه من حيث هو كذلك" . فإن "الحاضر هو ما انتهى إليه الماضي، وهو ما ينطلق منه المستقبل" . لبنائه وفق قيم التسامح والعدالة التصالحية والعفو وغيرها من الآليات السلمية التي تضمن شروط الانتقال الديموقراطي التشاركي بين مختلف الفاعليين.

الفقرة الثانية: المصالحة من خلال آليات العدالة الانتقالية في ضوء تجارب لجان الحقيقة.

- تجربة جنوب أفريقيا: كشف الحقيقة مقابل العفو

عملت لجنة الحقيقة والمصالحة إجراءات العفو، حيث تم اعتراف الجلادين وغيرهم بجرائمهم للضحايا كمحاولة لتشجيع الحوار، وفهم ماذا وقع في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بين مختلف الأطراف. فيما أكد رئيس

اللجنة، القس "ديسموند توتو" في معرض حديثه عن الحقيقة،" وقد سمحنا لمن جاءوا للإدلاء بشهادتهم أن يقدموا قبل كل شيء روايتهم الخاصة للأحداث بكلماتهم الخاصة، وقد بذلنا كل الجهود في التوفيق بين مختلف الروايات وسرعان ما اكتشفنا،.....وجود أنواع متعددة للحقيقة، وهي حقائق لا تلغي بعضها البعض بالضرورة، هناك ما يمكن أن نصطلح على تسميته الحقيقة الاجتماعية المتولدة من التجربة والتي يمكن إثباتها عبر التفاعل والحوار والنقاش.

أما الحقيقة الشخصية، حقيقة الذكريات المؤلمة Painful Memories ، فهي حقيقة تملك خصائص إشفائية. فالكثير من الناس الذين جاءوا للإدلاء بشهادتهم أمام لجنة الحقيقة والإنصاف، وأغلبهم أناس عاديون وقليلو التكوين كانوا يحسون بالضياع والحيرة وربما خرجوا منها مصدومين أكثر من لحظة دخولها، في حين أن أغلبهم شهدوا بأن التعبير أمام اللجنة، كان له أثر علاجي مؤكد على نفسياتهم" .

وبالتالي، فإن المصالحة في جنوب أفريقيا، خلقت مناخا جديدا للصفح عن من ارتكب أخطاء جسيمة في حق المواطنين في زمن معين غابت فيه مقومات العدالة وطفا فيها الظلم الاجتماعي الشيء الذي وجب من خلاله تصالح الشعب مع ذاته.

غير أنه"يتجلى في قصور العديد من لجن الحقيقة في التسعينات لكونها تفصل بوضوح بين قول الحقيقة وبين أي شكل من أشكال الجزاء، ويعكس هذا الفصل بين البحث عن الحقيقة والبحث عن إقامة العدل لما تجسده لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا التي تحولت بسرعة إلى حالة نموذجية تعكس استقلال لجن التقصي" . غير أن تقرير اللجنة تضمن على أن: " هدف المصالحة لا يزال بعيد المنال ويستحق أهمية مركزية....."، فيما اتجه رأيها في عدة محطات إلى الدعوة إلى "...المساهمة في البحث المشترك عن المصالحة والوحدة" .

ولكن ما يثير الانتباه على غرار التجارب الدولية هو الانتقال التأسيسي لجنوب إفريقيا، أي التوافق المسبق للأطراف المختلفة عبر الوثيقة الدستورية كمدخل مؤسساتي يؤسس لفضاء التعايش السلمي والمصالحة الوطنية بين فرقاء الماضي وإنشاء لجنة الحقيقة، حيث تضمن دستور 1993 أهداف أساسية لصك الحقوق من خلال تكريس اتفاق المصالحة وأسس هذه المصالحة . وأن المصالحة الوطنية تقوم أساسا على تقديم المسؤول عما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات أمام هيئة معرفة الحقيقة كشرط للحصول على العفو بلوغا إلى المصالحة الوطنية .

- **تجربة تيمور الشرقية: اتفاق الضحايا والجلادون حول المصالحة المحلية.**

نظمت لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور الشرقية إجراء مصالحة على مستوى المجتمعات المحلية بالتعاون مع السكان الأصليين، بين الجلاد والضحية لتحقيق الادماج الاجتماعي بين المتنازعين في الماضي، وبهذا ظهر المرتكبون أمام مجتمعاتهم للإعراب عن ندمهم عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. للتأكيد على كل ذلك من خلال "اتفاق للمصالحة المحلية" ، توقعه اللجنة والمتهم، ثم يسجل في محكمة المنطقة، التي يحق لها رفض الاتفاق، إذا وجدت أن إجراء المصالحة المحدد "يتجاوز الحد المعقول بالنسبة للأفعال المرتكبة، أو إذا وجدت أن [الاتفاق] يشكل انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان " . تعاد القضية إلى سلطات التحقيق لاتخاذ الاجراءات القضائية في شأن الحكم على المتهم بالسجن أو الغرامة أو البراءة.

وبهذا اعتمدت اللجنة، نهجا متكاملا شاملا لتشجيع المصالحة في تيمور الشرقية، التي تنطوي على جميع مستويات المجتمع في عملها. ومقاربتها أيضا، لهدف المصالحة من مجموعة متنوعة من الزوايا من خلال مجموعة واسعة من

البرامج التي قامت خلال الفترة العملية. وكان من المفهوم من قبل اللجنة أنه، إذا أريد لها أن تكون فعالة حقا، والعمل على المصالحة يجب إشراك الأفراد والأسر والجماعات المحلية من جميع أطراف الصراع، والوصول إلى أعلى مستويات القيادة الوطنية.

تجربة بيرو: مصالحة في تفعيل مؤسسات حماية حقوق الإنسان

اعتبرت لجنة الحقيقة والمصالحة على أن المصالحة هي عملية أساسية لإعادة بناء الدولة، حيث قدمت خلالها اللجنة عدة اقتراحات لسياسة إصلاح المؤسسات التي تسببت أعمالها أو ساهمت في انتهاكات لحقوق الإنسان .

- **تجربة المغرب: مصالحة مع إرث "سنوات الجمر والرصاص".**

أما بالنسبة للتجربة المغربية التي لعبت فيها هيأة الإنصاف والمصالحة دورا رياديا في تحقيق نوع من التوازن والرضى بين مختلف المكونات الحقوقية و ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بالرغم من بعض الانتقادات الموجهة لها غير أنها تشكل تجربة فريدة في العالم العربي بجرأتها في الخوض في ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وما تعرض لها الضحايا وذويهم في مختلف مناطق المغرب، وما ترتب كذلك عن الانقلابين الفاشلين على الحسن الثاني في عهده.

بالإضافة إلى مجموعة من الانتفاضات الاجتماعية التي وقعت إثر بعض القرارات السلبية التي اتخذتها الدولة اتجاه مواطنيها، وترتب عنها اضرابات عامة، الشيء الذي انجر عنها مواجهات بين القوات العمومية، وترتب عنها اعتقالات واسعة وغير ذلك من الأساليب والمعاملات القاسية. وبالتالي، فإن الخوض بكل جرأة في ملف الانتهاكات بعد وصول الملك محمد السادس إلى سدة الحكم بإنشائه هيأة التحكيم المستقلة لتقديم التعويضات لضحايا الانتهاكات وذويهم، وإنشاء بعدها هيأة الانصاف والمصالحة التي تشكل لبنة أساسية لمصالحة الدولة مع المجتمع بكشف الحقيقة في معظم الملفات التي كانت عالقة، وقراءة علنية لما وقع في الماضي، عبر تنظيم جلسات الاستماع العمومية وتقديم التعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. غير أن المصالحة الفعلية بعدما لم تستكمل لجنة متابعة تنفيذ توصيات الهيأة، والكشف عن باقي الملفات العالقة. ذلك، طرح من خلاله عدة تساؤلات عن الارادة الفعلية للدولة في الطي النهائي والالتزام بعدم تكرار الانتهاكات، وبعد نقل وقياس مدى استجابة الضحايا لمفهوم المصالحة وتجلياتها وجدنا اجابات مختلفة. وذلك وفق تمثلات ومواقف المبحوثين وفق الاستمارات البحثية الموجهة لضحايا، أفرزت نتائج سلبية في شأن المصالحة المغربية، وذلك وفق الشكل التالي:

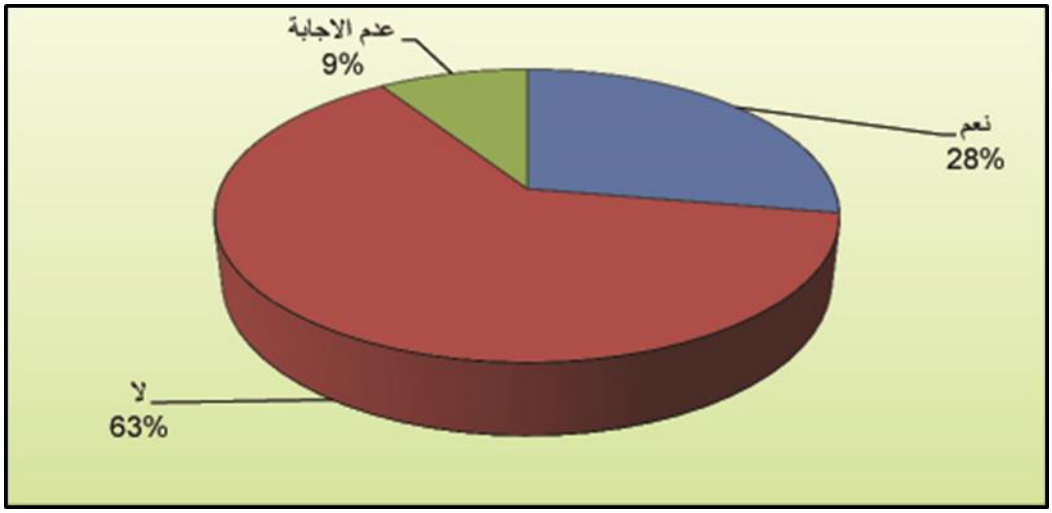

الشكل رقم 1: أجوبة المبحوثين حول سؤال: هل "المصالحة المغربية" حققت أهدافها؟

يلاحظ من خلال هذا، أن أغلب المبحوثين عند إجابتهم عن السؤال أكدوا بنسبة 63% على أن المصالحة المغربية لم تتحقق، بينما 28% فقط، هي التي أكدت على تحقيق المصالحة المغربية، فيما امتنعت عن الاجابة 9%. غير أن المبحوثين الذين أكدوا بنسبة 28% على أن المصالحة المغربية تحققت، فإن عند إجابتهم عن تتمة السؤال، أفرزت النتائج التالية، وفق الشكل التالي:

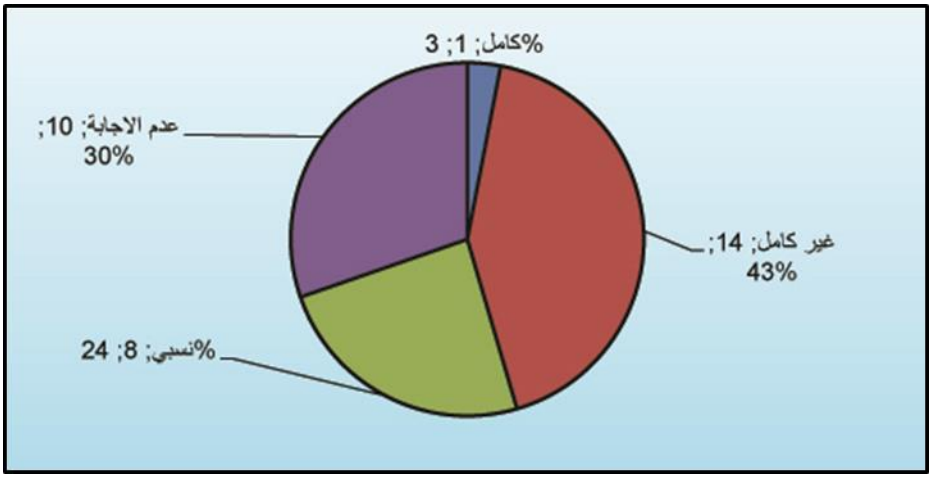

الشكل رقم 2: أجوبة المبحوثين حول سؤال: إذا كان الجواب ب"نعم" يعني أن المصالحة المغربية تتحقق بشكل:

يلاحظ من خلال نتائج المبحوثين عن تتمة السؤال المطروح أن أغلب المبحوثين بنسبة43% يؤكدون أن أن المصالحة المغربية غير كاملة، و30% امتنعت عن الاجابة، و 24% يعتبرونها نسبية، و 3%يعتبرون أن المصالحة المغربية تحققت بشكل كامل.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين اعتبروا أن المصالحة لم تتحقق بنسبة 63% ، فقط طرح السؤال مكملا للسؤال الرئيسي لاستفسار عن ذلك، ومعرفة لماذا لم تتحق المصالحة المغربية، فكانت النتيجة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 3: أجوبة المبحوثين حول السؤال: إذا كان الجواب "لا" يعني أن المصالحة المغربية لم تتحقق إلا بعد:

يلاحظ من خلال نتائج السؤال أن أغلب المبحوثين يؤكدون بنسبة 14% على أن المصالحة لم تتحقق إلا بعد استكمال الكشف عن الحقيقة النهائية للملفات العالقة، و13% تأكد على متابعة المسؤولين عن الانتهاكات، و 12% تؤكد على ضرورة تسليم الرفات لذويهم، و تفعيل الإيجابي للمقررات التحكيمية للضحايا، و معالجة ملفات المصنفة" خارج الأجل"، و9% من المبحوثين يؤكدون على جبر الضرر الجماعي للمناطق التي تعرضت للإقصاء والعزل والتهميش، و 6% تؤكد على البث في ملفات التي أقرت الهيأة بعد الاختصاص، و 3% امتنعت عن الاجابة.

وفي الخلاص، فإن تجارب لجان الحقيقة أحيانا لا ترتكز على عملية المصالحة بل تحاول تعميق الشعور بالتحول الديموقراطي على ضوء هيكلة المؤسسات وإصلاحها من خلال التشريعات الوطنية وإلتزاماتها في ظل الاتفاقيات الدولية. ومن هنا أصبح مفهوم "المصالحة" غير واضح باختلاف النقاشات المتعلقة بمبادئ العدالة الانتقالية، فهناك من يعتبر أن القضاء على الديكتاتوريات بطي صفحة مظالم الماضي، من خلال العفو والنسيان، في حد ذاته مصالحة. وهناك من يعتبر أن المصالحة الحقيقة، هي التي تقف على المتابعة والمساءلة الجنائية لضحايا الانتهاكات الجسيمة. و هناك من يجد تبريراته على أن إنشاء لجان الحقيقة في حد ذاتها اعتراف مسبق ورسمي لمصالحة الدولة مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة. وهناك من اعتبرها وسيلة لتدبير الأزمات أي الخروج من حروب أهلية دموية، والبحث عن تحقيق التعايش السلمي بين فئات مجتمعية عاشت فترة الاقتتال فيما بينها .

وعليه، تبقى المصالحة الوطنية أحد الآليات التي يجب التفكير فيها جليا قبل إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة، باعتبار أن المصالحة الحقيقة تنبثق من الارادة السياسية والارادة الاجتماعية بالتشاورات مع مختلف القوى داخل المجتمع قصد بناء وترسيخ مقومات المصالحة عبر الانصاف العادل للضحايا وذويهم، وتحقيق التراضي بين الضحايا والدولة وتنظيم جلسات الاستماع العمومية والعلنية، وجبر أضرار الضحايا عبر مقاربة شمولية للتعويضات المعنوية والمادية، باعتبار الضحايا جزءا من المجتمع بإدماجه فيه، وتأهيله نفسيا وصحيا وغير ذلك من الأساليب التي يمكن من خلالها استرداد حقوقه المدنية والسياسية.

بيبليوغرافيا

المراجع باللغة العربية:

- أتركين (محمد): "الانتقال الديموقراطي والدستور قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للانتقال الديموقراطي بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية الحقوق – عين الشق- الدار البيضاء، السنة الجامعية: 2003-2004.

- اتركين (محمد)، "الدستور والدستورانية :من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق" ، تقديم عبد اللطيف اكنوش ،سلسلة الدراسات الدستورية (1) ط، مطبعة النجاح الجديدة- البيضاء.

- شوقي بنيوب (أحمد): "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب" مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 413 تموز/ يوليو 2013.

- بوجعبوط (المصطفى)، "المصالحة آلية للوقوف على مكامن المخاصمة "، وجهات نظر، جريدة المنتدى الأمازيغي، العدد: 2، 15 يناير 2009.

- بورنمان (جون): " الجناية السياسية والسلم الاجتماعي "، ترجمة :المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. (دون تاريخ النشر).

- جاك دريدا وآخرون،" المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة"، ترجمة حسن العمراني، دا توبقال للنشر الدار البيضاء، 2005.

- الجباري الكرفطي (إسماعيل):" " القضاء والسياسة والإفلات من العقاب"، ط 1، مطبعة هافانا، طنجة، 2012.

- غيسه وجواني، "إقامة العدل وتأمين حقوق الإنسان"، ورقة قدمت إلى الدورة 45 من أعمال اللقاءات الدولية بشأن الإفلات من العقاب التي نظمتها محكمة العدل الدولية في جنيف، نوفمبر 1992.

- القاعدة التنظيمية رقم 10/2001 الصادر عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

- مجلة يتفكرون، " التاريخ والحقيقة"، العدد: 3، شتاء 2014.

- مجلة يتفكرون،" الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة"، العدد: 2، خريف 2013.

- مذكرات القس ديسموند توتو " لامستقبل بدون صفح أو مسامحة".

- ميشيل ماكلو و كيث بارجمنت،..." التسامح: النظرية والبحث والممارسة"، ترجمة: عبير محمد أنور، ط 1 ، المركز القومي للترجمة ، 2015– القاهرة.

- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، الدورة 11،" العدالة التصالحية"، E/CN.15/2002/5/Add.1، 7 نونبر 2002.

- زيادة (رضوان)، و الفجيري (معتز)، "العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية"، استرجعت بتاريخ :2014/06/15 على الموقع الالكتروني التالي:

http://dchrs.org/news.php?id=106&idC=16

- إدواردو غونزالس وهاورد فارني" "البحث عن الحقيقة: عناصر إنشاء لجنة حقيقة فاعلة" ، ص: 15.منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2013. استرجعت بتاريخ: 06/12/2010، من الموقع التالي:

https://www.ictj.org/ar/publication/truth-seeking-elements-creating-effective-truth-commission

- المودن (عبد الحي)، "العدالة والماضي الأليم"، استرجعت بتاريخ: 2014/07/15 على الموقع الالكتروني:

http://www.ribatalkoutoub.com/index.php?option=com_content&view=article&id=339:2013-03-25-12-58-35&catid=233:2013-03-25-12-17-17&Itemid=28

المراجع باللغة الأجنبية:

- Andrew Rigby, Justice and Reconciliation: After the Violence (Boulder: Lynne Rienner Publishers ,)2001.

- Arnaud Martin (dir.) (2009), « La mémoire et le pardon : Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique latine », Paris : Les Éditions L'Harmattan.

- David Bloomfield, Teresa Barnes et ,Luc Huyse, « La reconciliation après un conflit violent »: série manuels International IDEA, (International Institute for Democracy and Electoral Assistance) 2004 Edition anglaise 2003, p :24.

- The report of the Truth and Reconciliation Commission of South Africa, VOLUME 5 Cha 8 Recommendations.

- Chega!The Report of the Commission for Reception, Truth, and Reconciliation Timor-Leste Executive Summary.

- Lollini Andrea : « La Commission Sud- Africaine : Vérite Et Réconciliation », Retrived, Octobre 09 ,2014,From :

http://www.dhdi.free.fr/recherches/comptesrendus/archives/rap2-98.htm

Eric A. Posner & Adrian Vermeule, « Transitional Justice as Ordinary Justice », p:767 , Retrived, Juin 06 ,2011,From :

www.law.uchicago.edu/files/files/40.eap-av.transitional.both_.pdf

أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي

مراجعة: أ.أحمد المرابطي،

باحث في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة،

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس- المغرب

تحتل مسألة انتقال السلطة في الوطن العربي حيزا مهما في الدراسات والأبحاث المهتمة بتطور الحياة السياسية والدستورية في الأقطار العربية. ويختلف نمط الخلافة السياسية في هذه البلدان باختلاف وتباين طبيعة النظم القائمة فيها؛ فأنماط تداول السلطة في الأنظمة الملكية ليست هي نفسها التي تحكم النظم الجمهورية، وإن تقاطع، جلها، على مستوى انتهاك حرمة الشرعية وخرق قواعد المشروعية وتحاشي التقاليد والأعراف الديموقراطية التي تؤسس لطريقة نقل السلطة. ومن ثم كان غياب ثقافة التداول السلمي والسليم للسلطة في الدول العربية يفضي دوما إلى عدم الاستقرار السياسي و يعيق أي تحول فعلي نحو الديموقراطية.

وحتى نتمكن من إلقاء نظرة أوسع وأشمل على طريقة أو طرائق اشتغال هذه الآلية، وتبيان مكامن الخلل فيها؛ سوف نعمد إلى بسط و تحليل أهم الأفكار المركزية التي تضمنها كتاب الدكتور صلاح سالم حول "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية"، وهو كتاب مهم وجدير بالمطالعة، صدر سنة 2012 عن مركز دراسات الوحدة العربية.

في الفصل الأول من الكتاب، يبسط المؤلف مقدمات نظرية حول الأنماط السلمية والأنماط العنيفة لانتقال السلطة. أما الأولى، فهي تلك التي يتعين تنظيمها بقوانين وضعية أو حتى بقواعد عرفية ويفترض أن تكون دورية، منتظمة ومنظمة. وهذه الأنماط تأخذ عدة نماذج، أهمها النمط الوراثي والنمط الانتخابي ونمط التعيين. ولقد تطرق المؤلف، بشيء من التفصيل والتحليل، لظهور وتطور كل نموذج من هذه النماذج على حدة. بينما الأنماط العنيفة، فيمكن أن تتمظهر في عدة أوجه من الصراع على السلطة، أبرزها القتل والاغتيال والنفي والسجن والحروب الأهلية والثورات الشعبية، بالإضافة إلى اغتصاب العرش والانقلابات العسكرية.

وفي الفصل الثاني، يتصدى الكتاب لنماذج انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية. حيث يتناول كل من المملكة الأردنية الهاشمية والبحرين والعربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر والكويت بالإضافة إلى المملكة المغربية.

أولا: نماذج انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية

تنتقل السلطة في النظم الوراثية العربية، مبدئيا، على أساس احترام الشرعية القانونية و الدستورية، أي تتبع القواعد المتفق عليها مسبقا في نظام وراثة العرش الذي لا يتربعه إلا أفراد الأسرة الملكية الحاكمة.

هكذا، تنحصر مسألة وراثة العرش في المملكة الأردنية الهاشمية - وفقا لنص الدستور- في أسرة الحسين بن علي في خط الذكور من أولاد الظهور بحسب نص المادة الثامنة والعشرين، التي تنص الفقرة (أ) منها على أن ولاية العرش تنتقل من الملك إلى أكبر أبناءه سنا ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر. وإذا توفي أكبر الأبناء سنا قبل أن ينتقل العرش إليه كانت الولاية لأكبر أبناءه ولو كان للمتوفى إخوة، على أن الملك يجوز له أن يختار من أحد إخوته الذكور وليا للعهد، وفي هذه الحالة تنتقل إليه ولاية العرش. وتنص الفقرة (ب) على أنه إذا لم يكن للملك أولاد ينتقل العرش إلى أكبر إخوته، وإذا لم يكن له إخوة فإلى أكبر أبناء أكبر إخوته، وإن لم يوجد أكبر أبناء إخوته فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الإخوة. وتنص الفقرة (ج) على أنه في حالة عدم وجود الإخوة وأبناء الإخوة تنتقل ولاية العرش إلى الأعمام وذريتهم بالترتيب نفسه في الفقرة السابقة. وتنص الفقرة (د) على أنه إذا توفي آخر ملك من دون وارث يرجع العرش إلى من يختاره مجلس الأمة من سلالة الحسين بن علي. وتنص الفقرة (هـ) على ألا يعتلي العرش أحد ممن استثنوا بإرادة ملكية من الوراثة بسبب عدم لياقتهم، ولا يشمل هذا الاستثناء أعقاب هذا الشخص. وتنص الفقرة (ز) على أن الملك يبلغ سن الرشد متى أتم ثماني عشرة سنة قمرية؛ فإذا انتقل العرش إلى من هو دون السن القانونية يمارس صلاحيات الملك الوصي أو مجلس الوصاية، على أن يكون قد عين بإرادة ملكية من الجالس على العرش، وإذا توفي من دون أن يوصي يقوم مجلس الوزراء بهذا الدور.

يتضح، من خلال هذه النصوص الدستورية، أن انتقال السلطة قائم على قاعدة التوريث في سلالة الحسين بن علي مؤسس المملكة الأردنية وواضع اللبنة الأولى للأسرة الهاشمية في المملكة. ولأن ممارسة الحكم في الأردن يبقى محصورا بشكل ضيق في أفراد الأسرة الملكية، فإن ذلك يسمح بتحقيق انتقال سلمي وسلس للسلطة، بل ويضمن الاستقرار للنظام من خلال إنتاج وإعادة إنتاج نفس شروط تداول الحكم وتأبيده في أيادي أفراد العائلة الحاكمة.

وفي هذا السياق، يرى صلاح سالم، أن ما يعزز ويعضد شرعية هذا الأسلوب في الخلافة السياسية بالأردن، هو ما تتميز به الأسرة الملكية الهاشمية من حيث كونها تنحدر من بيت النبوة أولا، وأيضا من حيث دورها الإقليمي الذي بدأ بالثورة العربية الكبرى ولم ينته عند الصراع العربي الإسرائيلي وبناء التوازنات الإقليمية، ناهيك عن علاقاتها الجيدة بالمماليك العربية التقليدية وفي نفس الوقت بأهم القوى الغربية.

وفي الإمارات العربية المتحدة، ينص الدستور الاتحادي الذي يحفظ لكل إمارة شخصيتها المستقلة ونظامها الوراثي- في المادة (25) على أن ينتخب المجلس الأعلى المكون من حكام الإمارات السبع رئيسا للاتحاد ونائبا لرئيس الاتحاد، وأن يمارس نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب، وعلى أن مدة الرئيس ونائبه خمس سنوات ميلادية. وأنه لا يجوز إعادة انتخابهما لذات المنصب. وتنص المادة (46) على أن المجلس الأعلى للاتحاد

هو السلطة العليا فيه، ويتألف من جميع حكام الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إمارتهم في حال غيابهم أو تعذر حضورهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس. وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضاءه، على أن تشمل هذه الأغلبية إمارتي أبوظبي ودبي، وتلتزم الأقلية رأي الأغلبية المذكورة.

أما البحرين، فقد تحولت، بعد استقلالها سنة 1971، من مشيخة إلى إمارة وراثية يحكمها دستور 1973،الذي ينص على أن يمر العرش في أسرة آل خليفة. ثم تحولت إلى مملكة في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الذي أصدر دستورا جديدا للبلاد ضمن مسلسل من الإصلاحات السياسية.

ولقد حدث في البحرين 11 حالة لانتقال السلطة منذ عهد المشيخة وتحديدا عام 1783 حتى عام 2010. وفيما عدا فترات عدم الاستقرار التي كانت تتم فيها الخلافة السياسية عن طريق القتل أو الاغتصاب أو العزل بالقوة، فإن فترة الاستقرار كان تولي السلطة يكون دائما عن طريق وراثة الابن الأكبر للحاكم الذي كان يتم تعيينه وليا للعهد، بمعنى أنه كان يتم تحديده بصورة قاطعة وواضحة قبل خلو العرش. ومنذ صدور دستور 1973، تطابقت الممارسة العملية مع نصوص هذا الدستور وقواعده، وهو الذي ينص على أن يمر العرش في أسرة آل خليفة من الأب إلى الابن الأكبر ما لم ير الحاكم تولية شخص آخر غير أكبر الأبناء.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد مرت وراثة العرش في آل سعود بثلاث مراحل؛ بدأت بالدولة السعودية الأولى (18201746)، وكان التعاقب على العرش فيها واضح المسار في خط الأبالإبن على أساس مبدأ البكورة، و هذه المرحلة كانت سلسة وسلمية إلى حد كبير؛ على عكس المرحلة الثانية التي عرفت بالدولة السعودية الثانية (1820-1902)، حيث اتسمت وراثة العرش بكثير من العنف وعدم وضوح المسار على الرغم من أن الغالب فيها هو أنها كانت وراثة مفتوحة تعطي الحق في ولاية العرش لأكبر أفراد الأسرة السعودية سنا. أما في المرحلة الثالثة، فحصرت الوراثة في ذرية فيصل بن تركي، ثم في ذرية عبد العزيز آل سعود على أساس أولوية السن. وفي الوقت نفسه جعلتها مفتوحة نسبيا لتخطي من هم أدنى كفاءة أو أقل لياقة.

وفي 1992 أصدر الملك فهد النظام الأساسي للمملكة، الذي نص في بابه الثاني على أن يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، على أن يبايع الأصلح منهم للحكم. ونص كذلك على أن يعين الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي. وفي 2006 أعلن الملك عبد الله عن تأليف "مجلس البيعة" من أبناء الملك عبد العزيز وأحفاده، ومهمته تأمين انتقال سلمي وسلس للسلطة في حال فراغ عرش المملكة.

جدول رقم 1: نموذج الخلافة السياسية في السعودية (1902-2013)

الحاكم	فترة حكمه	طريقة تولي السلطة	كيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
عبد العزيز بن عبد الرحمان	1902-1953	تأسيس المملكة	الوفاة الطبيعية	تأسيس كيان سياسي جديد	**استعاد مناطق النفوذ القديم و ضم لها بقية المناطق التي تؤلف المملكة الآن**
سعود بن عبد العزيز	1953-1964	وراثة الأب-الإبن	الإعفاء من المنصب	وراثة على أساس مبدأ البكورة	**كان وليا للعهد**
فيصل بن عبد العزيز	1964-1975	وراثة الأخ-الأخ	الإغتيال	وراثة في خط الإخوة	**كان وليا للعهد-اغتيال الملك فيصل ليس له علاقة بالصراع على السلطة**
خالد بن عبد العزيز	1975-1982	وراثة الأخ-الأخ	الوفاة الطبيعية	وراثة في خط الإخوة	**كان وليا للعهد**
فهد بن عبد العزيز	1982-2005	وراثة الأخ-الأخ	الوفاة الطبيعية	وراثة في خط الإخوة	**كان وليا للعهد**
عبد الله بن عبد العزيز	2005-إلى اليوم	وراثة الأخ-الأخ	مازال في السلطة	وراثة في خط الإخوة	**كان وليا للعهد**

ويرى صلاح سالم ، أن القاعدة في نمط انتقال السلطة في السعودية، هي أن يمر العرش في أولاد عبد العزيز؛ ثم مع التحسب لاحتمال انتقال العرش إلى الجيل الثاني أصبحت القاعدة هي إتاحة العرش لكل أحفاد عبد العزيز؛ لكن مع وجود ضوابط تتمثل بالسن والفترة التي قضاها الخلف في العمل الحكومي ونسب الأم والتدين الشخصي والتأييد من جانب العلماء وكبار التجار والشعبية التي يتمتع بها. لكن ثمة أمرين يجب تأكيدهما : الأول هو أن نسب الأم ينصرف إلى اعتبارين؛ فمن ناحية يستثنى من خط وراثة العرش هؤلاء الأبناء الذين ولدوا لنساء لم يكن زوجات

للملك بالمعنى التقليدي المعروف، ومن ناحية أخرى تتم المفاضلة بين الأبناء وفقا للأمهات من حيث أصولهن القبلية. الأمر الثاني هو أن كل هذه الضوابط لها قيمة فقط في قدرتها على تعزيز رصيد المرشح لوراثة العرش لدى العائلة، التي وحدها من يملك القرار النهائي والحاسم في تدبير مسألة من يرث عرش المملكة. وعلاوة على سلطتها فيما يتعلق بحسم انتقال السلطة، تتمتع العائلة الحاكمة في السعودية بصلاحيات تجعلها تختلف من الناحية الشكلية على الأقل عن الملكيات الدستورية وشبه الدستورية القائمة في شبه الجزيرة العربية.

أما في سلطنة عمان، فقد صدر سنة 1996 مرسوم سلطاني يحدد النظام الأساسي للدولة؛ حيث يعد هذا المرسوم أول دستور مكتوب للبلاد. تنص المادة الخامسة منه على أن نظام الحكم في عمان سلطاني وراثي، وأن تعيين السلطان يتم عبر التشاور الداخلي في مجلس العائلة الحاكمة. وعموما، فإن سلطنة عمان نظام ملكي مطلق لا يختلف كثيرا عن مثيله في المملكة العربية السعودية.

وينص دستور دولة قطر الصادر عام 1970 و المعدل عام 1972 على أن يكون الأمير من أسرة آل ثاني، لكنه لم يحدد طريقة تسمية أو تحديد هذا الوريث، ولم يحدد خطا واضحا للوراثة؛ فقد مرت وراثة العرش في الأسرة من الأب إلى الإبن في خمس حالات لم تكن منتظمة تماما؛ ففي ثلاث حالات انتقل العرش إلى أكبر الأبناء، وفي حالة واحدة إلى الإبن الثاني، وأخرى إلى الإبن الثالث. كما أن ترك العرش لم يكن دائما بالوفاة الطبيعية كما تعرف النظم الوراثية؛ إذ ثمة حالتان تم فيهما التنازل الطوعي عن العرش من جانب الأب إلى الإبن، وحالة تم فيها عزل كل من الشيخ أحمد بن علي والشيخ خليفة. غير أنه رغم اختلاف طرق وأساليب انتقال السلطة من الوريث إلى الوريث، فإن الحكم في دولة قطر لم يخرج قط ومنذ القرن التاسع عشر عن دائرة عائلة آل ثاني.

وفي نفس الإطار، ينص الدستور الكويتي الصادر عام 1962 في المادة الأولى أن الكويت إمارة وراثية محصورة في الذكور عن طريق ولاية العهد. ويتم تعيين هذا الأخير عن طريق تزكيته من أحد أعضاء الأسرة ثم تعرض التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة، وتتم المبايعة للأمير بولاية العهد بموافقة أغلبية الأعضاء، ثم يصدر مرسوم أميري بهذا التعيين، و تتم الإجراءات خلال سنة من تولية الأمير. و في حال عدم التعيين على النحو السابق يزكى الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة، فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد.

ويتولى ولي العهد عرش الإمارة في حال الفراغ المفاجئ لأي سبب. وتشترط المادة الثالثة لممارسة الأمير صلاحياته ألا يفقد شرطا من الشروط الواجب توافرها في ولي العهد؛ وهي أن يكون رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين مسلمين، بالإضافة إلى شرط القدرة على الصحية. وإذا فقد أحد هذه الشروط يعرض مجلس الوزراء الأمر بعد التثبت منه على مجلس الأمة في الحال للنظر فيه في جلسة سرية خاصة؛ فإذا ثبت للمجلس بصورة قاطعة فقدان الشرط، قرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم، انتقال رئاسة الدولة إليه نهائيا. وتنص المادة الرابعة على أنه إذا خلا منصب الأمير قبل تعيين ولي العهد يمارس مجلس الوزراء جميع اختصاصات رئيس الدولة إلى حين اختيار الأمير بذات الإجراءات التي يبايع بها ولي العهد في مجلس الأمة.

وفي المملكة المغربية، نجد أن الدستور المغربي الصادر عام 1962 قد نص في المادة **(20)**على أن ولاية العهد وحقوقها الدستورية تنتقل بالوراثة من الأب إلى الإبن، حيث تتوالى في خط مباشر من الذكور و للأكبر سنا من أولاد جلالة الملك الجالس على العرش؛ هذا ما لم يعين الملك خلفا له من أبناءه بخلاف الإبن الأكبر أثناء حياته. وفي حال عدم وجود السليل في خط الذكور ينتقل الحق في وراثة العرش وبالشروط نفسها إلى أقرب الذكور بضمان الدستور، الذي ينص كذلك على إجراء استفتاء شعبي على وريث العرش، وعلى أن يقع تحت وصاية مجلس الوصاية إذا تولى العرش و هو دون سن العشرين. وهذا ما عاود النص عليه الفصل **(43)** في الوثيقة الدستورية الجديدة. وفي حالة عدم بلوغ الملك سن الرشد فإن مجلس الوصاية هو الذي يمارس اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية.

ثانيا: نماذج انتقال السلطة في الجمهوريات العربية

في هذا الفصل، الفصل الثالث، يقوم المؤلف برصد و تحليل أنماط وطرق تغيير الحكام في البلدان العربية ذات الطبيعة الجمهورية. حيث لم يكتف في ذلك بالمقاربة النظرية بقدر ما ركز أساسا على واقع انتقال السلطة في هذه البلدان، التي غالبا ما تقوم على أساس التماس الطرق العنيفة دون الإمتثال لقواعد الشرعية المؤسسية أو الشرعية القانونية والدستورية. ولقد تناول بالدراسة والتحليل كل من تونس والجزائر والسودان وسوريا والعراق ولبنان وليبيا وكذا جمهورية مصر العربية.

وفي هذا الإطار، فإن الدستور التونسي الصادر عام 1959 ينص على انتخاب الرئيس انتخابا حرا مباشرا كل خمس سنوات، و هي نفسها الفترة النيابية. لكن مجلس النواب التونسي وافق عام 1974 على إدخال بند جديد في المادة **(42)** من الدستور تتيح للحبيب بورقيبة البقاء رئيسا مدى الحياة. وينص الدستور في المادة **(57)** منه على أنه في حال عجز الرئيس أو مرضه أو وفاته يتولى رئاسة الدولة الوزير الأول (رئيس الوزراء) حتى انتهاء الفترة النيابية القائمة ، حيث تتم أول انتخابات برلمانية بعد توليه. وفي نونبر 1987 استند الوزير الأول في تونس إلى هذا النص وحصل على تقرير طبي من سبعة كبار الأطباء في تونس يظهر أن الرئيس بورقيبة وصل إلى حالة من المرض والشيخوخة لا يستطيع معها ممارسة شؤون الحكم، بعدما استصدر قرارا من المجلس السابق يوافق فيه على توليه الحكم حتى نهاية الفترة البرلمانية في 1991. وهكذا نقلت السلطة من بورقيبة بعد 30 عاما قضاها في الحكم.

وقد أعيد انتخاب زين العابدين بن علي أربع مرات؛ كانت أولاها بمنزلة استفتاء أجري عام 1994، تلاها ثلاثة انتخابات شكلية في أعوام 1999 و 2004 و 2009، كان فوزه فيها متوقعا و مضمونا، وتمكن عام 2002 من تعديل الدستور ليسمح بتمديد فترات رئاسته إلى أجل غير مسمى. إلا أن إرادة الشعب التونسي كانت لها كلمة أخرى، حيث فجرت الجماهير انتفاضة شعبية فريدة هزت أركان النظام وأفضت إلى إسقاطه بعد أن عمر في البلاد سنوات طويلة.

وفي نفس الإطار، ينص دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الصادر عام 1976 على أن تقدم جبهة التحرير الوطني مرشحا واحدا لرئاسة الدولة يتم إجراء استفتاء شعبي عليه، وتجدد مدة رئاسته كل خمس سنوات ويكون له الحق في اختيار نائب أو أكثر من نائب واحد له. وفي حالة الفراغ المفاجئ في السلطة يتولى رئاسة الدولة

مؤقتا رئيس الجمعية الوطنية كمرحلة انتقالية حتى يتم تحديد الرئيس الجديد. ثم جرى تعديل الدستور أعوام 1986 و 1981 و 1992 فأصبح منصب رئيس الدولة في الدستور الأخير بالانتخاب؛ إذ تنص المادة **(71)** على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري المباشر، ويفوز فيحال حصوله على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين. وتنص المادة **(74)** على أن مدة الرئاسة خمس سنوات ويجوز إعادة انتخاب الرئيس مرة واحدة. لكن تم تعديل هذه المادة عام 2008 لتسمح بإعادة ترشيح الرئيس وإعادة انتخابه لفترات أخرى غير محددة.

ولقد شهدت الجزائر منذ استقلالها ثماني حالات لانتقال السلطة تمت كلها تحت سيطرة الجيش، سواء عن طريق اختيار المرشح من جانب جبهة التحرير الوطني ثم إجراء استفتاء شعبي على من ترشحه الجبهة حيث تكون النتيجة دائما الموافقة على هذا المرشح، الأمر الذي كان يسفر في النهاية عن "تعيين" مباشر، أو عن طريق الانقلابات العسكرية، أو عن طريق تقلد الجيش السلطة مباشرة في صيغة مجلس عسكري أو قيادة جماعية، أو عن طريق انتخابات تنافسية يتم التدثر بها فقط لإضفاء الشرعية. بكلمة، يمكن القول أن الجيش هو الذي يمسك بالخيوط الفعلية للسلطة في الجزائر، وهذا ما يبقى واضحا منذ إطاحة العقيد هواري بومدين بالرئيس أحمد بن بلة، مرورا بمختلف المحطات الإنقلابية التي شهدها المسار السياسي للبلاد، ووصولا إلى عبد العزيز بوتفليقة الذي جاء إلى الحكم بعد انتخابات أيدتها وباركتها المؤسسة العسكرية.

أما في جمهورية السودان الديموقراطية فقد شهدت منذ أزيد من نصف قرن سبع حالات لانتقال السلطة، كان ترك السلطة عن طريق العزل بالقوة في خمس سنوات منها. وكان تولي السلطة فيها جميعا عن طريق العنف، كما كانت جميعها ارتجالية أو عشوائية، وهو ما يعني عدم وجود أي ترتيبات من أي نوع لانتقال السلطة. ويعني أن الأمر متروك لما تمليه الظروف أو لما تحدده المصادفات. وهذا ما يفسر ترنح البلاد ومنذ الإستقلال بين الحكم المدني والنظام العسكري بحسب تغير موازين القوة.

ولذلك؛ لم يتمكن النظام القانوني السوداني من حسم قضية انتقال السلطة فيه وتقديم حلول سلمية لها، لا على المستوى القانوني ولا على صعيد الممارسة العملية؛ بل على العكس؛ أدى تكرار السوابق العنيفة التي عرفتها البلاد إلى ترسيخ العنف كأسلوب لنقل السلطة وأصبح ارتياد طريق السلطة لا سبيل له إلا بالقوة؛ حيث باتت أقرب السبل وأيسرها في التقاليد السودانية، ليس بالنسبة إلى الجيش بل بالنسبة إلى الشعب أيضا الذي يبدو أنه اعتاد هذه الممارسة.

وينص دستور الجمهورية العربية السورية الصادر عام 1973 و الذي سبقته عدة دساتير عامي 1964 و 1969 على أن يتولى رئيس الدولة الذي ينبغي أن يكون مسلما السلطة عن طريق استفتاء شعبي، وأن تكون مدته سبع سنوات قابلة للتجديد، وذلك بعد تسميته من جانب مجلس الشعب من النواب الثلاثة لرئيس الجمهورية، والتوصية من جانب حزب البعث. أي أن رئيس الدولة يعين نوابه و يرشح حزب البعث أحدهم ويوافق عليه مجلس الشعب بأغلبية الثلثين، ثم يتم الإستفتاء عليه من جانب الشعب.

ولقد عرفت سوريا في الفترة 20101946 أربع مراحل مختلفة في نمط انتقال السلطة؛ الأولى (19631949) شهدت تغير النظام السياسي مع كل انقلاب يحدث؛ حيث كان يقتلع النظام القائم الذي لم يكن قد اكتمل في أية حالة ويحاول تأسيس نظام جديد من دون جدوى؛ لذا يمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة "اللانظام" إن صح التعبير.المرحلة الثانية هي التي بدأت مع وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1971؛ وهي شهدت تغيير حكومات في إطار النظام القائم نفسه. المرحلة الثالثة: شهدت درجة عالية من الاستقرار كانت أقرب إلى الجمود؛ إذ تم تحييد الجيش فيها تماما؛ فلم تشهد أي انقلاب من جانب الجيش بعدما استطاع حافظ الأسد أن يختزل الجيش في شخصه، كما اختزل جميع مؤسسات الدولة، و من ثم كان بديهيا أن تكون المرحلة الرابعة امتدادا للنمط الانقلابي وأن يمارس فيها الانقلاب الرئيس حافظ الأسد نفسه على النظام الجمهوري فيعمد إلى توريث السلطة لإبنه.

الجدول رقم 2 : نماذج انتقال السلطة في سوريا (1955-2013)

الحاكم	متى و كيف تولى السلطة	متى و كيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
شكري القوتلي	1955 بالقوة	1958 التنازل الطوعي	جمهورية جديدة	الوحدة مع مصر 1958-1961
مأمون الكزبري	1961 بالقوة	1961 العزل بالقوة	انقلاب عسكري عنيف	الفترة الفاصلة كانت تحت حكم جمال عبد الناصر
ناظم القدسي	1961 بالقوة	1963 العزل بالقوة	انقلاب عسكري عنيف	
لؤي الأتاسي	1963 بالقوة	1963 العزل بالقوة	انقلاب عسكري عنيف	بداية سيطرة حزب البعث
أمين الحافظ	1963 بالقوة	1966 العزل بالقوة	انقلاب عسكري عنيف	
نور الدين الأتاسي	1966 بالقوة	1970 العزل بالقوة	انقلاب عسكري عنيف	
أحمد الخطيب	1970 بالقوة	1971 العزل بالقوة	انقلاب عسكري عنيف	من داخل من مجلس قيادة الثورة
حافظ الأسد	1971 بالقوة	2000الوفاة الطبيعية	انقلاب عسكري عنيف	دشن حركة التصحيح
بشار الأسد	2000 تعيين	مازال في السلطة	توريث-سلمي- انقلاب سياسي على النظام الجمهوري	توريث باستخدام آليات النظام الجمهوري

وجدير بالإشارة إلى أن البعد الإقليمي يبقى حاضرا بل وحاسما في قضية انتقال السلطة في سوريا، وذلك لقيام علاقة تأثير واضحة بين المتغيرات الإقليمية وحدوث الانقلابات أو عدم حدوثها. (على سبيل المثال، كانت

الإنقلابات الثلاثة الأولى نتيجة مباشرة لهزيمة عام 1948، كما كان بعضها مدعوما من الخارج وفق ما ذكرته بعض المصادر).

أما نموذج العراق لانتقال السلطة فقد وصم بعدم الإستقرار، وكان جميع الذين وصلوا إلى السلطة منذ أن أطاح عبد الكريم قاسم بالملكية سنة 1958 ينحدرون من الجيش، حيث كان ترك السلطة يرواح بين القتل والإغتيال والعزل بالقوة. و لعل النمط الواضح لانتقال السلطة في البلاد هو النمط الإنقلابي الذي تكرس منذ نهاية العهد الملكي، وهو نمط لا تحكمه قواعد ولا يخضع إلا لقانون القوة والتآمر والخيانة والصراع والمناورة..

وإذا كان تداول السلطة في جل الجمهوريات العربية يتم بأساليب غير سلمية و غير سليمة، فإن لبنان، في المقابل، تشكل نموذجا استثنائيا لانتقال السلطة في هذه الجمهورية البرلمانية الديموقراطية. ويرى صلاح سالم أنه ثمة عدة مؤشرات تجعلنا نؤمن بديموقراطية هذا النموذج. فمن ناحية، ثمة تنافس حر وحقيقي على السلطة وهو تنافس لا صراع، بمعنى أنه يخضع لقواعد محددة سلفا، سواء كانت علنية أو ضمنية، وسواء كانت مقننة أو عرفية، و بمعنى أيضا أن هناك قبولا عاما بنتائج هذا التنافس. ومن ناحية ثانية لم تكن هناك مفاجئات أو غموض في ما يتعلق بعملية انتقال السلطة. ومن ناحية ثالثة، فإن كان هناك قصور في طريقة الانتخاب غير المباشر فنتائجه دائما تعبر عن حقيقة الديموقراطية أو عن جوهر الديموقراطية. ومن ناحية رابعة فإن النمط اللبناني يحدد مدة الحاكم في السلطة ويمنع تجديدها، وهي سمة ينفرد بها لبنان سواء على المستوى الدستوري بين بلدان العالم، أو على مستوى الممارسة العملية في البلدان العربية التي تسعى دائما إلى تغيير دساتيرها أو تعديلها لضمان بقاء الحاكم في السلطة. و أخيرا ثمة توافق أو تلازم واتساق بين قواعد الدستور والقوانين من جانب، و الممارسة العملية التي تتم على أرض الواقع من جانب آخر. صحيح أنه يتم خرق الدستور في بعض الأحيان، لكن ذلك يمثل الإستثناء لا القاعدة. وصحيح كذلك أنه قد يتم تعديل الدستور، لكن ذلك ليس من قبيل التحايل من أجل تكريس وضع سلطوي كما يحدث في بعض البلدان العربية، و إنما من باب الموائمة مع الواقع أو لعبور أزمة أو لإصلاح خطأ أو لمواجهة متطلبات ومستجدات معينة..

أما في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، كما أطلق عليها صاحب الكتاب الأخضر،فلم تعرف أصلا منطق انتقال السلطة، لا مع ملكية السنوسي و لا مع جماهيرية القذافي. فنموذج الحكم في ليبيا يغيب فيه أبسط أبسطمؤشرات التداول الديموقراطي للسلطة؛ وتحت يافطة ما كان يسمى ب" المؤتمرات واللجان الشعبية" تختفي أقصى مظاهر العنترية وأقسى تجليات الإستبداد في الحكم والسلطة. و إن شئنا الدقة، قلنا أن ليبيا القذافي لم تكن دولة بالمعنى الحديث للكلمة؛ بقدر ما كانت أشبه بتجمع كبير للقبائل التي لا يراهن النظام على سواها في تحقيق أو بالأحرى صنع توازناته السياسية الهشة. ولذلك يبقى الرهان الأول للشعب الليبي بعد رحيل القذافي هو قضية بناء الدولة و لا مجال لحديث عن شئ آخر قبل بناء الدولة.

بينما في جمهورية مصر العربية، فإن انتقال السلطة فيها أخذ نفس خصائص نموذج الخلافة التي درجت عليها الممارسة في الدولة العثمانية؛ سواء قبل أو بعد بداية التدخل البريطاني في شؤون هذه الخلافة؛ فجوهر

أسلوب انتقال السلطة في البلاد يمكن أن يصنف على أنه "تعيين"، سواء في وضع محمد نجيب على رأس قيادة الضباط الأحرار، أو في تعيين مجلس قيادة الثورة لجمال عبد الناصر، أو في تعيين الأخير لخلفه محمد أنور السادات، و كذا في تعيين السادات لنائبه محمد حسني مبارك، ثم محاولة حسني مبارك توريث نجله جمال و الإعداد لذلك بطرائق مؤسسيةلا تمت بصلة إلى روح الديموقراطية، كانت نتائجها الإطاحة بكامل النظام. و اليوم، و إن اختلفت الحيثيات والسياقات، تعين المؤسسة العسكرية عدلي منصور خلفا للرئيس المنتخب محمد مرسي الذي عزل عن السلطة في سياق قلاقل و تصدعات سياسية عسيرة ما انفكت تعيش على إيقاعها البلاد في الآونة الأخيرة .

وعموما، لقد حققت النظم الوراثية نجاحا نسبيا في قضية انتقال السلطة مقارنة بالنظم الجمهورية، وذلك على أساس معايير محددة؛ أهمها الانتقال السلمي و السلس للسلطة، وغياب العنف، وعدم وجود فترات فراغ في السلطة، والإعداد المسبق لتولي العرش، إلى جانب قدر معقول من الاستقرار السياسي والوضوح و"الشرعية". بينما أسلوب انتقال الحكم في النظم الجمهورية (عدا لبنان) يميل بشكل كبير إلى تبني الأنماط العنيفة، حيث يظل العنف السياسي هو الأسلوب الأكثر شيوعا لحسم السلطة في بلدان المنطقة.

إمكانية تسوية الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

الباحث السياسي: محمد كريم جبار الخاقاني.

مقدمة:

من البديهي عند نشوب أزمة ما بين دولتين , أن تعمل دولة ما أو منظمة دولية وبقصد تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ومحاولة النجاح في مسعى التفاوض للوصول إلى تسوية تحقق الحد المعقول من الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها, ولكن ظهرت خلافات داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة عدة أسباب ومنها , انتشار النزاعات الاثنية والعرقية بشكل أصبح يهدد كيان تلك الدول , فتطلب الأمر أن تتدخل دول عدة نتيجة المصالح والأهداف مع تلك الكيانات داخل الدولة , فتطرح مبادرات لحل الأزمة بين الحكومة المركزية وبين تلك القوميات داخل الدولة الواحدة , ولعل ابرز تجلي لتلك الصورة ظهر في المبادرة الفرنسية لتسوية الأزمة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان التي بدأت بالتصاعد مع إعلان الطرف الكردي إجراء الاستفتاء لتقرير المصير لكردستان وانفصالها عن العراق وتكوين الدولة الكردية المستقلة , وعند الرجوع لأوليات الأزمة نجد بان الهدف الأساس من الاستفتاء الذي أجرته القيادة الكردية في الخامس والعشرين من أيلول 2017 هو تحقيق ورقة ضغط على الحكومة المركزية في بغداد والعمل على البدء بمفاوضات بينهما على أساس ما ستقرره نتيجة الاستفتاء التي من دون شك ستكون كبيرة جداً بسبب تزايد الدافع القومي للشعب الكردي لإجراء الاستفتاء وإعلان الانفصال , ومع إصرار الجانب الكردي على إجراء تلك الخطوة على الرغم من خطورتها على وحدة واستقرار العراق ككيان سيادي , توالت الردود الرافضة للاستفتاء في ظل الأوضاع غير المستقرة في المنطقة بفعل الحرب التي تشهدها الساحة العراقية مع عصابات داعش الإرهابية , لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نتصور إمكانية تسوية الأزمة الناشبة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في ظل قراءة لدوافع الطرفين وما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة .

دوافع الطرف الكردي من إجراء الاستفتاء.

استند الطرف الكردي ممثلاً بحكومة الإقليم على عدة دوافع للمضيء قدماً في مشروع حلم إقامة الدولة الكردية من خلال وقائع ملموسة على الأرض التي تمثلت بسيطرة كردية مطلقة على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت متنازعة عليها مع الحكومة المركزية على الرغم من تضمين الدستور العراقي لعام 2005 مواداً لحل الإشكالات التي تثيرها مسألة الأراضي موضوع البحث وأبرزها المادة (140) التي وضعت أساساً لتشمل الأراضي التي تضم خليطاً من السكان العراقيين الذين تعرضت مناطقهم لعمليات تغيير ديموغرافي ممنهج منذ تولي حزب البعث السلطة في العراق في تموز 1968 ولغاية سقوطه في نيسان 2003 [1], مما افرز واقعاً جديداً تكتنفه العديد من الصعوبات في إمكانية التوصل إلى حلول مقبولة من كلا الطرفين , إذ تعد كركوك من ابرز تلك المناطق المتنازع عليها بسبب احتواءها على آبار النفط ما يجعلها عصب الدولة الكردية إذا ما تمكنت من السيطرة عليها وفق ادعاءات كردية بكونها كردستانية , مما جعلها قدس الأقداس على حد وصف الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني , وان حدود الدولة الكردية القادمة ستُبنى بالدم مثلما أصر رئيس الإقليم مسعود بارزاني , فحسب المادة (58) من قانون إدارة الدولة الانتقالية , تم إعادة تعريف للحدود الإدارية للمحافظات وتم إدراج ذلك في المادة (143)* من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005,

[1] تعرف على المناطق المتنازع عليها بالعراق, متوافر على الموقع الاليكتروني التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2017/9/17
*يراجع نص المادة المذكورة في الدستور العراقي الدائم لسنة2005.

إذ عمد النظام العراقي السابق إلى انتهاج طرقاً للتعريب في تلك المناطق عن طريق الترحيل القسري لسكانها واستبدالهم بآخرين في عملية للتغيير الديموغرافي لطبيعة تلك المناطق[2] لتكون قنبلة موقوتة في طريق بناء الدولة العراقية بعد عام 2003, وقد استغل الطرف الكردي الصلاحيات التي تمتع بها منذ أحداث حرب الخليج الثانية التي أفرزت حكماً ذاتياً وحكومة خاصة تدير شؤون المحافظات الثلاث , فأنشأ أجهزة أمنية وعسكرية ساعدته في ضبط السيطرة الفعلية على حدود مناطقه المعروفة قبل سقوط النظام السابق في عام 2003, ليكون الإقليم وحكومته أمراً واقعاً تعاملت معه الحكومة العراقية وفقاً للمعطيات في تلك الفترة فتم إقرار ذلك في الدستور العراقي بل وأعطى للحكومة الكردية إمكانية فتح القنصليات واستقبال المسؤولين الأجانب دون الرجوع إلى الحكومة المركزية ما يعني " سيادة محدودة للإقليم" معترف بها دولياً وخصوصاً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية , ومنذ ذلك التأريخ , ساعدت تلك الظروف على تنضيج فكرة الدولة الكردية وإقامتها بحدود غير تلك المتعارف عليها لتكون نواة الدولة الكردية الكبرى مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود الأكراد في جنوب شرقي تركيا وسوريا وإيران .

إذ كانت المعادلة السياسية تخضع لموازين القوى بين الأحزاب والقوى السياسية المتنفذة ومن ثم استغلته القيادة الكردية في تأجيج المشاعر القومية في إمكانية تحقيق الحلم الكردي في إقامة الدولة الكردية مع ما استشعرته قيادة الإقليم من تأييد دولي لمثل تلك المطالب المشروعة حسب نظرها, ولغاية عام 2014 وما تمخض عنه من تداعيات خطيرة على وحدة العراق بسيطرة الفواعل من غير الدول مثل تنظيم داعش الإرهابي على مساحات كبيرة جداً من العراق وسوريا مما أعطى دافعاً قوياً لحكومة الإقليم في استثمار تلك الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها العراق لتحقيق الهدف المنشود وهو الدولة الكردية .

مع تزايد اعتماد الولايات المتحدة على قوات البيشمركة لصد أي هجوم متوقع لعصابات داعش على مدن ومحافظات الإقليم لاسيما بعد تهديدات جدية لاحتلال اربيل من قبل تلك الجماعات الإرهابية بعد تمكنهم من احتلال ثاني مدينة كبرى في العراق, ليعلن رئيس الإقليم مسعود بارزاني عن نيته إجراء استفتاء لتقرير مصير كردستان ولكن من دون تحديد موعداً لذلك , ومع انشغال عراقي كامل بحرب التحرير لأراضيه واستعادتها من قبضة التنظيم المتشدد التي أثمرت عن تعاون عسكري ميداني مشترك بين القوات العراقية وقوات البيشمركة , ساهم ذلك في تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش , ولقرب انتهاء العمليات العسكرية المستمرة منذ عام 2014 مع داعش واندحارها , أعلن رئيس الإقليم مسعود بارزاني في حزيران عام 2017 عن تحديد الموعد النهائي لإجراء الاستفتاء في 2017-9-25, ليكون هذا اليوم بداية عهد الدولة الكردية الجديدة .

ومع تزايد الازمات الاقتصادية المتتالية التي شهدها الاقليم وبالخصوص منذ عام 2014 وتلويح بغداد بقطع الحصة المالية المقررة للإقليم وحسب الموازنة العامة للبلاد ما أدى إلى تقليص في رواتب الموظفين في الاقليم واعتماد سياسة الادخار الإجباري , وجدت القيادة الكردية في إجراء الاستفتاء فرصة للخروج ولو قليلاً من تلك الأوضاع من خلال تحشيد الشعب الكردي لمسألة تقرير المصير له وإعلان انفصاله عن العراق, فبدأت تصريحات المسؤولين الأكراد تصب في ذلك المنحنى ومن أبرزها , ان نكون جيران جيدين للعراق واعتماد مبدأ اقرار الدولة بحكم الأمر الواقع , فضلاً عن تلك المبررات , نجد بأن سيطرة القوات الكردية على كركوك الغنية بالنفط وهي عصب الاقتصاد ومحركه وأساس الدولة الكردية إذا ما نجح الأكراد في إعلانها , قد ساعد على المضيء قدماً في ذلك , ولاننسى العامل والدافع الشخصي للرئيس مسعود بارزاني في تحقيق ذلك الحلم لاسيما وانه قد ولد في ظل دولة مهاباد وانه ظل وفياً لذلك

[2] لاراي هاناور وآخرون, إدارة التوتر العربي- الكردي في شمال العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية, معهد أبحاث rand للدفاع الوطني, 2011, ص 4.

الهدف وهاهي الفرصة قد جاءت فعليه استغلالها , فاحتلال الموصل من قبل داعش الارهابي واستعادة كركوك بعد انسحاب القوات العراقية منها , عملت على التعجيل بمسألة إعلان الدولة الكردية وهي بمثابة طوق نجاة من عدة تحديات واجهت الإقليم منها سياسية وأخرى اقتصادية , فالتحدي السياسي يبرز من خلال شرعية بقاءه كرئيس للإقليم بعد انتهاء ولايته والتجديد له سنتين وهذا ما عدته بعض القوى الكردية الأخرى بمثابة تعدي على دستور الإقليم مما أدى إلى رفض تلك التوجهات واسهم في منع رئيس البرلمان الكردي وهو من حركة التغيير من دخول اربيل بأمر من بارزاني وبذلك تعطل البرلمان الكردي , فأدت تلك الأوضاع إلى تأزيم الوضع داخلياً في الإقليم مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على معيشة المواطنين , ونعتقد بأن إصرار القادة الأكراد على إجراء الاستفتاء في موعده المقرر على الرغم من المطالبات الدولية والإقليمية بتأجيله على الأقل في الفترة الحالية نتيجة الحرب على داعش وهذا ما عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل علني , مع العرض إنها تعد من ابرز حلفاء الأكراد هو بسبب ما ستسفر عنه الانتخابات التشريعية القادمة عام 2018 من معطيات جديدة في الواقع السياسي العراقي لاسيما بعد بروز الحشد الشعبي كقوة لا يُستهان بها في الداخل العراقي وإمكانية تحقيق نتائج كبيرة من خلال تمتعه بشعبية جارفة مما يعطيها قوة لتغيير الوضع لصالح الحكومة الاتحادية ولاسيما فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها وبالخصوص كركوك , لذا يعني تأجيل الاستفتاء وفقاً لتلك الرؤية تراجع القيادة الكردية عن قرارها الذي اتخذته سابقاً في إجراء الاستفتاء ومن ثم اعتباره ورقة ضغط في المفاوضات التي سوف تقوم بإجراها لاحقاً مع حكومة بغداد, وعليه يمكن إجمال الدوافع الكردية من إجراء الاستفتاء وكما يأتي:

1-إمكانية إعلان الدولة الكردية استناداً على نتيجة الاستفتاء , إذ تُعطي نتيجة الاستفتاء الكبيرة المتوقعة من خلال مشاركة أغلبية سكان الإقليم فيه , دافعاً معنوياً باتجاه إعلان الاستقلال عن بغداد.

2-استغلال الأوضاع المحيطة بالمنطقة , إذ تعاني من حرب مستمرة مع داعش , لذا فأن الوقت الحالي يُعد من أفضل الأوقات لإقامة الاستفتاء ومن ثم إعلان الانفصال.

3-صرف النظر ولو مؤقتاً عن الأوضاع الاقتصادية التي يُعاني منها الإقليم نتيجة توتر العلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد , ولذلك ساءت الأوضاع المعيشية داخل الإقليم بشكل كبير جداً مما اثر في القدرة الشرائية للمواطنين مع ازدياد في معدلات البطالة , عليه فقد سببت المشاكل الاقتصادية داخل الإقليم الانقسام في المواقف بشأن إجراء الاستفتاء في لوقت المحدد له , اذ تطالب حركة كوران والجماعة الإسلامية بتأجيل العملية لحين تحسن الأوضاع[3] .

4-الطموح الشخصي للسيد مسعود بارزاني رئيس الإقليم وذلك من خلال سعيه المحموم لإجراء الاستفتاء في وقته المحدد بغض النظر عن الدعوات التي تدعو إلى التريث مؤقتاً عن إجراء الاستفتاء في ظل الأوضاع المحيطة بالمنطقة وظروف الحرب مع داعش.

5-اندفاع أغلبية الشعب الكردي إلى صناديق الاقتراع يُفسر بحالة واحدة وهي , بأن تلك الفئة التي لم تعايش وتعاني ما سببته الحكومات المتعاقبة في بغداد للشعب الكردي أعطى لها دافعاً قوياً لتحقيق حلم الدولة الكردية, وهذا يرجع إلى إحساس الأكراد بأحقيتهم في تكوين دولة خاصة بهم[4] .

---

[3] استفتاء كردستان العراق, الفرص والتحديات, متاح على الرابط الاليكتروني التالي:
http://fikercenter.com/position-papers/

[4] علي حسين حميد, أكراد العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير " تحليل عوامل الارتباط الإقليمي" , مجلة أبحاث إستراتيجية, مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية, العدد16, بغداد, 2017, ص207.

6-إن نتيجة الاستفتاء الكردي ستمنح المفاوض الكردي قدراً كبيراً من القدرة على التفاوض مع الحكومة المركزية في بغداد بشأن حسم اغلب المواضيع ومن ضمنها الحدود والموارد النفطية وغيرها وفي هذا الصدد يُشير الرئيس مسعود بارزاني قبيل إجراء الاستفتاء بأن لا شيء ممكن أن يُعيد كردستان للعراق وان التفاوض بعد الاستفتاء سيكون حول الانفصال عن العراق[5].

دوافع الطرف العراقي من رفض الاستفتاء.

مع إصرار الجانب الكردي على إجراء الاستفتاء في 25-9-2017 على الرغم من الرفض المسبق للحكومة المركزية على إجراؤه نتيجة مخالفته للدستور العراقي الدائم لسنة 2005, ولذلك فقد شكلت عملية الاستفتاء على تقرير المصير انهاءاً للحالة التوافقية التي عرفها البلد منذ عام 2003 التي عدت العراق دولة اتحادية فيدرالية , إذ إن الأكراد وهم جزءاً من الشعب العراقي قد شاركوا في كتابة الدستور ووافقوا عليه , فحسب المادة (117-أولاً)* منه, عدت إقليم كردستان إقليماً اتحادياً وهو قائم بسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية منذ عام 1992 وبذلك أصبحت تلك السلطات الموجودة في اقلي كردستان , سلطات دستورية [6], وعلى ذلك فان كل الطموحات الكردية في تأسيس دولة خاصة بهم تصطدم بالأوضاع في المنطقة, إذ يُشير الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني إلى ذلك الأمر بالقول بان الاستقلال خيال جميل[7], وعليه فان الحكومة المركزية في بغداد ترى في اجراء الاستفتاء وتوقيته في ظل ظروف الحرب مع داعش ومع عدم حسم المعركة واحتمالية تأثير ذلك على التنسيق اللوجستي والعسكري بين القوات المسلحة العراقية وقوات البيشمركة الكردية بأنه عامل تهديد لوحدة العراق كدولة اتحادية ومن ثم تعطي مبرراً للدول في التدخل في الشأن العراقي الداخلي, وترى بغداد بأن اجراء الاستفتاء سواء في التوقيت المحدد له او في غير هذا التاريخ مخالفة صريحة للدستور العراقي , وفي هذا الصدد يقول السيد رئيس الوزراء العراقي بأن ذلك من شأنه ان يُعَرض امن العراق والمنطقة للخطر[8], وكان مجلس النواب العراقي قد رفض الاستفتاء الكردي مانحاً رئيس الوزراء كافة الصلاحيات للحفاظ على وحدة العراق [9], وبالرغم من الرفض الحكومي لإقامة الاستفتاء ,

استندت حكومة بغداد على رأي صريح من المحكمة الاتحادية بشان عدم دستورية وقانونية وشرعية الاستفتاء مما أعطى غطاءاً قانونياً لما بعد تلك الفتوى والرأي القانوني , فتم تحريك القوات العراقية على طول حدود محافظة كركوك في خطوة استعادت فيها تلك القوات المحافظة التي انسحبت منها على اثر احتلال داعش للموصل في عام 2004, منهية بذلك ملف مستعصي حله منذ عام 2003 , فرجعت السلطة المركزية لتلك المدينة بعد تطورات شهدته لفترة طويلة من التأزم على أحقية كل من الحكومتين المركزية والكردية على إدارتها , إضافة إلى مطالبة المركز بإدارة ملف والمنافذ الحدودية والمطارات على الرغم من الرفض الكردي لتلك المطالب واعتبرتها تمعيق للازمة بين الطرفين , ا لان الحكومة العرفية تصروقبل بدء أي حوار مع الإقليم أن تمتثل اربيل لإجراءات بغداد .

---

*يراجع نص المادة(117) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

[5] غالب دلاي, مستقبل استفتاء كردستان العراق , مركز الجزيرة للدراسات, متاح على الرابط الاليكتروني التالي: http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2017/11/7/f30eeb587da74064bfe90e11c6bc2139_100.pdf

[6] علي يوسف, مشروعية استفتاء شمال العراق في الدستور العراقي, مجلة أبحاث إستراتيجية, مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية, العدد16, بغداد, 2017, ص 234.

[7] حسين عدنان هادي, كردستان: الدولة المتخيلة, مجلة أبحاث إستراتيجية, مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية, العدد16, بغداد, 2017, ص 193.

[8] العبادي: استفتاء كردستان غير قانوني, متاح على الرابط الاليكتروني التالي: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/9/12

[9] مجلس النواب العراقي يصوت برفض "استفتاء كردستان", متاح على الرابط الاليكتروني التالي:-https://www.alhurra.com/a/Iraq-Kurdistan/391461.html

وفي ظل تلك الأوضاع نرى من الضروري البدء بإجراءات من شانها إعادة بناء الثقة بين الطرفين لاسيما في ظل قبول الجانب الكردي للمطالب الحكومية للوصول إلى حلول مرضية لكلا الطرفين , وفي حالة قبول الطرفين على البدء بمفاوضات جدية من شانها تثبيت الحقوق والواجبات لكليهما في ظل التزام دستوري , من الممكن القول بان تلك التعهدات التي ستُفر في اتفاقية توضح حقوق وواجبات الطرف الكردي من خلال :

1-التزام القيادة الكردية بوحدة وسلامة العراق وعدم تعريض أمنه للخطر من خلال الامتثال للنصوص الدستورية التي تشير إلى تلك الحالة.

2-جعل الدستور العراقي الحكم الفاصل في حل أي نزاعات مستقبلية من شانها تهديد وحدة العراق وخصوصاً في المناطق المتنازع عليها.

2-تحديد النسبة المئوية من الموازنة العامة للعراق على أساس عدد السكان لتلك المحافظات التي تُشكل الإقليم ومن ثم يتم صرفها وفقاً لتلك النسبة وتُقر وتحدد في اتفاقية موقعة .

3-تحديد فترة زمنية لإقامة حكومة جديدة تتولى شؤون الحكم في الإقليم بعد فراغ دستوري في منصب الرئاسة .

4-التزام الحكومة المركزية في بغداد بالحفاظ على امن واستقرار المحافظات الشمالية بعد الاتفاق مع القوات الكردية (البيش مركة) من خلال تعزيز التبادل اللوجستي والأمني لضمان امن وسلامة تلك المحافظات .

5-العمل على حل الخلافات بين الحكومة المركزية والإقليم بشان عوائد النفط والمنافذ الحدودية والمطارات عن طريق اللجان الفنية .

6-تحديد جدول زمني متفق عليه لإقامة انتخابات لمحافظة كركوك .

وبذلك سنضمن إمكانية لتسوية الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في ظل توافر عامل الثقة بينهما.

تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011

عمرو صبحي

تُشكل الجمهورية اليمنية بالإضافة لدول مجلس التعاون الخليجي الست ما يُعرف ب"شبه الجزيرة العربية". وتعد اليمن بمثابة البوابة الجنوبية الغربية لهذا الإقليم الممتد، في حُين تُعد دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة العمق الإستراتيجي لليمن والضامن للاستقرار والاستمرار الاقتصادي. حيث تباينت رؤية كلا الطرفين لبعضهما البعض، ففي الوقت الذي ينظر فيه الخليجيون لليمن منذ ستينيات القرن الماضي على أنَ هذا البلد يمثل تهديد استراتيجي ينبغي الحذر منه والتصدي لمخاطره المباشرة وغير المباشرة، فإنَ اليمنيين يرون في دول مجلس التعاون الخليجي ضامن للبقاء والاستمرار الاقتصادي للبلاد من خلال فتح أسواق العمل الخليجية لليمنيين، أو من خلال تقديم المساعدات والقروض الميسرة.

يرجع تعرقل مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن إلي البنية الاجتماعية القبائلية والسياسية التسلطية من جانب، وغياب الثقافة الديمقراطية من جانب آخر، وتردي الأوضاع التنموية والسياسية والاقتصادية وأجواء الاضطراب الداخلي واحتمالية انتقال هذه الإضطرابات إلي دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ثالثة، هو الأمر الذي جعل منه مصدر تهديد جوهري لدول مجلس التعاون الخليجي مما جعلها تتدخل لحل الأزمة اليمنية واعتمادها على استخدام الأداة العسكرية، من خلال التحالف الذي بادرت به المملكة العربية السعودية. ومن ثم شن عاصفة الحزم، على غرار عاصفة الصحراء، ضد المليشيات الحوثية المدعومة من إيران ومن أتباع نظام المخلوع على صالح من جهة، والمُضى في استخدام أدوات دبلوماسية من خلال تحالفها الأخير مع الرئيس المخلوع على صالح من جهة آخرى. ثم مقتل على صالح في الرابع من ديسمبر لسنة 2017، لتأخذ الأزمة اليمنية منعطف جديد.

تسعى الدراسة لتناول جذور وأسباب وتطورات الأزمة اليمنية، كما تركز على الموقف الخليجي من الأزمة، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي. ثم طرح الرؤى والمآلات للوصول إلى يمن آمن.

أولاً: الأزمة اليمنية: الجذور والأسباب والتطورات

تنقسم أسباب الأزمة اليمنية إلى أسباب داخلية، من عدم الرضا على ممارسات النظام السياسية، وتردى الأوضاع الإقتصادية، والطبيعة القبلية والسكانية للمجتمع اليمن. كما تنقسم إلى أسباب إقليمية، حيث تقع اليمن على طرف النظام الإقليمي الخليجي. فموقع اليمن الإستراتيجي الحيوي جداً لليمن من جهة، وتجاوره مع منطقة الخليج العربي من جهة ثانية، وتدهور الأوضاع الداخلية من جهة ثالثة، يجعل الأزمات والنزاعات اليمنية الداخلية تؤثر مباشرة في الأوضاع في الجوار الخليجي، والعكس صحيح. فقد أثرت حربي الخليج، الأولى والثانية، على الأوضاع الأمنية والإقتصادية في اليمن.

1 - الأسباب الداخلية للأزمة اليمنية

لقد تفاقمت في اليمن مرحلة جديدة من الأزمة لم تقتصر على طرفي النظام السياسي المتمثل في (السلطة والمعارضة) بل أصبحت أزمة مجتمعية شاملة ومركبة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، أنتجتها تراكمات سلبية أظهرت افتقار النظام السياسي بطرفيه (السلطة والمعارضة) إلى عدم القدرة على الأخذ بجوهر مبادئ وأهداف النموذج الديموقراطي، وانتشار ظاهرة الفساد، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع رقعة الفقر، وتدني مستوى الدخل

القومي، وانخفاض معدلات التنمية، وتفاقم وتيرة الكراهية والخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد. وتركز الدراسة على أهم الأسباب الداخلية للأزمة كالتالي:

أ - الأسباب السياسية

انطلقت ثورة الشباب اليمني في الحادي عشر من فبراير لعام 2011. فلقد كرّس هذا اليوم خطًّا فاصلًا بين منظومتين للقوى السياسية والقبلية والعسكرية والمالية في اليمن؛ تمثلت الأولى في المجموعة التابعة للسلطة تحت قيادة الرئيس على عبدالله صالح، في حين مثلت المنظومة الثانية مجموعة القوى التي كانت خارج مظلة السلطة. حيث كان الصراع سياسياً وليس طائفياً، بين شرعيتين، الأولى منتخبة والتى تمثل السلطة الحاكمة في هذا التوقيت، والأخرى الشرعية الشعبية الثورية، والتي سرعان ما تبلورت لشرعية سياسية. تموضع الانقسام السياسي في العاصمة صنعاء بثقل كبير عن باقي محافظات اليمن، حيث تجمعت المعارضة في شارع الستين وأطلقت على هذه الساحة بـ "ساحة التغيير"، في الوقت الذي احتشد التيار المؤيد للسلطة في "ميدان السبعين" والقريب من دار الرئاسة اليمنية.

لقد انبثقت أحداث جديدة بعد المبادرة الخليجية التي وُقعَت في 23 نوفمبر 2011، لتؤسس للمرحلة الإنتقالية وتنسيق الحوار الوطني، حيث لم تكن سوى مهدأ للانقسامات في الشارع اليمني والتي وصل تأثيرها للمؤسسة العسكرية اليمنية. هذا وقد انتقلت السلطة رسمياً في الخامس والعشرين من فبراير 2012 للرئيس عبد ربه منصور هادي، لينتهي بذلك حكم على عبد الله صالح رسمياً. وبعد أن خرجت البلاد من مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على مجموعة من الأُطر النظرية التي من المفترض أن تؤسّس للبناء السياسي والدستوري في البلاد، أخذ الانقسام في الظهور بطريقة أكثر خطورة.

اقتحم الحوثيون مدينة دماج بمحافظة صعدة شمال اليمن، في الأول من أغسطس لعام 2013، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى في مواجهات عنيفة. توالت المعارك العنيفة حتي سيطر الحوثيون على محافظة عمران شمال اليمن، في التاسع من يوليو لعام 2014، بعد قتال أدى لنزوح آلاف اليمنيين. وفي عشرين سبتمبر 2014، سيطر الحوثيون على معظم أجزاء العاصمة صنعاء، كما سيطروا على مقر رئاسة الوزراء ووزارة الإعلام والتلفيزون الرسمي. مما جعل السلطات اليمنية تقوم بفرض حظر التجوال شمالي صنعاء في ظل تصاعد وتيرة الاشتباكات بين المسلحين الحوثيين وقوات الجيش والشرطة اليمنية. ووقع اتفاق مصالحة بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الاعتصامات وتشكيل حكومة وفاق وطني وخفض أسعار الوقود. ولكن ظل الصراع قائم، وتظاهر عشرات الآلاف من الحوثيين في العاصمة صنعاء، في26 سبتمبر2014، فيما سموه جمعة النصر، وتوج ذلك بسقوط العاصمة صنعاء.

ب - الأسباب الاقتصادية

يُعد ضعف الأداء الاقتصادي، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وانخفاض مستوى التنمية، والخلل في توزيع الثروة، من المسببات التي جعلت الأوضاع الداخلية في اليمن على حافة الهاوية وكانت بوادر أزمات اقتصادية. حيث رأى البعض أن تزايد عدد السكان، مع وجود خلل في التوزيع الهرمي للسكان، كان مرتبط بضعف مستوى الأداء الإقتصادي العام، مع وجود نسبة بطالة تتجاوز 35 بالمئة من إجمالى القوة البشرية في اليمن. فارتفاع معدل النمو السكاني بصورة تؤدي لتزايد نسبة من هم في سن العمل،

مع عدم توافر فرص توظيف وعمالة لهم سيؤدي لحدوث خلل توازني، ينبثق عنه معوقات اقتصادية تعوق عملية التنمية والاستقرار.

لم تكن الأزمة الاقتصادية في اليمن وليدة للتدهور الأمني والاضطرابات السياسية بعد ثورة الحادي عشر من فبراير لعام 2011، بل ترجع جذورها للقرن الماضي وبالتحديد في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك بسبب حرب الخليج، وتداعيتها التي لم تجد حلول حتي الآن، ربما حصل انفراج بسيط بين الأعوام 2000 و2004، بسبب تحويلات المغتربين بالإضافة لأسعار النفط، ولكن تداعيات الأزمة ما زالت تتضاعف عاماً بعد عام بسبب التضخم والبطالة. حيث ترتفع نسبة البطالة بدرجة كبيرة لعدة أسباب منها: انخفاض معدل النمو في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، واعتمادالاقتصاد على النفط، في الوقت الذي لا يرتبط فيه الخريجيين باحتياجات سوق العمل.

ج - الأسباب الاجتماعية

إنَ المتأمل في البنيان المجتمعي لليمن، يرى أن المجتمع اليمني يتسم بالطبيعة الخشنة، والنمط القبلي المحافظ، بصورة تكون فيها القبيلة مصدراً للتوعية ومركزاً لإصدار وتلقي الأوامر، وبالتالي مصدراً للحراك الاجتماعي والفعل الجمعي المشترك، بدلاً من مؤسسات الدولة أو القانون. فالقبائل في اليمن مصدر رئيسي للسلطة والنفوذ. كذلك تتمثل أهم سمات المجتمع اليمني في تضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وهو ما يجعل الدولة تعاني مشاكل اجتماعية_سياسية تعوق عملية التنمية والتكامل القومي. حيث تُعد نسبة الشباب التي تتراوح بين (15-45 سنة) من إجمالي عدد السكان، بحسب تعداد للسكان في عام 2006، تزيد على 20 بالمئة من إجمالي عدد سكان اليمن، وانعكس ذلك في ثورة الشباب اليمني 11 فبراير 2011.

كذلك أصبحت السلفية، المدعومة سعودياً، قوة محلية داخل المجتمع اليمني من خلال تبني الشيخ الوادعي للنهج **السلفي** ونشره، والشيخ الوادعي هو زيدي اعتنق السلفية وأسس مدرسة لها أطلق عليها "**دار الحديث**" في قرية دمج. في الوقت نفسه، اعتبر **الزيديون** أن نشر المذهب السلفي ما هو إلا محاولة لإضعاف التأثير الزيدي الاجتماعي والسياسي، فقاموا بتأسيس جمعية "**الشباب المؤمن**". حيث أدى ارتفاع التوتر بين الطائفتين الدينيتين، بالإضافة لعوامل محلية وإقليمية، إلى صراع عسكري عام 2004 بين القوات الحكومية وبين مجموعة من الزيدين تحت قيادة حسين الحوثي والذي قُتل وخلفه أخوه عبد الملك الحوثي. ثم نمى التمرد الحوثي، إلا أن تدخلت قطر في 2007 ولكن باءت محاولتها بالفشل، حتى وسع الحوثيون تمردهم داخل الأراضي السعودية في 2009. حيث ساعدت كلاً من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكة المملكة العربية السعودية، وزودتها بأقمار صناعية في مواجهة متمردي الحوثي، حيث توسطت قطر مرة ثانية لوقف اطلاق النار في 2010، وتوالت الأحداث حتي تم الإنقلاب الحوثي على الرئيس هادي وتفاقمت الأزمة منذ نهاية سبتمبر 2014.

2 - الأسباب الإقليمية للأزمة اليمنية

تقع اليمن بين قوتين كبيرتين لكل منهما تأثيرات كبيرة ونفوذ ممتد، فمن ناحية نجد المملكة العربية السعودية، والتي تتزعم العالم الإسلامي السُني بحكم خصائصها الدينية، حيث تشترك مع اليمن بخط حدودي يصل طوله 2000 كم^2، وعلى الجهة الأخري إيران متزعمة المذهب الشيعي، حيث لا تشترك مع اليمن في حدود جغرافية إلا أنَ لها نفوذ واضح في منطقة الخليج، وبالتالي فإنَ ذلك يُعد سبباً لطائفية الصراع اليمني. لذا فإنَ طرفي الصراع في اليمن، الحوثيون ونظام عبد ربه منصور هادي بالرغم أن الصراع قد دار بينهم في الأساس على مكاسب سياسية، إلا أنَه

وبطبيعة البنيان السُكانَي حيث تتكون اليمن من 30% من الشيعة الزيدية، يقابلهم 70% سنة، ومحاولة اجتذاب كل طرف منهم أنصار له على اختلاف طائفي، ساهم في ترسيخ الطائفية على الصراع في اليمن. وتوضح الدراسة محورين هامين كأسباب إقليمية للأزمة اليمنية كالتالي:

أ - الجذور الإقليمية لأزمات اليمن

تتمحور جذور الصراع الإقليمي حول محورين هامين في الإطار الإقليمي لليمن: **المحور الأول** يتمثل في صراع الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية من ناحية، وما يدور حوله من اتهامات متبادلة بين الطرفين، في صورة انتهاك إحدى الدولتين للسيادة الوطنية للدولة الأخرى. بينما يتمثل **المحور الثاني** في الصراع اليمني_ الإريتري على **جزر حنيش الكبرى**، هذا بالإضافة إلى جانب بعض المشاكل الأخرى المتنوعة، كالتهديد الديمغرافي الذي يمثله اليمن للملكة العربية السعودية، واتهام المملكة لليمن باحتوائها للجماعات الإرهابية وتسهيل عبور بعض هذه الجماعات إلى داخل دول مجلس التعاون الخليجي عبر دول الجوار الحدوي كالمملكة العربية السعودية وعُمان، بالإضافة لمواقف وتوجهات السياسة الخارجية للرئيس علي عبد الله صالح، التي ينظر إليها أعضاء مجلس التعاون الخليجي على أنها سلوكاً عدائياً تجاهها، بما يهدد من مصالحها وقيمها المجتمعية، بصورة تؤدي إلى توتر العلاقات مع اليمن، مثلما حدث خلال حرب الخليج الثانية (1991/1990).

ب - الربيع العربي والنفوذ الخارجي في اليمن

تُعد ثورات الربيع العربي والتي بدأت من تونس ومصر ثم تأثرت بها بعض الدول العربية الأخرى، من الظواهر المؤثرة في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة. وقد تغيرت على إثرها توازن القوى، وظهرت أشكال أخرى للصراع في الشرق الأوسط. حيث تمت بسلمية في بعض الدول كمصر وتونس، في الوقت التي تحولت فيه لثورات عنيفة كما في ليبيا وسوريا، كذلك تأثرت منطقة شبه الجزيرة العربية بانتفاضة الربيع العربي، فتم قمعها في البحرين، في الوقت الذي ساندت فيه دول مجلس التعاون الخليج انتفاضة الشباب اليمني، وتنحي على عبد الله صالح، وإسناد الأمر إلى نائبه عبد ربه منصور هادي.

تطور المشهد اليمني، فاعتبار الدعم السعودي لنظام الرئيس عبد ربه منصور هادي كمعطى سياسي في الأساس، حيث أنَ الرئيس عبد ربه هادي وصل إلى الرئاسة بناءاً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ، كما أنَ احتلال الحوثيين للعاصمة صنعاء وفرض اتفاق السلم والشراكة الوطنية بمثابة انهيار لمبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأن الأزمة اليمنية، إلا أن ظهور إيران في المشهد اليمني جعل المشهد اليمني يكتسب صبغة دينية طائفية. على الرغم من ذلك، ينفى الحوثيون أي علاقة بينهم وبين إيران. إلا أن سلطات الطيران الإيرانية وقَعت في 28 فبراير 2015 مذكرة تفاهم مع الحوثيين يتم بموجبها تسهيل النقل الجوي بين البلدين.

إنَ النظر إلى الصراع باعتباره صراعاً سنياً شيعياً لا يخلو من التوظيف السياسي والاقتصادي لصالح القوتين الإقليميتين اللتان تتنازعان على النفوذ على المنطقة إيران والمملكة العربية السعودية، يجعل فرصة اليمنيين ضعيفة في ترسيخ نظام سياسي واقتصادي جديد مستقل ولا يقوم على المنح والمساعدات والقروض الخارجية التى تجعله تابع لإحدى القوتيين.

ثانياً: تطور الموقف الخليجي من الأزمة اليمنية وأبعاده

لقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي على الإمساك بورقة المبادرة بين النظام اليمني والثورة منذ اليوم الأول لها، وذلك بحكم الرابطة التاريخية والسياسية والجغرافية، وبحكم كون اليمن خاصرة الجزيرة العربية، ومن شأن أي اضطراب أو قلق فيه أن ينتقل أثره إلى دول المجلس، أو علي الأقل يترك تداعياته الخطيرة عليها. لذلك، حرصت القوى الكبرى على التأكيد على دور مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع المجريات الثورة وتسوية الأزمة اليمنية، فقد سمح ذلك لدول المجلس بتسجيل نقاط إيجابية بإطالة الفعل الثوري وتبطئته، والاستفادة لأقصي مدي من الحالة اليمنية في تأكيد استقرار شرعيتها في الداخل، وفي محاولة توازن واستقرار التفاعلات اليمنية الداخلية علي نحو يضمن حفظ التوازنات في أي تغيير مقبل، ولا يؤدي إلي تغييرات جذرية تحدث اضطرابات بمنطقة الخليج.

كانت التطورات على نحو سريع بعد سقوط صنعاء في أيدي الحوثيين في 21 سبتمبر 2014، فاجتمع الفرقاء السياسيون في صنعاء بحضور الرئيس عبد ربه منصور هادي والمبعوث الدولي جمال بن عُمر، ووقعوا "**اتفاق السلم والشراكة الوطنية**". وقد بارك مجلس التعاون الخليجي هذا الاتفاق، والتوقيع على هذا الإتفاق يوحي إما بالخديعة من المجلس أو بالإقرار بواقع سيطرة الحوثيين على مفاصل اليمن، وبذلك دفن المبادرة الخليجية. ولكن بعد تطور الأمر تباينت وجهات نظر بعض دول المجلس، وخاصة المملكة العربية السعودية، وتراجعت في رضاها على الاتفاق إلى التعبير عن رفض تغيير الواقع السياسي عن طريق تغيير الوقائع على الأرض.

جاء **الإعلان الدستوري** الذي أصدره الحوثيون في فبراير 2015، والذي جعلهم مناط السلطة، ليؤكد اكتمال الإنقلاب الحوثي على إنتفاضة الشباب في 2011. ولقد تضمّن الإعلان حل مجلس النواب، وتشكيل مجلس وطني بديل من 551 عضواً ينتخب مجلساً رئاسياً من خمسة أعضاء لإدارة البلاد وذلك تحت رقابة "اللجنة الثورية العليا" لمدة عامين انتقاليين، يتنفذ خلالهما ما أسفر عنه مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية. ولكن في الحادي والعشرين من نفس الشهر، نجح عبد ربه منصور هادي، والذي كان قد تقدم باستقالته، في كسر طوق الإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون، ووصل إلى عدن ليُعلن عن إلغاء كل ما أقدم عليه الحوثيون. ولاقت قراراته قبول عربي ودولى ودعاه الرئيس المصري لحضور قمة شرم الشيخ، وحضر هادي القمة واستنجد بمجلس التعاون الخليجي من التدخل عسكريا لحماية بلاده من بطش الحوثيين، وكانت عاصفة الحزم هي الرد.

أعلنت المملكة العربية السعودية فجر يوم 26 مارس 2015، انطلاق عمليات "**عاصفة الحزم**" ضد معاقل الحوثيين في اليمن، من قِبَل تحالف عربي يضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان، بالإضافة لمصر والسودان والمغرب والأردن؛ وذلك لإجبار الحوثيين على الإنسحاب من المدن التي سيطروا عليها، وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها من مخازن الجيش اليمني، في الوقت التي أيدت فيه الولايات المتحدة الأمريكة "عاصفة الحزم". حيث اكتسبت شرعية دولية بالقرار رقم 2216 الصادر من مجلس الأمن في 14 أبريل 2015. وفي الحادي والعشرين من أبريل لعام 2015، أعلنت قيادة قوات التحالف عن إيقاف عاصفة الحزم بعد تحقيقها للأهداف التي انطلقت من أجلها. وتوقف العمليات لم يكن يعني السكوت على أي تحركات حوثية تؤدي لتغيير ميزان القوى أو تعديله، بدليل استمرار الضربات الجوية لأهداف حوثية بعد إعلان وقف العملية. ثم استكملت الضربات الجوية ثانية، مع المُضى قدما فى تحالفات جديدة أبرزها تحالفها مع الرئيس المخلوع على عبد الله صالح ودعمها له فى تضييق الخناق على الحوثيين إلى أن لقى مصرعه في الرابع من ديسمبر لسنه 2017 على أيدى مليشيات الحوثى.

ثالثا: تداعيات الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي

جاءت الأزمة اليمنية لتمثل عبء على دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ظل تحولات إقليمية ودولية جعلت للأزمة اليمنية تداعيات خطيرة على دول الخليج العربي. ففشل السياسية الأمريكية في المنطقة منذ 2003، مع تطور الملف النووي الإيراني في ظل التفاهم الأمريكي_ الإيراني، ومع فشل الأوضاع الداخلية في اليمن، وفي ظل تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية للجماعات الإرهابية، وأيضا التقدم الحوثي المسلح في اليمن وتمكنّه من أغلب مفاصل الدولة اليمنية، كل هذا زاد من مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من خطورة تعقد الأزمة اليمنية وتداعيتها على دول مجلس التعاون الخليجي. في الوقت الذي تباينت فيه رؤية دول المجلس للتعامل مع اليمن من الردع أم الإحتواء، حيث تُعد اليمن شريكاً أساسياً في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، كما أنَّ تكامل دول مجلس التعاون الخليجي أمنياً ودفاعياً سيعزز من قدرات المجلس العسكرية، ويكون على وضع الإستعداد للتعامل مع التداعيات الخطيرة.

1 – التداعيات السياسية والأمنية

تُعد الانعكاسات السياسية للأزمة اليمنية مختلفة من دوله لأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل إدراك بعض دول المجلس لخطورة تطور الأحداث في اليمن خاصة بعد سقوط صنعاء وما تمثلة من شوكة في ظهر دول المجلس، سيجعل قادة الدول تقوم بمحاولة امتصاص الموجات الثورية بها، وتتفادي الاضرابات العمالية والحركات الاحتجاجية من خلال التنمية الاقتصادية، والتنازل عن تعقيد بعض الملفات، حيث عملت معظم دول المجلس على القيام بإصلاحات سياسية محدودة، وبذلت جهود في مكافحة الفساد الإدارى والتأكيد على سيادة القانون. ففي اللإمارات العربية المتحدة، أُجريت انتخابات غير مباشرة للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، حيث شهدت توسيعاً نسبياً لقاعدة المصوتين، في سبتمبر 2011. كما قامت عُمان ببعض الإصلاحات السياسية استجابةً للاحتجاجات الشعبية عامي 2011 و2012، وتدل على رغبة الحكومة في التحول تدريجياً من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، على الرغم من أنّ هذا الأمر يحتاجإلى فترة طويلة. بل إنّ بعض الدول الأكثر محافظةً، مثل المملكة العربية السعودية، بادرت بمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات البلدية والتي قررت إجرائها في 2015. كما أنَ الفجوة الجيلية أو السياسية داخل الأسر الحاكمة وتطلّع الجيل الآتي إلى السلطة، وغياب هيكل رسمي للخلافة السياسية أو عدم اختباره، ومركزة السلطة المفرطة، علاوة على عدم وجود دور للمواطنين في هيكل الخلافة الملكية السياسية، كل هذا في إطار النمط التسلطي مع الإحباط في ضيق الأفق السياسي قد يدفع بشكل فردي أو جماعي إلى تكوين حركات احتجاجية.

يعكس الفراغ الأمني في اليمن، مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية من القرصنة البحرية. وقد ظهر ذلك جلياً، حينما هاجمت مجموعة من القراصنة ناقلة نفط كويتية في خليج عدن في فبراير 2015، حيث زادت المخاوف من عودة ظاهرة القرصنة البحرية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ففي غياب الدولة اليمنية وسيطرة الحوثيين، يرى البعض أنَّ هذا الوضع سيهدد حركة التجارة العالمية والمصالح الإقليمية الخليجية. حيث يمر نحو 16 ألف سفينة تجارية كل سنة من خلال مضيق باب المندب. كذلك فعودة القرصنة ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين بالنسبة لشركات الشحن، مما قد يجعل الشركات تحول طريقها نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما سيضر أيضاً بإيرادات قناة السويس بالنسبة لمصر، ولكن بعض المحللين يشيروا إلي صعوبة عودة القرصنة البحرية في ظل

الاهتمام الإقليمي والدولي بتأمين حركة التجارة الدولية، مع تواجد قوات فرنسة وأمريكية وإيرانية وتركية في إطار تحالف دولي لمحاربة عمليات القرصنة.

2 – التداعيات الاقتصادية

كانت للحرب على اليمن والإنفاق العسكري لشنها، بقيادة المملكة العربية السعودية، الأثر الأكبر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، واقتصاد دول مجلس التعاون الخمس الأخرى. فلا يستطيع أحد تقديم أرقام دقيقة عن تكلفة الحرب التي تقودها المملكة العربية السعودية على اليمن تحت اسم "عاصفة الحزم". يرجع السبب إلى رفض القائمين عليها تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها بهذا الخصوص. إلا أنَّ التقديرات الأولية المبنية على تكاليف حروب أخرى مشابهة ترجح بأنَّ التكلفة وصلت بحلول أبريل 2015 إلى نحو 30 مليار دولار تتضمن تكاليف تشغيل نحو 175 طائرة مقاتلة وتزويدها بالذخائر، وتكلفة وضع 150 ألف جندي سعودي في حالة استنفاز تحسباً لاحتمالات توسيع نطاق الحرب. يدخل كذلك في تكاليف الحرب الاقتصادية، المساعدات والتعويضات التي تقدمها دول الخليج لمصر ودول أخرى نظير مشاركتها في العمليات والتي تقدر بمليارات الدولارات. ففي مؤتمر شرم الشيخ في مارس 2015، تعهدت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتقديم 12.5 مليار دولار للقاهرة على شكل استثمارات ومساعدات وودائع في البنك المركزي المصري. أما المساعدات المقدمة إلى الأردن والمغرب والسودان فتقدر بنحو 5.5 مليار دولار. كما زادت المملكة العربية السعودية من حجم انفاقها العسكري حتي وصل إلى أكثر من 81 مليار دولار خلال 2015 ليشكل ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد ميزانتي الولايات المتحدة والصين.

الخاتمة:

مع انطلاق ثورات الربيع العربي ، وعلى الرغم من سرعة الحدث الثوري والتداعيات التي لم تترك للأنظمة فسحة من الوقت، وأصابت مؤسسات صناعة القرار العربية بما يشبه الشلل في المركز، فقد أثبتت دول المجلس أنها الوحيدة التي تجنبت هذه الحالة، ووقفت مؤسسات صناعة القرار بها تتصدي للعواصف دون أن تفقد الرؤية، وعلي الأقل فإنها طرحت مبادرات حاولت وما زالت تحاول من خلالها تسوية بعض أزمات المنطقة وخاصة الأزمة اليمنية، بداية من المبادرة الخليجية في أبريل 2011، مروراً بالمفاوضات التى أقيمت بالكويت منذ أبريل 2016 انتهاءاً إلى تحالف قوى التحالف مع على عبد الله صالح قبل مقتله. إذا كانت الأزمة في اليمن تشير إلى شئ، فهي لا تشير لقضية بقدر أهمية دول مجلس التعاون الخليج لانتشال اليمن من أزمته ودعم وحدته للوقوف في وجه التيارات التي تسعي لتصدعه. فالبنظر لخبرة دول المجلس في التعامل مع أزمات اليمن في القرن العشرين وأبرزها وحدة اليمن، نجد أنَّ التعامل السياسي والدبلوماسي مع الأزمة اليمنية الراهنة يُعد البديل الأمثل والأيسر، ولكن عدم حُسن النية لدي الحوثيين في القبول بالتفاوض، والدعم الإيراني لهم يعيق من الأداة الدبلوماسية.

في ضوء ما تقدم، وبعد اغتيال على عبد الله صالح ، يحمل مستقبل الأزمة اليمنية عدة مآلات محتملة سوف يكون عليها الوضع في اليمن كالتالي:

الاحتمال الأول: هو أن تسير الأوضاع وفق عملية سياسية شكليه وضعيفة، يكون للحوثيين اليد العُليا في صياغة ملامحها، مع وجود سُلطة صورية للرئيس عبد ربه منصور هادي. وبذلك يحتوى مجلس التعاون الخليجى أرواح اليمنيين ويقبل بالحوثيين في توافق مع الحكومة وبهذا يكون الحوثيين بمثابة "حزب الله" ثانى مما يجعلهم شوكة في ظهر المملكة العربية السعودية، المتنازلة على مضض، لوقف نزيف الدماء.

الاحتمال الثاني: أن ينتقم أنصار على عبد الله صالح لاغتياله وتكون اليمن على ما وصلت عليه الصومال، من حيث الانفصال والانشطار والانقسام الفعلى على الأرض، وذلك مع شكل من أشكال الحرب الأهلية. غير أننى أرى طبيعة اليمن الإنتماء القبلى له السمه العليا عن الإنتماء والصراع الطائفى ولكن الدور السعودى الإيرانى يبرز الصراع الطائفى.

الاحتمال الثالث: تدخل القوى الدولية، وممارستها لضغط دولى، سياسيا واقتصاديا، على جميع القوى السياسية والاجتماعية في اليمن، حتى تلتزم مجددا بعملية التحول السلمى للسلطة في البلاد، وحفاظ القوى الدولية على حركة التجارة العالمية من القرصنة البحرية وتأمين مضيق هرمز وباب المندب. وحتى نتجنب سوريا جديدة.

وأخيراً ، حيث يشهد الواقع الدولي الحالي ظهور الدولة الفاشلة حيث الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، أؤكد رؤية روبرت جاكسون في كتابه شبه الدولة بأن الدولة الفاشلة هي التحدي الأساسي لتطور المجتمع الدولي لافتقارها للسيادة بالمعنى الإيجابى وهي القدرة على الحكم وتلبية الحاجات الضرورية. ويجب الآن على المجتمع الدولى انتشال اليمن بعد تقرير ال BBC Arabic بأن عدد المصابين بوباء الكوليرا في اليمن بلغ مليون مصاب حسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ 21 ديسمبر لسنة 2017 وهي أسوأ أزمة إنسانية بالعالم حسب ما قالت الأمم المتحدة.

المراجع:

1- عبدالله الفقيه، "**علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون وتطورات ما بعد الانتفاضة العربية**"، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2015)، متاح على الرابط التالي:
http://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2124&Itemid=565

2- أحمد محمد أبو زيد، "**مُعضلة الأمن اليمني_ الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات**"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد 414، أب، أغسطس 2013).

3- د.فارس بريزات، "**الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر، 2011).

4- موقع التغيير اليمني، "تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها"، متاح على الرابط التالي: http://www.al-tagheer.com/art33242.html

5- Mohammed Jamih, "**Yemen After the Fall of Sanaa**", (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies,2014).

6- عبد الكريم العواضي، "**قراءة في الأزمة الاقتصادية في اليمن .. الأسباب والحلول**"، جريدة أخبار الساعة، متاح على الرابط التالي: http://m.hournews.net/news-32836.htm

7- Ginny Hill, Gerd Nonneman, **"Yemen, Saudi Arabia and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy"**,(Middle East and North Africa Programme, May 2011).

8- على أحمد الديلمي، "**علاقات التكامل بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي وأثرها على الأمن الإقليمي: دراسة في ضوء الإقليمية الجديدة**"، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011).

9- أحمد يوسف أحمد، **"أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية"**، (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل: العدد 27، أغسطس 2015).

10- إبراهيم منشاوي، "**النفوذ الناعم: البُعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية والحركة الحوثية في اليمن**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/39871

11- اللواء. حسام سويلم، "**المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج تقدير موقف سياسي/ إستراتيجي/ عسكري**"، البوابة نيوز، متاح على الرابط التالي: http://www.albawabhnews.com/18443

12- - Jeremy M. Sharp, "**Yemen: Civil War and Regional Intervention**", Congressional Research Service, October 2015.

13- - Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala II, and Omar Mohamed, "**Gulf Military Balance Volume III: The Gulf and Arabian Peninsula**", Center for Strategic & International Studies, September2013.

14- تقرير دولي يكشف عن مستقبل الأزمة اليمنية بعد مقتل "صالح" وكيف سيؤثر مقتله على مختلف أطراف النزاع المحليين والدوليين، **موقع أخبار اليمن الآن**، متاح على الرابط: https://www.yemenakhbar.com/1198276

15- تقرير BBC Arabic عن عدد المصابين بالكوليرا في اليمن، متاح على الرابط التالي: www.bbc.com/arabic/amp/middleeast-42439728.

التحديات الأمنية التي تواجه الامن الوطني العراقي

د: إيلاف راجح هادي

المقدمة:

واجه المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية تحديات عدة نتيجة التحولات التي بات يشهدها النظام الدولي، في ظل تعاظم الإضطرابات الأمنية والتهديدات غير التقليدية، وتزايد طموحات قوى دولية أخرى مثل (روسيا والصين)، حيث أثرت هذه الإضطرابات والتهديدات على استقرار النظام الدولي بشكل عام وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، كما وأن التطورات الإقتصادية والجيوسياسية كانت لها انعكاساتها على المجتمع الدولي، وفي مقدمتها تقلبات اسعار النفط و بروز عدد من الأزمات على سطح التفاعلات الإقليمية و من بينها الحرب اليمنية والأزمات في كل من سوريا، ليبيا والخلاف الخليجي. إلا ان من أهم الازمات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط هي ازمة الدولة. بعبارة اخرى، تصاعد خطير في نمط الادوار العابرة للحدود التي تقوم بها الفواعل من خارج اطار الدولة، الأمر الذي يستدعي الدول الكبرى للتدخل بصورة اكبر لضمان مصالحها في المنطقة. و في حالة الولايات المتحدة فإن الخطر مركب من وجهة النظر الإستراتيجية، وذلك بسبب تصاعد نفوذ الفواعل المضادة للسياسة الأمريكية مع توسع في ساحة عملياتها الإستراتيجية. لذلك كثير ما يلاحظ في الآونة الأخيرة حدة الخطاب الأمريكي تجاه الدور الإيراني في المنطقة و إتهامها بتمويل و توظيف الفواعل غير الحكومية من الفصائل المسلحة بالشكل الذي يهدد الأمن و الإستقرار الإقليميين. و من هذه القناعة خرجت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2018 والتي تضع في اولوياتها منطقة الشرق الأوسط حيث تعد خارطة طريق لبسط النفوذ الامريكي. لذلك سيحاول هذا التقرير تسليط الضوء على اهم المحاور و المسببات التي تدفع صانع القرار الامريكي للإبقاء على القوات الأمريكية في العراق.

- **على المستوى الإقليمي:**

1. **الأزمات** الإقليمية في سوريا، اليمن وليبيا: تكشف المتغيرات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية للأزمة السورية بأن مسألة الوصول الى تسوية سلمية مستدامة في سوريا تعكس مدى إدراك الدول الراعية للمفاوضات في جنيف واستانة للتهديد من وراء الصراع في سوريا، واستحواذ احد الأطراف بصياغة مصير سوريا، لذا تسعى الدول الراعية من خلال هذه المفاوضات الى ايجاد حل سياسي. حيث من المحتمل ان تستمر اجتماعات جنيف خلال عام 2018، كما أن ممثلوا الدول الثلاث (روسيا وتركيا وايران) سوف يجتمعون في سوتشي للمدة من 19 ـ 20 كانون الثاني 2018، للإعداد لإجتماع أوسع بين ممثلين من الحكومة السورية والمعارضة للمدة من 29 ـ 30 من الشهر ذاته. اما فيما يخص الأزمة اليمنية من المرجح ان تتصاعد حدة المواجهات بين الأطراف اليمنية المتصارعة الأمر الذي قد يدفع بالقوى الخارجية الى زيادة حجم الدعم الموجه الى حلفائها لاسيما من قبل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وقد يتطور هذا الحلف ليشمل قوى دولية مثل الولايات المتحدة وغيرها من الدول ذات الأغلبية المسلمة. اما

فيما يخص الأزمة الليبية فلا توجد ملامح الإستقرار السياسي في افق العام 2018 وستستمر حالة الإنقسام الداخلي بين الفرقاء الليبيين وستتصاعد حدة المواجهات المسلحة الأمر الذي يعد فرصة ذهبية للجماعات الإرهابية لإعادة رسم استراتيجيتها في المنطقة.

2. **الخلاف السعودي – القطري**: يبدو إن هذا الخلاف قد تحول من شكله السياسي بين دولتين عربيتين عضوين في مجلس التعاون الخليجي الى خلاف إرادات بين القيادات السياسية الشابة في كلا البلدين. حيث ان طموحات كلاً من امير قطر تميم بن حمد و ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لا تلتقيان في ظل رغبة المملكة بالتأثير على القرار السياسي في مجلس التعاون وليس بنفس المشاركة الذي تبحث عنه قطر في هذه المؤسسة. كما ان دخول اطراف اخرى على ساحة هذا الخلاف قد عقدت من معطيات التفاعلات الإقليمية حيث لمواقف تركيا وايران اثر سلبي في اطالة امد الخلاف بالرغم من اختلاف حدة ونوع الدور الذي قامت به كل دولة. ومن خلال قدرة قطر على مقاومة حجم الضغوطات التي مارسها التحالف الرباعي لاسيما على الجانب الإقتصادي ترجح التوقعات استمرار الخلاف خلال العام 2018 الا اذا ما تشكل تحالف عربي رافض لحالة الصدع في العلاقات العربية – العربية و يتخذ مبادرات من شأنها تقريب وجهات النظر دون تقديم تنازلات من قبل الطرفين. وبسبب توجهات قطر بالإنفتاح على ايران قد تبحث الولايات المتحدة عن حليف جديد لإقامة قاعدة عسكرية لمواجهة النفوذ الايراني لكن دون غلق القاعدة الموجودة في قطر. وتشير المقالات المنشورة في الصحف الامريكية الرصينة الى احتمالية لعب كردستان العراق لهذا لدور.

3. **الدور التركي في المنطقة**: بدأت تركيا في الآونة بإتخاذ مواقف سياسية تجاه المنطقة دون الحاجة للتنسيق مع الدول الاخرى لاسيما المملكة العربية السعودية من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى ولكنها لم تؤثر على عمق التعاون الاستراتيجي الامريكي ـ التركي، وهي تحاول أن تلعب دور محوري على الصعيد الجيوسياسي لاسيما التواجد في القارة الافريقية وعقد الاتفاقيات بين السودان وتركيا واعلانها بأنها ستقوم بإحياء جزيرة السواكن في السودان والاستثمار فيها والتي ستكون مقدمات لبناء قاعدة عسكرية في جزيرة سواكن المطلة على البحر الأحمر بالاضافة الى تثبيت قاعدتها العسكرية في قطر. تتجه تحركات تركيا نحو تعزيز دورها الإستراتيجي في المنطقة و الذي بات معزولاً عن القوى الإقليمية الاخرى على اثر الخلاف مع مصر والذي قد يتوسع مع دول التحالف العربي الذي تشكل لمقاطعة قطر من قبل (مصر، السعودية، الأمارات والبحرين). كما قد تسعى تركيا لمواجهة أجندات اقليمية اخرى لاسيما في الدول المجاورة لها وتحديداً في سوريا، حيث تحرص على التأثير على معطيات الاحداث الأمنية و السياسية هناك. إذ تسعى تركيا الى منع القوى الكردية من تحقيق اهدافها في انشاء منطقة نفوذ لها عابرة للحدود الوطنية. و يعد هذا الأمر من المطبات لحالة التنافس الإستراتيجي التي تشهدها المنطقة بين كلاً من تركيا وايران، حيث تلتقي اجندات البلدين حول منع قيام اي مشروع سياسي كردي. و ظهر ذلك في موقفها المتصلب من الإستفتاء الذي نظمته حكومة اقليم كردستان العراق في ايلو 2017. كما تلتقي اجندات البلدين في عدد من المحاور من اهمها: مساعي الحل السياسي للازمة السورية من خلال محادثات استانا، الخلاف السعودي ـ

القطري، ونقل السفارة الأمريكية من القدس. مع هذا قد يكون لحالة التنافر والتجاذب بين كلاً من تركيا وايران مخاطر على العراق لاسيما على الجانب الأمني. ولا يمكن اهمال الطموحات السياسية التركية في التأثير على الساحة السياسية العراقية لاسيما في المنطقة الشمالية الأمر الذي قد يكون على شكل دعم تركي مباشر وغير مباشر لبعض الجهات المحلية في العراق.

4. **دور حزب الله في المنطقة و الفصائل المسلحة العابرة للحدود:** تعد هذه المسألة من اهم التحديات التي قد تواجه المجتمع الدولي في العام 2018. و ترى كلا من الولايات المتحدة و بعض حلفائها مثل فرنسا، المانيا وبريطانيا ان الحشد الشعبي جزء من هذه المشكلة، مع هذا تختلف حدة مواقف هذه الدول تجاه الحشد و قد لا تتفق مع اميركا بشأن نوعية الإجراءات الواجب اتباعها لإحتواءه من وجهة نظرهم. الا ان هذا الأمر سيضع ضغوطات كبيرة على كاهل الحكومة العراقية لاسيما و إن خطر الإرهاب لم ينتهي بعد في العراق. ومن جملة الضغوطات الغربية على حزب الله التهديد بإصدار قرارات امية تدين الحزب و تعتبره منظمة ارهابية على غرار قرار جامعة الدول العربية الذي تحفظ عليه العراق خلال العام 2017. كما تولي الولايات المتحدة اهمية بالغة للعلاقات الخارجية التي يتمتع بها حزب الله لاسيما مع ايران وسوريا. حيث ان العقوبات التي اصدرها الكونغرس بحق الحزب لاتقتصر على الجانب الاقتصادي بل تتعداه الى وقف نشاطاته الخارجية لاسيما في سوريا و ستعمل على فتح جبهة داخلية مضادة لنشاطات حزب الله الخارجية. قد يتطور هذا الأمر ولا يقف عند حدود المواقف السياسية بل قد يأخذ اشكالاً اخرى للمواجهة بين اميركا وحلفائها لاسيما السعودية من جهة و حزب الله من جهة اخرى.

5. **القضية الكردية:** على الرغم من النجاح الذي حققته الحكومة العراقية برئاسة الدكتور حيدر العبادي في التعامل مع الاستفتاء بخصوص الإستقلال الذي نظمه حكومة الإقليم في ايلول 2017، مع استعادة سيطرة الحكومة على كركوك و جميع المناطق المتنازع عليها، الا ان هذا التحدي لن يقف عند هذا الحد بل سيتعداه ليشمل المواقف الخارجية تجاه هذه القضية. و من الجدير بالملاحظة ان الموقف الامريكي دعم وبقوة الحكومة المركزية للحفاظ على عراق موحد الا ان هذا الموقف يشوبه تغيير في الخطاب بسبب تمسك الحكومة العراقية بموقفها المتشدد من حكومة الإقليم حيث طالبت الإدارة الأمريكية تقديم بعض التنازلات من بينها فتح الأجواء امام الرحلات الدولية مع اطلاق الرواتب لموظفي الإقليم. ليس من مصلحة العراق لاسيما على الصعيد الخارجي ان تستمر ازمة الإقليم حيث كلما طال امدها كلما تمكن الإقليم من توظيف ماكنة اعلامية و دبلوماسية لصالحه فضلاً عن مخاطر هذه الأزمة على الأمن و الإستقرار السياسي في العراق. و ما زالت النوافذ مفتوحة لاي تغيير محتمل في الموقف الامريكي تجاه هذه الازمة حيث يعد الكرد من الحلفاء الموثوقين لاسيما في سبيل مواجهة النفوذ الايراني. مع هذا لايمكن اغفال حقيقة مهمة مفادها هشاشة الصف الكردي سواءاً داخل او خارج العراق لعدم وجود قيادة سياسية موحدة لجميع المكونات السياسية الكردية.

6. **نتائج الإنتخابات التشريعية في العراق**: يعد هذا الأمر من أصعب التحديات التي قد تواجه العراق في العام 2018. و يعد دخول الحشد الشعبي الى الإنتخابات واحدة من اهم المعطيات التي قد تعد تحدياً امام العلاقات العراقية-الامريكية في المرحلة المقبلة بسبب حالة الإنتقاد التي يوجهها المجتمع الدولي لحالة الإصطفاف الطائفي في العملية السياسية (حسب المدرك الغربي العام). لذلك سيؤثر صعود بعض التيارات السياسية التي تمتلك أجنحة مسلحة سلباً على مصداقية السياسة الخارجية العراقية، كما سيجدد الدعوات الخارجية الى مخاطر التقسيم بسبب المخاوف من تمركز السلطة بيد جماعة محددة. و هذا الامر يعد تحدياً كبيراً للوجود العسكري الأمريكي في العراق بسبب معارضة قيادات الحشد لاي وجود عسكري اجنبي على ارض العراق.

- **على المستوى الدولي:**

1. **إستراتيجية الأمن القومي الامريكية الجديدة للعام 2018**: لم تختلف استراتيجية الأمن القومي التي تبنتها الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب عن الإستراتيجيات التي تم وضعها من قبل الإدارات الأمريكية السابقة من حيث روح الإستراتيجية والتي تضع أمن الولايات المتحدة ومصالحها الإقتصادية والسياسية ضمن اولوياتها في منطقة الشرق الأوسط خاصةً والعالم عامةً، كما ان الهدف العام للإستراتيجية الحالية يتلخص بالهيمنة و فرض الرؤية الامريكية على النظام الدولي. ولتحقق هذا الهدف لن تتوان الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة من توظيف القوة (بمختلف مستوياتها وانواعها) سواء كانت اقتصادية أو عسكرية ضد الدول التي تحاول الحاق الضرر بالمصالح الأمريكية للخطر أو في حال تعرض احد حلفائه لأي ضرر، والملاحظ على سياسة ترامب هو تهديده بالإنسحاب من الإتفاقيات مثل اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية نافتا، ربما تكون ذلك مقدمات لإنسحاب الولايات المتحدة الامريكية من اتفاقية اخرى في المستقبل. كما إن هذه الإستراتيجية اعادت للأذهان مصطلح "الدول المارقة" الذي يعطي انطباعات مهمة عن الخيارات المتاحة امام صانع القرار الامريكي. وبهذا الصدد نلاحظ في الآونة الأخيرة تصاعد حدة الخطاب المتطرف على المستوى السياسي في الولايات المتحدة الأمر الذي ادى الى تقاطعات بين الرئيس وبعض عناصر ادارته مثل وزير الخارجية الذي يؤمن بالحلول الدبلوماسية في حلحلة القضايا الدولية ومنها العلاقات مع ايران. وتصاعدت الأصوات التي ترى في ان تغيير وزير الخارجية بات وشيكاً. بإختصار، تقع ايران في دائرة التركيز في هذه الإستراتيجية رفقة بعض الجهات (خارج اطار الدولة) في الإقليم من بينها حزب الله و الحشد الشعبي. حيث ما زالت الإدارة الامريكية متمسكة بسياستها القائمة على دعم الحلفاء السنة (Sunni based policy) مثل المملكة العربية السعودية. و من هذا المنطلق سيكون العراق ساحة مهمة لهذه الإستراتيجية.

2. **الإستراتيجية الأمريكية تجاه ايران وحزب الله**: مما لاشك فيه ان منطقة الشرق الأوسط تشكل أهمية قصوى للمصالح الإستراتيجية والإقتصادية للولايات المتحدة وبالتالي فهي لن تسمح لأي دولة لأن يكون

لها نفوذ في هذه المنطقة, لاسيما مع العراق, الا أذا كانت متوافقة معها, كما ان السياسة الأمريكية تجاه ايران منذ عام 1979 الى الان هدفها واحد الا وهو تحجيم النظام الايراني الحالي. ولتنفيذ هذا الغرض قد تلجأ الولايات المتحدة الى عدد من الآليات منها: بناء قواعد دائمة للقوات الأمريكية في العراق؛ تفعيل دور الحلفاء الإقليميين و منهم تركيا و السعودية الأمر الذي يؤدي الى تصعيد عملية التسلح في المنطقة؛ الحاجة الى حكومة عراقية قوية ذات طابع ليبرالي بعيدة عن ايران. على الرغم من حجم التحديات الا إن الادارة الأمريكية حافظت على بعض النوافذ مفتوحة امام ايران وغيرها لتوظيف الأدوات الدبلوماسية حيث وافق الرئيس ترامب على تمديد العمل بالإتفاق النووي الإيراني. و من هنا تندرج قناعة مفادها ان الإدارة الأمريكية تنتهج سياسة "الإحتواء الصلب" حيث ان المنفعة من بقاء النظام الإيراني الحالي ولكن المشلول عن التدخل في المنطقة اكبر من منافع التدخل الأمريكي لتغييره على المستوى الإقليمي في الوقت الحاضر. لذلك فإن السياسة الأمريكية تجاه ايران ستشهد إتخاذ تدابير عقابية جديدة للضغط عليها وتحييدها من قضايا المنطقة. كما قد تشهد ممارسة بعض الضغوطات على دول جوار ايران مثل العراق و باكستان لغرض ابعادها عن طهران. إلا ان الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة ايران قد تنطلق من قناعة لدى صانع القرار الأمريكي مفادها ضرورة التدخل في العراق من اجل تقليل النفوذ الإيراني في المنطقة وقطع الطريق امام دورها في سوريا.

3. **حالة الإستقطابات الدولية في المنطقة** (روسيا، الولايات المتحدة، فرنسا): تعد هذه المسألة من اهم المحفزات لتعزيز التدخل الأمريكي في المنطقة في العام 2018 لاسيما مع إستمرار حالة الصراع الداخلي والخارجي في الأزمات الإقليمية ولاسيما في اليمن، ليبيا و سوريا. حيث ديمومة هذه الأزمات يدفع الدول الكبرى نحو خيارين: الاول يتعلق بالرغبة بتحقيق حالة من التقارب بين القوى الدولية كا هو الحال في سوريا للتوصل الى حل سياسي يحافظ على الإستقرار و يعزز من الوضع الإنساني؛ و الخيار الثاني يتعلق بتصعيد حالة الإستقطاب كما هو الحال في اليمن حيث ان قدرة الحوثيين على ارض الواقع قد تدفع بعض دول التحالف العربي من توسيع دائرة التحالف لتشمل رسمياً اطرافاً دولية و اقليمية. و خلال العام 2018، من المرجح ان تستمر حالة الإستقطاب الدولي بسبب تصاعد الخطاب الأمريكي بالضد من ايران والتي ستعمل على تضييق الخناق على طهران من جميع الجهات و المستويات، حيث ستعمل على جذب روسيا الإتحادية لتخفيف دعمها لإيران لاسيما في مجلس الأمن مقابل تنازلات في سوريا. كما سيكون العراق ساحة محتملة للضغط بثلاثة اتجاهات: ايران من جهة و حزب الله من جهة اخرى و الداخل العراقي من جهة ثالثة. و بهذا الخصوص اكد كلاً من جون آلن و مايكل اوهنلن (في مقال مشترك على موقع بروكنغز) على تعهد ترامب بالحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في العراق لمدة طويلة. وتزامن هذا الإستنتاج مع تصريحات وزير الخارجية الامريكي تيلرسون على موافقة الكونغرس على تمديد مهمة القوات الامريكية في العراق لما بعد الإنتخابات التشريعية القادمة فضلاً عن تمديد مهمة المساعدات المقدمة لبغداد. ولن تقف حدود التنافس الدولي في المنطقة على روسيا و

الولايات المتحدة بل قد تشمل اطراف اخرى للدخول على ساحة التنافس من بينها الصين و فرنسا. و قد يجد البعض ان لقرار الرئيس ترامب لنقل السفارة الى القدس تداعيات سلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة حيث سيدفع العرب نحو قوى اخرى مثل الصين وروسيا لأخذ زمام المبادرة في هذه المسألة. الا ان الواقع الاستراتيجي يؤكد على انفراد الولايات المتحدة بهذا الملف لكونها الدولة الوحيدة القادرة على التأثير بصورة مباشرة على جميع الأطراف. مع هذا لايمكن اهمال الطموحات الصينية للعب دور عالمي مؤثر على مختلف الصعد. لذلك، تعمل الصين في السنوات الأخيرة على زيادة علاقاتها الإقتصادية والإستراتيجية مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي العام 2018، سيستمرّ هذا النهج مع سعي بكين، ولو بحذر، إلى الحصول على دور أكبر في القيادة الدبلوماسية والسياسية في المنطقة. كما تسعى الدول الاخرى الى استثمار بعض نقاط الضعف في الدور الامريكي من بينها فشل الإدارة الأمريكية في الإطاحة بحكومة بشّار الأسد المدعومة من روسيا؛ إنقسام في موقف مجلس التعاون الخليجي؛ و اعادة تقييم بلدانَ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعلاقاتها الإستراتيجية. وتجري كلّ هذه التطوّرات في ظلّ مبادرات اقتصادية و أمنية تشهدها المنطقة من بينها الحزام الصيني التي تعمل بكين بموجبها على بناء شبكة مشاريع ثنائية الهدف تمرّ عبر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تمثل حالة التنافس الدولي تحدياً كبيراً للمنطقة في ظل الإضطرابات السياسية والأمنية الحالية و التي قد تؤدي الى تقاطعات حادة في التوجهات الإستراتيجية قد تنعكس بشكل مواجهات او حروب بالوكالة.

4. **شرق أوكرانيا صراع بالوكالة بين واشنطن وموسكو**: في ظل المتغيرات والأزمات الدولية التي يشهدها المجتمع الدولي بدأت تعكس بظلالها على العلاقات الامريكية ـ الروسية، حيث أعلنت إدارة ترمب في 2017/12/23، بإرسال أسلحة دفاع وصواريخ مضادة للدبابات لكييف، وهو قرار الذي لاقى صدى لدى أغلبية الحزبين في الكونغرس الأمريكي والتي أثرت بدورها على عملية السلام في مينسك، حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن موسكو لن تتنازل عن المزيد من الأراضي للجيش الأوكراني في الوقت الذي يطمح للفوز بولاية رابعة، وقيام موسكو بمضاعفة المساعدات العسكرية للإنفصاليين، ولم يعد خط الإتصال منطقة عازلة، ومما أصبح جبهة قتال نشطة. وفي هذا السياق، قد تنعكس تطورات هذه الأزمة على منطقة الشرق الأوسط و تحديداً على الأزمة السورية من جهة وعلى تعزيز العلاقات الروسية – الايرانية من جهة اخرى. لذلك فإن اي صفقة سياسية في اوكرانيا لن تتم بمعزل عن الأحداث في سوريا و بالعكس. و لا يمكن اهمال الدور التركي بالحالتين بسبب دخول الناتو على خط المواجهة من جهة و بسبب مساس هذه الأزمات بالأمن القومي التركي بصورة مباشرة. و بسبب وجود مصالح مشتركة بين العراق و تركيا في عدد من القضايا من ضمنها "ازمة المياه"، القضية الكردية، التماس المباشر مع الأزمة السورية، سيستدعي هذا الأمر تنسيقاً وثيقاً بين البلدين.

5. **مكافحة الارهاب**: إن التصدي للجماعات الإرهابية يعد هدفاً عالمياً مشتركاً يحتاج الى توافق سياسي يؤطر الجهود الإقليمية والدولية لدحر الكيانات الإرهابية التي باتت تضرب في مختلف بقاع العالم. ومن الملاحظ ان منطقة الشرق الأوسط اضحت الملاذ الآمن الذي تنطلق منه هذه الكيانات في عملياتها الإرهابية في قارات العالم المختلفة، لذلك فإن اي مشكلة سياسية في المنطقة ستترك آثاراً خطرة على جهود مكافحة الإرهاب، وستتيح الفرصة لهذه الكيانات من تنظيم نفسها لاسيما بعد الإنتصارات التي تحققت في العراق والتي تعد ضربة قاصمة للإرهاب في العالم ككل وليس في المنطقة فحسب. لذلك قد تشهد المنطقة تطورات استراتيجية منها قد يتوسع التحالف العربي و الإسلامي الذي عقدته الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية خلال زيارة الرئيس ترامب خلال عام 2017 ليأخذ خطوات واقعية في سبيل محاربة الإرهاب. إلا ان الأهداف الحقيقية قد تكون سياسية خلف مفردة محاربة الإرهاب من بينها إحتواء دولة ما في الإقليم او لمحاربة جهات خارج اطار الدولة، وقد تسعى السعودية خلال عام 2018، الى تفعيل التحالف الإسلامي العسكري التي اسسستها في 2015/12/15 والتي تضم (41) دولة. كما ستعمل الإدارة الأمريكية على تعزيز التعاون الامني مع العراق لغرض منع اية مخاطر اخرى من بينها: ظهور جماعات بمسميات جديدة مستثمرين بذلك اي حالة عدم استقرار سياسي داخل العراق او في المنطقة كما هو الحال في ليبيا و اليمن؛ تصاعد مخاطر الضربات الإرهابية النوعية في مناطق مختلفة من العالم لاسيما بعد هروب الإرهابيين من مناطق القتال وعودتهم الى بلدانهم؛ قد تغير الجماعات الإرهابية من نمط عملها و إعتمادها على الشبكة (خيوط العنكبوت) المنتشرة في مناطق متباعدة لتضرب مناطق حيوية محددة في محاولة منهم لإعادة تنظيم صفوفهم وكسب دعم مالي لخططهم المستقبلية.

الإستنتاجات:

تشير المعطيات المذكورة اعلاه الى وجود ميول كبيرة لدى صانع القرار الامريكي لتعزيز مستوى التعاون الامني مع العراق لتحقيق عدد من المكاسب منها ما يتعلق بجهود محاربة الإرهاب، و منها ما يتعلق بتعزيز الإستقرار السياسي في المنطقة. و من الجدير بالملاحظة ان السياسة الأمريكية في المنطقة تعطي للعراق أهمية بالغة و لذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالموقع الجيو-استراتيجي و منها ما يتعلق بواقع السياسة العراقية و الظروف السياسية في المحيط الإقليمي. حيث ان الجهود الأمريكية لمواجهة النفوذ الإيراني توظف ركيزتين: الأولى تتعلق بنوع الحلفاء الإقليميين الذين سيقومون بأدوار بالوكالة و الثانية تتعلق بمناطق العمليات التي سنفذ فيها الإستراتيجية الامريكية لمواجهة النفوذ الإيراني والفواعل القريبة من طهران. و ستقع على الحكومة العراقية ضغوطات كبيرة بهذا الإطار من أجل الحفاظ على سياسة العراق الرامية الى الإبتعاد عن سياسة المحاور في المنطقة و تعزيز علاقات متوازنة معتدلة مع جميع الأطراف.

العلاقات الروسية ـ الايرانية: الواقع والمستقبل

د.سليم كاطع علي

رئيس قسم دراسات الازمات

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد-العراق

المقدمة

مرت العلاقات الروسية –الايرانية بمراحل مختلفة، اذ شهدت تقاربات وتوترات وذلك بحسب تحقق مصالح الطرفين او تباعدها، اضافة الى الوضع الجيوسياسي، اذ ان هناك عوامل مؤثرة اخرى تجعل بناء علاقات حسن الجوار والتعاون المتبادل امرا ضروريا، فالثروات الطبيعية الغنية جدا التي تمتلكها هاتان الدولتان، ولاسيما النفط والغاز الطبيعي فضلا عن القوى البشرية والقدرات العسكرية والتأثير في منطقتهما وخارجها، كل ذلك يجعل موضوع العلاقات الروسية الايرانية مسالة مهمة على الصعيد الدولي.

وتستقي هذه العلاقات اهميتها من اهمية الموقع الايراني في السياسيتين الاقليمية والدولية، فدور ايران في منطقة اوراسيا لا يمكن تجاهله او التقليل من اهميته، فهي تحتل موقعا استراتيجيا مركزيا، اذ تطل على القوقاز من جهة وعلى الخليج العربي من جهة اخرى، وعلى اسيا الوسطى السوفيتية ساقا من جهة ثالثة .

إذ تحتل ايران موقع متميز في استراتيجيات القوى الكبرى ومن ضمنها روسيا الاتحادية، وذلك لعدة اسباب اهمها حلم روسيا الاتحادية في الوصول الى المياه الدافئة، وحماية مصالحها في المنطقة، اذ تشكل ايران احدى القوى الكبرى في منطقة الشرق الاوسط، ومن هنا تجد روسيا من الممكن الاعتماد عليها في الحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة المهمة.

ومن جهة اخرى، تزداد اهمية ايران لروسيا الاتحادية وذلك بحكم موقعها الجغرافي القريب، اذ اصبحت ايران الجار الجنوبي الذي ينبغي السيطرة عليه لحماية الامن القومي الروسي، فالموقع الجغرافي المتميز من الناحية الجيوبوليتكية والاستراتيجية جعل ايران محل صراع وتقادم القوى الكبرى لاقامة العلاقات معها وتحسينها.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان تعزيز العلاقات الروسية ـ الايرانية وفي مختلف المجالات هي ضرورة استراتيجية لكلا الدولتين، لمواجهة التحديات والمتغيرات الاقليمية والدولية التي تواجههما.

وقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يلي:

- **المبحث الاول: الابعاد السياسية للعلاقات الروسية ـ الايرانية**
- **المبحث الثاني: الابعاد الاقتصادية للعلاقات الروسية ـ الايرانية**
- **المبحث الثالث: الابعاد الامنية والعسكرية للعلاقات الروسية ـ الايراني**

المبحث الأول: الابعاد السياسية للعلاقات الروسية ـ الايرانية

بدء التقارب في العلاقات الروسية ـ الايرانية مع بداية مرحلة البيريسترويكا الغورباتشوفية وتخلي السوفيت عن مبدأ ادلجة العلاقات الدولية، ومن هنا فقد بدات مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات السوفيتية- الايرانية .

وقد مثلت رسالة الخميني الى الرئيس السوفيتي غورباتشوف في كانون الثاني 1989 وهي الرسالة المكتوبة الوحيدة الى زعيم اجنبي والتي عدت مصالحة مؤثرة، اذ تبادل بعدها كبار المسؤولين الزيارات واهمها زيارة وزير الخارجية السوفيتي آنذاك اوارد شيفرنادزه الى طهران عام 1989، وهي اول زيارة رفيعة المستوى منذ عام 1979 .

وبهذا فقد عد عام 1989 بداية التعاون بين الاتحاد السوفيتي السابق وايران، لاسيما بعد وفاة الخميني في حزيران 1989، والتي عدها كثيرون بداية نقلة نوعية في علاقات ايران الخارجية وذلك لعوامل كثيرة تأتي في مقدمتها حاجة ايران الى الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة لاعادة اعمار ما دمرته الحرب، فضلا عن انتخاب هاشمي رفسنجاني رئيسا للجمهورية الاسلامية الايرانية والذي ينظر اليه على انه رجل ذو توجه براغماتي، وقيامه بعد وفاة الخميني بزيارة موسكو مما اعطى زخما جديدا للعلاقات الثنائية.

فقد حرص رفسنجاني على زيارة الاتحاد السوفيتي على الرغم من التحول الكبير الذي حدث في ايران عقب وفاة الخميني، كان يعني ان القيادة الجديدة قد حسمت خيارها بالانفتاح على الشرق بما يعني استكمال سياسة الانفتاح التي سار عليها الخميني تجاه المعسكر الشرقي، لاسيما ان رفسنجاني كشف في مؤتمر صحفي عقده قبل سفره الى موسكو في 20/ حزيران/ 1989" ان الخميني اوصاه بالانفتاح على الاتحاد السوفيتي" وهكذا ساعدت زيارة رفسنجاني لموسكو على ازالة العقبات التي تقف في طريق العلاقات الثنائية بين البلدين.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه في عام 1991، استمر التطور والتقارب في العلاقات الروسية- الايرانية في المجالات كافة، اذ ان تفكك الاتحاد السوفيتي واعادة الحريات الدينية الى المسلمين والمسحيين واليهود في روسيا شجع على استئناف العلاقات بين البلدين.

وقد عملت روسيا الاتحادية على توثيق علاقاتها مع ايران وهذا بدى واضحا من خلال تأكيد المسؤولين الروس من ناحية، والزيارات المتبادلة من ناحية اخرى، فعلى سبيل المثال بعث الرئيس الروسي آنذاك يلتيسن رسالة تهنئة الى هاشمي رفسنجاني لمناسبة اختياره رئيسا لجمهورية الاسلامية الايرانية، ومن جهة اخرى ثمنت روسيا الاتحادية مواقف ايران في عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولاسيما خلال تفكك الاتحاد السوفيتي، اذ اخذت ايران تنتهج نهجا محافظا ومنضبطا ولم تتخل في تطور الاحداث في الاتحاد السوفيتي السابق ، لاسيما في ايامه الاخيرة وقد اظهرت ايران من ناحية اخرى توافقا مع روسيا الاتحادية في حربها الاولى مع الشيشان 1994-1996، اذ اكدت ان مسالة الشيشان تعد مسالة داخلية تخص الداخل الروسي، الا انها اظهرت بعض الانزعاج من حرب الشيشان الثانية عام 1999والتي تزامنت مع ترؤس ايران لمنظمة التعاون الاسلامي.

هذا وقد اعتبر عقد التسعينيات والسنوات التي تلته رقعة زمنية منسجمة للتعاون الاستراتيجي الروسي- الايراني، اذ زودت روسيا ايران بمفاعلين نوويين بقوة (1200) ميكا واط لكل منهما وساندتها في المحافل الدولية، ولاهداف استراتيجية تتعلق بالامن القومي الروسي لا تجد روسيا الاتحادية سبيلا سوى دعم ايران ومنع وقوعها في فلك الولايات المتحدة الامريكية بالترويض العسكري او الاقتصادي. وقد شكل التعاون الروسي- الايراني في المجال النووي من اهم المشروعات المشتركة بين الطرفين في عقد التسعينيات، اذ عد التعاون النووي الروسي- الايراني منذ ايام الاتحاد السوفيتي السابق من قبل كثير من الباحثين الاكثر ثباتا واستمرارا على الاطلاق، ذلك التعاون الذي بدء في اواخر الثمانينات من القرن المنصرم، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي بشكل رسمي في عام 1991، ركزت الحكومة الايرانية على جهود التعاون المشترك مع روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق .

ومن جهة اخرى، فقد حكم التعاون الروسي- الايراني في المجال النووي اعتباران اساسيان: الاول هو حاجة روسيا الاتحادية لايران كحليف وشريك استراتيجي في مواجهة الغرب، وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية، نظرا لموقعها الاستراتيجي وتأثيرها في منطقة حساسة جدا. والثاني هو خوف روسيا من تمرد طهران، خاصة اذا ما تمكنت من الحصول على سلاح نووي يشكل تهديدا لروسيا الاتحادية قبل غيرها من الدول.

وفي اطار التعاون النووي بين البلدين فقد وقعت روسيا وايران في عام 1992 اتفاقية تعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في الطب والصناعة والزراعة والبحوث العلمية، وكانت هذه بداية التعاون الثنائي في المجال النووي. كما ابرمت روسيا الاتحادية عقدا مع ايران في العام 1993، البناء مفاعلين نوويين روسيين في (بوشهر) في الجنوب الغربي لايران، الا ان المرجعية الاساسية للعلاقة النووية الروسية الايرانية هي: البروتوكول الموقع في 1 كانون الثاني/ يناير من العام 1995، والخاص بنصب مفاعل نووي بطاقة (1000) ميغاواط، وهو المشروع الموروث من حكومة الشاه التي كانت قد تعاقدت عليه ايران مع المانيا الغربية لانشائه، لكن العمل فيه كان قد توقف مع اندلاع الثورة الايرانية، ثم ما لبث ان تعرض الى تدمير كبير نتيجة قصفه ابن الحرب العراقية –الايرانية (1980-1988)، وتضمن البروتوكول الملحق بالعقد الذي بلغت قيمته 800 مليون دولار ما ياتي:

-تدريب الخبراء الايرانيين

-امكانية تجهيز ايران بالفي طن من اليورانيوم الخام

-نصب مفاعل ابحاث.

كما اوفدت روسيا (150) فني روسي الى الموقع، فضلا عن ارسال (2000) عامل روسي وتدريب (500) فني ايراني، وينص الاتفاق على التزام روسيا بتزويد ايران بالوقود النووي اللازم لتشغيل مفاعلاتها النووية، فيما تلتزم ايران من جانبها باعادة الوقود النووي المستنفذ، اي بعد استخدامه الى روسيا حتى لا يتم توجيهه بعد ذلك الى الاغراض العسكرية من جانب ايران .

وحسب الاتفاق الاصلي بين روسيا الاتحادية وايران، فقد كان من المفترض ان تنتهي روسيا الاتحادية من انشاء وتركيب المفاعل في عام 2000، وتشير بعض التقديرات الامريكية والغربية الى ان المشروع في مفاعل بوشهر ربما يمثل الخطوة الاولى للبرنامج النووي الايراني، اذ اظهرت ايران اهتماما بشراء مفاعل اخر من نوع (في 213في اي ار 440) ومفاعل اخر كبير الحجم للبحوث اي ما مجموعه خمسة مفاعلات كبيرة لكل منها طاقة تصل الى(1300) ميكا واط.

وهنا لابد من التذكير ان محطة بوشهر النووية كان الالمان قد وضعوا حجر الاساس فيها عام 1980، غير انهم ما لبثوا ان رحلوا من هناك، فوافقت روسيا على مواصلة بنائها على امل الحصول من عقد القرن على مليارين و700 مليون دولار امريكي.

ومن جهة اخرى، فهناك جدوى اقتصادية من التعاون الروسي –الايراني في المجال النووي، فضلا عن ان قيمة عقد بناء محطة بوشهر النووية الكبيرة، يوفر لروسيا الاتحادية فرص عمل لحوالي(10)الالف من خبراء الطاقة الذرية والتخصصين وهو امر لا يقل اهمية عن قيمة الصفقة ذاتها، لاسيما وان الصفقة وقعت في وقت تعاني روسيا الاتحادية من عدم استقرار اقتصادي وهجرة العقول والعلماء في مختلف المجالات، هذا فضلا عن الافاق المستقبلية للتعاون مع ايران في هذا المجال، اذ اعلن اسد الله حبوري نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الايرانية، عزم ايران انشاء احد عشر مفاعلا نوويا لتوليد الطاقة الكهربائية حتى عام 2021، اذ ابدت روسيا الاتحادية استعدادها لبناء اكثر من مفاعل بمليارات الدولارات، اذ ان هناك رغبة اكيدة من الجانب الروسي لمواصلة التعاون مع ايران .

هذا وقد استطاعت ايران من تكثيف مجالات التعاون في بناء المفاعلات النووية والابحاث والتحقيقات العلمية في مجال استخدام الذرة للاغراض السلمية، فاتجهت ايران الى كوريا الشمالية وكوبا فقدمت الاخيرة المساعدة في عمليات تبادل المعلومات(التنقيب عن اليورانيوم وتخصيبه بمجمعات اصفهان وساغند، اذ يمكن لايران الحصول على اليورانيوم قبل لاشباع من خامات الفوسفات في منطقة كرمن.(

كما ذكرت صحيفة (معاريف)الصهيونية في 25 حزيران/ يونيو عام 1993، ان سويسرا اصبحت موردا رئيسيا لمعدات وتطوير البرنامج النووي الايراني، اذ اشارت الى عشرات الشركات السويسرية التي تصدر مواد لانتاج اسلحة نووية وكيميائية وبايولوجية وصواريخ بعيدة المدى، فضلا عن ذلك، اجرت ايران في عام 1993 تجارب لانتاج البلوتونيوم وقد ابلغت ايران الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ان تجاربها كانت من اجل بطاريات نووية لسوائل يفترض ان تستخدم في برامج فضاء ايرانية في المستقبل .

وفي عام 1997، وقعت روسيا الاتحادية وايران اتفاقا حول سبل مراقبة روسيا الاتحادية للمواصفات الدولية للسلامة في مفاعل بوشهر النووي على الخليج العربي، اذ يهدف الاتفاق الى فرض رقابة على كل مراحا انجاز اعمال المشروع بغية ضمان السلامة مواصفات السلامة المحلية والدولية.

وفي شباط/ فبراير 1998، وقع الجانبان الاتفاق الاخر الذي التزمت بموجبه روسيا باتمام المشروع قبل 8 تموز/ يوليو 1999.

ان كل ما تقدم يثير تساؤلا مهما هو لماذا حملت العلاقات الروسية- الايرانية في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين هذا القدر من الاهمية؟ قد تبدو الاجابة صعبة ومعقدة نوعا ما، الا ان النظر في طبيعة التفاعلات الدولية والاوضاع السياسية التي مرت بها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول اجزائه الى جمهوريات مستقلة، هذه التحديات باتت تشكل تهديدا جديا على هيبة وكيان روسيا الاتحادية الجديدة، لهذا فان التوجه الروسي نحو ايران ي تلك المرحلة كان سيوفر لروسيا مكاسب عدة مهمة يأتي في مقدمتها:

-تراجع ايران عن محاولة تصدير الثورة الاسلامية الى الجمهوريات الاسلامية الجديدة وذلك لحاجتها الى التكنولوجيا الروسية.

-حاجة روسيا الاتحادية الى تامين شريك مهم معها في عمليات استغلال الثروة المعدنية في اسيا الوسطى والاستفادة من موقع ايران المطل على الخليج العربي، وذلك لان علاقات روسيا مع ايران ستضع روسيا موقع استراتيجي مهم.

-ان علاقة روسيا الاتحادية مع ايران تجعلها لاعبا مهما في الحد من نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في منطقة اسيا الوسطى بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص .

ان العلاقات الروسية –الايرانية لا تشكل اهمية ذاتية اذا جرد النظر فيها من اي طرفي محيطها الاقليمي او الدولي، وهي علاقة تثير الكثير من التساؤلات بشأنها وذلك بحكم المتغيرات الدولية تجاه الملف النووي الايراني والدعم الروسي المتواصل لايران في برنامجها النووي .

واستمر التعاون بين روسيا الاتحادية وايران في المجال النووي، لاسيما بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى السلطة في روسيا، اذ مثلت المدة من عام 2000-2007 اهم مرحلة في تطوير البرنامج النووي الايراني، فلقد شكل التعاون الروسي- الايراني البعد الاكثر خطورة، ففي العام 2001 وقع الجانبان اتفاقا نص على قيام روسيا الاتحادية ببناء المزيد من المحطات للطاقة النووية في ايران.

فقد زار الرئيس الايراني محمد خاتمي روسيا الاتحادية في العام 2001، تم عن الاعلان على موافقة روسيا الاتحادية بناء ثلاثة مفاعلات نووية اخرى في ايران بكلفة تقدر بحوالي بليوني دولار امريكي. وقد اخذ التعاون الروسي –الايراني ابعادا حيوية وذلك بعد اعلان الحكومة الروسية عام 2002، استعدادها لبناء خمسة مفاعلات نووية اضافية في ايران، وقد صدرت وثيقة عن وزارة الطاقة الروسية، يتم بموجبها الاعلان عن خطط روسيا حتى عام 2012، والتي تضمنت تأكيد روسيا الاتحادية على بناء المحطات النووية الجديدة في ايران.

وقد صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد توليه منصب الرئاسة، ان التعاون بين روسيا وايران اصبح عاملا ملحوظا يعين على توطيد دعائم الامن والاستقرار ف المنطقة مثلما في العالم اجمع، وتتحاور روسيا وايران سياسيا تحاورا منتظما حول طائفة من القضايا، والتي تضم مسائل الحد من انتشار السلاح النووي ونزع السلاح ومكافحة

الارهاب والوضع في اسيا الوسطى والشرق الاوسط وافغانستان وجنوب القوقاز ومنطقة قزوين والعراق، وتتعاون روسيا وايران تعاونا متبادل النفع في مجالات الاقتصاد والتجارة والعلوم والثقافة وغيرها.

وتجدر الاشارة الى ان التعاون النووي بين روسيا الاتحادية وايران، هو من المفاعلات المنخفضة الخطر، والتي تستخدم الماء الخفيف، كما انه من ذات النوع الموجود في الصفقة الامريكية مع كوريا الشمالية، وهذا ما اشار اليه الرئيس فلاديمير بوتين للرد على الضغوط الامريكية من اجل وقف المعونة النووية الروسية لايران، قائلا: ان التعاون النووي بين روسيا وايران هو ليس من الوع الذي يهدد عملية منع الانتشار النووي، بل في الحقيقة : "ان واشنطن ذاتها دخلت في عملية مشابهة مع كوريا الشمالية الشيوعية"، مشيرا الى تعهد الولايات المتحدة الامريكية لكوريا الشمالية ببناء مفاعلين نوويين سلميين لانتاج الطاقة دون امكانية انتاج اليورانيوم(235) المخصب او البلوتونيوم(239 .).

ان النقلة الحقيقية في البرنامج النووي الايراني كانت في عام2002، عندما كشف المعارض الايراني (علي رضا جعفر زاده) عن وجود موقعين نوويين ايرانيين غير معروفين وهما مصنع لتخصيب اليورانيوم في ناثانز والاخر للماء الثقيل في اراك، وهذا ما فسر على ان ايران تسعى لانتاج شيء اخر، غير ما هو معلن عن برنامجها النووي السلمي .

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد نشرت تقريرا في عام 2002، تعتقد فيه ان ايران تخالف انظمة معاهدة حظر الانتشار النووي للعام 1986، لانها لم تعلن عن نشاطاتها النووية المهمة طيلة عشرين عاما، ومنذ ذلك التاريخ وحرب التهديدات والعقوبات والتهويل الاعلامي قائما بين ايران من جهة وما سمي بالمجتمع الدولي ممثلا بمجموعة (الخمسة+واحد).

ومن جهة اخرى، شهد العام 2004 تطورات مهمة في البرنامج النووي الايراني فقد تم الوصل في 144تشرين الثاني/ نوفمبر في باريس الى اتفاق سمي ب(اتفاق باريس)، اذ اعلن كبير المفاوضين الايرانيين من خلاله تعليقا جزئيا لتخصيب اليورانيوم، بعد ضغوط من الدول الاوروبية الثلاثة(فرنسا، بريطانيا، المانيا).

وفي العام 2005 وبعد وصول احمدي نجاد الى السلطة في ايران واعلانه عن سياسته النووية في كلمه القاه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في 17ايلول 2005، اكد حق ايران في انتاج دورة نووية كاملة، فضلا عن ايقافه المفاوضات بشان البرنامج النووي الايراني مع المجتمع الدولي في اب 2005 .

مما دفع ذلك الدول الغربية وبعد مشاورات اوروبية امريكية الى التهديد الفعلي بالعقوبات رافقتها رحلة قام بها الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن الى اوروبا، والتي اسفرت عن عن تكثيف الضغوط على ايران مع عدم ترك باب المفاوضات مفتوحا .

وقد واجهت ايران هذه التهديدات الغربية بالتهديد ايضا بضرب كل دولة تقوم بتقديم الدعم اللوجستي للقوات الامريكية، فضلا عن قلق مضيق هرمز، وقد تزامن ذلك مع التصعيد الاعلامي من قبل القيادة الايرانية ضد اسرائيل مما دفع الغرب الى تكثيف الضغوط على ايران مطالبة اياها بالوضوح والشفافية .

وفي 10 كانون الثاني 2006، قامت ايران برفع الختام التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في جميع مراكز الابحاث النووية الايرانية، فضلا عن استمرار تخصيب اليورانيوم، وعدم الجدية في المفاوضات مع مجموعة (الخمسة+واحد)، وعلى الرغم من الموقف الروسي الداعم لايران الا ان الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية استطاعت احالت البرنامج النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي وفرض العقوبات الدولية عليها .

وكانت روسيا الاتحادية قد حاولت في بدايات عام 2006، نزع فتيل الازمة النووية الايرانية المتصاعدة عبر حل وسط يعمد الى الامساك بالعصا من المنتصف والحيلولة دون حرمان ايران من التقنية النووية، ويقوم الاقتراح الروسي على تخصيب اليورانيوم داخل الاراضي الروسية.

وعلى الرغم من احالة البرنامج النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي، فقد كان لروسيا الاتحادية الدور المؤثر في حجم ونوعية القرارات التي فرضها مجلس الامن على ايران، ومنها جاءت صيغة القرار(1835) والصادر في 27 ايلول/ سبتمبر من العام 2008، ناتجا عن الموقف الروسي الذي اعترض على فرض المزيد من العقوبات ضد ايران.

ان صمود الموقف الروسي الرافض لاية عقوبات تفرض على ايران بهدف عزلها ومنعها من تطوير برنامجها النووي، انما يعود بالدرجة الاولى الى مهارة القيادة الايرانية في ادارة المعركة الدبلوماسية لملفها النووي. فضلا عن قوة ايران اقتصاديا وعسكريا وسياسيا امام الضغوط الامريكية وقدرتها على ردع الولايات المتحدة الامريكية عن مهاجمتها حتى الان، اي ان الموقف الروسي يتغذى من الموقف الايراني، والعكس صحيح.

وعلى العكس من الولايات المتحدة الامريكية لا تنظر روسيا الاتحادية الى البرنامج النووي الايراني باعتباره تهديدا كبيرا، اذ يرى الروس امكانية التعايش مع ايران النووية واستمرت في موقفها الداعم لايران، وهو ما شجع العناد الايراني في مجلس الامن واستمرا تخصيب اليورانيوم.

ويعد البرنامج النووي الايراني من ابرز القضايا السياسية الدولية في العلاقات الامريكية-الروسية، بل اصبح مظهرا من مظاهر التنافس في هذه العلاقة، وتحاول روسيا الاتحادية استخدام البرنامج النووي الايرني كورقة ضغط في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية، واثبات الدور والمكانة الروسية في المجتمع الدولي، لاسيما بعد ان فقدت روسيا الاتحادية مكانتها كدولة عظمى في المجتمع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، ومن هنا فقد ربطت روسيا الاتحادية بين البرنامج النووي الايراني وجملة من القضايا الدولية، لاسيما توسيع حاف شمال الاطلسي في اوروبا الشرقية من جهة ومشروع الدرع الصاروخية الامريكي من جهة اخرى .

فقد تواترت التصريحات الروسية التي تربط بين البرنامج النووي الايراني وملف الدرع الصاروخية، اذ اظهرت روسيا الاتحادية تلميحات الى خطة تهدف الى الربط بين البرنامج النووي الايراني ومشروع الدرع الصاروخي الامريكي، وكانت سياسة الوفاق الجديدة التي اتبعها الرئيس الامريكي باراك اوباما تجاه روسي الاتحادية، والتي اكدت استعداد الولايات المتحدة الامريكية التخلي عن بناء الدرع الصاروخية في اوروبا الشرقية، مقابل ان تمارس روسيا الاتحادية ضغوطا على ايران لوقف برنامجها النووي، او على الاقل وقف تخصيب اليورانيوم .

فضلا عن ذلك، حكم الموقف الروسي في التعامل مع البرنامج النووي الايراني ازمة الثقة التي تحكم الموقف الروسي ازاء التعامل الامريكية والغربي مع قضايا الانتشار النووي، وهي ازمة تعود بداياتها الى الازمة الكورية الشمالية، فبعد تخلي روسيا الاتحادية عن دعم المفاعل النووية لكورية الشمالية بعد شكوك امريكية فوجئت روسيا الاتحادية بان الولايات المتحدة الامريكية واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل.

وعليه يمكن القول، ان التعاطي الروسي مع البرنامج النووي الايراني ينطلق من المصلحة الروسية، اذ اتبعت روسيا الاتحادية سياسة المساومة مع الولايات المتحدة الامريكية في قضية دعم او التخلي عن دعم البرنامج النووي الايراني، وهو امر تجد فيه روسيا الاتحادية كفيل بتحقيق لها اهداف عدة، ومنها عدم تدخل الولايات المتحدة الامريكية في كل من جورجيا واوكرانيا وتوجيه الامور فيها لغير مصلحة روسيا الاتحادية.

فضلا عن ذلك، يشكل التعاون الروسي- الايراني في بحر قزوين احد اهم السمات الرئيسة للعلاقات الروسية-الايرانية، لاسيما فترة ما بعد الحرب الباردة، اذ تعتبر كل من روسيا وايران اقوى دولتين على ضفاف بحر قزوين اقتصاديا وعسكريا، وان ثمة مصلحة موضوعية لكلا البلدين في تبادل السلع والتقنيات وفي تدعيم السلام والامن في منطقة جنوب القوقاز واسيا الوسطى، وعليه تحرص الدولتان على الابقاء على نفوذهما في منطقة بحر قزوين التي باتت موضع تنافس دول كثيرة .

وتتفق رؤى الدولتين في مواجهة الهيمنة الامريكية في منطقة بحر قزوين والنظام الدولي الجديد، كما وتعمل كل منهما على الوقوف بوجه المحاولات الامريكية التي ترمي الى تحجيم نفوذهما في هذ المنطقة.

وعليه، فان كل من ايران وروسيا يصطدمان في احيان كثيرة باخطار واحدة على امنهما، ولذا يشعران بضرورة دراسة الوضع الناشئ وتقييم الاخطار الانية والمحتملة التي قد تؤثر في سلامة علاقاتهما ورسم سبل ازالة هذه الاخطار.

فضلا عن ذلك، شكلت الازمة السورية التي انفجرت في 15 اذار 2011دافعا اخر باتجاه تطور العلاقات الروسية-الايرانية، بعد ان شهت حالة من التراجع والفتور، لاسيما بعد رفض روسيا تسليم ايران صفقة الاسلحة المضادة للطائرات(1س-300) التزاما بالعقوبات الدولية التي فرضها مجلس الامن الدولي على ايران في عام 2010.

وقد صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اثناء لقائه وزير الخارجية الايراني على اكبر صالحي في موسكو في اوائل شهر اب 2011، ان التطورات الجارية في سوريا فتحت صفحة جديدة في العلاقات الروسية-الايرانية، يذكر ان كل من روسيا الاتحادية وايران اكدتا منذ البداية، على ان الاحداث في سوريا تعد من صميم الشؤون الداخلية وان تغيير النظام لابد ان يتم بارادة سورية وليست خارجية، كما توافقت الرؤية الروسية- الايرانية في دعم نظام بشار الاسد ورفض تغييره والدفاع عنه في المحافل الدولية وخصوصا مجلس الامن الدولي .

ومن هنا، كانت ولازالت العلاقات الروسية- الايرانية، لاسيما في متغيراتها الاقليمية والدولية، تشكل اهمية كبيرة ومؤثرة ليس فقط لاطراف هذه العلاقة فحسب، وانما الى اطراف دولية اخرى ترتبط مصالحها بمصالح احدهما او كلاهما معا، مما يؤثر ذلك في طبيعة العلاقة القائمة بينهما

المبحث الثاني : الأبعاد الاقتصادية للعلاقات الروسية ـ الايرانية

يعد العامل الاقتصادي من ابرز عوامل التقارب في العلاقات الروسية- الايرانية، لاسيما في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اذ سعى القادة الروس الى استثمار مصادر دخل توفر لهم امكانية ادارة الدولة المنشاة حديثا على اطلال الامبراطورية السوفيتية، ولم يكن من مصادر دخل حقيقة سوى تحول روسيا الى تاجر سلاح دولي بشكل حكومي او من خلال السوق السوداء، وهو ما شجع ايران الطامحة لتعزيز قوتها الى الاسراع في خلق نمط تقاربي في العلاقة مع روسيا.

وتسعى كل من روسيا وايران الى خلق حالة من الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين بما يخدم مصالحهما، لاسيما في المجال الاقتصادي من خلال التعاون في مجال النفط والتجارة والغاز، فضلا عن التعاون التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتجددة.

وعليه، فقد اصبح التعاون الاقتصادي بين روسيا وايران محط اهتمام اكبر في الوقت الراهن، لاسيما وان ايران تتعرض الى ضغوط دولية هائلة بسبب برنامجها النووي وهوي بذلك بحاجة الى روسيا الاتحادية والحفاظ على علاقاتها معها وتقويتها قدر الامكان، لاسيما وان الدور الروسي اخذ يشكل احد اهم الادوار في المجتمع الدولي بل ويحدد مسارات القضايا الدولية .

وقد اخذت العلاقات الاقتصادية الروسية –الايرانية تتقدم باطراد نسبيا اعتبارا من نهاية عقد التسعينيات من القرن المنصرم، ففي 14 نيسان/ ابريا 1997، تم توقيع الاتفاقية التجارية الثنائية التي مهدت الطريق للتعاون الواسع بينهما، وفي 12 اذار/ مارس 2001، وقع الجانبان معاهدة التعاون الاقتصادي التي اصبحت دافعا اخر لتطوير العلاقات الثنائية، وازدادت تدريجيا قيمة التبادل التجاري بين البلدين في اكثر من ميدان خلال الفترة (2000-2005) من 661 مليون دولار الى اكثر من مليارى دولار بما في ذلك 1,9 مليار دولار من الصادرات الروسية. في حين وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين مليارى دولار في العام 2006، وهذ التبادلات تزداد وثوقا في قطاع من قطاعات الطاقة النووية والاجهزة على انواعها والصناعات المعدنية والسيارات وتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي، والتعاون في

مجال النقل وانشاء ممر للنقل الدولي بين اسيا الوسطى ومرفا بوشهر على الخليج العربي، وهو ممر يمثل مصلحة جيواستراتيجية مهمة جدا، ويؤمن اتصالا مباشرا بين سيبيريا والمياه الدافئة والحلم الازلي للدبلوماسية الروسية.

فضلا عن ذلك، تعد ايران سوقا اقتصاديا مهمة لروسيا الاتحادية لتصريف المنتجات الروسية، لاسيما العسكرية والتقنية ومساعدتها على حل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها المجمع الصناعي العسكري والاقتصادي الروسي، وتمكينها من تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواكبة التطورات التقنية والمنافسة في الاسواق العالمية .

واخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتطور، لاسيما بعد زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لطهران في عام 2007، واعلن الرئيس الايراني بعد الباحثات مع نظيره الروسي انه تم الاتفاق على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل الى 200 مليار دولار، اذ ازداد حجم التبادل التجاري في عام 2007 الى 3,3 مليارات دولار، اذ بلغت حصة الصادرات الروسية 2,8 مليار دولار، وفي عام 2008 ازداد حجم التبادل التجار بمقدار 10,1% بالمقارنة بعام 2007، مع ازدياد الواردات الايرانية بمقدار 22%، وتشكل المعادن ومنتجات الصناعة الثقيلة اكثر من 70% من الصادرات الروسية الى ايران، اما الواردات الايرانية الى روسيا فتشمل: المواد الغذائية(نحو 60%) ومنتجات الصناعات الخفيفة والسلع الاستهلاكية، وقد عقدت في كانون الاول/ ديسمبر 2007 انعقدت في موسكو الجلسة المشتركة السابعة لمجلس العلاقات الايرانية- الروسية الدائم بخصوص التعاون التجاري والاقتصادي، وكان في قمة جدول الاعمال التباحث حول افاق تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات.

وتعتقد كل من ايران وروسيا الاتحادية ان حجم التعاون الحالي في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ليس في مستوى التعاون السياسي متعدد الجوانب للدولتين، لاسيما في الامور الاقليمية والدولية .

ويشمل التعاون الاقتصادي الروسي- الايراني في مجالات عديدة منها الطاقة والصلب والطيران، فضلا عن مشروعات خاصة بالسكك الحديدية والممرات الدولية بصفة عامة، اذ اتفقت شركات السكك الحديدية في كل من ايران وروسيا واذربيجان على انشاء خط حديدي من مدينة قزوين الايرانية الى منطقة الانرا الاذرية والبالغ طوله حوالي 138كم، والذي تم الاتفاق عليه ففي عام 2000 وجرى الانتهاء منه في عام 2012 .

وفي اطار التعاون النفطي بين البلدين، فقد اتفق البلدين على حصول روسيا الاتحادية على 500 الف برميل يوميا من النفط الايراني مقابل بضائع تصدرها روسيا الاتحادية الى ايران، وهو الامر الذي اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية كون ان هذا التعاون جاء بعد فرض عقوبات دولية جديدة على ايران بسبب برنامجها النووي، كما انه يمكن ان يأزم العلاقات الامريكية –الروسية .

وتعمل شركتان روسيتان نفطيتان في المجال النفطي في ايران هما(لوكا ويل وتات نفط)، اذ تعمل شركة لوكا ويل وبالتعاون مع شركة نورسك هايدرو النرويجية في حقل اناران النفطي، وقد اسهمت الشركة في استخراج ما يقارب 100 الف برميل يوميا من النفط في عام2010، عدا ان شركة لوك اويل تبني خط انابيب لنقل نفط بحر قزوين عبر

ايران وفق خطة(swap)، اذ يجري توريد النفط الروسي من بحر قزوين الى المناطق الشمالية من ايران، وتقوم ايران بتصدير الكمية ذاتها عبر المرافئ الايرانية على الخليج العربي لصالح شركة لوك اويل.

اما شركة تات نفط فهي تتعاون مع وزارة النفط الايرانية في مجال التكنولوجيا الحديثة، اذ تقدم الشركة المساعدة التقنية في حقول النفط الثقيل، كما وقامت الشركة بالتعاون مع صندوق "مصطفى زان" الايراني ببناء شركة مشتركة ستقوم بتنفيذ مشاريع في فروع النفط والكيمياء النفطية في ايران، ومن جهة اخرى تعمل شركة غاز بروم الروسية في ايران، اذ تستثمر في معالجة المرحلتين الثانية والثالثة للغاز في حقل الغاز الطبيعي الاكبر في الشرق الاوسط وهو حقل فارس الجنوبية.

ومن جهة اخرى، هناك تعاون روسي –ايراني في مجال الطاقة الكهربائية، اذ اتفقت وزارة الطاقة الايرانية ونظيرتها الروسية على توقيع اتفاقية تجارية بقيمة (8-10) مليار دولار، لتيث وانشاء محطة ومد خطوط الضغط العالي، وقال وزير الطاقة الايراني(حميد جيت جيان) " ان ايران وروسيا لديها خبرة طويلة للتعاون في صناعة الكهرباء ونامل لان تسهم المفاوضات الى تطوير التعاون بين البلدين في مجال صناعة الماء والكهرباء .

فضلا عن ذلك هناك تعاون روسي- ايراني في مجال الفضاء واطلاق الاقمار الصناعية، اذ افادت مصادر روسية بان ايران وروسيا وقعتا اتفاق سري بشان تطوير التعاون في مجال الفضاء واطلاق الاقمار الصناعية، وقد نشرت صحيفة(ازفيستيا) الروسية تقريرا بهذا الشأن قالت فيه ان التعاون الثنائي يشمل تأهيل روسيا لرواد الفضاء الايرانيين ومساعدة روسيا لايران في انشاء منظومة مسح الارض وانشاء قمر صناعي للاتصالات مع امكانية الرصد والتقاط الصور بواسطة الاقمار الصناعية والحصول على المعلومات التي توفرها الاقمار الصناعية الروسية بشكل مباشر.

ان هذا التعاون السري بين روسيا وايران جاء ردا على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية ضد روسيا الاتحادية بسبب ازمة اوكرانيا، وكانت روسيا وايران قد وقعتا هذا البرتوكول في ختام الجلسة الخامسة لمجموعة العمل الروسية الايرانية المشتركة للتعاون في مجال الفضاء في 10 ابريل/ نيسان 2014 .

وتعد وسائل الموصلات هي الاخرى احد اهم اوجه التعاون الروسي- الايراني، اذ وقعت كل من ايران وروسيا والهند اتفاقا لانشاء كوريدور لوسائل الموصلات بينهما، وبحسب هذا الاتفاق تم تحديد خط النقل التالي: من المرافئ الهندية الى المرافئ الايرانية على الخليج العربي، ثم يمر الخط عبر اليابسة وصولا الى بحر قزوين، اذ سيجري نقل البضائع الى المرافئ الروسية: اسرتاخان ومحج قلعة واولي، لتنقل بعد ذلك عبر السكك الحديد والطرق المائية الداخلية الى بحر البلطيق والبحر الاسود، وكذلك عبر الشاحنات الى الشمال والغرب.

فضلا عن ذلك، تعمل روسيا وايران على تعزيز علاقاتهما التجارية في اطار الاتفاقيات الثلاثية، فعلى سبيل المثال تم تشكيك مجلس الغاز الاعلى بمشاركة ايران وروسيا ودولة قطر الذي اصبح معروفا باسم" اوبك الغازي" وفي اذار/ مارس 2008 اتفقت روسيا وايران واذربيجان على بناء سكة الحديد التي تمر على طول سواحل بحر قزوين وتربط

روسيا وايران عبر الاراضي الاذربيجانية، وتقدر قيمة هذا المشروع على 600 مليون دولارزوفي سبيل توسيع التبادل التجاري بين البلدين اتفق الجانبان على اهمية تطوير العلاقات المباسرة على مستوى المحافظات والمراكز الصناعية، اذ زار عدد من المسؤولين الايرانيين ورجال الاعمال عددا من المحافظات الروسية، منها اومسك ونبجني نوفجورود، وجرى توقيع عدد من العقود التي تستورد بموجبها المحافظات الروسية من ايران الفواكه والخضروات والانسجة والجبس والاحجار الكريمة والاسمدة الكيمياوية، وفي المقابل تستورد ايران منها الاخشاب والاجهزة الكهربائية والسفن النهرية وغيرها من المستلزمات. كما وقامت ايران بتصدير الفستق والخيار والعنب والكيوي والاسمنت وهياكل السيارات والتمر والكرز ومعجون الطماطم وغيرها من المنتجات الاخرى الى روسيا خلال العام 2011 .

المبحث الثالث: الابعاد والعسكرية للعلاقات الروسية -الايرانية

تعتبر ايران واحدا من كبار المشترين للاسلحة الروسية منذ اواخر الثمانينيات، وذلك في اطار عملية التحديث العسكري الواسعة التي شرعت بها ايران منذ ذلك الحين، من اجل تعويض الخسائر الفادحة التي لحقت بها من جراء الحرب العراقية- الايرانية(1980-1988)، اذ وقع الجانبان الروسي والايراني اتفاقا للتعاون العسكري بينهما اشتمل على صفقة تتراوح قيمتها ما بين 2الى4 مليارات دولار تشمل طائرات قتالية متعددة الاغراض (ميغ29) والقاذفات الاستراتيجية (تي يو22 ام) والطائرات (ميغ31) و(ميغ27) وطائرات الانذار المبكر، وهو ما ساعد ايران على تحديث قواتها الجوية بصورة جذرية، اذ باتت واحدة من اكبر الدول حجما والافضل تجهيزا في منطقة الشرق الاوسط.

ويطغى التعاون العسكري بين روسيا الاتحادية وايران، لاسيما بعد الحرب الباردة على مختلف مجالات التعاون الاخرى بين البلدين، وذلك لما يثيره من مخاوف لدى الولايات المتحدة الامريكية والدول الخليجية الحليفة معها واسرائيل .

وفي عام 1991، وقعت روسيا وايران عقدا لتوريد السلاح التقليدي، وقد اقترحت روسيا على ايران ان تعيد تسليح الجيش الايراني، وتقدم المساعدة اللازمة لتمكن ايران من بناء صناعتها العسكرية الخاصة في مجال الدفاع وبلغ مجموع قيمة العقود المبرمة بين 7 الى9مليارات دولار.

وبلغت مبيعات السلاح الروسي لايران حوالي(4) مليارات دولار بين عامي(1990-1995)، وتحتل ايران المرتبة الثالثة عالميا من حيث استيراد السلاح الروسي بعد الصين والهند بحجم يبلغ 400 مليار دولار سنويا، وتشكل (روسبورون اكسبورت) التي تملكها الدولة الروسية الشريك الاساسي لايران في مجال التسليح.

وتعد ايران سوقا رابحة للسلاح الروسي في ظل تدهور علاقاتها مع العالم الغربي، اذ ترى روسيا انه يمكن التعويل على تجارة السلاح مع ايران بدرجة كبيرة، وذلك نظرا لما يتمتع به الاقتصاد الايراني من استقرار نسبي بسبب النفط، ومن هنا اتجهت اعين المسؤولين الروس الى ايران للمساهمة في اعادة تدوير وتشغيل التها العسكرية وتنشيط تجارة

السلاح الروسية، التي تعد المصدر الرئيسي للسيولة بالنسبة للحكومة التي عجزت عن تلبية مطالب المواطنين في الداخل من العسكريين والمدنيين، مثلما عجزت عن سداد ديونها التي بلغت عام 2000(157) بليون دولار .

وخلال اعوام (1991-1994)، صدرت روسيا الى ايران مقاتلات وقاذفات وثلاث غواصات وكتائب صاروخية عدة. فضلا عن ذلك اشرفت روسيا على بناء مصنعين في ايران لإنتاج دبابات (ت-72) وعربات المشاة القتالية (بي ام بي-2) ومصنع ثالث لإنتاج الصواريخ المضادة لدبابات كورنيت، وهنا ينبغي الاشارة الى ان غالبية الاسلحة المذكورة تم تسليمها لايران بمقتضى الصفقات التي تم توقيعها في الفترة 1989-1991، اي في عهد الاتحاد السوفيتي.

وفي منتصف التسعينيات انخفض حجم التعاون العسكري بين البلدين بشكل كبير ولم تنفذ مجموعة من العقود التي سبق توقيعها، وذلك بسبب الصفقة السرية المعقودة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية (صفقة شتيرنميردن-جور)، اذ التزمت روسيا بقطع التعاون العسكري مع ايران، في مقابل تقديم المعونات المالية واتاحة الامكانية لتصدير الاسلحة الروسية الى حلف شمال الاطلسي، كتعبير عن الانفراج في العلاقة بين روسيا والغرب.

ومع اواخر التسعينيات بدء التعاون العسكري الروسي- الايراني يستعيد نشاطه بشكل تدريجي رغم المعارضة الامريكية المستمرة، ففي عام 1998 وافقت روسيا الاتحادية على بناء مفاعلين جديدين في مدينة بوشهر الايرانية الى جانب استكمال المفاعل الرئيسي، ثم توالت الصفقات والعقود التسليحية بين البلدين وسط مشاعر الاستياء والغضب من جانب الولايات المتحدة الامريكية .

ويشكل التقارب العسكري الروسي- الايراني، هاجسا مقلقا الى حد ما للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل على حدا سواء، اذ ترى كل منهما ان هذا التعاون سيؤدي الى تعاظم القوة العسكرية الايرانية، فضلا عن تعاظم النفوذ الروسي في مقابل تهديد نفوذهما في منطقة تشكل اهمية بالغة وقيمة عالية لهما، لذلك فقد تكاثرت المحاولات الامريكية لإقناع روسيا الاتحادية او حتى اجبارها على ايقاف تعاونها العسكري مع ايران وعدم تزويدها باسلحة تقليدية متقدمة او تقنية عسكرية حساسة، واعتمدت الولايات المتحدة الامريكية في اقناعها لروسيا الاتحادية، بان مبيعات السلاح الروسي لايران يمكنها ان تهدد كلا من روسيا والولايات المتحدة الامريكية وسيكون ضررها اكثر من نفعها، كما لم تغفل واشنطن اللعب على وتر الارهاب الحساس، اذ تصور الولايات المتحدة الامريكية ان ايران تعد احدى الدول الراعية للارهاب في العالم .

وتسطيع ايران من خلال تعاونها العسكري مع روسيا الاتحادية ان تملا الفجوة التي تولدت عن الحصار الغربي المفروض على تصدير السلاح اليها او التكنولوجيا العسكرية المتطورة، ففي الوقت الذي تسعى به الولايات المتحدة الامريكية جاهدة للحيلولة دون تزويد ايران باية اسلحة او تكنولوجيا متطورة، لاسيما ما يتعلق باسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية، جاءت روسيا لتعرض منتجاتها العسكرية على ايران في علاقات تعاون استراتيجية عسكرية، مما يمكن ايران من كسر الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية عليها منذ سقوط نظام الشاه، وهو ما يساعدها على تحديث وتطوير قدراتها الدفاعية، لايسما في مجال الاسلحة الاستراتيجية .

واستمر التعاون بين البلدين يأخذ منحى تصاعدي، لاسيما بعد زيارة وزير الدفاع الروسي ايجور سرجييف الى ايران في عام 2000، اذ ناقش في زيارته التعاون العسكري بين البلدين. وكانت الحصيلة الاساسية لتلك الزيارة استئناف التعاون العسكري والتقني الروسي- الايراني مجددا بعد ان كان قد توقف قبل خمس سنوات من حصول تلك الزيارة بفعل ضغوط امريكية، فتعززت الاتصالات على الصعيد العسكري وتم توسيع رقعة الاتصالات والمشاورات حول قضايا الامن والبناء العسكري والتحديات والاخطار المشتركة وتدريب ضباط ايرانيين في المعاهد العسكرية الروسية .

وفي العام 2001 زار الرئيس الايراني الاسبق محمد خاتمي روسيا الاتحادية وتباحث مع المسؤولين الروس في مسائل توسيع التعاون بينهما، بما في ذلك شراء الاسلحة الروسية والتقنيات الحديثة، كما واكد نظيره الروسي فلاديمير بوتين استعداد روسيا تزويد ايران بمعدات عسكرية دفاعية، ومن جانبه قال المسؤول في وزارة الخارجية الروسية الكسندر لوسوكوف" ان ايران تتمتع بنفوذ كبير اقليميا ودوليا، واضاف ان التعاون مع ايران مهم جدا لحل القضايا العالقة على حدودنا الجنوبية. وكانت ايران قد استلمت من روسيا خلال الفترة من 2001-2005 ثلاث طائرات (سو-25و35حوامة مي -171) ولم تأتي الى ايران عربات المشاة القتالية بي ام بي-3، واحدث ما تم توريده اليها كان دبابات تي-72 التي كانت قد دخلت الخدمة في الجيش السوفيتي عام 1973 .

وفي نهاية عام 2005، تم توقيع عقد لشراء 29 قاعدة اطلاق و1200 صاروخ لمنظومة الدفاع الجوي الايراني تور-ام1، وبلغت قيمة العقد الاجمالية نحو 770 مليون دولار، اما العقد الاخر فكان من اجل تحديث منظومات الدفاع الجوي الايرانية بصواريخ من نوع س-125 المعروفة منذ حرب تشرين الاول/ اكتوبر 1973، مقابل 200 مليون دولار. وفي عام 2008، نقلت مصادر روسية ان روسيا زودت ايران بصواريخ(اس-300) للدفاع الجوي، ونقلت وكالة انباء يوفوستي عن مصادر روسية، ان روسيا وايران اجرتا في عام 2008 محادثات بشان حصول ايران على منظومات دفاع جوي قصير ومتوسطة المدى .

وقد اثارت الصفقات التسليحية بين روسيا الاتحادية وايران خلافات عديدة، وذلك بسبب العقوبات المفروضة على ايران، فيما اصرت روسيا الاتحادية على ان القرارات الصادرة من مجلس الامن الدولي بفرض تلك العقوبات لا تمتد الى مجال صفقات السلاح التقليدية، في حين ان الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل انتقدتا روسيا على مواصلة تنفيذ عقود السلاح المبرمة مع ايران، لاسيما تلك المتعلقة بالصواريخ المضادة للطائرات من طراز تور ام ا .

فضلا عن ذلك، قال السفير الروسي في ايران جاغاريان ان العقوبات التي فرضها مجلس الامن الدولي على ايران في بعض اتجاهات التعاون العسكري التقني، اما ما يخص توريد بضاعة عسكرية روسية الى ايران فهو لا يقع تحت طائلة العقوبات المفوضة على ايران، وعليه فان الجانب الروسي اعلن في مرات عديدة عن استمراره في تنفيذ وتطوير التعاون في هذا المجال .

ومن جهة اخرى، فقد اهتز التعاون العسكري الروسي- الايراني في عام 2010، وذلك على اثر الغاء روسيا عقد انظمة الصواريخ (اس-300 الروسية)* المضادة للطائرات بعد ثلاث سنوات من توقيع العقد، وقد جاء انسجاما مع قرار

مجلس الامن الدولي الذي نص على فرض عقوبات جديدة على ايران بسبب برنامجها النووي، ومع ذلك فقد سلمت روسيا ايران 29 نظاما دفاعيا مضادا للطائرات من طراز (تور ام)، وهو اقل تطورا من (اس-300 .(

وقد زودت روسيا الاتحادية ايران بمنظومات صاروخية "ارض –جو" من طراز "سي300" وصواريخ "تورد-1 m- و"بوك-1 "mوادسا" هذا الى جانب قطع تصنيع اقمار صناعية ايرانية واطلاقها، وقد ذكر يوري كوبتيف مدير وكالة الطيران والفضاء الروسي " ان طهران نالت ترخيصا لتصنيع طائرات نقل من طراز"توبوليف334"، وكما اشارت بعض الصحف الروسية ان روسيا الاتحادية قد تبيع لايران في المستقبل عددا غير محدود من المدرعات الصاروخية والتكتيكية وغواصات تعمل بالديزل .

فضلا عن ذلك، استمر التعاون بين البلدين في مجالات الدفاع الجوي وانظمة التنصت الالكترونية والرادارات والصواريخ، وسلمت ايران روسيا نسخة من الطائرة الايرانية بدون طيار(يسير) وهو نسخة مستلهمة من الطائرة الامريكية(ستان ايغل)، فيما اكد البلدان على مواصلة التعاون بينهما في المجال النووي، لاسيما بعد تدشين الوحدة الاولى من محطة بوشهر الكهرو- ذرية في ايلول/ سبتمبر 2011 .

الخاتمة

يعد التقارب في العلاقات الروسية- الايرانية، لاسيما في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ابرز سمات تلك العلاقات، اذ سعى القادة الروس الى استثمار مصادر دخل توفر لهم امكانية ادارة الدولة بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية، ولم يكن من مصادر دخل حقيقة سوى تحول روسيا الى تاجر سلاح دولي بشكل حكومي او من خلال السوق السوداء، وهو ما شجع ايران الطامحة لتعزيز قوتها الى الاسراع في خلق نمط تقاربي في العلاقة مع روسيا.

وسعت كل من روسيا وايران الى خلق حالة من الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين بما يخدم مصالحهما، لاسيما في المجال الاقتصادي من خلال التعاون في مجال النفط والتجارة والغاز، فضلا عن التعاون التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات

صفقة القرن في ميزان مقترحات التسوية بعد هزيمة "1967"

سعادة السفير .بلال المصري

سفير مصر السابق لدي أنجولا وساوتومي والنيجر

عضو الهيئة الإستشارية – المركز الديمقراطي العربي

مقدمة:

لا تتوفر وثيقة مُعلنة عن ما يُسمي بصفقة القرن , والإعلان الرسمي الوحيد عنها كان إعلاناً صوتياً , إذ حدث في زيارة الرئيس المصري لواشنطن منذ أشهر قليلة أن أعلن وبدون مُقدمات منطقية عن أنه يدعم وبحماس الرئيس الأمريكي Donald Trumpفي خطته بالنسبة للقضية الفلسطينية ثم وبعد أن أثير الكثير من اللغط حول هذه الخطة وتردد أنها تتضمن تنازل مصر عن جزء متاخم لقطاع غزة بشمال شبه جزيرة سيناء لتوطين الفلسطينيين فيها , نشر موقع البوابة في الأول من أكتوبر 2017 تصريحاً أدلي به وزير الخارجية المصري قال فيه " إن صفقة القرن لا تعني التنازل عن أية أراضٍ مصرية، وما أثير حولها "تفسيرات خاطئة هدفها الجدال واللغط , ولا يمكن للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وهو قائد للقوات المسلحة أن يتخلى عن ذرة من تراب الوطن , فالأرض دُفع ثمن باهظ لتحريرها على المستوى العسكري والقانوني والدبلوماسي ولابد أن نزيل اللغط في هذا الأمر , فما طرحه الرئيس السيسي أن حل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة والوصول لحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يعد إنجازاً ضخماً على مستوى العالم ، وبالتالي يمكن وصفه بقضية القرن " مع العلم أن الرئيس المصري لم يطرح شيئاً مُحدداً لحل القضية , ومع كل ذلك فلا يجد المرء هذه الخطة بصفة مُستندية مُعلنة , إلا أنها تُطرح في وسائل الإعلام علي إختلافها وكأنها شظايا متناثرة .

في ضوء ما تقدم فلا يُعرف علي أي من الوجوه إلي أي منهج تسوية تنتمي صفقة القرن تلك , هل هو المنهج الأمريكي أم الإسرائيلي أم العربي ؟ ذلك أنه من المُستبعد تماماً أن يكون المنهج الفلسطيني هو مصدر تلك الخطة التي قُدمت علي أنها خطة أو صفقة القرن , تتجاوز الخطط السابقة عليها , لكن الملاحظة المبدئية في هذا الشأن والتي قد تشي بالأساس المنهجي لها أنها قُدمت بلسان الرئيس المصري عندما إلتقي به الرئيس الأمريكي بالبيت الأبيض في 3 أبريل 2017 حيث قال الأول مُوجهاً كلامه للرئيس الأمريكي وللإعلام بقوله ما نصه "ستجدنى بكل قوة ووضوح داعماً لأى مساع لإيجاد حل للقضية الفلسطينية فى (صفقة القرن) ، ومتأكد أنك تستطيع أن تحلها " ، ورد الرئيس Trump قائلاً: " سنفعل ذلك سوياً ، سنحارب الإرهاب سوياً وستمتد صداقتنا طويلاً " . إذن هي صفقة Deal وليست خطة Planأو مبادرة , Initiative وهذا يعني أن أساسها المنهجي تجاري يأخذ أسلوب القايضة أو المقاصة أو له صلة ما بذلك , كما أنها قُدمت كما لو كانت القضية وقد أصبحت سلعة تامة الصنعUltimate Product بمعني أنها معروضة للبيع وليس للتفاوض بشأن جودتها أو وفاءها بإحتياجات المُشتري النهائي الذي عليه إما أن يشتريها هكذا أو يرفضها.

للإقتراب والتعرف من أقرب نقطة ممكنة علي الملامح التي قد تتميز بها هذه الصفقة , يجدر أولاً تحديد إلي أي طرف ينتسب هذا المشروع الذي قُدم لأول مرة في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي علي أنه صفقة , ولتحديد ذلك لاحقاً في ثنايا هذا التقريرعلينا تتبع آخر مشروعات التسوية التي قدمتها الأطراف المعنية وهي إسرائيل والعرب والولايات المتحدة بإعتبارها الوسيط المُعتمد في المنطقة والضامن والشاهد علي أول إتفاق وُضع في الصراع العربي الإسرائيلي وهو معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي وُقعت في 26 مارس 1979 والتي تتابعت بعدها تطورات مهمة تتعلق بالتسوية التفاوضية للصراع , لأن بيان آخر ما قدمه كل من هذه الأطراف من مقترحات / مشروعات للتسوية قد يعين علي تحديد المسافة المُتوقعة بينه وبين صفقة القرن مجهولة التفاصيل , وذلك كما يلي:

النهج الأمريكي في التسوية:

أعلن الرئيس الجمهوري George Bush الأبن في 24 يونيو 2001 الرؤية الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط , والتي نظر إليها البعض علي أنها تطور ثوري لو أنه قيس بمسير النظرة الامريكية للصراع العربي الإسرائيلي منذ عهد الرئيسH.Truman وحتي الرئيس , .Clinton B وكانت أهم نقاط هذالرؤية:

-أن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وتقديم مساعدات كبيرة ودعم للفلسطينيين في مسيرتهم نحو بناء الدولة يتوقف علي إجراء إصلاح شامل في السلطة الفلسطينية يتضمن تغييراً في القيادة.

-بناء ديموقراطية حقيقية في الكيان الفلسطيني تعتمد علي التسامح والحرية , وفي حال إتباع الشعب الفلسطيني لهذه الأهداف , فإن الولايات المتحدة والعالم سيدعمون جهودهم بقوة , كما سيمكن للشعب الفلسطيني عقب تحقيق هذه الأهداف التوصل لإتفاقات وترتيبات أمنية مع إسرائيل ومصر والأردن.

-بعد تحقيق ما سبق ستعمل الولايات المتحدة مع الفلسطينيين علي إقامة دولة مرحلية في إنتظار محصلة المفاوضات حول معظم القضايا الحساسة في الصراع وهي الحدود واللاجئين ووضع مدينة القدس.

-ستدعم الولايات المتحدة إعلان الدولة الفلسطينية المُتكاملة السيادة بعد إختيار قيادة جديدة ومؤسسات جديدة ووضع ترتيبات أمنية جديدة مع دول الجوار مع إفتراض بقاء الحدود وجوانب معينة من السيادة الخاصة بالدولة إنتقالية حتي يتم حل هذه الجوانب في إطار تسوية نهائية في الشرق الأوسط.

-تلتزم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بمساعدة الفلسطينيين في جهود الإصلاح بتقديم الدعم للإنتخابات الديموقراطية (التي فازت فيها حماس فيما بعد والتي عُوقبت علي فوزها بفرض عزلة عليها في غزة) والدعم الإقتصادي والتنموي.

-من المنتظر أن تتحرك إسرائيل علي نحو مماثل لسحب قواتها إلي المناطق التي كانت تحتلها قبل الإنتفاضة أي قبل 28 سبتمبر 2000 , وإنهاء الوجود الإستعماري في الأراضي المُحتلة وفقاً لتوصيات لجنة ميتشيل التي دعت لوقف النشاط الإستعماري الإسرائيلي.

أعلن فيما بعد عن خريطة طريق عُدلت لاحقاً لتنفيذ هذه الرؤية الأمريكية , وهذه الخريطة عبارة عن جداول زمنية تتضمن بعض الآليات لتنفيذ ما تضمنته رؤية الرئيس Bush وهي عبارة عن أربع دورات زمنية الأولي من أكتوبر وحتي ديسمبر 2002 والثانية من يناير وحتي مايو 2003 والثالثة من يونيو وحتي ديسمبر 2003 والرابعة وهي مرحلة الدولة وتبدأ من 2004 وحتي 2005 , ونقلت وكالة AFP في 28 أكتوبر 2002 رد أريل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي علي هذه الرؤية الأمريكية حيث ذكر أمام لجنة الدفاع والخارجية بالكينيست أنه يرفض التجميد الكامل للمستوطنات وأنه يقبل مبدئياً خطة الطريق للسلام , فيما سبق الرد الإسرائيلي أصدار القيادة الفلسطينية بياناً في 24 يونيو 2002 عبرت فيه السلطة عن ترحيبها بالأفكار الواردة بخطاب الرئيس الأمريكي في 24 يونيو 2002 ووصفتها بأنها إسهام جدي في دفع عملية السلام , وإن كان صائب عريقات مسئول التفاوض قد عبر في تصريح صحفي في وقتا سابق عن عدم قبول دعوة الرئيس الأمريكي لإيجاد قيادة فلسطينية جديدة , أما مصر فقد أعلن الرئيس مبارك في تصريح لصحيفة الأهرام في 26 يونيو 2002 بأن بيان الرئيس Bush متوازن ويتضمن أفكاراً جيدة وجديدة ولكن لا تزال بعض الأفكار في حاجة إلي توضيح , وأن مصر لا تمانع في المساهمة في الإصلاحات الفلسطينية , وقد تسلم كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس الوزراء الفلسطيني في 30 أبريل 2003 نسخة من خطة الطريق الأخيرة , والتي كان من أهم ما تضمنته هذه الخطة ذات المراحل الثلاث:

***المرحلة الأولي** : تتضمن(1) إصدارالقيادة الفلسطينية بياناً صريحاً يؤكد حق إسرائيل في البقاء ووقفاً فورياً وغير مشروط للنار وإنهاء كافة أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان كما تصدر إسرائيل بياناً يؤكد إلتزامها برؤية إقامة الدولتين وإنهاء العنف ضد الفلسطينيين (2) يُعاد بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ولا تتخذ إسرائيل أي أعمال من شأنها تقويض الثقة وتُستأنف خطة التعاون الأمني مع لجنة إشراف أمنية تضم الولايات المتحدة ومصر والأردن (3) ينسحب الجيش الإسرائيلي من مناطق إحتلها في 28 سبتمبر 2000ويُعاد نشر قوات أمن فلسطينية بمناطق يخليها الجيش الإسرائيلي(4) يُوضع دستوردولة فلسطينية ويُعين رئيس وزراء مُؤقت ووزراء بصلاحيات إصلاحية وتنشأ لجنة مُستقلة للإنتخابات لتجري إنتخابات.

***المرحلة الثانية** : (إنتقالية وتبدأ من يونيو 2003 حتي ديسمبر 2003) وتتضمن : (1) تركيز الجهود علي خيار إقامة دولة فلسطينية مُؤقتة بحدود مُؤقتة وتبدأ هذه المرحلة وتنتهي مع إمكانية إنشاء الدولة الفلسطينية ذات الحدود المُؤقتة عام 2003 . (2) يُعقد بعد إجراء الإنتخابات مؤتمر دولي بواسطة اللجنة الرباعية لدعم الإقتصاد الفلسطيني وبدء إنشاء الدولة بحدودها المُؤقتة , وذلك بالتوازي مع إستمرار الإصلاحات السياسية والأمنية وإزالة المستوطنات المُقامة منذ عام 2000.

المرحلة الثالثة : تتضمن (1) وضع إتفاق للوضع النهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني خلال عامي 2004 – 2005 والتقدم في هذه المرحلة مُرتبط الحكم عليه من قبل اللجنة الرباعية(2) يُعقد مؤتمر دولي ثان بواسطة اللجنة الرباعية في بداية 2004 لإقرار إتفاق يتم التوصل إليه بشأن دولة فلسطينية مُستقلة بحدود مُؤقتة ويُفضي هذا الإتفاق بمساندة من اللجنة الرباعية إلي حل نهائي ووضع دائم وذلك خلال عام 2005 , ويتضمن الحل النهائي قضايا

الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات إستناداً علي القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أرقام 338 و 242 و 1397 التي تنص علي إنهاء الإحتلال الذي بدأ عام 1967 (3) قبول رسمي عربي بعلاقات طبيعية مع إسرائيل وبحق الأمن لجميع الدول في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل.

كانت رؤية الرئيسBush علاوة علي أنها ثورية من وجهة النظر الأمريكية ومن يسمون بالمعتدلين العرب وكانت إلي حد ما مُحددة أيضاً , إذ أنها حددت أمرين هامين هما إقامة دولة فلسطينية وعلي جزء من أراضي فلسطين , وذلك بموجب تفاوض يتم بين الفلسطينيين والإسرائيليين , ويؤكد ذلك مُراجعة التدخل الأمريكي الدبلوماسي السابق علي رؤية Bush ففي سبتمبر 1982 أعلنت الولايات المتحدة عن مبادرة للرئيس الأمريكي Ronald Reagan بشأن حل النزاع "في الشرق الأوسط" والتي كان من أهم ما تضمنته:

-أنه وكما ورد بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فإنه يجب أن تكون هناك فترة يتمتع خلالها الفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة بحكم ذاتي شامل لشئون السلطة مع إيلاء إهتمام كاف لمبدأ الحكم الذاتي لسكان الأراضي المُحتلة وللمطالب الأمنية المشروعة لهم , وخلال الفترة الإنتقالية التي تستمر لمدة 5 سنوات وتبدأ بعد إجراء إنتخابات حرة لإختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي والتثبت من أنه في وسع الفلسطينيين حكم أنفسهم (وكأن شعب جمهورية Vanuatu وهي جزيرة في جنوب المحيط الهادي وبلا حضارة أثرت في الإنسانية كتلك التي للفلسطينيين أقدر منهم علي حكم نفسه) وأن هذا الحكم الذاتي لا يهدد إسرائيل.

-إن الولايات المتحدة لن تُؤيد إقامة مستوطنات خلال الفترة الإنتقالية , والواقع أن قيام إسرائيل بتجميد إنشاءها علي وجه السرعة يمكنه أكثر من أي إجراء آخر أن يقيم الثقة التي يتطلبها توسيع نطاق المُشاركين في المحادثات, فالمزيد من المستوطنات غير ضروري علي الإطلاق لأمن إسرائيل , وتقضي فقط علي ثقة العرب في إمكانية التفاوض بإنصاف وحرية حول النتيجة النهائية.

-إن الهدف من هذه الفترة الإنتقالية هو إنتقال السلطة المحلية بصورة سلمية ومُنظمة من إسرائيل إلي السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة , وفي نفس الوقت يجب ألا تتعارض هذه الفترة الإنتقالية مع متطلبات إسرائيل الأمنية.

-لا يمكن تحقيق السلام بإقامة دولة فلسطينية مُستقلة في هاتين المنطقتين , كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة إسرائيل لسيادتها أو سيطرتها الكاملة علي الضفة الغربية وقطاع غزة ولذلك فإن الولايات المتحدة لن تُؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولن تُؤيد ضمهما أو السيطرة الكاملة عليهما من جانب إسرائيل , غير أن هناك سبيلاً آخر إلي السلام وهو أن يتم الإتفاق علي الوضع النهائي لهاتين المنطقتين بالمفاوضات القائمةعلي الأخذ والعطاء إلا أن الولايات المتحدة تري بحزم أن حكماً ذاتياً من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مُرتبط بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت.

- إن موقف الولايات المتحدة يقوم علي أساس أنه في مقابل إحلال السلام تُطبق المادة الخاصة بالإنسحاب في القرار 242 علي جميع الجبهات بما في ذلك الضفة الغربية وغزة.

- تظل القدس غير مُجزأة إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض.

- إن إلتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل إلتزام راسخ.

أبلغ الملك الحسين ملك الأردن الرئيس الأمريكي Reagan وأعلن رسميا في عمان في 10 أبريل 1983 أن " الأردن لا يمكن أن يقبل مبادرة الرئيس Reagan لأننا في الأردن بعد أن رفضنا منذ البداية أن نتفاوض نيابة عن الفلسطينيين , فلن نتصرف بصورة مُنفصلة ولا نيابة عن أي شخص في مفاوضات السلام بالشرق الأوسط " * (وليم كوانت " عملية السلام " . مركز الأهرام للترجمة والنشر .صفحة 329) , وفشلت هذه المبادرة في النهاية وذلك علي الرغم من البيان الأردني الذي صدر في 11فبراير 1985 مع منظمة التحرير الفلسطينية والذي أُعلن فيه أن غايتهما المُشتركة هي إنشاء إتحاد كونفيدرالي يُقام بعد إنسحاب إسرائيل من الأراضي المَحتلة وتعهد الطرفان بالتفاوض في هذا الشأن كوفد واحد مُشترط في إطار مؤتمر دولي , إلي أن أعلن وزير الخارجية الأمريكي George P. Shultzفي 4 مارس 1988 أنه فيما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل ووفد فلسطين تبدأ المفاوضات حول ترتيبات لتحديد فترة إنتقالية علي أن يكون هدفها إنجاز هذه الترتيبات خلال ستة أشهر وبعد سبعة أشهر من بداية المفاوضات الإنتقالية تبدأ مفاوضات تحديد الوضع النهائي للأراضي المُحتلة بهدف إستكمالها خلال عام واحد وهذه المفاوضات ستركز علي جميع بنود ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم 242 وتبدأ محادثات تحديد الوضع النهائي قبل بدء سريان الفترة الإنتقالية , التي تبدأ بعد ثلاثة أشهر من إنهاء الإتفاق الإنتقالي , وتستمر لمدة ثلاث سنوات وستشترك الولايات المتحدة في مرحلتي المفاوضات , ... وبعد أقل من إسبوعين من لإفتتاح المفاوضات يُعقد مؤتمر دولي ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توجيه دعوات لأطراف النزاع في الشرق الأوسط والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن , ولأن مبادرة وزير الخارجية الأمريكي Shultz جاءت بصيغ عمومية لا يُفهم منها شيئ مباشر سوي أن المفاوضات الإنتقالية وتلك النهائية قد صُودر علي نتيجتها بالإشارة إلي تكوين وفد مُشترك أردني / فلسطيني , بما يعني أن إتجاه هذه المُبادرة ربما كان صوب الخيار الأردني.

النهج العربي في التسوية:

كان أول تحرك عربي جماعي بعد توقيع مصر وإسرائيل معاهدة السلام في واشنطن في 26 مارس 1979 , ذلك الذي تم في فاس حيث عُقدت قمة عربية في 9 سبتمبر 1982 إتخذت مقرراً تضمن ما يُعرف بمشروع السلام الذي تضمن:

- إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي إحتلتها في 5 يونيو 1967.

- إزالة المُستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967.

-تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

-إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية بإشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

-قيام الدولة الفلسطينية المُستقلة بعاصمتها القدس.

-يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المُستقلة.

-يضمن مجلس الأمن تنفيذ تلك المبادئ.

كان هذا المشروع العربي في حينه تحولاً في الفكر العربي إزاء التسوية السلمية , وقد خلا من اي إشارة تتعلق بالإعتراف بدولة إسرائيل , كما أنه لم يشر لقرار مجلس الأمن الدولي 242 لكنه بوجه عام ترجم رغبة عربية لتحقيق التسوية السلمية , وبعد نحو 20 عاماً من طرح العرب هذا المشروع تقدم الملك عبد الله بمبادرة لقمة بيروت العربية في مارس 2002 التي أقرتها وتتضمنت :

-مُطالبة إسرائيل بإعادة النظر في سياستها والإعلان عن أن السلام خيار إستراتيجي.

-مناشدة إسرائيل لتأكيد ما يلي:

*الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي أحتلت منذ يونيو 1967 بما يتضمن الجولان السوري وإلي ما بعد خطوط يونيو 1967 وكذا المناطق المُتبقية تحت الإحتلال بجنوب لبنان.

*تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194.

*قبول إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة علي الأراضي الفلسطينية المُحتلة منذ 1967 في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس.

وفي مقابل ذلك تُؤكد الدول العربية علي ما يلي:

*إعتبار أن الصراع العربي / الإسرائيلي إنتهي والدخول في إتفاق سلام مع إسرائيل وإعتبار الأمن حاجة لكل دول المنطقة.

*إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

-التأكيد علي رفض كافة أشكال نزوح الفلسطينيين والتي تتعارض مع الظروف الخاصة للدول العربية المضيفة.

-مناشدة إسرائيل وكافة الإسرائيليين لقبول هذه المبادرة من أجل حماية مستقبل عملية السلام والكف عن إراقة الدماء , وبما يمكن العرب وإسرائيل من العيش بسلام وحسن جوار وإمداد الأاجيال القادمة بالأمن والأإستقرار والرفاهية.

-دعوة المجتمع الدولي وكل الدول والمنظمات لتأييد هذه المبادرة.

-دعوة رئيس قمة وأمين جامعة الدول العربية لتشكيل لجنة من الدول الأعضاء المعنية وأمين عام جامعة الدول العربية للإضطلاع بالإصالات الضرورية للحصول علي التأييد لهذه المبادرة علي كافة الأاصعدة.

طرحت السعودية مبادرتها أو مشروعها للتسوية السياسية في قمة بيروت العربية في مارس 2002 وسبقها تقدم الزعيم الليبي القذافي لقمة عمان العربية في مارس 2001 بأفكار تتعلق بالتسوية تضمنت إقامة دولة علي أراضي فلسطين تحت مُسمي " إسراطين" , وكان أن بدأ مُجدداً نزاع ليبي / سعودي أدي مع عوامل أخري أكثر أهمية إلي مقتل هذه المبادرة في مهدها والتي كان أنسب وقت لها المرحلة التي تحرك فيها الرئيس السادات نحو التفاوض مع الكيان الصهيوني وذلك بناء علي نظرة براجماتية , لكن هذه المبادرة كانت تأكيد لإتجاه سعودي كان ينمو تدريجياً وببطئ للإقتراب نحو إسرائيل من باب التسوية السياسية وهي لم تكن الخطوة الوحيدة من قبل السعودية فقد سبقها ماعُرف بمشروع الأمير فهد , وعلي كل حال فإن أهم ما يمكن ملاحظته هو أن مبادرة السعودية بقمة بيروت أعترفت بمسألة إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل وهو الخيط الوحيد الذي إلتقطته إسرائيل من هذه المبادرة وتتبعته وبناء عليه بدأت الإتصالات الإسرائيلية / السعودية لاحقاً , يُضاف إلي ذلك أن المبادرة السعودية طُرحت وقد تغير المُناخ الدولي بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وبناء نظام دولي جديد وهو أمر مختلف عن المناخ الذي إتجهت أثناء مصر بإتجاه التفاوض.

نهج السلطة الفلسطينية:

بعد تبني قمة بيروت العربية لمبادرة الأمير عبد الله في مارس 2002 , قدم وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني د . نبيل شعث وثيقة غير رسمية إلي وزير الخارجية الأمريكي , Colin L . Powell وهي في تقديري الرؤية الأهم من المبادرة السعودية , لانها وثيقة تعكس رؤية من هم في بؤرة الخطر علي الرغم من أنها لا ترقي إلي مستوي التمنيات العربية المُؤسسة علي مفهوم أن الصراع العربي / الإسرائيلي يجب أن يكون إسلامي / إسرائيلي ذلك أن الغربيين اضطهدوا اليهود لدوافع دينية , وتأسست الحركة الصهيونية العالمية على أساس ديني , وهاجر اليهود لفلسطين (ومازالوا) لأسباب دينية , وتأسست دولة إسرائيل على قواعد دينية , وتدار دولة إسرائيل على أساس ديني , ويدافع عنها جيش ذو عقيدة دينية , ولا يتخذ قرار في أية مؤسسة إسرائيلية إلا على مرجعية دينية , ويضطهد الإسرائيليون الفلسطينيين منذ 70 عاماً لأسباب دينية , وكان الإنتصار الأعظم فى عيون وقلوب الإسرائيليين هو إستيلائهم على القدس سنة 1967 الذي ألهب المشاعر الدينية لليهود والصهاينة معاً , وعلى مدى نصف القرن الماضى وحتى يومنا هذا لا يوجد في إسرائيل أنشط من حركة تهويد القدس لدوافع دينية وإقامة المستوطنات بها وحولها , ويعتبر الهدف

الأسمى للإسرائيليين هو إعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى لدبناء علي عقيدتهم الدينية , والغربيون الذين يساندون إسرائيل اليوم يفعلون ذلك لأسباب دينية , كما أن اليمين الأمريكي والأوروبي يدعمان إسرائيل لإنحيازات دينية محضة , واليهود واليمين المسيحي في العالمين الغربي والشرقي يؤمنون بمعركة آخر الزمان وموقعة هرمجدون التي ستعيد المسيح للأرض على دماء أعداء إسرائيل , كل ذلك يتم بروح دينية مُتزمتة وبين ظهرانينا من لا يزالون يعتقدون بأننا يجب أن نتخلي عن ثوابت ديننا الإسلامي لندخل معركة يتسلح فيها عدونا بهوية دينية مُؤيدة من اليمين المسيحي والمجيئيين الأمريكيين وأضرابهم في أوروبا , فيما نحن لا سلاح لنا غير ترهات الليبراليين واليساريين العرب الذين لليوم غير مدركين أن الصراع ديني وسيظل وأن المعركة التي لا هوية دينية لأحد أطرافها محسومة للطرف أو الأطراف الأخري ممن يتمسكون بهويتهم وتمنياتهم الدينية وعلي كل حال هذه هي العناصر الرئيسية للرؤية الفلسطينية الواردة بهذه الوثيقة:

-ستكون الحدود بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل هي خط الهدنة في 4 يونيو 1967 ويتفق الطرفان علي تعديلات طفيفة ومُتبادلة ومُتكافئة للحدود لا تُؤثر- من بين أشياء أخري- علي تواصل الأرض ولن تكون للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أي مطالب من الأراضي ما وراء حدود 4 يونيو 1967 وستكون هذه الحدود هي الحدود النهائية بين الدولتين.

-سيكون هناك ممر دائم بين جزئي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

-ستصبح القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين وستصبح القدس الغربية عاصمة دولة إسرائيل.

-سينقل الجانب الفلسطيني السيادة علي الحي اليهودي وقسم حائط المبكي من الحائط الغربي في القدس الشرقية إلي إسرائيل , بينما يحتفظ بالسيادة علي ما تبقي من المدينة القديمة.

-ستقيم فلسطين وإسرائيل ترتيبات للتعاون الأمني تحفظ سيادة أراضي كل دولة ووحدتها , وستلعب قوات دولية دوراً مركزياً في هذه الترتيبات, بالإضافة إلي ذلك سيسعي الطرفان إلي إقامة نظام للأمن القومي.

-لن تشارك فلسطين أو إسرائيل في تحالفات عسكرية ضد بعضهما البعض أو تسمحا بأن تُستخدم أراضيهما ضد بعضهما البعض أو ضد جيران آخرين , ولا يُسمح بتمركز أي قوات أجنبية في أراضي أي من الدولتين ما لم يرد خلاف ذلك في إتفاق الوضع النهائي , أو يتم الأتفاق بشأنه لاحقاً من قبل الطرفين , وسيتم ضمان سيادة كل من فلسطين وإسرائيل وإستقلالهما بإتفاقات رسمية مع اعضاء في المجتمع الدولي.

-وفقاً لمبادرة السلام العربية الصادرة في مارس 2002 , فسيكون هناك حل عادل ومُتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يستند علي القرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

-ستحل قضية المياه بطريقة عادلة ومُنصفة وفقاً للإتفاقات والقواعد الدولية.

-ستكون فلسطين وإسرائيل دولتين ديموقراطيتين مع إقتصاد يعتمد نظام السوق الحرة.

-سيُؤذن إتفاق الوضع النهائي الشامل بإنتهاء النزاع بين فلسطين وإسرائيل , وسيُؤذن تنفيذه الكامل بإنتهاء المطالبات بينهما.

-يقتضي تحقيق هذه الرؤية بالطبع عملية مُوازية تؤدي إلي تطورات ملموسة وإيجابية علي الأرض , وسيتطلب هذا سياسة لإنهاء التصعيد وإنهاء الإحتلال وضمان حماية الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وفقاً للقانون والإدخال التدريجي لرموز السيادة من أجل دعم إتفاق الوضع النهائي والتمهيد له.

-ينبغي أن يكون هناك جدول زمني مثبت لهذه العملية مع مشاركة ديبلوماسية مضمونة لضمان ألا تتوقف هذه العملية , ويتطلب جزء من الأغعداد لقيام الدولة الفلسطينية في النهاية القيام بإعداد هيكلة داخلية , وهو ما شرعنا به بالفعل في المجالات السياسية والمالية والأمنية , وعلي الصعيد الأأمني ستكون الأفكار التي إقترحها جورج تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأساس لجهودنا.

مما يُلاحظ في هذه الوثيقة الفلسطينية أنها جاءت خلواً من أي إشارة إلي الجولان السوري المُحتل وتاكيدها في أكثر من إشارة لوضعية القدس وإشارتها بصفة غير مباشرة إلي أن الدولة الفلسطينية لن تكون منزوعة السلاح فقد أشير بالوثيقة إلي أن فلسطين أو إسرائيل لن تشاركا في تحالفات عسكرية ضد بعضهما البعض , كما أن الوثيقة أكدت علي حل الدولتين والذي صدر قرار عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 12 مارس 2002بشأنه تحت رقم 1397 في 12 مارس 2002 بأغلبية 14 صوت وإمتناع سوريا عن التصويت , ويعد هذا القرار الأول من نوعه , وقد طرحت الولايات المتحدة مسودته وفي مقدمتها أُشير إلي القرارين 242 و338 كمرجعين لهما صلة بالموضوع , وفي تقديري أن الرؤية الفلسطينية بهذه الوثيقة التي قدمها نبيل شعث لم تكن إلا إشعاراً بإستعداد الفلسطينيين للإعتراف بحق إسرائيل في الوجود وإقامة دولتهم في إطار الحل النهائي , وقد طُرحت هذه الوثيقة والدبلوماسية الأمريكية في حالة من الحركية غير المسبوقة أدت إلي طرح إدارة جمهورية لرؤية تضمنت حل الدولتين والذي رسخته الإدارة الأمريكية بتقديم مسودة مشروع قرار أجازه مجلس الأمن الدولي تضمن هذا الحل ليصير جزءاً من القانون الدولي الذي تشكله القرارات المُتعاقبة لمجلس الأمن الدولي الذي يُعتبر كما لو كان مشرعاً دولياً للأمم الأعضاء بالأمم المتحدة , وهو القرار نفسه الذي تجاهلته "صفقة القرن" بل ووجهت إليه صفعة مُهينة للقرار ولسمعة الدبلوماسية الأمريكية معاً.

النهج الإسرائيلي:

بالنظر إلي أهمية النهج الإسرائيلي من حيث صلته المُتوقعة بصفقة القرن المُثارة , فإن الرؤية الإسرائيلية في الغالب الأعم ستمثل – للأسف في ضوء إنهيار النظام العربي بيد القابضين عليه – المرجعية الأولي لمتخذ القرار الأمريكي ولكثير من مراكز العصف الذهني بالولايات المتحدة وربما غيرها والأسباب مختلفة منها – كما أشرت – إنتشار حكام علي رأس السلطة في العالم العربي مُؤهلين للتخلي والتنازل عن الثوابت التفاوضية لدي الجانب العربي والتي ترسخت لزمن طويل , بسبب تولهم السلطة ببلدانهم إغتصاباً وبدون عملية ديموقراطية حقيقية , وبالتالي فهم دائماً ما يكونوا

في حاجة للدعم الخارجي للحفاظ علي مقاليد السلطة , وعلي كل , فسأوضح جانبين للرؤية الإسرائيلية وهي علي تعدد مقترحاتها وخططها في فترة ما بعد هزيمة يونيو 1967 , يجد المرء الفروق بينها ضئيلة , إذ أنها تاستند جميعاً علي ثوابت نظرية الأمن الإسرائيلي التي أهمها الثوابت الدينية التوراتية والتي أُدمجت في حوادث التاريخ لتسبغ عليها معان مزيفة مُصطنعة وذلك منذ ما قبل إعلان دولة الكيان الصهيوني في 15 مايو 1948 وحتي الآن , ولإن الموضوع الذي يعنينا هو الشق الفلسطيني في الصراع والذي تراجع عنه القادة العرب الذين يحكموا الدول العربية الهشة من حيث هم بأحد أركان متحف مجهول يضم آثار وحفريات مُهملة , فسأسلط مزيد من الضوء هنا علي الرؤية الإسرائيلية لتسوية الشق الفلسطيني / الإسرائيلي , إذ بناء علي جانبي الرؤية الإسرائيلية تلك يمكن- علي الأقل – تحديد الإطار العام لتسوية القضية الفلسطينية / الإسرائيلية في المرحلة المُقبلة التي أطلق عليها باعة القضية "صفقة القرن" , ومن ثم تحديد المفهوم الذي ستتأسس عليه هذه الصفقة:

-1الرؤية الرسمية الإسرائيلية:

شهدت الدوائر السياسية بإسرائيل عام 1972 كثافة في النقاش السياسي والأمني بشأن مُستقبل الأراضي المُدارة Administered Terroitoriesودارت المقترحات الهادفة إلي وضع تصور لهذا المستقبل بين إقامة دولة ثنائية القومية Binationalفي فلسطين بترتيبات فيدرالية وكونفيدرالية , وتركز النقاش داخل إسرائيل في مستهل سبعينات القرن الماضي حول سياسات وزير الدفاع الإسرائيلي Dayan وخطة Yigal Allon من قادة حزب العمل ورئيس الوزراء الإسرائيلي بالنيابة في هذه الفترة ومقترحات الأمين العام الأسبق لحزب العمل الإسرائلي , A. Eliav وقد طُرحت هذه السياسات / الخطط في الوقت الذي كانت كتلة حزب Likud تنادي بالضم الكامل للأراضي التوراتية في يهودا والسامرا أي في الضفة الغربية وكانت سياسة الضم الليكودية تحظي بتأييد من قسم كبير بمجلس الوزراء الإسرائيلي آنئذ , وتعزز هذا الموقف إبان وفي أعقاب حرب أكتوبر 1973 , في الوقت الذي كان الرأي العربي مُوزعاً بين خطة الملك حسين الرامية إلي إنشاء دولة عربية فيدرالية علي ضفتي نهر الأردن , وبين رفض منظمة التحرير الفلسطينية المُستمر لوجود دولة يهودية علي ألأي موضع بالأراضي الفلسطينية , فيما كانت هناك ثمة أصوات بالضفة الغربية وحركة المقاومة مع إقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية.

ما يمكن وصفه بخطة: Dayan

لم تكن لوزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق M . Dayan من خطة بالمعني الدقيق للكلمة بل كان هناك ثمة تجميع لتصريحات ومقابلات صحفية وبيانات وخطب كونت جميعاً ما يُشبه خطة أو رؤية تعبر عنه , وتتأسس سياسة Dayan * (Divided Wor;d .1971 . page 381 . Georgory Henderson , Richard NedLebow and J.Stoessinger . Divided Nations In a)علي خمس مبادئ هي:

*في ظل الظروف السائدة في العالم العربي , فإن علي إسرائيل أن تحتفظ بالسيطرة العسكرية الكاملة وإذا ما لزم الأمر فسيكون ذلك في عموم Judea و , Samaria وسوف لا يُسمح لأي وجود عسكري هناك , كما سيكون علي إسرائيل الإحتفاظ بالقدرة علي مكافحة الأعمال الإرهابية في هذه المناطق.

*يجب أن تتضمن أي تسوية حق إسرائيل في إقامة مُستعمرات يهودية في Judea و , Samaria وعلي سبيل المثال يجب أن يعيش أن يكون من حق اليهود العيش في الخليل أو. Hebron

*يجب أن تكون هناك علاقة خاصة و فريدة بين إسرائيل والضفة الغربية , فلا حدود متُغلق في أي مكان بضفة الأردن.

*علي إسرائيل الإمتناع عن إدراج الأقلية العربية الكبيرة (؟) بدولة إسرائيل (إذ سيؤدي الضم الكامل للضفة ةقطاع غزة وقت طرح هذه السياسة إلي زيادة في عرب إسرائيل إلي مليون نسمة.)

*عند التوصل إلي التسوية النهائية فإن كل المواطنين الإسرائيليين من اليهود والعرب يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية.

إستهدفت سياسة Dayan تحقيق تعايش مُشترك بصفة فورية مع الفلسطينيين حتي وإن كان الصراع مُستمراً , ولا يستلزم تطبيق هذه السياسة إلا قيام إسرائيل بذلك بصفة أحادية , وبنفس القدر لا تستهدف إحداث تغيير ما في الوضع الراهن الواقعي Status quo في المناطق المُدارة , بموجب إتفاق يُوقع مع الأردن وهي لا ترمي كذلك إلي إعادة الضفة الغربية لا إلي الملك حسين ولا إلي الفلسطينيين , وهذه السياسة في مجملها ليست بأكثر من تشجيع تأسيس " كيان" فلسطيني مستقل غربي الأردن أو لتقل أنه ضم كامل ورسمي للأراضي المُدارة بواسطة إسرائيل , فسياسة Dayanوفقاً لما قاله هو تدعو إلي تحقيق تكامل بين المناطق المُدارة وبين إسرائيل في مجالات التجارة والعمل والزراعة والصناعة وإزالة القيود من أمام حركة البشر والسلع وتأسيس مستوطنات دفاع عسكري Nahal بالمناتطق الإستراتيجية وإقامة مستوطنات مدنية دائمة وأخري بمناطق رئيسية لكسر الإتصال الجغرافي للتواجد السكاني العربي بمناطق Judea و Samaria ولتحقيق مزج سكاني يهودي/ عربي , وغاية القول أن سياسة Dayan هدفها البعيد المدي أن تكون إسرائيل هي الحكومة الدائمة المسئولة عن المناطق المُدارة بتطبيق برامج دائمة وبصفة أحادية بها في كل المجالات.

من بين أهم التعليقات التي تناولت "سياسة " Dayan تلك التي صدرت عن شلومو افنيري وكان يشغل منصب أمين عام الخارجية الإسرائيلية عام 1975, إذ قال : "بالنسبة لي فإن إقتراح Dayan قد نضطر إلي الإستعانة به مُرغمين وعنوانه هو إستمرار الإحتلال الإسرائيلي من جانب واحد باسم "حكم ذاتي من جانب واحد " , والسؤال الذي أطرحه هو: ما هو مضمون مشروع الحكم الذاتي الذي ورد بإتفاقيات كامب ديفيد ؟ إنه إطار يهدف إلي إتفاق يُفضي إلي إيجاد سلطة فلسطينية ذات صلاحيات محدودة حقاً تُوضع تحت تصرفها علي أساس الإتفاق صلاحيات مُعينة وستكون العنوان الرسمي لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة وقد يئس Dayan من التوصل لإتفاق كهذا وهو بهذا كان

علي حق , ولكن بدلاً من البحث عن بديل آخر مُتفق عليه فإنه إقترح أن تفرض إسرائيل من جانب واحد التسوية التي تراها مناسبة لها باسم "حكم ذاتي" , ... أما أنا فأقترح تسمية الأشياء بمسمياتها وعدم تقديم مشروع سياسي للشعب الفلسطيني بطرق الخداع , ومن المُحتمل أنه في حالة إنعدام الحل فقد نلجأ إلي هذا الحل المرحلي , ولكن يجب أن لا نخدع أنفسنا بأن هذا هو الحكم الذاتي وأن السكان العرب سيعتبرونه كذلك" . * (ألوف هوربين . ترجمة غازي السعدي . هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ . دار الجليل للنشر – عمان طبعة أولي أبريل 1983 . صفحة 135)

خطة: Allon

قدم Yigal Allon هذه الخطة للحكومة الإسرائيلية بعد وقت قصير من نهاية حرب 5 يونيو 1967 , وتعتبر هذه الخطة من وجهة نظر إسرائيلية مُتعلقة بالأمدين القصير والطويل , وتقوم علي خمس مبادئ أيضاً * (المرجع السابق .صفحة 395) هي:

*الحق التاريخي في الإقامة علي أرض إسرائيل مع إيلاء الإعتبار الواجب للعوامل الديموجرافية السكانية بالمنطقة بإعتبار ذلك خط إخلاقي لهذه الخطة.

*تحديد الحدود التي يمكن الدفاع عنها , بإعتبار ذلك هو الجانب الجيوستراتيجي للخطة . تكون حدود إسرائيل من نواحي رام الله مُتجهة إلي الغرب بصورة تضمن أن يقع طريق اللطرون بين حورون – القدس تحت سيطرة إسرائيل , وضم جبل الخليل بسكانه البالغ عددهم 80 ألف نسمة لأن ذلك يضمن حماية القدس أو لأن هذه المنطقة تشتمل علي إمكانيات الإستيطان وبعض الأماكن المُقدسة مثل المغارة وقبر راحيل , وإعطاء ممر من منخفض الأردن إلي المملكة الأردنية بحيث يضمن للعرب أن يكونوا مُرتبطين بالمملكة الأردنية , وبحيث يسمح لإسرائيل بالسيطرة علي هذا الإتصال في حالة تعرضها للخطر.

*الحفاظ علي الخصائص اليهودية لدولة إسرائيل , وهو الأساس الوطني للخطة.

*الترويج للشخصية الإجتماعية الديموقراطية بإعتبارها الأساس الرئيسي للدولة والسمة الإجتماعية للخطة.

*قبول العالم لدولة إسرائيل , وهو الجانب الدبلوماسي في الخطة.

كانت الخريطة المُرفقة بخطة Allon توضح أن "دولة إسرائيل" حدودها الشرقية مع الأردن يحدها نهر الأردن حتي البحر الميت الذي يمر به خط متوسط Median line من شماله حتي جنوبه وعمد Allon إلي توضيح أن هذا الخط ليس حدوداً أمنية فقط بل يجب أن يكون خطاً سياسياً أيضاً , لكنه لا يجب أن يؤدي إلي ضم كامل لمعظم الضفة الغربية الواقعة غرب هذه الحدود , وبموجب هذه الخطة فإن إسرائيل ولدواع أمنية يلزمها مجرد شريط غير آهل بالسكان عرضه 14 كم في منطقة Gilboa بوادي جزيل وبمنطقة أخري بقرب الخليل بعرض 24 كم وهو ما يمثل ثلث الضفة الغربية تقريباً , فالخطة تتطلب خط دفاعي مُتقدم لإسرائيل داخل الضفة الغربية , تجريد مناطق الضفة

التي يُفترض أن تُعطي للعرب من السلاح ووضع المناطق الصحراوية في Judea تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية لحماية القدس من هجمات المقاومة الفلسطينية , ومنح السلطات الإسلامية وضعية خاصة علي الجزء المسلم من القدس , ويعتبر Allon أن شرقي نهر الأردن مجتمع فلسطيني يعيش تحت سلطة عربية بالفعل بفلسطين , ومن ثم فمن الخطأ القول بأنه لا يوجد وطن قومي للفلسطينيين , فلديهم وطن في الأردن شرقي النهر ولا فرق أن تدعوه الأردن او شرقي الأردن Transjordanie أو فلسطين , فالسيد Allon كان دائم الإعتقاد وبحزم أنأنه لم يُوجد قط كيان عربي فلسطيني ولا حتي في العهد الذهبي للإسلام , فالسيد Allon شأنه شأن كل الصهاينة إستعذبوا كذباتهم المُجففة الممجوجة وزيفوا التاريخ ومعه الجغرافيا ولجرأتهم التي تجاوزت الوقاحة ونفاقهم لأنفسهم يريدون من الغير أن يفعل مثلما يفعلون , وعلي كل الأحوال فقد ظلت خطة تمثل الحد الأدني بالنسبة لرؤية التسوية الإسرائيلية الرسمية خاصة في ضوء النمو السكاني الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة وهو وحده كعامل طبيعي أصبح أعتي من خطوط الدفاع العسكرية التي تبتغيها العسكرية الإسرائيلية , وقد عكست خطة Allon معتقداته عن أسس التسوية النهائية بموجبها ,ومن بين التعليقات الإسرائيلية علي خطة Allon تلك التي أدلي بها مائير بعيل وكان من أعضاء مجلس السلام الإسرائيلي الفلسطيني رغم أنه كان أحد عناصر البلماخ) Palmach سرايا الصاعقة التي تأسست عام 1948 وهي القوة الضاربة لعصابة الهاجناه الإرهابية) , فقد أشار بشأنها بأن وجود منطقة إسرائيلية فاصلة في قلب غور الأردن سيُنشأ حدوداً طويلة جداً مع الكيانين الأردني والفلسطيني علي حدود فلسطين الشرقية وستكون هذه الحدود مثاراً لإحتكاك مُتواصل بحيث يُؤدي ذلك إلي زيادة حدة التوتر والتعجيل بنشوب الحرب النظامية , إن هذه النظرية العسكرية (خطة Allon) تحمل في طياتها جميع القيود العسكرية للدفاع الثابت الذي عفا عليه الزمن.

في تقديري أن Allon لم يغفل عن القيود العسكرية للدفاع الثابت فقد كان فيما مضي قائد Palmach البلماخ , لكنه ككل العسكريين والسياسيين الصهاينة لا يريد أن يري وطناً فلسطينيا علي أرض خالصة للفلسطينيين فلابد أن تُقطع أوصال هذا الوطن بحيث يصير وضع الدولة الفلسطينية من خلال خطة Allon أو غيرها كوضع Puerto Rico التي تعد منطقة غير مُدمجة في الولايات المتحدة الأمريكية Unincorporated territoryلا صوت لها في الكونجرس الذي يُضعها للنظام القضائي الأمريكي وفقاً لقانون العلاقات الفيدرالية لبورتوريكو لعام 1950 , بينما حركة سكانها حرة بين أرضهم وبين أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وهو وضع فريد في شذوذه يُراد تطبيقه إن عاجلاً أو آجلاً علي الدولة الفلسطينية من منظور صهيوني/أمريكي فيما يطلقون عليه صفقة القرن وما تصور Allon إلا أحد الأبواب نحو هذا التطبيق.

مشروع: Abba Eban

قدمه Abba Eban للجمعية العامة للأمم المتحدة بصفته وزير خارجية دولة الكيان الصهيوني في 9 سبتمبر 1968 ويتضمن 9 نقاط هي:

*نحقيق السلام في الشرق الأوسط علي أساس أن الموقف الذي يعقب حالة وقف إطلاق النار لابد وأن يكون سلاماً عادلاً ودائماً , يتم التفاوض بشأنه بين الأطراف المعنية.

*إقامة حدود آمنة ودائمة تكون مُتسقة مع هدف تحقيق أمن إسرائيل.

*أن تكون الحدود مفتوحة وأن يكون حق الحصول علي تسهيلات فيما يتعلق بالمرور إلي شاطئ البحر المُتوسط , وأن يتم العبور إلي المناطق الدينية والأثرية داخل بلاد المنطقة.

*حرية الملاحة مع دعوة الجمهورية العربية المُتحدة(مصر) إلي أن تعترف هي وإسرائيل بأن قناة السويس وخليج العقبة ممرات مائية دولية.

*مشكلة اللاجئين : يتم بحث هذه المشكلة في مؤتمر لدول الشرق الأوسط علي أن يضع هذا المؤتمر خطة تُنفذ خلال خمس سنوات لحل مشاكل اللاجئين وإنشاء لجان لتوطين اللاجئين وإدماجهم , كذلك فإن إسرائيل مدعُوة لإتخاذ خطوات تهدف إلي تخفيف ظروف الحياة بالنسبة للاجئين خلال هذا الشتاء.

*القدس : إن إسرائيل مُستعدة لمناقشة التوصل إلي إتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم الأمر.

*الإعتراف بسيادة دول المنطقة , وحقها كدول في المجموعة الدولية , – كما عبر عن ذلك قرار مجلس الأمن الصادر في 12 نوفمبر 1967- علي أن يتم هذا عن طريق إتفاقيات مُباشرة بين حكومة إسرائيل وحكومات الدول العربية كل حكومة بإسمها.

*التعاون الإقليمي : وذلك بهدف إقامة تجمع إقليمي لدول الشرق الأوسط.

بعد أن طرح مشروعه خاطب Abba Eban جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلاً أن إسرائيل لا توافق علي أي حل تفرضه الدول الكبري ووصفها بأنها أبعد الأفكار عن الواقعية علي الإطلاق.

في تقديري أن مشروع Abba Eban تضمن سمتين أولهما أنه مشروع رسمي قُدم للمجتمع الدولي وليس كسياسة Dayanأو خطة Allon فكلاهما مُعبر عن رأي مسئول رسمي لكنهما مشروعين لم يُطرحا علي المجتمع الدولي والدول العربية جزء منه وبالتالي فهو مشروع فيه جماع رأي حكومة الكيان الصهيوني برمتها , أما السمة الثانية فهي مهمة إذ أن مشروع Abba Eban تناول بوضوح رسمي قضية اللاجئين وهو بذلك يعتبر صالح تماماً للمقارنة مع " صفقة القرن " الإفتراضية , بمعني أن صفقة القرن لن تخرج عن كونها تبادل أراضي يفضي إلي تفريغ ديموجرافي للاجئي المناطق المُحتلة أو جزء طوعي منهم وللاجئي الشتات أيضاً بصفة طوعية بدون عقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط كما أشار مشروع , Eban ومن ثم لنا أن نؤكد مع قليل من التحفظ بأن حالة الهوان العربي الحالية والقادة العراة بالمنطقة حققوا لإسرائيل الجزء الأهم بمشروع Eban وتحقيق هذا الجزء وحده كفيل بالقول بيقين أن قضية فلسطين تم تصفيتها أرضاً وشعباً , إن هناك أمل في مقاومة الشعوب العربية التي لم تخب روح التحدي لدي أكثريتها رغم هوان قادتها الذين إفتقدوا القدر القليل من المروءة والنخوة تلك التي تتوفر ونحن لا نعلم لدي قادة ورؤساء جمهوريات الموز.

المُقررات السرية للأحزاب الصهيونية عام 1968:

هناك حقيقة لابد من تتبع نتائجها طويلة الأمد علي الإطار العام لمقترحات التسوية الصهيونية , وهذه الحقيقة هي أن إسرائيل دولة ديموقراطية ذات جذور دينية راسخة , فيما الدول العربية هناك محاولات تُبذل لمحو هويتها ولا يحكمها قادة مُؤهلين ومُنتخبين ديموقراطياً لذلك لا يوجد طريق يربط أقوالهم بالأفعال كما أنهم غير خاضعين لأي من معايير المحاسبة ويمارسون بتلقائية حرية الخطأ بلا مسئولية , ولهذا فعندما ينظر المرء للمقررات التي صدرت عن المؤتمر الذي ضم الأحزاب الإسرائيلية آنئذ لن يساوره شك في أن لهذه المقررات صلة ما بالأفعال وما يُسمي بصفقة القرن , وللحقيقة فإن المفاهيم الرئيسية الكامنة في هذه المقررات وعددها 13 مقررتحقق كثير منها إلي حد كبير, وفيما يلي المقررات الثماني الأولي منها:

-1**الأردن** : يجب أن ينشأ إتفاق خاص ومُنفصل للسلام بين الأردن وإسرائيل لأن البلدين معنيتين بأرض القسم الأعظم من فلسطين , مثل هذا الإتفاق يجب أن يُبني أيضاً علي التعاون الإقتصادي والثقافي وعلي معاهدة عدم إعتداء , ومثل هذا الإتفاق يجب أن يتيح لنا أن نعيد للأردن الض فة الغربية مع التعديل الضروري للحدود بشكل يُؤمن لإسرائيل سلاماً وأمناً دائمين.

-2**اللاجئون** : إن الإتفاق مع الأردن وتعديل الحدود سيسهل حل مشكلة اللاجئين , فمعظمهم يجب أن يستقر في الأردن , ثم تقوم بعد ذلك جهود مُشتركة بين الأردن وفلسطين للإفادة من الموارد الدولية لتطويرمشاريع الري والمشاريع الصناعية , ومن أجل الإستثمار المُشترك للبحر الميت , وفي الوقت نفسه سيُمنح الأردن مرفئاً حراً علي البحر الأبيض المتوسط . إن تطوراً كهذا مع خفض موازنة التسلح الأردنية سيُقوي إستقلال الأردن السياسي والإقتصادي عن القوي الأجنبية ويقوي العلاقات بينه وبين إسرائيل.

-3**القدس** : لن يُعاد أي قسم من أقسام القدس إلي الأردن بأي حال من الأحوال , فمدينة القدس المُوحدة ستكون عاصمة لإسرائيل , مع إمكانية منح الإستقلال الذاتي الديني في حفظ وإستعمال الأماكن المُقدسة.

-4**صحراء سيناء** : يجب أن يُزال إلي الأبد التهديد المصري لحدود إسرائيل الجنوبية , وذلك بإعلان صحراء سيناء منطقة منزوعة السلاح.

-5**قطاع غزة**: إن قطاع غزة الذي لم يكن في يوم من الأيام ملكاً لمصر يجب أن يخضع بكافة سكانه لإسرائيل , ويجب أن تُنتزع أرض خاصة لإسكان اللاجئين الذين يضمهم القطاع.

-6**السويس وتيران** : يجب أن تُمنح إسرائيل ضمانات من كل الفرقاء المعنيين – بما في ذلك الأمم المُتحدة – بحرية الملاحة في قناة السويس ومضايق تيران.

-7**مرتفعات الجولان** : لقد شكلت مرتفعات الجولان بإستمرار تهديداً لسلام وأمن المنشآت الإسرائيلية في الجليل ووادي الأردن . يجب إعلان هذه المرتفعات منطقة منزوعة السلاح لض مان أمن وسلام دائمين لهذه المُنشآت , ويجب أن تُقام مواقع الدفاع الإسرائيلي علي ذري هذه المُرتفعات.

-8**الإتحادات المُقبلة** : تري إسرالئيل أن إتفاق السلام سيصبح دائماً وسيقود إسرائيل وجيرانها قدماً نحو نزع السلاح وتحديد المنطقة المُضطربة حالياً وتطوير وتنمية التعاون السياسي والإقتصادي , مع النظر إلي أن تنشأ في المستقبل علاقات إتحادات بين الدول المُستقلة في المنطقة . * (ملف وثائق فلسطين . وزارة الإرشاد القومي . الهيئة العامة للإستعلامات . صفحة 1615 و1616(

رؤية الحزب الشيوعي الإسرائيلي:

طرح هذا الحزب شأنه شأن قادة الأحزاب الإسرائيلية ومنهم Allon مشروعاً للتسوية , وإذ أورده كمثال في هذا السياق فذلك لأن كثير من القوي العربية الليبرالية والقومية كانت تعتبر هذا الحزب وعناصره قريبين من الأماني والرؤي العربية للتسوية , بينما الواقع أن كلهم واحد لكن بألوان مختلفة , وتلك هي رؤيته التي طُرحت علي الكنيست في 8 أغسطس 1967:

-1تحديد ذاتية الشعب الفلسطيني في المناطق المُحتلة ورد إعتبار اللاجئين وإقامة علاقات ودية مُتبادلة.

-2تبديل إتفاقيات الهدنة مع كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان بإتفاقيات صلح دائم علي أساس الحدود الدولية عام 1948, وعلي أساس حرية الملاحة والمرور البرئ.

-3وضع خطة تنمية إقتصادية إقليمية مُشتركة لإستغلال مياه الأنهار وإستخراج الثروات الطبيعية.

-4إتفاق دولي بإشتراك الدول الكبري الأربع لحياد المنطقة والحد من التسلح التقليدي وتحريم الأسلحة النووية والمساعدة في التنمية . * (ملف وثائق فلسطين . وزارة الإرشاد القومي . الهيئة العامة للإستعلامات . صفحة1571(

-2الرؤية غير الرسمية:

هناك أهمية وضرورة لبيان هذه الرؤية ولو أنها غير رسمية لكنها صادرة عن شخصيات مؤثرة في الفكر الصهيوني ومُشبعة تبادلياً به , ومن بين أهم الأفكار والمقترحات العديدة والمختلفة الصادرة عن سياسيين صهاينة بشأن حل القضية الفلسطينية ما يلي:

اللواء أهارون ياريف رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أمان:

تولي هذا المنصب في الفترة من 1964 حتي 1972 وكان عضواً بالكنيست ووزيراً للمواصلات عام 1974 وكتب تحت عنوان" حل المشكلة وثمنه بالنسبة لإسرائيل فأشار إلي أن هناك 6 مبادئ حاكمة للتقدم نحو حل يحظي بموافقة وتأييد نفر قليل فقط يتمثل في مبادرة تكون إسرائيل بموجبها مُستعدة للإعتراف بالفلسطينيين في تقرير مصيرهم ,

وذلك كما يلي * (ألوف هوربين . ترجمة غازي السعدي . هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ . دار الجليل للنشر - عمان طبعة أولي أبريل 1983. صفحة17)

-يكون تنفيذ حق تقرير المصير تدريجياً بهدف تقليص مخاطر ذلك علي إسرائيل ويكون الحكم الذاتي أحد مراحل هذا التدرج.

-يجب أن يكون الأردن طرفاً في المفاوضات التي تحدد طبيعة تنفيذ حق تقرير المصير لأسباب منها أن هذا الأمر حتمه إتفاق إطار السلام في الشرق الأوسط, وأن الأردن يعيش به حوالي مليون فلسطيني ومن الطبيعي أن يشترك ممثلوهم في المفاوضات , كما ان إشتراك الأردن من شأنه أن يُنشئ منذ البداية إطاراً يسهل من إيجاد حل لمشاكل الأمن.

-القدس لن يُعاد تقسيمها مرة أخري وستظل عاصمة لإسرائيل.

-في إطار الفترة الزمنية المُحددة لتنفيذ حق تقرير المصير يجب حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين " خارج حدود دولة إسرائيل", وهي الحدود التي سيتم الإتفاق بشأنها في المفاوضات.

-يجب التوصل إلي تعديل لحدود الرابع من يونيو 1967 ووضع ترتيبات أخري (كنزع السلاح وإقامة محطات للإنذار ووجود عسكري وماشابه) تمنح إسرائيل قدراً معقولاً من الأمن.

-إن ممارسة حق تقرير المصير سيكون مشروطاً بتوقيع معاهدات سلام مع دول عربية أخري.

أريبه شيلف:

شغل منصب مساعد رئيس الإستخبارات العسكرية للأبحاث ثم منصب قائد الضفة الغربية خلال عامي 1974 – 1976 ثم باحث فنائب مدير مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل ابيب كتب تحت عنوان " إستمرار الوضع الراهن أم حكم ذاتي ؟ " فأشار إلي أن إستمرار الوضع الراهن ينطوي 5 مميزات هي أنه (1) لا يجشم إسرائيل عناء إتخاذ قرارات جسيمة , وعليه فإنه في إستمرار الإحتلال العسكري قضاء علي الحاجة لإتخاذ قرارات سياسية هامة و(2) أن إسرائيل ستحصل علي الأمن المعقول والحماية من التهديدات المُحتملة من الأردن أو عن طريق الأردن , و(3) إذا تم التوصل إلي حل سياسي بدلاً من إستمرار الحكم العسكري , فإن نسبة النشاطات التخريبية المُعادية ستنخفض ولكنها لن تتوقف نهائياً , لهذا فالتواجد العسكري في المناطق المحتلة يمنحنا عدة مميزات في مكافحة الإرهاب , (4) في المنطقة التي تبعد حوالي 20 كم من نهر الأردن غرباً نجد خلواً من القوي العربية (عدا مدينة أريحا وقرية العوجا الواقعة إلي الشمال منها) ويمكن بواسطة قوات عسكرية منع تسلل وحدات الفدائيين الفلسطينيين , (5) ميزة في نظر من يرغبون في تغيير الوضع السكاني في الضفة الغربية وتحويله من أغلبية عربية حاسمة إلي وجود نسبة كبيرة من السكان اليهود يكون لهم مغزي سياسي , لكني (أي أريبه شيلف) أشك في قدرتنا السياسية علي إدارة

سياسة مستوطنات يهودية كثيرة في الضفة الغربية والقيام بخطوات حاسمة نسبياً لطرد العرب لأن العرب مُلتصقون ببيوتهم وأشك في إمكانية مغادرتهم المنطقة أو الهجرة منها.

يري أريبه شيلف أن هناك قيود علي إبقاء الوضع الراهن فإستمرار سيطرة إسرائيل لفترة طويلة علي الضفة الغربية مقابله ثمن ستضطر إسرائيل إلي دفعه , وهذا الثمن له ثلاثة مجالات (1) في العلاقاتت مع السكان الفلسطينيين و(2) في علاقات إسرائيل الخارجية بما فيها العلاقات مع مصر والولايات المتحدة , و(3) في العلاقات الداخلية الإسرائيلية , وأوضح أريبه شيلف ما يتعلق بالعلاقات مع الفلسطينيين فقال " إن إتفاق كامب ديفيد ينص علي أن الحكم الذاتي هو المرحلة الأولي من مراحل حل القضية الفلسطينية , والسؤال هو : هل يجب تأييد الحكم الذاتي أم معارضته ؟ إن غالبية سكان المناطق المُحتلة وزعماءهم يعارضون إتفاق الحكم الذاتي جملة وتفصيلاً وهم يطالبون بإنسحاب إسرائيل الشامل من المنطقة , أما موقف إسرائيل فهو ينص علي عدم إعادة تقسيم البلاد وعدم وجود حكم أجنبي في أرض إسرائيل , من هنا فإن الصراع السياسي سيستمر وسيزداد علي الرغم من أنني أبدي تحفظاً حول موضوع واحد وهو : أن نظرة السكان العرب تدعو إلي المحافظة أولاً علي الوضع الراهن والصمود والإمتناع عن القيام بمجازفات قد تفتح إمكانيات في وجه إسرائيل لإضعاف الفلسطينيين (عن طريق طرد السكان مثلاً) ومن الممكن القول أن العصيان المدني كان شاملاً كلما كان له أثرعلي موقف دولة صديقة لإسرائيل إزاء موضوع إستمرار سيطرتنا علي المناطق المُحتلة . ومن بين آراء أريبه شيلف في الحكم الذاتي قوله أن مساوئ الحكم الذاتي أنه سيؤدي إلى قيام كيان فلسطيني ودولة فلسطينية وهذا في نظره خطر على إسرائيل ورغم أن هذا الرأي مضى عليه قرابة عشرين عاماً إلا أنه لا زال اليوم يسرى بين الأحزاب . * (المرجع السابق .صفحة 61)

مُقترح أوري أفنيري (القوة الجديدة)

أوري أفنيري عنصر من عناصر عصابة الأرجون الإرهابية وفيما بعد تأسيس الكيان الصهيوني عمل صحفياً وسياسياً وعضو كنيست وهويساري أنشأ عام 193 كتلة السلام , وإبان عضويته في الكنيست عرض أمامه في 19 يوليو 1967 مقترحاً لحل القضية الفلسطينية تضمن تأسيس نظام فيدرالي وقال " ومعني ذلك بإختصار : نساعد الشعب الفلسطيني علي إقامة جمهورية تمثل كيانه القومي وندمج إقتراح تقديم مساعدتنا في الإقتراح الخاص بإقامة تحالف دول إتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي لأرض إسرائيل , وبهذه الصورة دمج هدفينا الأساسيين (ألف) المحافظة علي وحدة أرض إسرائيل (باء) التوصل إلي السلام , وفي رأينا انه لا غني لكلا الهدفين عن الآخر , لأنه دون توحيد البلد لن يكون هناك سلام , ودون السلام لن نستطيع المحافظة علي وحدة البلد ..." ثم قال " إن السؤال الأول : كيف نساهم في إقامة دولة فلسطينية ؟ إن الخطوات العملية التي نقترحها هي: (1) إجراء إستفتاء في اسرع وقت بناء علي مشروع مُعد ومُفصل لإقامةدولة وإتحاد فيدرالي , ويمكن غجراء هذا الإستفتاء تحت إشراف دولي وأمام العالم بأسره (2) تشكيل حكومة فلسطينية مُؤقتة تمثل القوي المهمة في الشعب الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً(3) إجراء إنتخابات حرة أولية لبرلمان فلسطيني خلال مدة معقولة(4) إحالة صلاحيات إدارية لهذه الحكومة بصورة تدريجية

ولكن سريعة , والسؤال الثاني : كيف ستكون حدود فلسطين ؟ من الواضح أن فلسطين تشمل الضفة وقطاع غزة وجميع مناطق إسرائيل منذ عهد الإنتداب بإستثناء دولة إسرائيل والقدس.

وفي إقتراب مبكر لإمكانية أن تكون شبه جزيرة سيناء كلها جزءاً من الدولة الفلسطينية المُفترضة من وجهة نظر إسرائيلية صدرت عن أوري أفنيري اليساري الصهيوني المُصنف علي أنه من الحمائم من قبل العرب الواهمون ممن يطلقون علي أنفسهم ليبراليين وقوميين رؤيا مبكرة بإدخال سيناء في خطة إذابة قضية اللاجئين إذ أوضح أمام نفس هذه الجلسة للكنيست الصهيوني ما نصه " وإذا أراد أهالي شبه جزيرة سيناء الإنضمام إلي هذه الدولة فمن المُؤكد أن هذا سيكون حسناً وإذا أراد سكان شرقي الأردن وإذا إستطاعوا بإرادتهم الحرة الإنضمام إلي هذه الدولة فمن المُؤكد أن ذلك سيكون حسناً , وجدير بالذكر هنا أن نشير إلي الإصطلاح التاريخي " فلسطين في اللغة العربية خلافاً " لأرض إسرائيل " باللغة العبرية تمثل المنطقة بين الأردن والبحر , فأرض إسرائيل كما نستخدمها في لغتنا الجغرافية وليست السياسية تشمل ضفتي الأردن " ثم وبعد مداخلات آخرين بالكنيست أضاف أوري أفنيري قوله " وهاهي الأسئلة الأساسية : هل من الممكن ألا تكون دولة فلسطينية دويلة عازلة دون مقومات للحياة أو مُستعمرة إسرائيلية ؟ ما هي حدود التحالف (مع هذه الدولة) ؟ هل سيكون إتحاد فيدرالي أم إتحاد كونفيدرالي أو أي صورة أخري ؟ أين ستكون عاصمة الإتحاد الفيدرالي ؟ هل سيوافق العرب علي هذا المشروع ؟ هل سيُؤدي ذلك إلي فصل الشعب الفلسطيني عن المنطقة؟ , وقد أسقط هذا الموضوع عند التصويت عليه من جدول أعمال الكنيست . * (محاضر الكنيست 1967/1966 .الدورة الثانية مُترجمة عن العبرية . مركز الدراسات الفلسطينية بالأهرام بالقاهرة و مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت . الطبعة الأولي 1971 . صفحة 849 و850(

شلومو أفنيري:

شغل افنيري منصب مدير عام الخارجية الإسرائيلية في الفترة من 1976 حتي 1977 في عهد حكومة حزب العمل , وفي مقال له بعنوان " هل هناك مجال لتقرير المصير من قبل الفلسطينيين ؟ " أشار إلي ما وصفه بمبادئ البحث عن حل فأشار إلي ما يلي:

-في حالة إستعداد أورغبة في التدمير المُتبادل , فإن مبدأ التقسيم الذي وُوفق عليه من قبل الحركة الصهيونية في عام 1947 يجب أن يظل مناراً للإسرائيليين الذين يبحثون عن الحل.

-في هذا المجال يجب الأخذ بعين الإعتبار التغييرات السكانية والجغرافية التي طرأت عام 1949 , وحقيقة وجود مليون فلسطيني في الضفة الشرقية لنهر الأردن ومعني ذلك إستحالة إيجاد حل في إطار الضفة والقطاع فقط , بل يجب البحث عن حل يضم السكان الفلسطينيين في ضفتي الأردن والحل الذي أسعي إليه هو حل أردني فلسطيني مُشترك.

عقب شلومو أفنيري علي مُقترحه فقال " إنني لا أُؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة , لأنه من غير الممكن عزل مليون فلسطيني يقيمون في شرقي الأردن عن هويتهم الفلسطينية , بل لأن الدولة الفلسطينية في

الضفة والقطاع لا تستطيع أن تكون حلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا . إن كل حل فلسطيني يبقي غالبية الفلسطينيين في المُخيمات ولا يقترح حلاً مُشرفاً داخل حدود أرض إسرائيل / فلسطين التاريخية لا يمكن أن يكون حلاً , وإذا قامت دولة فلسطينية مُستقلة في الضفة الغربية والقطاع وكانت مُستعدة للعيش بسلام مع إسرائيل ولم تكن بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية , فإنها لن تستطيع مواجهة مشكلة اللاجئين في لبنان وتوطنهم في الضفة الغربية لأن هذه المنطقة لا تستطيع إستيعاب أعداد كبيرة من السكان , إن المكان الوحيد الذي يمكن إستيعاب الفلسطينيين فيه هي الضفة الشرقية التي تزيد مساحتها عن مساحة الضفة الغربية بعشرة أضعاف والتي تعتبر جزءاً من أرض إسرائيل / فلسطين التاريخية , وفي إطارها يمكن إيجاد حل لمشكلة اللاجئين , بإختصار لا دولة إسرائيل ولا دولة فلسطين المُستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة , بل إستعداد بعيد الأثر لقبول الحل الوسط في إطار حل أردني / فلسطيني , وهذا هو السيناريو الوحيد الذي يتفق مع الحقيقة الداخلية للصهيونية التي لا تريد سلب غيرها ما تطلبه لنفسها (؟؟؟؟؟؟) , *(ألوف هوربين . ترجمة غازي السعدي . هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ . دار الجليل للنشر – عمان طبعة أولي أبريل 1983 . صفحة 133(

من بين أقوال شلومو أفنيري ما كتبه ذات مرة في صحيفة هاآرتس في ما يو 2008 ونصه : " في 15 مايو وعندما احتفل الفلسطينيون في ذكرى ما يسمونه بالنكبة يجدر بهم أن يفكروا أيضا في حقيقة ان فشلهم الحقيقي لم يقع في العام 48 , فقد وقع قبل ذلك ، ويواصل الوقوع اليوم ايضا . النكبة الحقيقية تقع الآن، امام ناظرينا – وناظريهم – يوم يوم، ساعة ساعة ، والانقلاب العنيف لحماس في غزة هو فقط المثال الاخير على ذلك " . " الفلسطينيون يرون أنفسهم – وبقدر كبير من الحق – ضحية نجاح الحركة الصهيونية في اقامة دولة يهودية في ارض اسرائيل – ولكن اسباب فشلهم التاريخي يجب البحث عنه في انعدام قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على خلق الاطار المؤسساتي ، السياسي والاجتماعي ، الذي هو البنية التحتية اللازمة لبناء الامة . مراجعة تاريخ الحركات القومي يثبت أنه لا يكفي الوعي الوطني، مهما كان قويا : فالحركات التي لم تنجح في خلق منظومة المؤسسات الحيوية لنجاح حركتها فشلت " . " سيكون من الخطأ الاستخفاف بقوة الحركة الوطنية الفلسطينية . غير قليلين في المعسكر الصهيوني فشلوا في ذلك في الماضي ، ويفشلون في ذلك اليوم ايضا (رأي حاييم ارلوزوروف رأي وفهم علي نحو سليم منذ العام 1921 ان ما يقف امام الحركة الصهيونية هو حركة قومية وليس سلسلة من الاحداث العنيفة) , غير أن الحركة الوطنية الفلسطينية تجر وراءها دربا طويلا من الاخفاقات النابعة من عدم قدرتها على ان تقيم اطارا من الاجماع والتكافل : هذه الاخفاقات اضعفتها وفتتتها ، ويبدو ان الفلسطينيين لم ينجحوا في التغلب على ذلك حتى اليوم " , " التعبير الأول والأكثر حدة عن ذلك كان في ما حدث في اعوام 36 – 39 ، اثناء الثورة الفلسطينية ضد الحكم البريطاني . هذه الثورة فشلت ليس فقط بسبب وحشية القمع الاستعماري البريطاني ونجاح «الهاجناه» في الدفاع عن الوجود السكاني اليهودي «اليشوف» , الفلسطينيون لم ينجحوا في أن يقيموا المؤسسات المقبولة من كل المجتمع العربي في البلاد ، وعندما نشأت خلافات داخلية حول سبيل الكفاح، تدهورت الثورة الى حرب اهلية فلسطينية داخلية بين الميليشيات المسلحة المتخاصمة."

صفقة القرن المُفترضة:

كما سبقت الإشارة فليس لدى أي ممن يتناولون موضوع "صفقة القرن" وثيقة رسمية نُشرت علي نطاق واسع من خلال القنوات الإعلامية مكتوبة أو مسموعة ومرئية , لكني سأعتمد علي القليل وغير المُتماسك مما أشيع عنها , وصفقة القرن – في تقديري- هدفها الرئيسي تصفية القضية الفلسطينية , وهذا التعبير لم يُستخدم قط في الترويج لأي من مشروعات أو مُقترحات أو خطط تسوية الصراع العربي / الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية منذ صدور قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وحتي ما قبل الإعلان عن هذه الصفقة مجهولة النسب والأهداف , لكنه التعبير الذي يروق للرئيس الأمريكي بإعتباره تاجر عقارات , فالصفقة التي قيل أن جاريد كوشنير كبير مستشاري الرئيس الأمريكي Donald Trump ومعهجيسون جرينبلات الممثل الخاص للرئيس في مفاوضات الشرق الأوسط، سوقاها وبحثاها مع زعماء شرق أوسطيين معنيين , صفقة نُشرت بصور مختلفة , وهي في كل الصور مُؤسسة علي فكرة تبادل الأراضي أو تكوين كيان وليس دولة للفلسطينيين – كما أكدت ذلك عدة مصادر وذلك من خلال تجميع أجزاء من أراض مُنتقاة علي أعين الصهاينة بالضفة الغربية تُضم إلي قطاع غزة لتكوين هذا الكيان الفلسطيني وهذه المناطق هي المنطقة المصنفة «أ» وتشكل 18% من مساحة الضفة الغربية و«ب» وتشكل 21% منها ، على ان يضاف لها نسبة محدودة جداً لا تحددها الخطة من المنطقة المصنفة «ج» التي تشكل 61% من مساحة الضفة , و ستكون إقامة هذا الكيان في إطار تأكيد دعائم الرؤية الإسرائيلية للتسوية وهي : (1) رفض أي سيادة على المنطقة الممتدة ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن سوى السيادة الإسرائيلية و(2) رفض أي إخلاء لأي مستوطنة و(3) الإبقاء على القدس موحدة وعاصمة وحيدة لإسرائيل و(4) رفض عودة اللاجئين حتى إلى المناطق الفلسطينية , وهي الدعائم التي يمكن إستنباطها من المشاريع والخطط السابق الإشارة إليها والتي نبنت في أذهان الساسة والأكاديميين الإسرائيلية بفضل القادة العرب غير المُؤهلين لحكم دول وإنعدام شعورهم بالمسئولية والذين لهذا السبب مُنيوا بهزيمة ماحقة.

لكن هناك ثمة معلومات خطيرة عن "صفقة القرن" كشفها ناشط إسرائيلي يدعى " دانيال مورجانشتيرن" بصحيفة "هآرتس" بتاريخ 15 يوليو 2017، في مقال بعنوان " ليست واحدة ولا اثنتين بل ثلاثة " , وفي هذا المقال أحال كاتبه علي جون بولتون سفير الولايات المتحدة السابق بالأمم المتحدة صياغة حل مُبتكر- كما يقول الكاتب – مفاده أن تتبنى مصر قطاع غزة ، وتفرض الأردن رعايتها السياسية والاقتصادية على أجزاء من الضفة الغربية ، وتحرص إسرائيل على باقي عرب الضفة الذين سينضمون لمواطني إسرائيل بمساواتهم في الحقوق والواجبات , ووفقاً لهذه الخطة فإن خطوط 1967تعد خطوط وقف إطلاق النار، وهي لذلك ليست منطقية من الناحية الجغرافية والجيوسياسية , كما أن هذه الخطوط ليست مناسبة كأساس لأية مفاوضات سياسية , وتعتبر الخطة أن تجربة الحياة المشتركة بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل تجربة شهدت مدًا وجزرًا , وليس هناك من طريقة للفصل بين عرب إسرائيل واليهود وبين مليوني عربي في الضفة الغربية و430 ألف يهودي(في مستوطنات الضفة) , وتعتبر الخطة خطوط 1967 خطوط وقف إطلاق النار، وأنها لذلك ليست منطقية من الناحية الجغرافية والجيوسياسية , وبناء عليه فهذه الخطوط ليست مناسبة كأساس لأية مفاوضات سياسية ولذلك فسيتمتع الفلسطينيون في المنطقة A

بحكم ذاتي كامل بما في ذلك الخدمات المدنية والاقتصاد والشرطة باستثناء وجود جيش وكيان سياسي لدى السلطة الفلسطينية فسيكون لديها مجلس تشريعي ومحاكم تعمل وفقا للقانون الأردني- العثماني الذي كان ساريًا عشية حرب1967.

يزداد أمر هذه الصفقة تعقيداً وربما إجراماً عندما نقرأ المعلومات التي أوردها موقع صحيفة "المصري اليوم" في 28 يناير 2010 بشأن هذه الصفقة واصفاً إياها بأنها دراسة إسرائيلية عنوانها "البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين" وأنها من وضع اللواء احتياط جيورا أيلاند لصالح مركز " بيجين – السادات للدراسات الاستراتيجية " وتقع فى 37 صفحة من القطع الكبير , وبدأ اللواء أيلاند، وهو أحد صناع القرار المؤثرين فى إسرائيل عرض مشروعه المقترح للتسوية بالتأكيد على أن حل القضية الفلسطينية ليس مسؤولية إسرائيل وحدها ولكنه مسؤولية ٢٢ دولة عربية أيضا ، وأنه يجب أن تبذل جهودا إضافية لرفع معاناة الفلسطينيين , وعرض الموقع هذه الصفقة مُوجزاً لهذه الدراسة / الصفقة وأشار إلي أنها تتضمن:

أولا: تتنازل مصر عن مستطيل من أراضى شبه جزيرةسيناء مساحته ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً لصالح الدولة الفلسطينية المقترحة , وهذا المستطيل طول ضلعه الأول ٢٤ كيلومتراً ويمتد بطول ساحل البحر المتوسط من مدينة رفح غربا وحتى حدود مدينة العريش، أما الضلع الثانى فطوله٣٠ كيلومتراً من غرب «كرم أبوسالم»، ويمتد جنوبا بموازاة الحدود المصرية الإسرائيلية , وبعد ضم هذا المستطيل إلى غزة التي مساحتها الحالية تبلغ ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً فقط ستتضاعف مساحتها ثلاث مرات.

ثانيا: منطقة الـ (٧٢٠ كيلومتراً مربعاً) توازى ١٢% من مساحة الضفة الغربية. وفى مقابل هذه المنطقة التى ستُضم إلى غزة، يتنازل الفلسطينيون عن ١٢% من مساحة الضفة لتدخل ضمن الأراضى الإسرائيلية.

ثالثا: فى مقابل الأراضى التى ستتنازل عنها مصر للفلسطينيين، تحصل القاهرة على أراض من إسرائيل جنوب غربى النقب (منطقة وادى فيران). المنطقة التى ستنقلها إسرائيل لمصر يمكن أن تصل إلى ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً (أو أقل قليلا)، لكنها تتضاءل فى مقابل كل المميزات الاقتصادية والأمنية والدولية التى ستحصل عليها القاهرة لاحقا.

واصل المقال الترويجي والمُوجه بيان تفاصيل هذه "الصفقة" بهدف لا يخرج في تقديري عن التمهيد لها في أوساط الرأي العام المصري أو جس نبض الرأي العام المصري بإعتبار أن هناك تاريخياً قطاعاً مُستهدفاً من الرأي العام المصري لم ينكر علي الرئيس السابق عبد الناصر هزيمته المُنكرة في حرب 5 يونيو 1967 وأصر علي أن يظل رئيساً مهزوماً أفضل من إعدامه رمياً بالرصاص أو بغيره لعدم إنضباطه وتحمله مسئولية الهزيمة كاملة وهو نفس القطاع من الشعب المصري الذي قبل إطلاق مُسمي " النكسة" بدلا من "الهزيمة" الذي أشاعه محمد حسنين هيكل الصحفي المُجرد من أي هوية , فالصحيفة تنشر "صفقة القرن" غير عابئة بقدسية أرض الوطن التي جعلت بريطانيا تُجرد عام 1982 حملة عسكرية لصيانة جزيرة فوكلاند التي تبعد أكثر من 6 الآف كم عن الساحل البريطاني والقريبة جداً من ساحل الأرجنتين التي أرادت السيطرة عليها , وهناك أمثلة لا تُحصي عن قدسية الأرض , لكن ماذا

يفعل المرء وهو يري أموات بلا إحساس ؟ , أما تفاصيل "الصفقة العار" كما أوردها هذا الموقع نقلاً عن الجريدة المصرية فكانت كالتالي :

المكاسب الفلسطينية:

لا تقدر غزة بمساحتها الحالية على الحياة , فالقطاع لا يملك الحد الأدنى من الأراضى التى تتيح لسكانه بناء اقتصاد مستقر والعكوف على تنمية مستدامة ويعيش فى غزة، حاليا ١,٥ مليون نسمة وسيصل تعدادهم فى ٢٠٢٠ إلى ٢,٥ مليون نسمة , ولاشك أن سكان غزة بمساحتها الأصلية لن يتمكنوا من العيش فى سعادة ورفاه على قطعة أرض محدودة لا تسمح بالتطوير والتنمية , ويستحيل بناء ميناء بحرى بحجم معقول سواء بسبب محدودية المساحة أو لأن قرب هذا الميناء من إسرائيل سيتسبب فى أضرار بالغة لشواطئها , وكل من يحاول المقارنة بين غزة وسنغافورة يخطئ التقدير , فاقتصاد سنغافورة يقوم على التجارة الدولية والتعاملات المصرفية المتقدمة وصناعات "الهاى تكنولوجى"،أما اقتصاد غزة فيقوم على الزراعة والتكنولوجيا البسيطة , وصحيح أن مساحة دولة سنغافورة لا تؤثر سلبا على نموها الاقتصادى لكن توسيع مساحة غزة شرط أساسى لضخ الحياة فى أوصالها , والواقع أن " توسيع غزة " وفقا للمشروع الإسرائيلى المقترح هنا يمنحها ٢٤ كم إضافية من السواحل المطلة على المتوسط بكل ما يترتب على ذلك من مزايا مثل التمتع بمياه إقليمية تصل إلى ٩ أميال بحرية ، وخلق فرص وفيرة للعثور على حقول غاز طبيعى فى هذه المياه , كما أن إضافة ٧٢٠ كم مربع لغزة تمكن الفلسطينيين من إنشاء ميناء دولى كبير (فى القطاع الغربى من غزة الكبرى) ومطار دولى على بعد ٢٥ كم من الحدود مع إسرائيل , والأهم بناء مدينة جديدة تستوعب مليون شخص على الأقل وتشكل منطقة تطور ونمو طبيعى لسكان غزة والضفة بل ويمكنها استيعاب أعداد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فى دول أخرى والفوائد الاقتصادية من هذا التوسع عظيمة الأثر كما سيتبين لاحقا , فغزة الجديدة ستتحول إلى منطقة جذب تفيض بفرص النمو الاقتصادى وتصير بين عشية وضحاها مركزاً تجارياً دولياً ، لكن على الفلسطينيين فى المقابل أن يتنازلوا عن جزء من الضفة الغربية يشغله المستوطنون الإسرائيليون وقواعد الجيش الإسرائيلى منذ عشرات السنين وربما يكون هذا التنازل مؤلما لكن لا يمكن مقارنته بحجم الفوائد والمكاسب التى ستحققها غزة فى المستقبل.

المكاسب المصرية:

مقابل استعداد مصر للتنازل للفلسطينيين وليس لإسرائيل عن ٧٢٠ كم مربع من الأراضى المصرية "المقدسة" – التنصيص من المصدر – ستحقق مصر المكاسب التالية:

أولا: مبدأ الأرض مقابل الأرض تتسلم مصر قطعة أرض من إسرائيل فى صحراء النقب والحد الأقصى لمساحة هذه الأراضى سيكون ٧٢٠ كم مربع، لكن المكاسب الضخمة الأخرى التى ستجنيها القاهرة تستحق الأخذ والرد حول هذا المشروع.

ثانيا: مصر مقطوعة جغرافيا عن القسم الرئيسى (الشرق) من الشرق الأوسط فالبحر الأحمر يحدها من الشرق والجنوب والبحر المتوسط يحاصرها من الشمال , ولكى يحدث الترابط البرى غير المتاح ستسمح تل أبيب للقاهرة بشق نفق يربط بين مصر والأردن ويبلغ طول هذا النفق حوالى ١٠ كم، ويقطع الطريق من الشرق للغرب (على بعد ٥ كم من إيلات) ويخضع للسيادة المصرية الكاملة والحركة من مصر إلى الأردن (وبعد ذلك شرقا وجنوبا للسعودية والعراق) ستتم بدون الحاجة للحصول على إذن من إسرائيل.

ثالثا: بين الميناء الجوى الجديد فى غزة الكبرى والميناء البحرى الجديد هناك وكلاهما على ساحل المتوسط ، وحتى هذا «النفق المصرى- الأردنى» فى الجنوب ، سيتم مد خط سكك حديدية ، وطريق سريع وأنبوب نفط (وتسير هذه الخطوط داخل الأراضى المصرية بمحاذاة الحدود مع إسرائيل) , وتعبر هذه الخطوط الثلاثة النفق إلى الأردن، ثم تتشعب باتجاه الشمال الشرقى لتغذى كل من الأردن والعراق، وإلى الجنوب، باتجاه السعودية، ودول الخليج , وهذا الربط كما سيتضح هنا فى البند السابع من الخطة، له فوائد اقتصادية هائلة , فالمكاسب المصرية واضحة وضوح الشمس ، لأن القاهرة ستحصل على نصيبها من الجمارك والرسوم مقابل كل "حركة" تتم بين الأردن والعراق ودول الخليج فى اتجاه ميناء غزة , وذلك لأن الطريق التجارى كما أوضحنا يمر بالأراضى المصرية.

رابعا: تعانى مصر من مشكلة مياه تتفاقم يوما بعد يوم وهناك زيادة مطردة فى أعداد السكان ومصادر المياه العذبة فى تناقص مستمر, وبناء على ذلك فإن الدولة التى يعتمد ٥٠% من سكانها على النشاط الزراعى لن تتمكن من الحفاظ على بقائها واستمرارها بعد جيل أو جيلين بدون إيجاد حل مبدئى لأزمة المياه , ويتطلب الأمر ضخ استثمارات هائلة فى مجال تحلية وتنقية المياه ويتطلب هذا المجال الحصول على خبرات تكنولوجية متقدمة جدا وتوفير رؤوس أموال بالمليارات ومصر تفتقر لهذين العنصرين , لذلك فمقابل "الكرم" المصرى، سيقرر العالم ضخ استثمارات كبرى فى مصر فى مشروعات ضخمة لتحلية وتنقية المياه، وذلك عبر البنك الدولى ومؤسسات مشابهة.

خامسا: منح اتفاق السلام المصرى الإسرائيلى الموقع سنة ١٩٧٩، لمصر ميزات كثيرة لكنه اضطرها أيضا لقبول تقييدات قاسية فيما يتعلق بنشر قواتها العسكرية فى سيناء وأحد المكاسب التى ستحققها مصر مقابل التنازل عن قطاع من أراضيها للفلسطينيين هو موافقة إسرائيل على إجراء "تغييرات محددة" فى الملحق العسكرى من اتفاقية السلام وهذه خطوة لا غنى عنها لمساعدة القيادة السياسية المصرية فى مواجهة الرأى العام الداخلى بهذا التبرير: نحن تنازلنا حقا عن نسبة ١% من أراضى سيناء لكن هذا التنازل سمح لنا بعد ٣٠ عاما أن نبسط سيادتنا على ٩٩% من مساحتها بصورة كاملة.

سادسا: مصر مثل دول كثيرة فى المنطقة معنية بالحصول على القدرة النووية (لأغراض سلمية) وجزء من التعويضات التى ستحصل عليها مصرسيتمثل فى موافقة الدول الأوروبية (خاصة فرنسا) على بناء مفاعلات نووية فى مصر لإنتاج الكهرباء.

سابعا: اتفاق السلام الذى تطرحه هذه الخطة سيضع نهاية لصراع استمر ١٠٠ عام بين إسرائيل والدول العربية ولن يشك أحد فى أن هذا الاتفاق لم يكن ليحدث لولا مباركة الرئيس المصرى, ومن هنا يصبح طريق الرئيس المصرى للحصول على جائزة نوبل للسلام مفروشاً بالورود ، كما تحتفظ القاهرة بحقها فى الدعوة لمؤتمر سلام دولى فى مصر، وتستعيد، دفعة واحدة، مكانتها الدولية المهمة التى تمتعت بها قبل عام ١٩٦٧.

مكاسب الأردن:

الأردن هى الرابح الأكبر من هذه التسوية كما أنه غير مطالب بدفع أى ثمن لقاء ذلك على الرغم من أنه قد يتذمر من إزالة الحاجز الجغرافى والسياسى الذى تمثله إسرائيل اليوم بوجودها الجغرافى والسياسى بين عمان والقاهرة لكن يمكن الإشارة لمكسبين كبيرين تحققهما الأردن فى إطار هذه الخطة:

أولا : منظومة الطرق والسكك الحديدية وأنبوب النفط ستربط الميناء الدولى فى غزة الكبرى عبر النفق المصرى الأردنى بدول الخليج , وهكذا تحصل الأردن، مجانا على إطلالة مثمرة على البحر المتوسط (ميناء غزة) ومن ثم تحقق تواصلاً مازال مقطوعا مع أوروبا , أضف إلى ذلك أن الجزء الشرقى من النفق هو "عنق الزجاجة" الذى تتجمع فيه حركة البضائع القادمة من أوروبا ومتجهة إلى العراق والخليج , الأمر الذى يمنح الأردن ميزات اقتصادية واستراتيجية عظيمة.

ثانيا : الأردن منزعجة جدا من المشكلة الديموغرافية داخل أراضيها فأغلبية سكان المملكة من أصول فلسطينية وأعدادهم فى تزايد مستمر وهذه الظاهرة تستفحل طالما أن حياة الفلسطينيين فى الأردن أكثر راحة وسهولة من حياتهم فى الضفة وغزة , ففى اللحظة التى ستقام فيها مدينة "غزة الكبرى"، والميناء والمطار الجديدان ستنشأ فرص عمل وفيرة وتنقلب الآية ، ويفضل الفلسطينيون من أصول غزاوية (أعدادهم فى الأردن تصل لحوالى ٧٠ ألف نسمة) العودة إلى "بيتهم" شأنهم شأن عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فى الضفة والأردن نفسها.

المكاسب الإسرائيلية:

عندما نقارن هذه التسوية بالحل «العادى» القائم على فكرة «دولتين لشعبين داخل الأراضى الفلسطينية» نكتشف أربع مميزات للتسوية الجديدة يمكن عرضها كالتالى:

أولا: الأراضى التى ستحتفظ بها إسرائيل فى الضفة (حوالى ١٢%) أكبر بكثير من المساحة التى يمكن أن تحصل عليها فى الحل "لعادى" والـ ١٢% هى المساحة التى وصفها ايهود باراك عندما سافر لمؤتمر كامب ديفيد ٢٠٠٠ ، بالمساحة الحيوية للحفاظ على المصالح الإسرائيلية , كما أن الخطة الرئيسية لبناء الجدار العازل احتفظت لإسرائيل بـ ١٢% من أراضى الضفة. غير أن ضغوط المحكمة العليا فى إسرائيل حركت الجدار غربا ، واحتفظت إسرائيل داخل الجدار بـ٨% فقط من المساحة التى تحتاجها , والواقع أن مساحة الـ ١٢% ستسمح لإسرائيل بتقليص دراماتيكى فى أعداد المستوطنين الواجب إخلاؤهم من الضفة ، فيتقلص العدد من ١٠٠ ألف مستوطن إلى ٣٠ ألفا فقط , بالإضافة إلى

أن هذه المساحة ستسمح لإسرائيل بالاحتفاظ داخل حدودها بأماكن دينية ذات أهمية تاريخية وروحانية مثل مستوطنتى عوفرا وكريات أربع وتضمن الاحتفاظ بمستوطنة أريئيل داخل إسرائيل ، وتوفير الأمن لسكانها.

ثانيا: هذا التقسيم المتوازن للأراضى بين غزة والضفة يمنح الدولة الفلسطينية فرصاً كبيرة جدا للاستمرار والنمو وبهذا يمكن الوصول إلى تسوية سلمية مستقرة وغير معرضة للانهيار.

ثالثا: مشاركة الدول العربية، خاصة مصر والأردن فى الحل يمثل دلالة إيجابية ويخلق ثقة أكبر فى الحفاظ على الاتفاقية وعدم نقضها.

رابعا: هذه التسوية الإقليمية لا تنفى ضرورة توفير «معبر آمن» بين غزة والضفة ، لكنها تقلل من أهميته، وتقلص حجم الحركة فيه فيبقى "المعبر الآمن" سبيلا للتنقل بين الضفة والقطاع، لكن غالبية حركة البشر والبضائع بين غزة والعالم العربى ستنطلق عبر منظومة الطرق ووسائل المواصلات الجديدة التى تربط غزة الكبرى بالعالم.

مكاسب الأطراف المختلفة:

غالبية حجم التجارة بين أوروبا ودول الخليج والعراق والسعودية تتم عبر سفن تعبر من قناة السويس أو عبر سفن ضخمة تضطر بسبب حجمها للدوران حول قارة أفريقيا , وهذان الطريقان البحريان غير مفيدين ، لكن بسبب عدم وجود ميناء عصرى على ساحل المتوسط وعدم وجود شبكة مواصلات قوية وآمنة لا بديل عنهما , وبالتالى إذا أقيم على ساحل المتوسط، وفى غزة الكبرى، ميناء عصرى مزود بتكنولوجيا مشابهة للتكنولوجيا المستخدمة فى ميناء سنغافورة , وإذا تفرعت منه شبكة طرق جيدة، جنوبا وشرقا وخط سكك حديدية وتم زرع أنبوب نفط فمن الممكن دفع حركة تجارة نشطة وتخفيض تكلفة السلع ولن يأتى تمويل هذه المشروعات من الدول التى ستسير فى أراضيها هذه البنية التحتية فقط، وإنما ستشارك الدول الغربية فى التمويل أيضا , فالعالم يدفع، اليوم، حوالى مليار دولار سنويا لإطعام الفلسطينيين ، لكن وفقا لهذه الخطة فإن هذه الأموال ستستخدم فى الاستثمار الاقتصادى وتدر أرباحا هائلة تغطى التكلفة فى بضع سنين وتستفيد من هذا الازدهار كل من مصر والأردن بشكل مباشر وعدة دول أخرى بشكل غير مباشر وعلى عكس الماضى الذى شهد حلولا ثنائية للصراع القومى على أسس سياسية وإستراتيجية ، فالواقع أن المجتمع الدولى اليوم يبحث عن حلول متعددة الأطراف على أسس اقتصادية وربحية ولعل إنشاء الإتحاد الأوروبى هو المثال الأبرز فى هذا الاتجاه , ولا شك أن الحل الإقليمى المقترح فى هذه الخطة يتماشى بدقة مع الاتجاهات الجديدة السائدة فى العالم , فهذا الحل يعطى للفلسطينيين فرصة حقيقية للتحول إلى «سنغافورة الشرق الأوسط» ولا يمكن بأى شكل من الأشكال التفكير فى تحقيق إنجاز مشابه فى حدود غزة الضيقة التى نعرفها اليوم.

مقابل هذه الخطة المنشورة بصحيفة مصرية , كانت هناك تسريبات بالصحافه الاسرائيليه عن مبادرة لنتنياهو رئيس الحكومة الصهيونية تنص بنودها على الآتي:

(1)الضفة الغربية تحت الوصاية الأمنية الأردنية وتتعهد الأردن بحفظ أمن الكيان الصهيوني على حدود الضفة الغربية(2) الأمن الداخلي للدولة الفلسطينية المقترحة من اختصاص السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية(3)

كونفدرالية مع الأردن تحت وصاية أمنية(4) المستوطنات تكون تحت الرعاية الأمنية المباشرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي(6) يتم اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية كونفدرالية واعتراف دولي واعتراف مجلس الأمن وبدون عاصمة الآن ويُقصد بذلك القدس مع توسيع مطار قلنديا وفتحه للطيران والملاحة الجوية ويدار بأيدٍ أجنبية والمعلن فلسطينيا(7) فتح منطقة حرة في أريحا ومعبر تجاري(8) إنشاء محطة كهرباء بالضفة الغربية تعمل بالوقود النووي(9) قطاع غزة تحت الوصاية الأمنية المصرية وتتعهد مصر بحفظ حدود قطاع غزة مع الصهاينة(10) الأمن الداخلي يكون من اختصاص السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية(11) دمج الأجهزة الامنيه التي أنشأتها حماس(12) حركة حماس تتحول إلى حزب سياسي وتفكيك جناحها العسكري وإلحاقه بالأجهزة الأمنية (13) تقوم مصر بإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية السابقة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمنتمية لحماس(14) إعداد جهاز أمني موحد تحت رعاية السلطة الوطنية الفلسطينية وله امتيازات إدارية وإعتمادات مالي (15) تلتزم السلطة الفلسطينية ومصر بتزويد الكيان الإسرائيلي بالمياه الموجودة بالمستوطنات السابقة(مجمع غوش قطيف) حاليا وعددها 24 بئر مياة عذبة (ماكروووت) (16) قطاع غزة يرتبط مع مصر بعلاقة كونفدرالية(17) حرية الملاحة البحرية تحت الحراسة الأمنية البحرية وإنشاء ميناء في غزة(18) قوات دولية لحفظ عملية السلام ويجدد لها كل سنتين(19) مطار بقطاع غزة تديره قوات دولية سرية والمعلن أنه فلسطيني(20) فتح معبر تجاري مع مصر و(منطقة حرة) وفتح محطة كهرباء بالأراضي المصرية تعمل بالطاقة الشمسية وإشراك القطاع بالشبكة الثمينة الدولية.

من الطبيعي وفي سياق خطة مليئة بالإسفاف كهذه أن ينصرف معني ما جاء بالنقطة (16) بشأن العلاقة الكونفيدرالية بين غزة ومصر علي أن غزة الكونفيرالية هذه ستكون "غزة الكبري" الواردة بالخطة التي سُربت لصحيفة المصري اليوم , وإلا فما معني أيلولة غزة لمصر التي بذلت جهوداً أساءت إليها بغلق المعابر بعد تفكك العلاقة بين غزة والضفة الغربية بعد فوز حماس في إنتخابات 2005 , فقد حاولت مصر- رغم أنها تعلم قدر الإساءة إلي صورتها – غلق المعابر بينها وبين غزة حتي لا تبدأ إسرائيل دعاية سوداء بأن علي مصر دمج غزة بمصر بعد إنفكاك علاقتها بسلطة رام الله , وإستحالة دمجها في إسرائيل بعد إنسحابها الأحادي منها عام 2005, وهذه الخطة فيها الكثير من الخطة المنشورة بصحيفة المصري اليوم الكثير.

الموقف المصري المُعلن:

أصدرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب المصري بياناً رداً علي تصريح أدلت به في 27 نوفمبر 2017 وزيرة المساواة الإجتماعية الإسرائيلية جيلا جملئيل بالقاهرة قالت فيه " أن أفضل مكان للفلسطينيين ليقيموا فيه دولتهم هو سيناء وأنه لايمكن إقامة دولة فلسطينية الإ في مصر" , وتضمن نص بيان اللجنة " تعرب لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب المصري عن رفضها للتصريحات التي أدلت بها وزيرة المساواة الاجتماعية الإسرائيلية جيلا جامليئيل أثناء حضورها " المؤتمر الاقليمي للنهوض بمكانة المرأة ولدفع المساواة بين الجنسين الى الامام" والذي عقد بالقاهرة بدعوة من الاتحاد من اجل المتوسط والذي يضم (43) دولة ، وتؤكد اللجنة أن تلك التصريحات تمثل مساساً بالسيادة المصرية ، وصلفاً يستوجب اعتذاراً عاجلاً من الوزيرة الاسرائيلية وحكومتها ، فسيناء أرض مصرية

روتها دماء المصريين حتى حررتها من نير الاحتلال الإسرائيلي عام 1973، ولا تقبل اللجنة – والشعب المصري الذي تمثله – الحديث عن التفريط في حبة رمل واحدة من أراضيها , ومن جهة أخرى تشجب اللجنة ما جاء في حديث السيدة الوزيرة من نكوص عن حل الدولتين، الذي تدعمه مصر والقوى الاقليمية والدولية ، فلا تسوية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي سوى بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين قابلة للحياة على كامل الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، فلن تستقر الأمور بالمنطقة إلا بإقامة الدولة الفلسطينية على اراضيها وهو الامر الذي تماطل الحكومة الإسرائيلية في الوصول إليه، وهى تتناسى التاريخ لهذا الشعب الصابر , وتعرب اللجنة كذلك عن رفضها لما جاء على لسان السيدة الوزيرة من أن الارهاب يهدد استقرار مصر، وتؤكد أنه لم ولن يستطيع النيل من أمن مصر واستقرارها، لا الإرهاب، ولا من يقف خلفه , وفي الختام تهيب لجنة العلاقات الخارجية بدول وشعوب العالم المحبة للسلام أن تعلن عن رفضها لمثل هذه التصريحات والتوجهات العدائية التي صدرت مراراً قبل ذلك من مسئولين اسرائيليين لا يقيمون وزناً للقانون الدولي واحترام سيادة الدولة، ولا يعبأون باستمرار النزاعات وإسالة الدماء، حتى وإن كانت دماء شعبٍ يمثلونه.

من جهة أخري رفض رئيس مجلس النواب، مناقشة طلب إحاطة تم تقديمه إليه وموجها إلى وزير الخارجية حول تصريحات هذه الوزيرة المساواة الاجتماعية الإسرائيلية، جيلا جملائيل , وبرر رئيس البرلمان ذلك بأن وزير الخارجية ليس مسؤولا عما يصرح به مسؤولون فى دول أخرى.

نشرت وسائل الإعلام بمصر وخارجها في 27 نوفمبر 2017 أن الخارجية المصرية طلبت رسمياً من نظيرتها الإسرائيلية توضيحاً بشأن تلك التصريحات مشيرة إلى أن مصر عبرت عن طريق سفيرها في تل أبيب عن غضبها الشديد إزاء تلك التصريحات خلال اتصالات مع كبار المسؤولين بالخارجية الإسرائيلية في حين أعلن مسؤول إسرائيلي بوزارة الخارجية إن تلك التصريحات لا تمثل الموقف الرسمي للحكومة ولا تعكس سياستها مشيرا إلى أنه تم إمتصاص ردة الفعل الغاضبة للمصريين.

كما أكد وزير الخارجية المصري في 27 نوفمبر 2017 أيضاً " أن مصر نرفض تناول أى شأن مصرى أو الحديث عن أراضٍ مصرية من أى جهة أو التفكير فى أى نوع من الانتقاص لسيادة مصر على أراضيها وخصوصًا سيناء " وأضاف فى تصريحات تليفزيونية ببرنامج "كل يوم" عبر فضائية "ON E إن سيناء ارتوت بدماء المصريين دفاعًا عنها وذرة واحدة من ترابها ليست محل التنازل عنها أو أن يعتدى عليها أحد وأن هذه التصريحات تمت منذ فترة والسفير الإسرائيلى جاء بناءً على طلبه. "

بالرغم مما تقدم عن الرفض المصري لهذه الصفقة إلا أنه تلزم الإشارة إلي أن موقع "بي بي سي"عربي أشار في نوفمبر 2017 مفاجأة حول معلومات رسمية عن توطين الفلسطينيين في الأراضي المصرية حصلت عليها "بي بي سي" حصريا بمقتضى قانون حرية المعلومات في بريطانيا , مفادها أن الرئيس مبارك استجاب لمطلب أمريكي في هذا الشأن مُشترطاً أنه كي تقبل مصر ذلك فلابد من التوصل لاتفاق بشأن " إطارعمل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي " , وأن الرئيس مبارك كشف عن الطلب الأمريكي وموقفه منه خلال مباحثاته مع رئيسة الوزراء البريطانية مرجريت تاتشر أثناء

زيارته إلى لندن في طريق عودته من واشنطن في فبراير عام 1983 , وقد نفي الرئيس مبارك في 29 نوفمبر 2017تسجيل صوتي بثته عدة قنوات فضائية مصرية ذلك وإن لم يُشر إلي لقاءه برئيسة الوزراء البريطانية مُستبدلاً إياها بحديثه مع رئيس الوزراء الصهيوني نيتنياهو وقال "رفضت كل المحاولات والمساعي اللاحقة إما لتوطين فلسطينيين في مصر او مجرد التفكير فيما طرح علي من قبل اسرائيل تحديدا عام 2010، لتوطين فلسطينيين في جزء من اراضي سيناء من خلال مقترح لتبادل اراضي كان قد ذكره لي رئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الوقت. "

الموقف الفلسطيني من الصفقة:

ألقي إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في 5 يوليو 2017 خطاباً مطولاً في مدينة غزة أشار فيه إلي أن " شعبنا واحد لا يقبل التجزئة وصاحب قضية عادلة لا تقبل القسمة وصاحب الحق الثابت في فلسطين التي لا يمكن التنازل عن ترابها " , أضاف هنية " لن نسمح أبدا بتمرير أي مشاريع تمس بالحقوق الفلسطينية الثابتة وأن الشعب الفلسطيني لم يفوض أي طرف فلسطيني أو عربي أو كائن من كان بالتنازل عن حقوقه ومكتسباته .. وسنتصدى لأي صفقة مشبوهة تنتقص من أي شيء من حقنا التاريخي في فلسطين باعتبارها صفقة فاشلة لن تلزم الشعب الفلسطيني اليوم ولا في المستقبل. "

أكد ممثل حركة حماس في لبنان علي بركة في 23 نوفمبر 2017 موقف الحركة الرافض لصفقة القرن وقال لموقع "جنوبية" إن "صفقة القرن " هي من بنات أفكار بنيامين نتنياهو وتبناها الرئيس الاميركي دونالد ترامب وتتلخص في أنه لا إنسحاب من الضفة الغربية ولا تفكيك للمستوطنات ولا إنسحاب من القدس الشرقية على ان يُعطى الفلسطينيون حكما ذاتيا على 38% مما تبقى من الضفة الغربية على إعتبار ان الاستيطان والقواعد العسكرية والجدار الفاصل قد سحب ما يساوي 12% من مساحة الضفة والتي ستمنح حكما ذاتيّا كالانضمام الى الدولة الفلسطينية في غزة او كملحق بكونفدرالية مع الاردن مع نفيّ ان يكون لهذه الدولة عاصمة إسمها القدس ولا تفكيك للمستوطنات ولا عودة للاجئين , اما دولة فلسطين فتقام في غزة مع توسعة باتجاه سيناء وتكون فلسطين الجديدة او ما تبقى منها ملحق بالاردن , وعن موقف الرئيس محمود عباس والفصائل الفلسطينية قال "إن الكل يرفض هذ الصفقة بما فيهم الرئيس ابو مازن والفصائل الفلسطينية ، لذا ثمة ضغوط كبيرة تمارس على ابو مازن للاستجابة للضغوط وهو حتى الان رافض لها " , وعن اسلوب مواجهة حماس " لصفقة القرن" هذه ؟ قال " ان الصفقة بحاجة الى اجماع فلسطيني حتى تمرّ اولا وحتى الان لا اجماع وفي حال وافق الرئيس ابو مازن فالقوى الفلسطينية لن تسمح لان الصفقة هي لتصفية القضية الفلسطينية , كما أن كل القوى الداعمة للمقاومة وعلى رأسهم إيران ستكون الصخرة التي ستتكسر عليها "صفقة القرن" هذه. "

إتصالاً بموقف السلطة الفلسطينية أكد عزام الأحمد القيادي في السلطة الفلسطينية في 29 نوفمبر 2017 من خلال لقاء أجرته معه قناة الجزيرة الفضائية عبر برنامج " بلا حدود أن ملف صفقة القرن طُرح خلال لقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وأن الرئيس عباس أسمع ولي العهد السعودي موقف السلطة والشعب الفلسطيني الرافض لذلك السيناريو ، مُشددا على أن السلطة متمسكة بحل

الدولتين وأضاف الأحمد أن رئيس وزراء الكيان الصهيوني قال أن هناك 12 دولة عربية تجري اتصالات سرية مع الكيان ، لكن لدي معلومات أن عدد الدول العربية أكثر من ذلك , وحول سيناريو توطين الفلسطينيين في سيناء قال الأحمد " أنه لو اجتمعت الكرة الأرضية على ذلك فلن نقبل " ، موضحا أنه سمع بشكل شخصي رفضا لذلك السيناريو من الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك.

مما تقدم يمكن إستنباط الملامح الرئيسية لما يُسمي بصفقة القرن وذلك علي النحو الآتي:

أولاً لابد من القول أنه ليس من الضروري أن يكون مفهوم "صفقة القرن" مُنصرفاً فقط علي تلك الدراسة التي قدمها اللواء احتياط جيورا أيلاند لصالح مركز " بيجين – السادات للدراسات الاستراتيجية " والتي نشرتها صحيفة "المصري اليوم " في 28 يناير 2010, وأعادت كثير من وسائل الإعلام تدويرها لتخلع عليها صفة " المشروع أو خطة التسوية " والتي روج البعض من هذه الوسائل وبعض الساسة بأنها كانت محل نقاش أوعلي الأقل في خلفية اللقاء الذي وصفته بالسري وكشفت عنه النقاب صحيفة "هآرتس" الصهيونية بعددها في 19فبراير 2017 وقالت أنه تم بمدينة العقبة الأردنية في فبراير 2016 وجمع وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري وكلا من رئيس الحكومة الإسرائيلية والرئيس المصري وملك الأردن , كذلك الأمر في حالة اللقاء غيرالمُعلن الذي جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم المعارضة الصهيونية إسحاق هيرتسوج مع الرئيس المصري في القصر الجمهوري بالقاهرة في أبريل 2016 والذي كشف عنه في 12 يونيو 2017 الصحفي الإسرائيلي يوسي فرتر , ومما قد يُشير إلي ذلك وقد لا يُؤكده أنه في سبتمبر عام 2016 أي بعد هذين اللقاءين , وقف الرئيس المصري على منصة الأمم المتحدة مخاطبًا الجمعية العامة للأمم المتحدة وتطرق إلى موقف مصر من أزمة الصراع العربي الإسرائيلي مُشيراً إلي "معاناة الفلسطينيين" وإلي "إنهاء الاحتلال" واستعادة الشعب الفلسطيني " لحقوقه " , لكن وبنفس القدر فإن موقف مصر من التسوية السياسية قد تغيرت وجهته من خلال مجموعة مُختارة من الحوافز المختلفة في الفترة الممتدة من أبريل 2017 عندما جلس الرئيس المصري في 3 أبريل 2017 بالغرفة البيضاوية بالبيت الأبيض بجانب الرئيس الأمريكي حيث تبادلا التحية البروتوكولية وبعض العبارات أمام الصحفيين حيث أكد الرئيس المصري مُوجها حديثة لنظيره الأمريكي على أهمية "صفقة القرن" وقال له "ستجدنى بكل قوة ووضوح داعماً لأى مساع لإيجاد حل للقضية الفلسطينية فى صفقة القرن مُضيفاً قوله " وإني لمتأكد أنك تستطيع أن تحلها "، بعدها رد الرئيس الأمريكي عليه قائلاً " سنفعل ذلك سوياً سنحارب الإرهاب سوياً وستمتد صداقتنا طويلاً " , مروراً بكلمة الرئيس المصري أيضاً أمام الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة عندما وجه فيها حديثه "للشعب الإسرائيلي" قائلاً أنه معني بأمن "المواطن الإسرائيلي" داعياً الفلسطينيين بقبول التعايش مع الآخر , مُستشهداً بتجربة السلام بين مصر وإسرائيل واصفاً إياها "بالفريدة. "

سيكون من العبث أن ننكر أن هناك تسوية مختلفة بل وخارجة عن مألوف التسويات ومشاريع وخطط التسوية التي طُرحت من المستويات الرسمية والحزبية ومن بعض الساسة والمفكرين الإسرائيلين والتي سبقت الإشارة إليها وتتعلق بالشق الفلسطيني في الصراع العربي / الإسرائيلي , ومما يؤكد ذلك أن ديفيد فريدمان السفير الأمريكى لدى تل أبيب قال مُعلقاً علي الحديث الذائع منذ أبريل 2017 عن "صفقة القرن" بقوله أن الإدارة الأمريكية تُعدُّ الآن

خطة سلام ستُعرَض ملامحها فى غضون أشهر قليلة وإن حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية لا يتضمنها , ذلك أنه أصبح خالياً من المضمون بعد أن أصبح بلا معنى وسواء عاجلاً أم آجلاً سيتم نقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس ، مؤكداً أن الرئيس دونالد ترامب سينفِّذ وعده فى هذا الشأن لأنه رجل صاحب كلمة من ناحية ويُصرُّ على ذلك ولأن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل من ناحية أخرى , وفى حوار أجراه معه برنامج " TALK " نشر نصه موقع " والا " الإسرائيلى ، أكد فريدمان أن المستوطنات جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل لما تحمله من أهمية أمنية , وكلام السفير الأمريكي بتل أبيب يعني بالتأكيد أن صفقة القرن التي أعلن عنها بهذا المُسمي الرئيس المصري في لقاءه بنظيره الأمريكي بواشنطن في 3 أبريل 2017 لا تعني إلا خطة السلام التي أعدتها الإدارة الأمريكية والتي قطعت الصلة منهجياً بحل الدولتين , وهو ما يلتقي أيضاً مع الدراسة التي قدمها اللواء إحتياط جيورا أيلاند , كما أن الدلالات اللفظية لها حيز في عملية التأكد تلك فإطلاق مُسمي "صفقة القرن" يعني أنها خطة غير مسبوقة في نهجها ومضمونها , بالإضافة إلي الظلال الأخري لمعني "الصفقة" فهو معني ينسحب علي عمليات البيع والشراء والتبادل والمقايضة , وهي بهذه السمات خطة لا علاقة لها بكل مشروعات السلام العربية السابقة وآخرها التي قدمتها المملكة السعودية في قمة بيروت العربية في مارس 2002 , مما يجعل من المنطقي طرح دراسة اللواء جيورا أيلاند المُشار إليها بالإضافة إلي خطة أخري أو أكثر تتبني نفس نهج دراسة اللواء إحتياط جيورا أيلاند ولكن بصياغات مختلفةعلي الجانبين المصري والأردني في الإجتماعين المُشار إليهما وإجتماعات أخري علي مستوي فني .

إن الوضع العربي الذي كان علي وشك التغير الجذري عقب بداية ثورات الربيع العربي بدءاً من تونس في 17ديسمبر 2010 وهي الثورات التي كانت أيضاً علي وشك إنهاء الدعاية الإسرائيلية القائمة علي أن إسرائيل واحة للديموقراطية في الشرق الأوسط , رجع القهقري بفعل قوي الثورة المُضادة الكامنة في التربة السياسية العربية كالحشرات الضارة بمساعدة غير مباشرة أصبحت فيما بعد نجاحها في الإنقلاب علي هذه الثورات مباشرة , هذا الوضع العربي المُفلس رفع الراية البيضاء لإسرائيل والولايات المتحدة مقابل مساندة مضمونة ودائمة لأنظمة قبضت علي مقاليد الأمور بواسطة القوة والإجبار القسري وهي بلا نفوذ سياسي أو برنامج إقتصادي تنموي حقيقي , وهذه الأنظمة ذات طبيعة غير مسبوقة في التاريخ السياسي الحديث لمنطقة الشرق الأوسط فهي أنظمة مقاولات أو انظمة الأعمال الحرة Entrepreneurial system , وهي لكي تحقق هذه الطبيعة لنظامها فهي بحاجة إلي التخفف من قيود القضية الفلسطينية لتضع يدها في يد المقاول الرئيسي بالمنطقة وهو "الكيان الصهيوني" الذي وعد رئيسه شيمون بيريز في أحد مؤتمرات Davos عن تطلع الكيان الصهيوني للتعاون الإقليمي بمزج المال العربي / الخليجي والموارد العربية مع الخبرة أو العقل الصهيوني , وفي سياق كهذا تمت للقاءات إسرائيليه وإماراتية وبحرينية وسعودية حددت المعالم المستقبلية للعلاقات الإسرائيلية مع مثل هذه الدول وربما غيرها , ومن بين أهم هذه اللقاءات مشاركة السعودية من خلال الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودي السابق والكاتب نواف العبيد في منتدى " السياسة الإسرائيلية " بنيويورك في 22 أكتوبر 2017, وهو المنتدي الذي بحث المشاركين فيه برنامج إيران النووي وأمن الشرق الأوسط وعلاقات الكيان الصهيوني بالدول العربية والحرب على تنظيم الدولة الإسلامية إضافة إلى القضية الفلسطينية.

من السهل في ضوء ما تقدم وبالمقارنة مع خطط ومُقترحات التسوية الصادرة عقب هزيمة 5 يونيو عن الصهاينة علي مستويات مختلفة تحديد الملامح الرئيسية لصفقة القرن تلك علي أنها:

أولاً : أنها تخرج عن معني لفظ التسوية , فالتسوية لفظاً في قاموس المعجم الوسيط تعني : إتفاق وَسَط ، سَعَى إِلى تَسْوِيَةِ الخِلاَفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِهِ : إِيجَادُ حَلٍّ ، اِتِّفَاقٌ لِإِنْهَاءِ الخِلاَفِ , وهذه المعاني لا تنطبق علي صفقة القرن فهي تنكر علي الفلسطينيين حقهم في إقامة دولة بإدماجهم في دول قائمة , فالصفقة أمر من الولايات المتحدة بالبيع المباشر... بيع القضية الفلسطينية برمتها في غياب أصحابها الأصليين أو بالإحتيال عليهم بمعرفة وكلاء عرب تآكلت مصداقيتهم في أسواق السياسة , إذ أن إشراك هؤلاء الوكلاء لا معني له خاصة وأن الصهاينة سبق لهم التفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلوا ومن ثم فإن الأمر الأنسب كان يتطلب إجراء التفاوض أولاً مع السلطة الفلسطينية وإن وافقت ينتقل التفاوض لهؤلاء الوكلاء في حالة موافقة السلطة الفلسطينية علي تصفية وليس تسوية القضية الفلسطينية من خلال صفقة مُذلة كهذه.

ثانياً : يعني عدم تطرق هذه الصفقة إلي حل الدولتين وفقاً لما أوضحه سفير الولايات المتحدة في تل أبيب – كما أشرت – أنها خطة مُتطابقة تماماً مع معظم الخطط والمُقترحات الإسرائيلية سابق الإشارة إليها والتي تفرض الرؤية الدينية والعسكرية الصهيونية علي محيط الكيان الصهيوني , فالمفردات التي كانت ترد في خطط التسوية العربية وحتي بعض الخطط الصهيونية عقب هزيمة يونيو 1967 وأهمها القدس وحدود 4 يونيو1967والحكم الذاتي وإقامة دولة فلسطينية مُستقلة , غير مُستخدمة تماماً في صياغة مضمون صفقة , بينما أبقت علي ركن واحد فقط من أركان القضية الفلسطينية وهو اللاجئين , والذي طالما تنكر من قام بصياغة مضمونها لحل الدولتين , فسيكون المجال الوحيد المُتاح لتناولها خارج الإطار الذي وضعته قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة , ومن الغريب أن يتنازل حكام العرب لهذه الأيام عن حق رسخته الأمم المتحدة للفلسطينيين ففي عام 1960 1960 إعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتحديد وبصورة رسمية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني مُعلنة أن " إذ تدرك أن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف والمُقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان , وإذ يساورها القلق الشديد لتفاقم هذا الإنكار لحقوقهم جراء أعمال القمع الجماعي والإعتقال التعسفي وحظر التجول وتدمير المنازل والمُمتلكات والترحيل وغير ذلك من الأعمال القمعية المُبلغ عن إرتكابها ضد اللاجئين وسكان الأراضي المُحتلة .... لتؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف .... تؤكد من جديد حق جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الإستعمارية والأجنبية والإستعباد الأجنبي غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والإستقلال " , لكن السياسة الأمريكية إستهدمت كل قواها العسكرية والدبلوماسية والإستخباراتية كي يحصل سكان جنوب السودان علي حق تقرير المصير في 9 يناير 2011 ليعلنوا لاحقاً إستقلالهم كدولة ذات سيادة في 9 يوليو 2011 وكذلك الأمر في تيمور الشرقية , أما في حالة فلسطين فبضغط نفس اللوبي الكنسي الأنجيليكاني الأمريكي الذي لعب دوراً محورياً في تحقيق تقرير مصير جنوب السودان من بوابة حقوق الإنسان في إتجاه عكسي نحو تعزيز قدرات الكيان الصهيوني لإبتلاع فلسطين كلها وإنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم , بل إن الجمعية العامة للأمم المتحدة رجت مجلس الأمن في دورتها الثلاثين المعقودة في عام

1975 أن يعمل علي تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه علي قدم المساواة مع الأطراف الأخري في جميع المفاوضات المُتعلقة بالشرق الأوسط والمعقودة برعاية الأمم المتحدة , وفي تقرير في عام 1976 عن قضية فلسطين أشار الأمين العام إلي أن مناقشات مجلس الأمن في ذلك العام " أكدت علي البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط وأكدت من جديد حق كل دولة من دول المنطقة في أن تحيا بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها , وفي تقريره في أغسطس 1976 عن أعمال الأمم المتحدة قال أن" البعد الفلسطيني في مشكلة الشرق الأوسط نال إهتماماً مُتزايداً,,, وأود أن أُؤكد مرة أخري .... الأهمية الأساسية لمعالجة القضية الأساسية لمعالجة القضية الفلسطينية بوصفها عنصراً أساسياً في حل نزاع الشرق الأوسط". * (وثائق الأمم المتحدة . منشأ القضية الفلسطينية وتطورها . الجزء الثاني 1947- 1977 . صفحة 60 وصفحة 68 وصفحة76)

بإعتبار أن السكان أو الشعب مُقدم علي الأرض عند وضع تعريف للدولة إذ بدون شعب لا يمكن تصور إيجاد الدولة , ومن ثم فإن تصفية قضية اللاجئين وهم الكتلة الأهم للشعب الفلسطيني بإذابتهم في كيانين آخرين قائمين هما مصر والأردن , إذن فالشعب والحالة هذه تم إبتلاعه في كيانين آخرين ومن ثم فقد تم القضاء علي فكرة إقامة دولة فلسطينية التي ستكون غالباً في وضعية أقل من كيان Commonwealth of Puerto Rico الذي يُعرف بأنه كيان غير مُدمج في الولايات المتحدة , فصفقة القرن إن طُبقت حرفياً فسيكون الكيان الفلسطيني في وضعية ربما أقل من وضعية جزيرة , Puerto Rico ومن ثم فإن هناك ضرورة قصوي في نظر المجرم الذي وضع " صفقة القرن " ومن ناقشها معه برضي أو بدون رضي منه لتصفية اللاجئين الفلسطينيين , وفي الواقع فإن الولايات ليست بحاجة دائماً لخبراء الكيان الصهيوني لتضع أفكاراً لتصفية اللاجئين , فقد بذلت مساعي أمريكية مُبكرة جداً في هذا الإتجاه ولم تُركز عليها وسائل الإعلام لدي بذلها في عام 1949 وحتي اليوم , فقد حدث أن " رفع فؤاد عمون المدير العام للخارجية اللبنانية في 6 ابريل 1949 تقريراً مُستفيضاً إلي رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح ووزير الخارجية فيليب تقلا , نقل فيه وقائع إجتماعه بالديبلوماسي الأمريكي جورج George Magee مُنسق المُساعدة الأمريكية لليونان والذي وصل لبيروت لتنظيم مساعدات برنامج النقطة الرابعة الأمريكي لبلدان الشرق الأوسط , وعلم عمون بمجيئة من مسئول السفارة اليونانية ببيروت , فأتصل بسفير لبنان في واشنطن شارل مالك من أجل الحصول علي معلومات عن زيارة Magee لبيروت , وأفده السفير مالك بأن Magee توجه للشرق الأوسط من أجل توطين اللاجئين وليس لمساعدة دول المنطقة ثم في حقيبة ديبلوماسية تالية أرسل السفير مالك يقترح علي السفير عمون أن يسأل السفير الأمريكي في بيروت عن مزيد من المعلومات عن زيارة , Magee ولدي سؤاله أجاب أن الديبلوماسي الأمريكي Magee مُكلف من البيت الأبيض باللاجئين والمُساعدة معاً , ولدي إجتماع السفير عمون مع George Mageeتبين مدي دقة معلومة السفير مالك إذ أنه قدم للمنطقة من أجل توطين اللاجئين الفلسطينيين , في حين أن مُساعدات النقطة الرابعة عُرضت علي اللبنانيين وغيرهم من العرب لإقناعهم بقبول التوطين , وبالطبع رفض لبنان والدول العربية المُضيفة الأخري رسمياً توطين الفلسطينيين رغم حاجة هذه الدول الماسة آنئذ لأية مساعدات مالية أو إقتصادية خصوصاً من الولايات المتحدة " * (صحيفة الحياة عدد رقم 14262 بتاريخ 7 أبريل 2002 . تحقيقات صفحة 15)

مما يؤكد هذا الإتجاه الأمريكي المُبكر أيضاً المبادئ الخمس التي أعلنها الرئيس الأمريكي في 19 يونيو 1967 فقد نص المبدأ الثاني علي " ينبغي توطين أكثر من مليون لاجئ عربي مُشرد بصورة عادلة قبل الوصول إلي سلم دائم"(ملف وثائق فلسطين . وزارة الإرشاد القومي . الهيئة العامة للإستعلامات . صفحة 1561), وهو إتجاه تبنته الأمم المتحدة نفسها فقد إقترح مستر كين المدير المُساعد لوكالة غوث اللاجئين في مستهل خمسينات القرن الماضي علي الأمم المتحدة تقديم مبلغ 300 مليون دولار نقداً للدول العربية ثم يُترك لها أمر اللاجئين العرب لتحل مشكلتهم كما تري , وأقترح نقل القسم الأكبر من لاجئي لبنان إلي سوريا ونقل حوالي 100,000 لاجئ من غزة وفلسطين إلي الأردن والعراق وليبيا (المرجع السابق .صفحة1101), وسبقه مستر بلاندفورد مدير وكالة غوث اللاجئين نفسه إذ رفع تقريره في 11 ديسمبر 1951إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة في ضوء توصيات لجنة مستركلاب وطلب فيه الموافقة علي ميزانية السنوات الثلاث بمقدار 250 مليون دولار علي أن يُصرف منها 200 مليون دولار علي مشروعات إدماج اللاجئين في حياة دول الشرق الأوسطومن ثم تسليم مسئولية الوكالة الدولية للغوث إلي الحكومات العربية . * (المرجع السابق . صفحة 1091) , بل إن الدكتور جون ديفيز مدير وكالة غوث اللجئين في خطابه أمام مؤتمر اللاجئين العالمي في جينيف في يناير 1961 أشار بعد أن دحض الإفتراءات التي وجهها البعض والآخرون عن هذه القضية ظلماً للعرب , قائلاً ما نصه " وأسمحوا لي أن أضيف علي الهامش أن الوكالة لم تُكلف قط بمسئولية تنفيذ القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة " * (المرجع السابق .صفحة1243) , وهو القرارالمُتعلق بحق العودة للاجئن الفلسطينيين وتعويض من لا يرغب في العودة .

نفس هذا السلوك الأمريكي تكرر في مسألة مطالبة السعودية بجزيرتي تيران وصنافير وهي مُطالبة ذات صلة بمجمل العلاقة الجديدة بين إسرائيل والسعودية والتي تتقاطع في أسوأ نقطة مع صفقة القرن الإفتراضية , ففي برقية مُفرج عنها تعلقت بأزمة مضيق تيران مؤرخة في 17 يناير 1968 مُرسلة من وزير الخارجية الأمريكية Dean Rusk للسفارة الأمريكية في إسرائيل سلم السفير الأمريكي محتواها لوزير الخارجية الإسرائيلي آبا إيبان , تثبت أن الولايات المتحدة هي من خلقت المطالبة السعودية بالجزيرتين وحرضت علي ذلك , وتضمن نصها أشارة وزير الخارجية الأمريكي لنظيره الإسرائيلي إلي " أن وجود القوات الإسرائيلية المُستمر في جزيرة تيران كان من المسائل التي نوقشت خلال المناقشات الودية التي جرت مع رئيس الوزراء الإسرائيلي Eshkol في , Texasولقد لاحظنا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي تحدوه الرغبة في إظهار بلاده لمؤشرات علنية بشأن ترحيبها بالتوصل إلي تفاهم مع العرب وأقترحت أن يكون إنسحاب قواتكم من تيران مثالاً علي ما يدور في خلدنا , ولقد عبر رئيس الوزراء عن تفهمه لوجهة النظر تلك , لكنه أشار إلي أنه سيكون من الصعوبة بمكان التفكير ملياً في موضوع الإنسحاب من تيران في غيبة تأكيدات بالنسبة لنتائج هذا التصرف علي إسرائيل , وحيث أن تبادل وجهات النظر في هذا الشأن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي Levi Eshkol كان مُشجعاً فقد وجهت سفير الولايات المتحدة لدي المملكة العربية السعودية بإستكشاف أكثر لهذه المسألة مع الملك فيصل , وبالفعل أجري سفيرنا نقاشاً صريحاً عن هذا الموضوع مع جلالته في 13 يناير (1968) , وكان تعليق الملك علي ذلك أن قال بوضوح أنه ينظر إلي جزيرة تيران علي أنها (1) جزء من المملكة العربية السعودية , وأن حكومته منحت إمتياز يغطي الجزيرة (لم تشر الوثيقة لمن أعطي هذا الإمتياز) و (2) أنه ليس لديه خطة لعسكرة تيران أو

إستخدامها لعرقلة حرية الملاحة في مضيق تيران ." , ومضي وزير الخارجية الأمريكي ليشير لوزير الخارجية الإسرائيلي إلي " أنه شعر بتشجيع كبير من واقع موقف ملك السعودية حيال هذا الأمر , وأنه بناء علي تأكيداته لسفيرنا , فإني أعتقد أن المشاكل التي يتوقعها الجانب الإسرائيلي إذا ما أنسحبت حكومتكم (القوات الإسرائيلية) سوف لا تنشأ , كما أنني وبصفة محددة أتوقع ألا يتغير الموقف السعودي بشأن هذا الجزء من الأراضي السعودية ولا أتوقع أيضاً العسكرة أو إستخدامها (تيران) في أي نوع من التدخل في حرية الملاحة عبر مضايق تيران , ولهذا يحدوني الأمل في أن حكومتكم ستنظر الآن في إمكانية إنسحاب قواتكم من الجزيرة بدون تكبد أية نتائج وخيمة علي إسرائيل , وكما أشرت لحكومتكم في وقت مبكر فإن من شأن هذا التصرف (الإنسحاب الإسرائيلي من جزيرة تيران) أن يزيل مشاكل خطيرة عالقة في علاقتكم مع السلطات السعودية , ولذلك فإني أتطلع لتلقي رداً مواتياً من حكومتكم , وسيتم إبلاغه في الحال بالطبع للملك فيصل وإني لمتأكد من الأثر العملي المفيد لذلك " . وقد ذيل وزير الخارجية الأمريكي خطابه لنظيره الإسرائيلي في شأن إقتراح إنسحاب القوات الإسرائيلية من جزيرة تيران بملاحظة مفادها إبقاء الأمر سرياً , لكن الطلب (الإقتراح) الأمريكي وُوجه ببعض العقبات فقد طلب وزير الخارجية الإسرائيلية آبا إيبان أنه وقبل عرض الأمر علي مجلس الوزراء الإسرائيلي فهو بحاجة لبعض التوضيحات منها إن كان يمكن للولايات المتحدة أن تحصل من المملكة العربية السعودية علي إعتراف بأن مضايق تيران ممر مائي دولي , وما إذا كان يمكنها الحصول من المملكة علي تعهد خطي مكتوب بأن جزيرة تيران ستظل غير مأهولة بالسكان بصفة دائمة , وما إذا كانت الولايات المتحدة تقبل مثل هذه التعهدات السعودية بحيث تجعلها مسئولية وإلتزاماً من قبل الولايات المتحدة قبل إسرائيل " (برقية برقم 111432 للسفارة الأمريكية بتل أبيب عام 1967 – الأرشيف الوطني – الملفات المركزية الأمريكية 1967-1969.)

ثالثاً : يعكس مضمون الصفقة بالفعل وبدقة مُسماها , فالمضمون يكاد وأن يكون الجزء الأكبر منه مُتعلق بالجوانب الإقتصادية واللوجيستيكية , Logistic فمن الواضح أن المسار السياسي قد ولجه الساسة العرب والصهاينة معاً بعيداً عن المؤتمرات والإعلام ونزعوا منه كل العقبات بالتخلص من ثوابت الأمن القومي العربي كلها ودفعة واحدة , ولم يتبق غير النص علي إنشاء بنك ونظام نقدي مُشترك وإعلان الوحدة الصهيونية / العربية تحت علم واحد تبتلع علي نسيجه نجمة داوود النسور العربية المُحمطمة الذليلة التي كست أعلام العرب العاربة والمُستعربة.... مهزلة مُروعة لم ترد في أضغاث أحلام الأجيال السابقة واللاحقة , لكنها مهزلة وُضعت الولايات المتحدة (بواسطة دائرة ضيقة بالبيت الأبيض) السيناريو الخاص بها علي أن يتكفل الكيان الصهيوني بكتابة الحوار لهذا السيناريو , فهي بحق صفقة غير مسبوقة في تاريخ الصراعات , إذ لم يتطرق أي ممن وضعوا خطط أو مقترحات تسوية هذا الصراع المُشار إليها للتعاون الإقليمي , وفي المرات القليلة التي أشير إليه كان ذلك مجرد عنوان عريض وعام.

مستقبل صفقة القرن:

إن اللجوء في صفقة القرن الإفتراضية تلك إلي توطين الفلسطينيين في غزة الكبري أي في غزة وجزء متاخم لها من سيناء لا أعتبره فقط ترسيخاً للإنكار الصهيوني للقرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 ديسمبر 1948 والقاضي بحقي العودة والتعويض , بل أيضاً بديلاً أقل تكلفة بالنسبة للكيان الصهيوني عن ما كان يُسمي

بالخيار الأردني أو مشروع الملك حسين بشأن مستقبل فلسطين الذي طرحه في خطابه الذي ألقاه في 15 مارس 1972 والمكون من 12 منها (1) أن المملكة الأردنية الهاشمية ستصبح المملكة العربية المُتحدة (2) تتكون المملكة العربية المتحدة من منطقتين هما منطقة فلسطين والتي ستشمل الضفة الغربية وأي أراض فلسطينية اخري تُحرر ويختار سكانها الإنضمام للمملكة , ومنطقة الأردن وتشمل الضفة الشرقية لنهر الأردن (3) ستصبح عمان عاصمة للمملكة (4) تصبح القدس عاصمة لمنطقة فلسطين (سبق وأن طرحت المملكة الأردنية مشروعاً للسلام في الشرق الأوسط في 10 أبريل 1969من 6 نقاط تناولت المادة السادسة منه "قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين) , لكن سيبقي السؤال مُعلقاً وهو لماذا يُستبدل الآن الخيار الأردني بالخيار المصري أو السيناوي لتصفية قضية فلسطين من خلال تصفية لقضية اللاجئين ؟ إن الإجابة الصحيحة لهذا السؤال ستفسر بل وتكشف عن ما هو أبعد مدي من تصفية قضية فلسطين , فصفقة القرن تلك ما هي إلا مقدمة لما هو أسوأ لو يدركون , فقد تخلي الرئيس المخلوع مبارك عن المشروع القومي لتنمية سيناء وهو المشروع الذي يعني تنفيذه كاملاً والذي كان من المُقدر له رسمياً أن يتم في الفترة ما بين 1994 حتي 2017 وكان يستهدف في الفترة من 1996حتي 1997كما يقول محافظ سيناء الأسبق محمد دسوقي الغاياتي في مرحلته الأولي زراعة 400 ألف فدان منها 50 ألف فدان في سهل الطينة جنوبي بورسعيد و75 ألف فدان جنوبي مدينة القنطرة شرقي الإسماعيلية وفي المرحلة الثانية زراعة 70 ألف فدان في منطقة رابعة إضافة إلي 70 ألف فدان أخري في بئر العبد أما المرحلة الثالثة فهي تتركز في زراعة 135 ألف فدان في منطقة السر والوارير ليستوعب المشروع في نهاية مراحله توطين 3,2 مليون مواطن من خلال إنشاء 45 قرية نموذجية حتي عام 2017 مع 11 منطقة صناعية , لكن المشروع تم إختزاله في مشروع فرعي وهو مشروع توصيل ترعة السلام إلي سيناء فقط , وتم تحويل تمويله لمشروع توشكي وهو مشروع وهمي غير مدروس ليضاف إلي سلسلة مشروعات منها القليل الناجح والكثير الفاشل أو المُتعثر , فلكي يمتد أجل الديكتاتور لابد علي فترات من مشروعات وهمية كبري تبث آمال كاذبة في نفوس الجماهير , لقد كان تخلي مبارك عن المشروع القومي لتنمية سيناء عام 1996 بضغط من الكيان الصهيوني هو البداية الحقيقية التي أغرت واضعي الخطط الهادفة إلي تصفية وليس حل القضية الفلسطينية سواء من الجزء المُتصهين بالإدارات الأمريكية المُتعاقبة أو من الكيان الصهيوني نفسه لوضع صفقة القرن تلك وتسويقها.

لم يعبأ من وضع صفقة القرن بالوضع الديموجرافي والإجتماعي بمصر فبعد نجاح الصهاينة في دفع مبارك للتخلي عن المشروع القومي لتنمية سيناء والذي كان سيغير من التوزيع الديموجرافي المصري بأقصي إيجابية ممكنة لتوطين ما لا يقل عن 3,5 مليون مواطن مصري بسيناء , وها قد أتي علي مصر الوقت الذي تندفع إليها موجات من الهجرة غير الشرعية الأفريقية تقدرها الأمم المتحدجة بنحو نصف مليون مهاجر وتقدرها السلطات المصرية لأسباب تخصها بنحو 5 مليون مهاجر بالإضافة إلي موجات من الهجرة المصرية غير المشروعة لأوروبا , مما يعني ببساطة أن هناك موجات عكسية الإتجاه مصر هي النقطة الوسيطة فيها , فكيف يمكن لمصر قبول توطين ما لا يقل عن مليون فلسطيني علي جزء من أرض سيناء التي تخلي رئيسها يوماً عن تحقيق هدف توطين 3,5 مليون مصري بها علي أرضهم هم ؟ فهل حرمان هؤلاء من فرصة التوطين في سيناء يُضفي علي رفض مصر توطين الفلسطينيين بها سيحمل في

طياته تمييزاً سلبياً أو تنكراً لرابطة العروبة والأخوة في الدين؟ بالطبع وقطعا: لا لن يكون هذا كذلك , وبالتالي فإن هذه أولي مبررات رفض هذه الصفقة منطقياً قبل أن تكون رفضاً سياسياً وسيادياً.

من الواضح أن صفقة القرن الإفتراضية لمصر فيها حيز رئيسي , لكن طريق هذه الصفقة إلي مصر أصبح مُتعرجاً ومليئ بالمنعطفات الخطيرة التي قد تعصف بمستقبل من سيتجاوب معها , فمن بين منعطفات هذا الطريق سابقة التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير بموجب إتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية في 8 أبريل 2016 , وصفقة القرن تتضمن تنازل آخر عن قطعة من أراضي مصر , وإستجابة مصر – وهي مُستبعدة حالياً – لهذه الصفقة تعد كذلك مكافأة سخية لمغتصب أرض فلسطين من الصهاينة لا مبرر لها والمقابل الذي ستدفعه إسرائيل – كما ورد في نص دراسة اللواء إحتياط جيورا أيلاند – زهيد للغاية فهو لا يتجاوز حصول الرئيس المصري علي جائزة نوبل للسلام , وكان أحري بالمخرف الذي وضع هذه الدراسة أن يكون أكثر كرماً فيمنحها للشعب المصري صاحب الأرض , ومن هذه النقطة يمكن الوصول لحقيقة مفادها أن الكيان الصهيوني تعامل مع ثورات العربي بكل وبأقصي ما لديه من إمكانات إستخباراتية لإفشالها بل لإحالتها إلي جحيم لمن شاركوا فيها شعوباً وأفراداً فالديموقراطية التي نادت بها هذه الثورات التي أسقطت ديكتاتوريات ذليلة لم تكن لتوفر فرصة لنوعية كنوعية اللواء إحتياط جيورا أيلاند ليتصور أنه في حكومة مُنتخبة يمكن أن يرشح فرد تنازل عن أرض وطنه ففي الديموقراطيات تذوب القيادات في كتلة الجماهير , لكنه إختزل الأمر برمته فالديموقراطية يجب أن تظل حكراً علي كيان بني صهيون , وهو قد أساء إلي من يتولي السلطة في مصر قبل أن يمنحهو هذا التقدير الزائف.

إن العلاقات المصرية الأمريكية والعلاقات المصرية / الإسرائيلية ظلت متوازية في معظم فترات حكم الديكتاتور مبارك وطغمته , ولكنها الآن لا يمكن أن نصفها كذلك , فالعلاقات الأمريكية / المصرية تمر بنقاط إختناق حرجة أهمها الإعلان رسمياً في واشنطن في 22 أغسطس 2017 عن إتخاذ الإدارة الأمريكية لقرارين أحدهما بإستقطاع مبلغ 96 مليون دولار والآخر بحجب مبلغ 195 مليون دولار من المعونة العسكرية السنوية الأمريكية لمصر والتي يبلغ مجملها 1,3 مليار دولار سنوياً , والتي تُسلم لمصر من خلال أسلوب " تدفقات التمويلات النقدية ", وكان السبب المُعلن هو الوضع السيئ لحقوق الإنسان في مصر لكن هذا السبب كان تالياً للسبب الأهم وهو العلاقات العسكرية بين مصر وكوريا الشمالي خاصة في مجالي امشتريات السلاح الكوري الشمالي والتصنيع العسكري , ففي 27 أغسطس 2017 أعلن Heather Nauert الناطق باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة شددت علي مصر بضرورة عزل كوريا الشمالية , وبالرغم من إستجابة مصر لمتطلبات إستراتيجية الصراع الأمريكي مع بيونج يانج إلي حد تصويت مصر بالموافقة علي مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن الدولي في جلسة 11 سبتمبر 2017 والذي تضمن فرض مزيد من العقوبات علي بيونج يانج تتعلق بالبترول وتصدير النسيج والملابس الكورية الشمالية وتجميد ممتلكات الرئيس الكوري الشمالي , Kim Kong-un وكان من الممكن إفتراض أن العلاقات المصرية /الأمريكية إستعادت وتيرتها المُعتادة لولا ما أعلن في الأول من ديسمبر 2017وهو إلي حد كبير مؤكد عن أن مصر وروسيا في إطار تعاونهما العسكري المتنامي والوثيق علي وشك توقيع إتفاق تعاون عسكري يتضمن السماح للطرفين بإستخدامهما للمجال الجوي والقواعد الجوية لكل منهما وذلك لمدة خمس سنوات قادمة , وأن مسودة هذا الإتفاق وقعها Dmitry

Medvedevالوزير الأول الروسي بالفعل ونُشرتها وسائل إعلام في 30 نوفمبر 2017 وهو ما يعني إكتساب العسكرية الروسية لمساحة إستراتيجية في جنوب البحر المتوسط بعد أمنت خطوطها البحرية الخلفية في شبه جزيرة القرم (أوكرانيا) وأتيح لها نفاذ بحري حر في البحر الأسود ثم رسخت أقدامها في شرق البحر المتوسط بإستغلال تزعزع مكانة الجيش السوري ونظام الأسد أمام جحافل الثوار السوريين فتمركزت في قاعدتي طرطوس البحرية وحميميم , ومن ثم نظرت العسكرية الأمريكية للإتفاق العسكري المصري مع روسيا علي أنه خطر مُحدق بفضاء القيادات العسكرية الأمريكية الثلاث المركزية والأفريقية و الأوروبية كل بدرجة ما من الخطورة أعلاها القيادة المركزية , وبطبيعة الحال ففي علاقات مُتشابكة ومُعقدة كالعلاقات الأمريكية المصرية من الصعب تحديد النقطة التي ساءت عندها العلاقات الثنائية , لكن مجمل القول أن هذه العلاقة من المُستبعد أن تؤدي مع عوامل مختلفة ومتعددة أخري إلي إبتلاع مصر لصفقة القرن المرة مهما بلغت الحوافز والمغريات , وبالتالي فسوف تسود سياسة وزير الدفاع الصهيوني الراحل Dayan والتي تقول بأنه في ظل الظروف السائدة في العالم العربي , فإن علي إسرائيل أن تحتفظ بالسيطرة العسكرية الكاملة وإذا ما لزم الأمر فسيكون ذلك في عموم Judea و , Samaria وسوف لا يُسمح لأي وجود عسكري هناك , كما سيكون علي إسرائيل الإحتفاظ بالقدرة علي مكافحة الأعمال الإرهابية في هذه المناطق.

جاء توقيع الرئيس الأمريكي Donald Trump في 6 ديسمبر علي قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلي القدس إعترافاً بها عاصمة لإسرائيل بالمخالفة للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والتي وافقت عليها الولايات المتحدة نفسها , جاء هذا القرار ليؤكد أن الترتيب المنطقي كان يقتضي طرح صفقة القرن ليعقبها إتخاذ هذا القرار إن كان ضرورياً , لكن إتخاذه قبل عرض الصفقة علي المعنيين بها بصفة رسمية ومُعلنة يعني أن الصفقة وُضعت في ثلاجة الدبلوماسية الأمريكية والإسرائيلية معاً كما إن القرار الذي إتخذه الرئيس الأمريكي بالإعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل يعني تخلي الولايات المتحدة عن حل الدولتين الذي قدمته هي نفسها في مشروع قرار صدر تحت رقم 1397بموافقتها وبأغلبية 14صوت عن مجلس الامن الدولي في 12 مارس 2002 مُتضمناً التأكيد عليه كحل دائم للصراع الفلسطيني / الإسرائيلي , والمُؤكد وفقاً لقرار 6 ديسمبر2017 أن صفقة القرن لم تكن و / أو لن تتضمن القدس بمفهومها الديني والعاصمي Metropolitan الحالي كعاصمة لدولة فلسطين , وهو ما يُلقي بظلال قاتمة وكئيبة علي مستقبل هذه الصفقة العار.

الخلاصة:

وهن وهشاشة الوضع السياسي العربي وخوف القادة المُروع من هبوب رياح الديموقراطية مرة ثانية وبأقوي مما كانت عليه إبان الربيع العربي يجعل من قدرتهم علي إحتمال ثورة جماهيرية قادمة متدنية جداً , وهو الوضع الذي إستغلته الرئاسة الجمهورية المُزعزعة والباحثة عن طوق نجاة ودعم يهودي يوطد أركان هذه الرئاسة بالداخل الأمريكي ومن هنا إنبثقت الفكرة الرئيسية لصفقة القرن والقائمة علي تصفية قضية فلسطين بتصفية قضية اللاجئين وبناء بنيان من العلاقات الإقتصادية بين الكيان الصهيوني وهؤلاء القادة الذين يمارسون الحكم وهم ضعفاء وبدون مؤسسات حقيقية , وذلك كله علي أنقاض القضية الفلسطينية.

كانت مشاريع تسوية القضية الفلسطينية إبان وعقب هزيمة 5 يونيو 1967 بالرغم من عدم عدالتها إلا أن المبرر كان أنها صادرة بإرادة منتصر , لكن صفقة القرن تلك لا مبرر لها سوي توجيه الإهانة للقادة العرب قبل أن توجه لشعوبهم ... فهل سيطول زمن الهوان والقادة الذين بلا إرادة ؟

ظاهرة الإسلام السياسي في البلدان العربية بين التحديات الداخلية والضغوط الخارجية: جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 2011

عيس محفوظ

باحث دكتوراه في العلوم السياسية

جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس. /الجزائر.

ملخص

تنطلق هذه الدراسة البحثية في تناولها لظاهرة الإسلام السياسي في البلدان العربية من خلال محاولة تحديد الأُطُر التَّاريخية والدِّينية والسِّياسية التِّي أوجدت الظاهرة، وكذلِك البحث في معرفة مضامين الفكر السِّياسي الإسلامي، والمرجعية الفكرية التِّي تنطلِق منها هذه الحركات لِترسيخ إيديولوجِيتها العقائدية، أضف إلى ذلِك مُحاولة تقديم ضبط مفاهيمي لِتعريف ظاهرة الإسلام السِّياسي كمفهوم وما يرتبط بِه من أفكار ينطلِقُ منها رُواد ودُعاة الإسلام السِّياسي في الدَّعوة لِبناء دولة إسلامية، ونأخذ كدراسة حالة تم رصدها في الواقع السياسي العربي حالة صعود التيار السياسي الإسلامي (جماعة الإخوان المسلمين) إلى سدة الحكم في مصر ، وما أفرزه ذلك من نقاشات وتساؤلات حول مدى قدرة الإسلام السياسي أن يقدم نفسه كبديل للحكم ، أمام تهاوي الأنظمة الاستبدادية الفاسدة تحث وقع حراك شعبي ثوري يستهدف إعادة بناء الدولة ، وإعادة صياغة مطالب الحقوق والحريات التي تنادي بها الشعوب العربية والإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الإسلام السياسي، مصر، جماعة الإخوان المسلمين، الدولة الإسلامية.

Abstract:

This research study launched in dealing with the phenomenon of political Islam in Arab countries by trying to determine the historical, religious and political frameworks that created the phenomenon, as well as research to find out the contents of the Islamic political thought and intellectual reference that these movements from which to consolidate its ideology ideological. Add to that; the attempt to provide tuning conceptual definition of the phenomenon of Political Islam as a concept and its associated ideas from which the pioneers and advocates of the of Political Islam in the call for the construction of the Islamic State, and we take as a case study have been monitored in the Arab political reality of the case of the rise of Islamic political power (the Muslim Brotherhood) to power in Egypt, what offered from discussions and questions about the ability of political Islam that presents itself as an alternative to the rule, in front of the erosion of corrupt authoritarian regimes urges signed a popular revolutionary movement aimed at rebuilding the country and re-drafting of the demands of the rights and freedoms proclaimed by the Arab and Islamic people.

Key words:

Political Islam, Egypt, Islamic Brothers Group, the Islamic State

مُـقَـدِّمَـة:

لقد ربطت المجتمعات المسلمة خروجها من حالة التَخلُّف والتَّشرذم، بضرورة التَّأسيس لمشروع - نهضوي- حضاري، يستمدُّ أصوله الفكرية من الشَّريعة الإسلامية أي الانطلاق من قاعدة (الإسلام هو الحلّ والبديل الوحيد)، وذلك باعتباره كمنظومة فكريَّة كُلِّية تَتَّسِم بِأنَّها شاملة وصالحة في كل الأمكنة والأزمنة.

ولهذا برزت توجُّهات فكرية وإيديولوجية للتَّرجمة السِّياسية والاجتماعية للرِّسالة القرآنية، اجتهادا منها في التَّعريف بالإسلام كنظام سياسي يَستمِدُّ شرعيته انطلاقا من التَّجديد بخطاب العودة إلى النصّ والوحي الدِّيني في التَّشريع، و أخلقة المجتمعات الإنسانية، وسعيا منها إلى تكوين أُمَّة إسلاميَّة قويَّة ومُوَحَّدة،أي وجود رغبة جامحة في التَّأسيس لـ: الدَّولة الإسلاميَّة، تجعل من الإسلام أساس شرعيتها ومشروعيتها، وذلك ما شكَّل تحدِّيًا ورهانًا إستراتيجيا للمجتمعات الإسلامية، الّتي تُنادي بنداءات الوحدة والدَّعوة إلى جمع شمل الأُمَّة الإسلامية.

إنَّ حركات الإسلام السِّياسي الّتي ظهرت في المجتمعات المسلمة انطلاقا من: مصر، سوريا، العراق، الجزائر... السُّودان، وصولا إلى باكستان وغيرها من البلدان المسلمة، قد برزت على الساحة السياسية بناءا على وجود خلفية سياسية ذات أبعاد دينية في ممارسة السِّياسية والوصول إلى السُّلطة، ولذلك كان التّوجُّه نحو استخدام الفكر السياسي الإسلامي في خطابها السياسي للنهضة شعوبها والسَّير بها نحو بناء كيان سياسي متماسك ومُوَحَّد، وبالتَّالي فإنَّ هذه الحركات أو الأحزاب الإسلاميَّة قد رأت في الإسلام السِّياسي حلاً وبديلاً لنظم السِّياسة الفاسدة والفاشلة في تحقيق نهضة شعوبها والرُّقي بمستقبلها.

إشكالية الدراسة:

ما نلاحظه من خلال تتبُّع مجريات الأحداث، والحراك السِّياسي للشَّارع العربي في بدايات عام 2011، أنَّه برز بشكل جليٍّ وواضح نشاط الإسلاميين في السِّياسة، بحيث برز دورهم في المشهد السياسي، من منطلق تقديم أنفسهم كبديل سياسي للنظم المتهاوية تحت الضغط والحراك الاحتجاجي للشعوب، لليتم الدَّعوة إلى قيام دولة إسلامية تحكم وتحتكم للشَّريعة الإسلامية في تسيير شؤُون الدَّولة والمجتمع، وكان من هؤلاء جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وذلك ما سيتم التركيز عليه من خلال هذه الورقة البحثية، انطلاقا من الإجابة على الأسئلة التالية:**هل تستطيع حركات وأحزاب الإسلام السياسي أن تشكل نموذجا للديمقراطية في المنطقة العربية، في ظل التحديات الداخلية والضغوط الخارجية؟ ما هو الدور الذي لعبته جماعة الإخوان المسلمين في مصر في إدارة العملية السياسية بعد عام 2011؟ ما هي مبررات ودوافع خسوف الإسلام السياسي في مصر؟.**

أهداف الدراسة :

إنَّ **هذه الدِّراسة تستهدف** أساسا:

- معرفة الخلفيات التَّاريخية والسِّياسية لبروز الحركات الإسلامية، وتتبُّع مسار تطوُّرِها.
- معرفة مضامين الفكر وطبيعة الخطاب السياسي لهذه الحركات.
- معرفة مواقف دول الغرب من الحركات الإسلامية.

- القدرة على الخروج بمقارنة بين النَّمُوذج الدِّيمقراطي الغربي، والمبادئ القيِّمة للحركات الإسلامية من خلال دراسة البيئة الفكرية والاجتماعية الحاضنة لهذه الحركات.

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية الدراسة كونها تدرس البناء الفكري لحركات الإسلام السياسي، أي جدلية ما تنادي به من أفكار حول الدولة والحكم وما يفرضه الواقع من حتميات وتحديات داخلية وخارجية.
- العمل على فهم السلوك والممارسة السياسية لحركات الإسلام السياسي.

فرضيات الدراسة:

- تعمل جماعة الإخوان المسلمين في مصر على ترسيخ الخطاب الدِّيني، و تعزيز الوعظ والإرشاد كأداةً فاعِلة تجعلُ من نشاطِها أكثر عُمقًا و تجذرا داخِلَ المُجتمع.
- انهيار تجربة الحكم للإخوان المسلمين في مصر، جاء كنتيجة حتميَّة للتّصادم الفكري، والممارسة الواقعية مع نموذج الدّيمقراطية الغربيّة.

من هذا المنطلق لقد تم تقسيم البحث إلى محاور ثلاث:

- المحور الأول: البناء الفكري لظاهرة الإسلام السياسي.
- المحور الثاني: دور الأحزاب الإسلامية في العملية السياسية.
- المحور الثالث: جماعة الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية وربيع 2011.
-

المحور الأول: البناء الفكري لظاهرة الإسلام السياسي.

تُشِيرُ مُفردة إسلام بِمعانيها إلى ديانة أو منظومة من العقائِد والعِبادات، وتُشير بالمعنى الآخر إلى الحضارة التّي نمت وازدهرت في ذلِك الدِّين[1]، إذ وعلى امتداد قرون طويلة ابتداءً من الخلافة الرَّشيدة ثُمَّ الأموية، ثُمَّ العبَّاسية، كانت للدَّولة الإسلامِية مكانة وهيبة بين جميع الأُمم اكتسبتها من خِلال ما حقَّقهُ الإسلام لِأبنائِهِ من أمجاد وانتِصارات على مرِّ العُصور والتَّاريخ، كمعارِك الإسلام الأولى في القادسية واليرموك، وأيضًا في حِطِّين والمنصورة وبيت المقدِس ... وغيرِها، كما كان نِظام الحُكم الإسلامي في عهدي الرَّسول محمد صلى الله عليه وسلم والخُلفاء الرَّاشِدين نموذج لِلحُكم الرَّاشِد ونِظامًا ديمُقراطِيًا عادِلاً لم تشهد الإنسانية مثيلاً لهُ على مرِّ الحِقب التَّاريخية لِلعالم الإسلامي[2]، ففي عهد الرَّسول محمد صلى الله عليه وسلم أصبح لِلمُسلمين مُجتمعًا سِياسيًا ودينيًا معًا، والنَّبي محمد صلى الله عليه وسلم رئيس الدَّولة بِصِفته هذِهِ حكم أرضًا وشعبًا أقام العدالة، وجمع النُّصوص، وقاد الجيوش، وشنَّ الغزوات، وأرسى الإسلام[3].

بحيثُ جاءت الرِّسالة الإسلامية لِبناء مُجتمع إنساني على أُسُس عادِلة تستنِدُ إلى مُرتكزات القِيم والشَّريعة الإسلامية، وفي ذلِكَ قد حقَّقَ مُجتمع المدِينة المُنوَّرة نموذجًا يقُوم على تساوي البشر بِالكرامة الإنسانية وحقِّهِم في اختيار قِيَمِهِم ومُعتقداتِهِم، بحيث استطاع الرَّسول محمد صلّى اللّه عليه و سلَّم - فعليًا- أن يُؤسِّس لِمُجتمعٍ مدني قائِم على قيم و مبادئ الشَّريعة الإسلامية، بيد أنَّه و بانتهاء عهدي الرَّسول محمد صلّى اللّه عليه وسلَّم والخُلفاء الرَّاشِدين، واجه المُجتمع الإسلامي عِدَّة تحدِّيات ومخاطِر أبرزها النَّزعة التَّشرذمية و التّمزُّق القبلي داخل المُجتمع الواحد، بحيث ظهرت حركات و فِرق إسلامية جعلت من الدّين الإسلامي أداة تبريرية في سفكِ الدِّماء، و تعطُّشِها الشَّديد لِلوصول إلى السُّلطة و الاستفراد بالحُكم، وهو ما جعل التَّاريخ الإسلامي يتميَّز بِخاصِّية مُعيَّنة، تبرز في وقوع العمل السِّياسي أو قيام الحركات السِّياسية أوّلاً، ثُمَّ ظُهور الفِرق و المذاهب بعد ذلك، و قد ترفع عن هذه الخاصّية تصرُّفات العرب الجاهلية الّتي عمَّقت من ميزة تداخُل السِّياسة مع الإسلام[4]، ومنذ الفترة الأولى (في النِّصف الثَّاني من عهد عُثمان بن عفَّان رضِي الله عنه)، و قبل أن يكتمل الفكر الفقهي للمسلمين، بدأت تبرز اتِّجاهات فكرية تقودُها حركات سياسية تُطالِبُ بالخِلافة وإقامة حكم يستند في تسيير أمور الرّعية إلى مبادئ و قيم التَّشريع الإسلامي[5]، فكانت المرجعية الفكرية لمختلف هذه الأحزاب والحركات الإسلامية تستند إلى أعمال وكتابات لمفكرين مسلمين، الَّذين كان لهم دورًا بارِزًا في التَّوظيف السِّياسي للعامل الدِّيني في أطروحاتهم وعقائدهم الإيديولوجية، وكان من أبرز كُتَّاب تلك المرحلة رُواد الفكر النَّهضوي الإسلامي أمثال: جمال الدِّين الأفغاني (1839-1879)، و محمد عبده (1845-1905)... وغيرهم، من دعاة أسلمة الدَّولة والمجتمع، بحيث امتزجت خطبهم السِّياسية بصبغة دينية وتدعو كلُّها إلى الأخذ بالإسلام أساسًا للإصلاح السِّياسي و الاجتماعي و الثَّقافي[6]... وذلك في سبيل استنهاض إرادة الأمّة نحو البناء الرُّوحي والتَّاريخي للدَّولة الإسلامية، وإعادة حكم الخلافة الإسلامية الَّذي ألغاه كمال أتاتورك يوم 02 مارس عام 1924، فكان لزامًا و واجبًا على مختلف الحركات الدِّينية التَّأسيس لتيارات سياسية ذات مرجعية إسلامية، تقوم على مجموعة من المرتكزات الفكرية والسِّياسية، و الَّتي لا غنى عنها في توجيه التّصوُّرات السِّياسية لدولة إسلامية والحفاظ على هويتها وتماسكها[7].

تقوم الإيديولوجية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين على مجموعة من الدعائم الفكرية، أهمها[8]:

- **أولا- شمولية الإسلام**: بمعنى شموليته للدين والدنيا، ووجوب عدم الفصل بينهما، وقد شرحت مجلة "النذير" هذا المعنى في العدد الأول الذي صدر منها في مايو 1948م، فكتب البنا يقول: (الإسلام عبادة وقيادة، دين ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم ومصحف- لا ينفك واحد من هذين عن الآخر -)، وفي خطابه في المؤتمر الخامس في نفس العام كرر هذا المعنى قائلا: (إن الذين يظنون أن تعاليم الإسلام تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي، مخطئون في ذلك).

- **ثانيا- الرجوع بالإسلام إلى تعاليمه الأولى**: بعد أن التبس على الناس الدين الصحيح، بما نسب إليه ظلما وجهلا، وقد خطب البنا يقول(يجب أن نستقي النظم الإسلامية من معين السهولة الأولى، وأن نفهم الإسلام كما كان يفهمه الصحابة والتابعون من السلف الصالح، وأن نقف عند هذه الحدود الربانية النبوية، حتى لا نقيد أنفسنا بغير ما يقيدنا به الله).

- **ثالثا: الجامعة الإسلامية**، فقد صرح البنا قائلا: (أن كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الإسلام، هي وطن لكل مسلم، يحتفظ به، ويعمل له، ويجاهد في سبيله)، والإسلام " كما هو عقيدة وعبادة، هو وطن وجنسية، ويعتبر المسلمين جميعا أمة واحدة، ويعتبر الوطن الإسلامي وطن واحد).

- **رابعا- التمسك بفكرة الخلافة**: إذ أوضح البنا ذلك في خطابه في المؤتمر الخامس عام 1938م، فذكر أن " الإخوان المسلمين يعتقدون أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بها...).

- **خامسا - الحكومة الإسلامية**: وقد أعلن البنا بوضوح أن الإخوان المسلمين يتجهون في جميع خطواتهم وآمالهم وأعمالهم نحو الحكومة الإسلامية، وقال: " إن الإسلام الذي يؤمن به الإخوان يجعل الحكومة ركنا من أركانه ويعتمد على التنفيذ، كما يعتمد على الإرشاد...".

حددت جماعة الإخوان المسلمين برنامجها الفكري في الدورة الثالثة لمجلس شورى الجماعة عام 1935م، وأكدت أن عقيدة الإخوان قائمة على أن " الأمر كله لله، وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسله للناس كافة، وأن القرآن كتاب الله، وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة، وأن يتمسك الأخ بالسنة، وواجب المسلم هو إحياء مجد الإسلام ...، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر وأن مهمة كل مسلم تربية أبنائه على قواعد الإسلام، ولتحقيق ذلك لابد من إقامة الحكومة الإسلامية التي تطيق قواعد الإسلام" ،ويقوم فكر الإخوان على تحديد نظام الحكم الذي تجسده الدولة الإسلامية، والمأخوذ أساسا من شعار" الإسلام هو الحل "، والذي استخدمته الجماعة لأول مرة في انتخابات مجلس الشعب في عام 1987م، عندما تحالفت الجماعة مع حزب العمل والأحرار في قائمة انتخابية واحدة[9].

إن العنوان الرئيسي في فكرهم (الإخوان المسلمين) السياسي (الابتدائي)هو بناء نموذج من التاريخ المقدس، أي إعادة خلق المجتمع المدني الأول في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وشعارهم الأكثر ثباتا هو " القرآن دستورنا "، ولكن نموذجا للتاريخ المقدس يختلف تماما عن الصورة الليبرالية الدستورية التي تظهر من نموذج محمد عبده، فهم يدعون إلى نظام رئاسي مع مجلس شورى منتخب، ولكن البنا في الإرهاصات الأولى لميلاد جماعة الإخوان المسلمين قد اعترض بقوة على الأحزاب السياسية باعتبار أنها تمثل مصالح فئوية وأنانية تزرع الانقسام والفساد في الأمة والمجتمع[10].

تؤكد جماعة الإخوان المسلمين أن فكرها مستمد من الفكر الإسلامي، والذي يهدف إلى محاولة إصلاح المجتمع في كل المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فالجماعة تدعو إلى إصلاح شامل، حيث يرى البنا أنها دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية...، كما يتناول فكر الإخوان الفرد كمحور جوهري في التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال مواثيقها التأسيسية ضرورة تكوين الفرد المسلم مبتدأ بالتربية من خلال الأسرة المسلمة ثم المجتمع المسلم ثم الحكومة الإسلامية، ثم الدولة، وذلك وفقا للأسس الحضارية للإسلام[11].

يمكن اعتبار الجماعة بمثابة المدرسة الدينية، التي تخرج منها عدة مناضلين سياسيين وفقهاء دين، والذين كان لهم الدور البارز في التطور التاريخي الفكري والجيلي للجماعة، والحفاظ على المكتسبات والدفاع عن ثوابت الأمة، فمن أهم الأسماء والشخصيات الفكرية التي قادت بالجماعة وفكرها نحو الاستمرار في التاريخ والبقاء، هي:

أولا: حسن البنا.(1906م- 1949م).

ولد حسن البنا في قرية المحمودية بمديرية البحيرة عام 1906 م، والده الشيخ أحمد عبد الرحمان البنا، إمام وخطيب في مسجد القرية ودرس الأدب على يد الشيخ محمد عبده ، وألف عدة كتب دينية، وتأثر حسن البنا بوالده وبالمناخ الذي ساد أسرته، فنشأ على التعليم الديني والعلوم الإسلامية والفقهية[12].

فهو مفكر إسلامي ومؤسس جماعة الإخوان المسلمين، له الأثر البالغ في انتشار فكر الجماعة، ومن خلال الخطاب الإيديولوجي والسياسي للجماعة، تم الانطلاق نحو إيجاد خطاب تأسيسي ورئيسي لمعظم الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي والعربي[13]، و لقد ساعدت تربيته الريفية في نشوء الصفات القيادية منذ طفولته، مما أهله ليكون المرشد العام لكبرى حركات الإسلام السياسي في العالم، وقد تأثر البنا بجمال الدين الأفغاني صاحب الخطاب الإصلاحي الديني[14]، بحيث يشير المفكر المصري حسن حنفي بالقول: (إن الإضافة الجديدة التي أتى بها حسن البنا هي أنه وضع تنظيما في خدمة تحقيق مشروع الأفغاني، إذ كانت حركته آخذة في الأفول، فكان ذلك بمثابة دفعة جديدة للروح الإصلاحية،وهذا هو سبب النجاح الكبير، كان حسن البنا قد أدرك إلى أي مدى كانت الحركة الإصلاحية قد بدأت تضعف، كما لو كان غير كاف أن نرى ثقافتنا تندثر – وكان أملنا الجديد – الإصلاح – قد بدأ هو الآخر ينطفئ وجاء حسن البنا ليكمل مشروع الأفغاني، وكان هذا الأخير يريد أيضا تعبئة الجماهير، وتأسيس حزب إسلامي يستطيع تحقيق هذا المشروع، وفي الواقع كانت أفكار حسن البنا تنحصر في أشياء قليلة: إسلام بسيط واضح...القرآن، الأحاديث...، وكان منفتحا تماما على القومية العربية...، كانت أفكاره واضحة للغاية، نقية للغاية، ولم يكن لديه إيديولوجية معقدة و لكن... فيما يتعلق بقدراته التنظيمية...فهذا كان شيئا آخر)[15].

يمكن تناول فكر حسن البنا من خلال الجوانب التاريخية التالية[16]:

في رسالته " بين الأمس واليوم " يشرح البنا مسار التاريخ الإسلامي وتطوراته، ويقدم مجموعة أسباب تخلف المسلمين:

1- الخلافات السياسية والعصبية وتنازع الرياسة والجاه: والسؤال الذي يطرح نفسه متى بدأت هذه النزاعات وكم كان حجمها، ومن أطرافها وما هي أسبابها الحقيقية؟، وهل هناك أسباب أخرى مضافة متعلقة بالتصورات والأفكار المغلوطة عن الدولة...، وبالتالي تقدم الجماعة نفسها ومخزونها الفكري كآلية لتحرير الإنسان وتقديم الحلول لكافة مشاكله.

2- انتقال السلطة والرياسة إلى غير العرب: إن المعروف أن الصراعات بدأت قبل دخول أي عنصر غريب على العرب، فهي بدأت قريشية صرفة بين البيت الهاشمي، والبيت الأموي ثم تطورت إلى صراع بين البيت العباسي والبيت العلوي، وفي خليفة المشهد سنجد حركات الخوارج وهي حركة عربية صرفة، فالمشهد المرتبك والصراعات وانعدام الثقة بين العرب وبعضهم، أدى إلى استجلاب العنصر الفارسي والعنصر التركي

على المشهد، وتحميل غير العرب إشكاليات أحدثها الفكر، فكان أن كل الأعراق تقريبا عانت وتعاني شرها في الحكم وصراعا على الملك تحت عناوين إسلامية.

3- إهمال العلوم والمعارف الكونية، بحيث يتم البحث حول كيفية بدء نشاط العلاقة بالعلوم الكونية، ومتى وكيف ولماذا تراجع العنصر الديني فيه؟..ووحدها قراءة المشهد كما هو تعطينا الإجابات عن كافة التساؤلات وتبرير مقولات القطيعة مع العلوم الكونية اليوم...

4- الانغماس في ألوان الترف والملذات، يطرح البنا تساؤلات كبيرة، بالقول أنه في أمة مسلمة فيها كتاب الله وسنة رسوله ومع قرب العهد من النبوة ولم تمر حينها أربعين سنة على الهجرة حتى بدأ كل شيء بالتغيير، وبدأ الانغماس في الترف والمجون...فكيف لم تنفع آلة الوعظ؟ أو آلة الفقه في وقف تدفق الفساد...فما هي ضمانات الحاضر إذا؟.

5- غرور الحكام بسلطانهم وإهمال النظر في التطور الاجتماعي للأمم الأخرى،فهناك تطورات اجتماعية في الأمم الأخرى في السياسة والاقتصاد والاجتماع والفلسفة والتاريخ والعلوم الكونية وآلة الحرب...، وأن أحد أسباب التخلف هو عدم متابعة تطور الأمم الأخرى، فما هي الآلية التي ستجعلنا على اطلاع بما يدور من حولنا من تطورات، وكيف سنشيئ المنظومة الفكرية التي تعي وتدرك ما يدور من حولها في العالم؟.

6- - الانخداع بدسائس الأعداء، وتقليدهم، يتساءل البنا عن مستقبل الوطن العربي والإسلامي، وكيف سينجو القادمون الجدد بالإسلام من شراك الأعداء ومؤامراتهم، وأنه لا يمكن تجاوز أحداث التاريخ، وبسبب مشاكل جانبية لا بنيوية في المركب العقلي لصناع القرار، بينما الحقيقة البسيطة أن الأمراض المزمنة والمشاكل البنيوية كانت هي الأهم في سقوط الحضارة الإسلامية.

لقد حاول البنا كشف منظومة الأمراض الكبرى والتوسع في تشريحها واكتشاف آثارها الممتدة إلى اليوم، وكأي منظر أيديولوجي يبحث عن حل لواقع محدد، يشخص البنا المشكلة ثم يرسم خطة الحل ثم يعود إلى التاريخ ليشهد على قضيته...، **وفي البناء الفكري للجماعة يدمج البنا ثلاثة نماذج، هي**[17]:

1- **النموذج النبوي:** ينطلق هذا النموذج من إدارة الرؤية، حيث وضع الحلم والغاية ثم تركت عملية الحركة للتجربة والخطأ...، ومنه نشأ منحى تعلم قاد في النهاية لمقاربة جديدة للوصول إلى المدينة المنورة، فهو نموذج ابن تكرار الحل وليس ابن مخطط مسبق.

2- **النموذج العباسي:** هي مخطط خداع كبير للدولة الأموية ولشركاء العباسين من العلويين الذين كانوا حينها يعتقدون أن بني العباس يعملون معهم لإقامة الحكم العلوي، فاجتمع حولهم أنصار البيت العلوي ...، ثم أبعدوا قياداتهم عن أنظار الدولة الأموية إلى منطقة الحميمة على الحدود الأردنية...، ثم عملوا على اختيار المنطقة التي سيركزون فيها جهودهم فاختاروا خرسان، وعملوا على نشر نقبائهم في سائر المناطق للتبشير بالفكرة وحشد الأنصار...، وانتظروا لحظة ضعف الدولة الأموية بعودة جيوشها منهكة من الحروب، ولحظة انقسام البيت الأموي فانقضوا على الدولة وأسقطوها، ثم انقلبوا على شركاء المشروع من العلويين ثم قادة خرسان، وبرز في ذلك مسارين: مسار الدعوة، ومسار العمل العسكري.

النموذج الأوروبي في فترة ما بين الحربين: لو نظرت إلى التجربة الأوروبية بعد الحربين الأولى والثانية، فستجد فكرة قومية متطرفة وحنينا للماضي الإمبراطوري أدى إلى نشوء الأحزاب الفاشية والنازية والقومية المتطرفة، وكلها كان لها الشق الدعائي والعسكري، ومعها يتماهى البنا في حديثه في رسالة إلى الشباب قائلا: (ولئن كان التاريخ الألماني يفرض نفسه حاميا لكل من يجري في عروقه دم الألمان فإن العقدة الإسلامية توجب على كل مسلم قوي أن يعتبر نفسه حاميا لكل من تشربت نفسه تعاليم القرآن)، فالبنا يرى هنا ما يقابل الروح الألمانية هي الروح الإسلامية، والفارق بينهما في سمو الغاية، وإستراتيجية الوصول إلى السلطة والتوسع.

- ثانيا: سيد قطب (1906م- 1966م)

مفكر إسلامي، له الأثر الخاص في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث من خلال ما ورد من كتاباته، كتاب (في ظلال القرآن) و(معالم على الطريق)...وغيرها، و يؤكد على مفهوم الحاكمية لله وحده في جميع مجالات حياة البشر، وأن عقيدة الإسلام لا تتحقق بمجرد القيام بالعبادات، لأن طاعة الله مطلوبة وواجبة في شؤون الحياة كافة، واعتبر أن التشريع هو تشريع وقانون الهي مستمد من كتاب الله، وأن كل تشريع أو قانون وضعي يعتبر تعديا على سلطان الله وشرك وكفر بإرادة الله في الحكم[18].

من جوانب الحياة الشخصية لسيد قطب أنه تحصل على درجة بكالوريوس من دار العلوم، كمدرس وكاتب له علاقات مع أعلام الفكر والثقافة أمثال: طه حسين، وعباس محمود العقاد، ومفكرين ليبراليين آخرين، وانتسب إلى الإخوان وأصبح ناشطا في نشاطاتها الفكرية، وفي سنة 1955 م حكم عليه بالسجن لمدة 15 عاما وأخضع لتعذيب الشديد ، فتحول من إسلامي معتدل إلى متشدد وعنيف، ومن خلال أفكاره ورؤاه السياسية يعتبر أن الدولة الإسلامية تتأسس حينما تكون مرتكزة على دستور مبني على أساس الشريعة وعلى اختيار الجماعة، ولا مشروعية للاتفاق الجماعي أو الشورى إذا ما تناقضت مع الشريعة الإسلامية[19].

تأثر أنصار الجماعة بالمفكر الإخواني سيد قطب الذي وصف في كتابه معالم في الطريق المجتمعات القائمة بالمجتمعات الجاهلية، داعيا إلى ضرورة قيام مجتمع إسلامي يتخذ الشريعة منهج الحياة الكامل والشامل[20]، بحيث حدث تحول كبير في الفكر الإسلامي للحركة الإسلامية خلال خمسينيات القرن الماضي، إذ تم ترجمة كتابات أبو الأعلى المودودي الباكستاني إلى العربية، وجعل تلك الكتابات تتوازى وتعزز كتابات المفكر سيد قطب لتجتمع وتتفق كلها على فكرة واحدة تتمحور أساسا حول جاهلية المجتمع والحاكمية لله، والدعوة إلى تغير نظام الحكم بالقوة، وهو ما كرست له ما سمي بالأفكار القطبية، التي لاقت رواجا في صفوف الإخوان المسلمين، وبالأخص المعتقلين منهم الذين انجذبوا إلى تلك الأفكار ورأوا فيها أداة إيديولوجية نضالية ينبغي الإيمان بأنها سبيل نحو بناء الخلافة الراشدة[21].

في السمات الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين تعتبر الكاتبة الأمريكية" **كاري روسفسكي ويكام*** " أن الجماعة عبارة عن تنظيم بيروقراطي يحمل الكثير من التنوع الفكري والإيديولوجي والجيلي، وأنه حفاظا على توازنات القوى داخل الجماعة فان صفها القيادي يتفرع في ثلاث تيارات –حسب الكاتبة ويكام- هي[22]:

أولا- تيار الدعوة: يمثله جيل الشيوخ داخل الجماعة، أو الحرس القديم الذين حافظوا على التنظيم منذ الحقبة الناصرية إلى اليوم، ويركز هذا التيار على الأنشطة الدعوية والدينية والاجتماعية للجماعة وليس فقط الجانب السياسي.

ثانيا- تيار الواقعين المحافظين: يقصد به تلك القيادات التي انخرطت في العملية السياسية، وفضلت المشاركة السياسية وتمثيل الجماعة في البرلمان والمجالس المنتخبة، ومن تلك الزعامات كل من: محمد سعيد الكتاتني ، محمد مرسي، وخيرت الشاطر...وغيرهم.

ثالثا- التيار الإصلاحي: تقصد بيه ويكام الجيل الوسيط في الجماعة الذي نشط في الجامعات طيلة السبعينيات ثم أصبح مؤثرا في الثمانينات والتسعينات كالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وعصام العريان، وحلمي الجزار..

لقد أشارت " ويكام " أن خصوصية هذا التيار تكمن في أنه يزداد حضورا في فترات الانفتاح السياسي، ويتراجع في أوقات القمع والبطش بالجماعة، ويبقى أن الهدف الأسمى للجماعة هو بقاء التنظيم.

استنادًا لما سبق، يتضح أنَّ المنطلق الفكري للجماعة الإخوان المسلمين في مصر، يتمحور حول تقديم مفهوم شامل للدَّولة الإسلامية، والأخذ بمختلف المبادئ والأصول الكلِّية المشكِّلة لها، كمرجعية فكرية يمكن البناء من خلالها في الدِّعاية السِّياسية وخطبها الإيديولوجية.

المحور ثاني : دور الأحزاب الإسلامية في العملية السياسية.

تختلف الأدبيات الغربية والعربية في تقديمها فهمًا دقيقًا أو تعريفًا واضِحًا وموحَّدًا لمفهوم الإسلام السِّياسي ، بحيث تقدِّم جلّ الأطروحات الغربية النَّشاط الإسلامي المؤسَّس عامَّة على أنَّه ظاهرة موحَّدة و جامعة سواءً سمِّيت بـ : التوجُّه الإسلامي أو الإسلام السِّياسي أو الإسلام الأصولي، ولقد ترسَّخ هذا الطَّرح وتعزَّز أمام التوجُّه الأمريكي في إعلانه الحرب على الإرهاب كردّ فعل على هجمات 11 سبتمبر 2001، وبالتَّالي ربط ظاهرة الإسلام السِّياسي بنشاط حركات إسلامية إرهابية، واعتباره مفهوم مضلل يقوم على افتراضات ووصفات سياسية خاطئة تتبنَّاها أقلِّية من النُّشطاء (المحرّضين) الَّذين يشتغلون في الدِّين لتحقيق مآرب سياسية ومصالح شخصية دائمة، فيذهب زعماء وكبار المسؤولين الغربيين إلى تصنيف كلّ ما يقع تحت عنوان الإسلام السِّياسي ضمن نظرية صراع الحضارات للمفكِّر(صامويل هنتغتون)، الَّذي صوَّر العالم الإسلامي كخطر داهم للحضارة الغربية، و التَّسويق السِّياسي لفكرة ربط الإسلام بالإرهاب والحرب ، وأيضًا يعتبر الفكر الغربي أنَّ مفهوم الإسلام السِّياسي ليس له سوابق تاريخية، وأنَّه مصطلح أمريكي المنشأ تمَّ تداوله بعد الثَّورة الإيرانية و سقوط نظام الشَّاه في إيران عام 1979، وأنَّ الإسلام السِّياسي يعدّ خروجًا عن السِّياسات الموالية له، وأنَّه ومع تصاعد تيار القومية العربية منذ مطلع الخمسينات، كان إجبارًا سياسيًا على الغرب في تشجيع قيام تحالف بين الدُّول الإسلامية المحافظة بقيادة المملكة العربية السَّعودية وباكستان لترجيح كفَّة إسلام شمولي موحَّد وموالي للغرب للمواجهة مدّ القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر وتلك الدُّول المتحالفة مثل: (الجزائر، العراق، ليبيا، سوريا واليمن الجنوبي) [(23)].

كما يرى جلّ الغربيون أنَّ العالم الإسلامي المُعاصِر، جميع الحروب الَّتي يشهدها هي حروب دينية كحركة طالبان في أفغانستان، وهي حركات أو جماعات أصولية يرتكز فكرها على الشَّريعة الإسلامية،وبالتَّالي اعتبار الإسلام

السِّياسي عبارة عن شمولية دينية، تُكرِّس التطرُّف والعنف السِّياسي والإرهاب، قصد تحقيق مآرب سياسية ذات أبعاد وخلفية دينية[24].

أما في الفكر العربي فإنَّ فهم ظاهرة الإسلام السِّياسي يستدعي النَّظر إليها من زاوية أنَّها عبارة عن مجموع الجهود الضَّاربة في عمق التَّاريخ الإسلامي، والَّتي تستهدف إعادة تشكيل البنية الثَّقافية والاجتماعية العربية والإسلامية، بحيث ظهر الإسلام السِّياسي على شكل صراع فكري أخذ منحيين[25]:

منحى تجديدي مثَّلته المدرسة الإصلاحية بريادة "جمال الدِّين الأفغاني"، و"محمد عبده"، وكان اتِّجاه فكري يسعى إلى إعادة قراءة النصّ والتَّاريخ الإسلاميين قراءة جديدة، ومنحى حداثي استبطن الثَّقافة الغربية وعمل على استعارة قوالبها الفكرية ومؤسَّساتها، مثل كتابات "زكي الأرسوزي"، و"طه حسين".

كما أنَّ بروز الإسلام السِّياسي جاء كردّ فعل على جهود الحداثيين في الاستئثار بالسُّلطة واعتماد العنف و القهر لتَّعامل مع دعاة التَّغيير السِّياسي والتَّجديد التَّاريخي، وبالتَّالي عمل الإسلام السِّياسي على إعادة توليد الأفكار والمؤسَّسات السِّياسية والتَّاريخية، قبل أن ينحى منحى القُبول والانفتاح على أطروحات الدِّيمقراطية من قيم وتعدُّدية سياسية ودولة الحقّ والقانون، بحيث يقدِّم التِّيار الإسلامي نفسه على أنَّه حامل للمشروع حضاري تحت شعار الإسلام السِّياسي ،غير أنَّ الحديث عن الإسلاميين أصبح حديثًا مضلّلا تختلط فيه الأضداد، فالكتابات السِّياسية تستخدم تعبير أن الإسلام السِّياسي في إشارة منها إلى "حركة طالبان"، أو الأحزاب الإسلامية مثل: حزب العدالة والتَّنمية التُّركي، وعند البحث في مرتكزات الفكر السِّياسي الإسلامي، نجد أنَّ جلّ مُفكِّريه قد اعتبروا أنَّ الظَّاهرة - الإسلام السِّياسي- قد ارتبطت بحدثين هما انتصار الخميني في إيران عام 1979، واجتياح الجيش السُّوفياتي لأفغانستان، واللَّذان كان لهما نتائج عزَّزت من نشاط الحركات الأصولية وساعدت في نشر عقيدتها، كما أن هناك من يعتبر أنَّ الإسلام السِّياسي داء ألمَّ بالإسلام والأمَّة الإسلامية، وأنَّ الَّذي جاء به هو المشروع الأصولي الَّذي يعمد إلى توظيف النص القرآني بما يخدم آفاقه الضيِّقة، في حين يجب العمل على أن يستعيد الإسلام دوره الحضاري والرَّاقي الَّذي يسمح بتعدُّدية الآراء، ويفسح المجال للاختلاف و التَّباين، ويتقبَّل فكرة حرِّية الآخر في التَّفكير وإبداء الرَّأي بشكل مختلف، وبالتَّالي السَّماح في خلق نقاشات فكرية مبنية على تولُّد تعدُّدية الأصوات والأفكار والوصول إلى حالات الاتِّفاق والإجماع[26].

لقد عاشت مصر في الربع الأول من القرن العشرين كغيرها من الدول العربية حالة تعقد المشهد السياسي الداخلي والخارجي ، بسب الاستعمار البريطاني والهيمنة الخارجية، وهو ما أفرز في المقابل- خاصة عقب الحرب العالمية الأولى- كثيرا من الأحداث والمتغيرات ،التي أدت إلى خلق ظروف مهدت وساعدت على نشأة جماعة الإخوان المسلمين، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي[27]:

الظروف السياسية: لاحتلال البريطاني لمصر، ونظرة الشعب المصري للإسلام على اعتباره الإطار الإيديولوجي السياسي الأكثر قدرة على مواجهة الغزو الفكري والحضاري، وفشل المؤسسات السياسية المنبثقة عن ثورة 1919 في بلوغ هدف طرد الاستعمار الانجليزي ، وهو ما أدخل مصر في حالة ركود سياسي ، جعل الكثير من أبناءها يفقدون الأمل في تحقيق أهدافهم ، وبالتالي كان التوجه نحو البحث عن البديل الذي يلبي طموحاتهم ويحقق أهدافهم ، فوجدوا في الدعوة السلفية والعودة إلى الدين الطريق الأمثل لذلك.بالإضافة إلى إلغاء الخلافة الإسلامية على يد

كمال أتاتورك عام 1924،أسهم في إقصاء شبه عام للإسلام السياسي، وأيضا زاد احتدام القضية الفلسطينية من اهتمام المصريين بالشؤون الإسلامية لما لفلسطين من مكانة وأهمية دينية ،والدفاع عنها بالدعوة للعودة إلى الإسلام.

الظروف الاجتماعية والفكرية: إن بروز نخب المهجر في المجتمع المصري أمثال طه حسين ، وأحمد لطفي السيد ، وسعيها لنشر الأفكار العلمانية ولد نزعة شعورية دينية ،تدعو إلى ضرورة الحفاظ على الموروث الديني والثقافي ،كما أن ضعف المؤسسات الدينية- كالأزهر الشريف – الذي زج بنفسه في الصراعات الدائرة بين مختلف القوى السياسية، ما جعله بعيدا في تفاعله مع المطالب الشعبية، وبروز الطرق الصوفية التي ابتعدت عن الإسلام الصحيح ،بالإضافة إلى ما أحدثته ثورة1919 من تحول عميق في المجتمع المصري، إذ تحول من مجتمع إسلامي شرقي إلى مجتمع مغترب تعالت فيه الأصوات التي تنادي بحقوق المرأة في العمل ونبذ الحجاب وانصراف الشباب عن التعليم الديني، بحجة المطالبة بالحريات وضرورة التحرر العقلي والانفتاح على مفاهيم جديدة.

الظروف الاقتصادية: إن ارتباط الاقتصاد المصري بالنظام الرأسمالي العالمي جعل مصر تقع رهينة التبعية، وذلك ما انعكس سلبا على الواقع المصري، بحيث ازدادت نسب البطالة وتدنت مستويات المعيشة، وارتفاع نسبة النزوح الريفي، وهروب الفلاحين من الريف إلى المدن بحثا عن العمل، جعلهم يصطدمون بتناقضات الحياة في المدينة، فكان الانخراط في الجماعات الدينية سبيلا لمواجهة ما يحاك من أساليب وخطط تستهدف الدين الإسلامي ، كان من الضروري العمل على بناء مشروع حضاري فكري أساسه الإنسان وفي سبيل إصلاح سياسي واجتماعي لدولة والمجتمع.

لقد جاءت نشأة جماعة الإخوان المسلمين كرد فعل يستهدف إلغاء حركة التغريب في المجتمع المصري، بحيث دعا مؤسسها حسن البنا إلى نشر الدعوة الإسلامية وحث الشباب المصري على التعليم الديني، لمواجهة مخاطر الحضارة الغربية على قيم ومبادئ الهوية الإسلامية[28].

قام حسن البنا (1906- 1949) بتأسيس الجماعة في مدينة الإسماعيلية عام 1928، ثم انتقل بعد ذلك للقاهرة لنشر فكر وتعاليم الإخوان من مصر، وامتدادا إلى جميع الدول العربية الأخرى..و لجماعة الإخوان المسلمين امتدادات فكرية وسياسية مؤثرة في العالم الإسلامي، وتمكنت من الانتشار في العديد من البلدان العربية، سيما في سوريا عام 1935، ودول الخليج العربية عام 1941، والأردن عام 1943، وكل من فلسطين والعراق سنة 1946، ولبنان عام 1949[29].

حددت الجماعة في نشاطها وفكرها السياسي مجموعة من المبادئ، التي تنطلق منها في ممارسة السياسة، أهم هذه المبادئ هي: الإيمان بالله، هو أساس كل فضيلة ونقطة انطلاق لحل جميع المشاكل، الشريعة هو نهج متكامل لجميع ميادين الحياة (السياسية، الاجتماعية...)، الدفاع عن الهوية الوطنية والاستقلال، احترام الحريات العامة والخاصة، إحداث إصلاح اجتماعي وسياسي، والنهوض بالاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية السياسية والاقتصادية للخارج (المساعدات العسكرية الأمريكية، تجميد اتفاقية كايب ديفيد مع إسرائيل.)[30].

لقد ركز البنا على نشاطات بناء العضوية بشكل كبير في الإسماعيلية وحولها، وبحلول العام 1932 قرر البنا أن الجماعة لن تمتد أكثر، إلا بنقل مركزها إلى القاهرة، وقد أنجزت الجماعة هذا الانتقال من خلال جمعية إسلامية مقرها القاهرة، وبعد عام من التواجد في القاهرة بدأت الجماعة في نشر خطابها الإخبارية الأسبوعية وقامت بعقد

أول مؤتمر لأعضائها، وفي غضون ذلك، بدأت العضوية داخل الجماعة تتزايد بشكل دراماتيكي، ففي عام 1930 كان لديها خمسة مكاتب فرعية ثم وصل العدد إلى خمسة عشر في عام 1932، ثم إلى ثلاثمائة عام 1938، ومن خلال هذه السنوات الأولى كانت جماعة الإخوان المسلمين، جماعة إصلاحية سياسية ودينية، وجمعية مساعدة تعاونية وقد كرست كل ما بوسعها لتوظيف العضوية والمناقشات الخاصة للإصلاح الأخلاقي والديني وبناء منظمة خدمات اجتماعية، وقد بدأت نشاطاتها تتخذ شكلا سياسيا في أواخر الثلاثينات، وقد كان من أهم أسباب هذا التغيير الثورة العربية العامة في فلسطين، فقد قدمت الجماعة دعما كبيرا لثورة ، وفي الوقت نفسه أصبحت خطاباتها أكثر انتقادا للنظام السياسي القائم في مصر والسيطرة البريطانية الاستعمارية على البلاد بشكل خاص، وبشكل رسمي دخلت الجماعة الميدان السياسي عندما قامت بالإعلان عن مرشحيها للانتخابات البرلمانية عام 1941، ثم قامت الجماعة بعد ذلك بعمل مسيرات شعبية حاشدة ومظاهرات بشكل أكبر مطالبة بالإصلاح الاجتماعي والانسحاب الفوري للقوت البريطانية من مصر[31].

نتيجة النفوذ المتزايد للجماعة، أمرت السلطات العسكرية البريطانية البنا بمغادرة مصر عام 1941، وفي أكتوبر سجن البنا مع قادة من الإخوان المسلمين، غير أن الإجراءات الرسمية لم تستمر طويلا، فقد انشغلت الحكومة بأحداث الحرب العالمية الثانية، وليس بحركات الإصلاح الديني، ومن ثم تواصلت اجتماعات الجماعة، حيث تم الإفراج عن قادتها وإخراجهم من السجون، وتواصل تسجيل العضوية بشكل سريع، وقامت الجماعة بإنشاء ما عرف بعد ذلك " الجهاز السري " وهو جناح سري شبه مسلح للجماعة، ومن أهم مبادئه الأساسية حماية قادة الجماعة وأهدافها، وباكتشافه تم حل الجماعة عام 1948، وبعد اغتيال حسن البنا جاء مكانه حسن إسماعيل الهضيبي، الذي حاول أن يبقي الجماعة موحدة تقوم بكافة وظائفها[32].

مع انتقال المركز العام للجماعة إلى القاهرة بدأت التحولات الكبيرة تطرأ على بنية الإخوان الفكرية والتنظيمية، ويمكن لرصد هذه التحولات يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل ، وهي[33]:

1- **المرحلة الأولى (1932 – 1939):** ركز البنا والإخوان على أنشطة **تعريفية** بالجماعة، من هنا كثر التركيز على المحاضرات والدروس في الدور والمساجد وإصدار المجلات (مجلة الإخوان المسلمين)، و (مجلة النذير)، وإصدار عدد من الرسائل والنشرات وإنشاء المجتمع في القاهرة والأقاليم والاتصال بخارج مصر (الجزائر، اليمن، سوريا، شبه الجزيرة العربية...)، وإقامة المؤتمرات الدورية في القاهرة، وإحياء الأعياد الإسلامية، والدعوة إلى تطبيق المناهج الإسلامية، وتأليف اللجان لدراسات فنية.

2- **المرحلة الثانية (1939- 1945):** يلاحظ أن البنا والإخوان استثمروا انشغال الحكومة والإنجليز بمجريات الحرب العالمية الثانية للتركيز على **تكوين و استكمال** البنى التنظيمية والإدارية للجماعة، ليس في مصر فحسب بل حتى في البلاد العربية والإسلامية، كما تمكنت الجماعة من الوصول لكل قرية ومدينة في جميع أنحاء مصر، لأن استكمال البنى التنظيمية والإدارية للجماعة في الداخل والخارج، كان أهم هدف هذه المرحلة التي استلزم ذلك من الجماعة أن تتجنب التوغل في المواقف السياسية التي قد تشغلها عن هذا الهدف.

3- **المرحلة الثالثة (1945 – 1949):** فمن الممكن أن نسميها **مرحلة التنفيذ** بعد مرحلتي التعريف والتكوين، وهي تعد أخطر مرحلة مرت بها جماعة الإخوان من حيث ضخامة الأحداث التي شاركت فيها وانعكاسات

ذلك على الجماعة، وأهمها اغتيال البنا مؤسس الجماعة يوم 12/ 02/ 1949، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 كانت لاتزال مصر مرتبطة بمعاهدة 1936 مع بريطانيا، وهي المعاهدة التي طالب الإخوان بإلغائها، وكانت فترة ما بين 1945 – 1949 فترة اضطراب سياسي، إلى درجة أنه تعاقبت على الحكم فيها – على القصر – ثلاث حكومات، وكانت علاقة الإخوان بهذه الحكومات تتفاوت من حيث درجة المواجهة، إذ بمجيء حكومة النقراشي في 09/ 12 / 1946، أرسل الإخوان له رسالة بتاريخ 05/ 01 / 1947، يطالبونه بقطع المفاوضات مع الإنجليز، ومطالبتهم بالجلاء الكامل عن مصر، ولكن في يوم 08/ 12/ 1948، أصدر النقراشي قرار بحل جماعة الإخوان، باعتبار أنها كانت تهدف لقلب نظام الحكم في البلاد.

لقد سعت الجماعة بوصفها جماعة اجتماعية في بداياتها إلى ممارسة الإصلاح الأخلاقي والديني في مواجهة شيوع موجات التغريب والتبشير، والفساد والتحلل القيمي وتزايد النفوذ الاستعماري، وبعد انتقال الجماعة إلى القاهرة اتضحت معالم نشاطها بصورة أكبر، وتجلت أطرها الفكرية والإيديولوجية وتبلورت إستراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي لديها، بحيث قامت تلك الإستراتيجية وآلياتها لدى حسن البنا، من خلال فهمه شمول الإسلام بوصفه دينا ودنيا، وأنه ليس ثمة فصلا ما بين السياسي والديني، ومن هنا فقد كان من أهم واجباته محاولة بناء فلسفة وإستراتيجية للتغيير الاجتماعي والسياسي، وتتفق مع روح منهج الإسلام، إذ ذهب البنا في المؤتمر السادس للإخوان (1941) لتحديد تلك الإستراتيجية في التمدد والتغيير، حيث أعلن أن الإخوان المسلمين يعملون لغايتين غاية قريبة يبدو هدفها مجرد انضمام الفرد للجماعة، أو تظهر فيه الجماعة في ميدان العمل العام، وغاية بعيدة لابد فيها من تقريب الفرص وانتظار الزمن وحسن الإعداد وسبق التكوين، فأما الغاية الأولى فهي المساهمة في الخير العام أي كان نوعه والخدمة الاجتماعية كلما سمحت به الظروف، وهنا يظهر نشاط الفرد المسلم كنشر الثقافة الدينية حول أهمية التماسك الأسري والحفاظ على البيئة، ونشر العلم وتقديم الوعظ والإرشاد وإقامة المنشآت النافعة كالمدارس والمستشفيات والمعاهد، ومساعدة الفقراء...، فيكون الهدف الأول القريب العمل على خلق الظروف المواتية للإصلاح السياسي في التغيير وبناء الأمة والمجتمع، فيحدد البنا مراحل تفاعل الجماعة واحتكاك أعضائها مع المجتمع المصري، فيقرر بأن مراحل تكوين نواة المجتمع المسلم تفترض أولا وجود الأخ المسلم النموذجي، حيث يتصف أنه مثقف الفكر، قوي الجسم، صحيح العبادة، مجاهدا لنفسه و في عمله، فهذا هو تكويننا الفردي، ثم ثانيا نريد البيت المسلم والأسرة المسلمة في فكرها وعقيدتها، والمحافظة مبادئ الإسلام في كل مظاهر الحياة المنزلية، وثالثا نريد المجتمع المسلم الذي تنتشر فيه دعوة الخير ومحاربة الرذائل والأمر بالمعروف وكسب الرأي العام إلى جانب الفكرة الإسلامية وصيغ الحياة العامة بها، ورابعا نريد الحكومة المسلمة التي تؤدي مهمتها كخادم للأمة وأجير عندها، وعامل على مصلحتها، والتي تقود هذه الشعب إلى المسجد وتحمل الناس على هدى الإسلام[34].

انطلاقا من الآليات التي توفرت عند الجماعة، برز أن أساليب التغيير والمشاركة في العملية السياسية لديها متعددة تخضع لمعايير وضع الجماعة وحالتها، حيث يمكن حصر هذه الأساليب بما يلي [35]:

1- **الأسلوب الدعوي الفكري:** يعتبر البنا المنظر الأول لهذا الأسلوب، وقد أقرت الكثير من الوسائل والخطب والجولات في سبيل نشر الدعوة، وقد نجح هذا الأسلوب في استقطاب المناصرين والمؤيدين، كما كان له كبير الأثر في المعارك السياسية التي خاضتها الجماعة ضد خصومها السياسيين.

2- **أسلوب النضال الدستوري (المشاركة السياسية):** لم تترك جماعة الإخوان المسلمين أية فرصة أتيحت لها بالمشاركة السياسية إلا واستثمرتها، سواء كان ذلك من خلال أشخاص مستقلين أو من خلال قوائم انتخابية مشتركة مع أحزاب أخرى، ففي عامي 1942 و1944 ترشح البنا عن دائرة الإسماعيلية، كما شاركت الجماعة في الانتخابات في فترة حكم السادات (1970- 1980) التي تعد مرحلة الانطلاق الحقيقي للجماعة نحو الممارسة السياسية في مصر، وفي عام 1976 مثلها نائب واحد هو الشيخ صلاح أبو اسماعيل، وفي انتخابات عام 1979 نجح أبو صلاح أبو إسماعيل والحاج حسين الجمل، وسجلت الجماعة من خلال أبو إسماعيل والجمل انجازا دستوريا وسياسيا تمثل في إقرار الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع في مصر، والمتابع لمنحى مشاركة الإخوان السياسية يجده في حالة صعود دائم فمنذ عام 1984، بدأ التحول لدى جماعة الإخوان المسلمين في الممارسة السياسية الجماعية، من خلال تحالفها مع حزب الوفد بقائمة واحدة، وفي عام 1995 قرر الإخوان خوض الانتخابات من خلال ترشح 170 عضوا كأفراد مستقلين، حيث فاز عضو واحد فقط، ومنذ عام 2000 بدأت تظهر الجماعة على الساحة المصرية كقوة سياسية، حيث حصلت على 17 مقعدا وتوالي حصد المقاعد، حيث حصلت في عام 2005 على 88 مقعدا من مقاعد مجلس الشعب، ثم كان ذروة وأكبر نتيجة لمشاركتهم السياسية في عام 2012، حيث حققت الجماعة فوزا كاسحا بحصولها على 127 مقعدا من أصل 235 مقعدا، إضافة إلى فوز محمد مرسي المرشح الإخواني برئاسة مصر.

3- **أسلوب العنف:** تشير الوقائع والأحداث التاريخية أن جماعة الإخوان المسلمين استخدموا العمل العنيف في المراحل الأولى من التأسيس والانتشار والمرحلة القطبية الناصرية، من خلال تشكيل "الجهاز السري" والذي تعود بدايات نشأته إلى عام 1939، حيث يرى محمود عبد الحليم المكلف بتشكيل الجهاز السري أن العام 1940 هي البداية الحقيقة لهذا التشكيل، حيث نسبت لهذا الجهاز العديد من أعمال العنف، منها محاولة تفجير محكمة الاستئناف فيما سمي بقضية الجيب، من أجل التخلص من أوراق ومستندات وذلك بتاريخ 15/ 11/ 1948 مما أدى إلى حل الجماعة على إثر هذه العملية، وكذلك اغتيال أحمد ماهر في آذار/ مارس 1945، واغتيال رئيس الوزراء محمود النقراشي، واغتيال المستشار القاضي أحمد الخزندار بتاريخ 22/ 03/ 1948، يضاف إليها حادثة المنشية عام 1954 (محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر)، والتي أعدم على إثرها سيد قطب، هذه الأحداث مضاف إليها تشكيل العديد من المجموعات المسلحة التي انبثقت عن هذه الجماعة والتي تمارس العنف ضد الخصوم، من أمثال: تنظيم الجهاد والفنية العسكرية بزعامة صالح أبو سرية، يتضح أن جماعة الإخوان المسلمين تنتهج أسلوب العنف دون تردد، إذ شعرت الجماعة أن هناك خطر يتهدد وجودها، فالبنا يؤكد أن الإخوان المسلمين سيستخدمون العنف والقوة العملية حيث لا يجدي غيره، ويقول في رسالة الجهاد: (إن الأمة التي تحسن صناعة الموت، وتعرف كيف تموت الموتة الشريفة، يهب الله لها الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة)، ورغم أن المقصود في هذه الرسالة هما الاستعمار البريطاني والإسرائيلي، إلا أن السياق يؤكد على فلسفة الإخوان المسلمين التي تقوم على اعتماد العنف متى دعت الحاجة، إذ في أعقاب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 30 يونيو 2013، حدثت مجموعة من أعمال العنف كإحراق عدد من المؤسسات الرسمية ومحاولة اغتيال وزير الداخلية محمد إبراهيم بتاريخ 6/ 9/ 2013، إضافة إلى العديد من العمليات التي استهدفت الشرطة والجيش المصري والتي تبنتها جماعة سلفية، شكلت مبررا لخصوم الجماعة لاتهامها باستخدام العنف بالتعاون مع المجموعات الجهادية، حيث يرى المحللون أن هناك علاقة بين هذه العمليات والتصعيد الحاصل – تحديدا- في سيناء وبين عزل مرسي من الرئاسة، ويدللون على ذلك بالتصريح الذي أطلقه

محمد البلتاجي القيادي البارز في الجماعة، حيث قال: (أنه في اللحظة التي يتراجع فيها الجيش عن الانقلاب تتوقف العمليات في سيناء)، لكن هناك من يرى أن العديد من العمليات المخطط لها من قبل أتباع مبارك من أجل تبرير حملات الاعتقال ضد أنصار الجماعة، واعتبارها منظمة محظورة وإرهابية.

يمكن القول أن متغيرات القوة والنفوذ عند الجماعة مصدرها فكرها وسلوكها السياسي، بمعنى أن الحديث عن مصادر قوة جماعة الإخوان المسلمين مرتبط أساسا بمدى استيعاب الجماعة ونخبها القيادية لمتطلبات الواقع السياسي المصري، ومختلف التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه الدولة والمجتمع، بحيث كان للحراك السياسي الشعبي في 25يناير سنة 2011، دور بارز في استيضاح الرؤى السياسية لدى الجماعة ، ومدى القبول الجماهيري بأفكارها ذات الخلفية والمرجعية الدينية، وطريقة تعاطي الجماعة ومواكبتها للأحداث السياسية وانعكاساتها على منهجها الديني وخطها السياسي[36].

المحور الثالث : جماعة الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية وربيع 2011.

لقد عرفت الجمهورية العربية المصرية في 25 يناير 2011، حراكا شعبيا واحتجاجا ثوريا استهدف إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي، بحيث عمل الجمهور المصري العربي المحتج في الساحات والميادين على فرض الإرادة الشعبية، من خلال التغيير السياسي وإسقاط رأس نظام الحكم محمد حسني مبارك في الشارع – في ميدان التحرير- وسط القاهرة يوم 2011/02/11[37].

تضافرت الكثير من العوامل الداخلية والخارجية في تفجر انتفاضة 25 يناير 2011، فسياسيا كان نظام حسني مبارك بصدد تحضير مشروع توريث الحكم لجمال مبارك، أما اقتصاديا، فلم تختلف الأوضاع الاقتصادية عن سابقاتها، من ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة، وتزايد معدلات البطالة وانهيار مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، واتسم الواقع الاجتماعي بتزايد حالات الاستقطاب الديني والثقافي، وغياب المساحات المشتركة، ما يمهد لمزيد من الاحتقان السياسي والعنف الاجتماعي الذي كان يظهر من حين إلى آخر، وقد ساهمت انتخابات مجلسي الشعب والشورى التي طاولها التزوير، في زيادة الشعور العام بتصاعد تأزم شرعية النظام السياسي، وخارجيا مثلت الانتفاضة التونسية ظرفا تاريخيا مناسبا لكسر الركود في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي ضوء استنفاذ القوى السياسية التقليدية في المشهد المصري، كل إمكانات العمل الجاد وسط الجماهير ضد النظام الحاكم، مثل الفضاء الالكتروني وسطا مناسبا للدعوة إلى خروج تظاهرات حدد لها يوم 25 كانون الثاني/ يناير2011[38].

قصد ملء الفراغ السياسي الذي نتج عن تنحي مبارك عن الحكم، تولى مجلس عسكري قيادة مصر إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية، وقدم الإخوان المسلمين محمد مرسي مرشحهم الاحتياطي، الذي خاض سباق الرئاسة مع أحمد شفيق آخر وزراء الرئيس المخلوع حسني مبارك، وفي أواخر حزيران/يوليو2012 تم الإعلان رسميا محمد مرسي رئيسا للجمهورية المصرية بنسبة أصوات بلغت 51.73%، وعمد المجلس العسكري قبل تسليمه السلطة لمحمد مرسي حل البرلمان الذي تقوده أغلبية برلمانية من جماعة الإخوان، غير أنه وبمجرد تولي مرسي لشؤون الحكم أمر بإعادة البرلمان المنحل، ودعاه للانعقاد لكتابة دستور جديد لمصر، فكان ذلك إذانا ببداية صراع مفتوح بين مرسي والقادة العسكريين، وذهبت جماعة الإخوان المسلمين في خطاباتها السياسية للدفاع عن صلاحيات الرئيس الجديد أمام

المجلس العسكري، وعن سياسات مرسي الداخلية والخارجية، والتي بدأت تصطدم بأصوات معارضة ترتفع وتعلو شيئا فشيئا مع نبض الشارع المصري[39].

إن من تداعيات الانتفاضة على البنية الهيكلية لجماعة الإخوان المسلمين، أنها عرفت مجموعة مت التغيرات والتحولات ، وهي[40]:

- **التغيير الأول:** حدوث حالة من الاستنفار عند القواعد الشبابية في جماعة الإخوان المسلمين، وصفها الإعلام تارة " بالتمرد " وتارة أخرى " بثورة شباب الإخوان "، وقد حدث ذلك حين أسس عدد من شباب الجماعة حزب التيار المصري، مخالفين بذلك القرار الذي ألزم أعضاء الجماعة بعدم الانضمام إلى أي حزب، غير حزب الحرية والعدالة، والواقع أن الأمر لم يكن يتعلق بصراع حزبي بقدر ما كان تعبيرا عن حالة موجودة بين قواعد شباب الإخوان، ولاسيما العناصر التي ساهمت فعليا في الانتفاضة، فهؤلاء يرون أن من الضروري إعادة النظر في الطريقة التي تدير بها الجماعة شؤونها بعد 2011، وتغيير طريقة التعاطي مع ملفات كبيرة، - على حد تعبير أحد شباب الإخوان – كانت تنحى جانبا ومسكوتا عنها، بسبب القمع والاضطهاد الذي تعرضت له الجماعة، وفرض عليها السرية حفاظا على تماسكها ووحدتها، فذلك لم يعد مقبولا بعد سقوط حكم مبارك الأمني والاستبدادي، والحقيقة أنه لا يمكن تسمية ما حدث بالانشقاق، لأن هذا النفر من الشباب لم يختر طواعية الانفصال عن الجماعة، بل دفع إلى ذلك دفعا، نتيجة فصل الجماعة اثنين من الأعضاء الشباب، وتجميد عضوية خمسة أعضاء آخرين لمدة ستة أشهر، بسبب تأسيسهم حزب التيار المصري، ويتعلق أحد الملفات الكبيرة المشار إليها آنفا، بالدور المنوط بالشباب داخل الجماعة، وبدور المرأة، وبالعلاقة بين الدعوي والسياسي.

- **التغيير الثاني:** الذي تعرضت له الجماعة، هو إجراؤها – للمرة الأولى – نقاشات علنية لبعض شؤونها التي ظلت طي السرية، فقد عقد أول اجتماع علني- بعد الانتفاضة – لمكتب الإرشاد يوم 27 نيسان/ أبريل، ثم عقد مجلس شورى الإخوان، الذي يعد بمنزلة السلطة التشريعية للجماعة، وقراراته ملزمة يومي 29 و30 نيسان/ أبريل، للمرة الأولى منذ 15 عاما، حين داهمت قوات الأمن آخر اجتماع للمجلس، وألقت القبض على المشاركين فيه، وأحالتهم إلى محاكم عسكرية، من ذلك أيضا إجراء مكتب للإرشاد انتخابات لاختيار ثلاثة أعضاء يخلفون أولئك الذي انضموا إلى حزب الحرية والعدالة.

- **التغيير الثالث:** الذي طرأ على الجماعة بفضل انتفاضة يناير، فهو أن الجماعة حظيت للمرة الأولى منذ سنوات، بالشرعية القانونية عن طريق تأسيس الحزب السياسي، بحيث أثار تأسيس حزب الحرية والعدالة نقاشات مهمة، تتعلق بطريقة العلاقة بين الحزب والجماعة، وما إذا كان الحزب هو الجناح السياسي للجماعة الذي يتأمر بأمر مكتب الإرشاد، أم ثمة مساحة من الاستقلال عن الجماعة سوف تحكم علاقته بها.

كان للوصول الدكتور محمد مرسي إلى سدة الحكم ردود أفعال متباينة، بحيث لم يرق لكثير من القطاعات المجتمعية السياسات المنتهجة من قبل حكومة هشام قنديل، إذ تكاثرت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في عمق المجتمع المصري، وهو ما ولد حالة احتقان وانفجار اجتماعي سياسي، جعلت نظام الإخوان يصاب بأزمة بنيوية من أبرز مظاهرها أن اعتبرت المعارضة السياسية فوز الإخوان برئاسة بمثابة غنيمة حرب، وهو ما خول لهم الاستيلاء

على الدولة، وبالتالي صور لهم أن الدولة في أيديهم واعتبار فوزهم انتصار في غزوة الصناديق – بتعبير أحد المشايخ السلفيين المتحالف مع الإخوان المسلمين- وهذا التوجه الإخواني نحو السيطرة عل جميع مفاصل الدولة ، خلق جبهة معارضة قوية جعلت الرئيس مرسي معزولا شعبيا، وشرعيته مهتزة تكاد تنهار،كما أتهم مرسي بإقصاء فريقه من المستشارين في الرئاسة، وإصدار قرارات سياسية حاسمة دون علمهم أو استشارتهم، وفي ذلك رأت المعارضة أن مرسي مجرد واجهة فقط للحكم، وجميع القرارات الصادرة عن الرئاسة مصدرها مكتب الإرشاد للجماعة، ودليل ذلك قرار نوفمبر 2012 أين أصدر مرسي إعلانا دستوريا يحتكر فيه السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتحصين قراراته حتى لا تخضع لمراجعة السلطة القضائية[41].

لذا اعتبرت الكثير من القوى الشعبية والسياسية في دراسة تحليلية أجراها الكاتب ثروت الخرباوي بعنوان: (فقه ثورة الزلزال ...الزلزال وتوابعه وارتداداته – ملامح بدايات الثورة المصرية ومحطاتها)- قيادي سابق في جماعة الإخوان المسلمين – أن مظاهرات قامت ضد الممارسات القمعية الإجرامية للبوليس السياسي، وضد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورأى في تلك الأحداث ثورة عارمة شارك فيها جميع طوائف المجتمع المصري وملايين الناس من الطبقة المتوسطة والجماعات السياسية، فكانت ثورة بلا قيادة أو نخب ، لكن ما حدث أنه تم الاستيلاء عليها من قبل جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا آخر من دخلوها ، وأول من خرج منها إلى كرسي الرئاسة، ومع ممارسات الإخوان السياسية شكل ذلك صدمة مدوية لثورة، وسقوط لسقف طموحات الشباب والثوار في جميع أنحاء مصر وخارجها[42].

فكان الرد الفعلي الحاسم تجاه سياسة الحكم الإسلامي بقيادة مرسي تجسد ببروز دور الدولة الكوربوراتية (corporate state)، بحيث أن نمط الدولة الإدماجية (التعاضدية) التي تعتبر سلطة ودولة عميقة (deep state)، قد أسهمت في إسقاط حكم الإخوان ؛ من خلال تأسيس تحالفات بين رجال المال والأعمال والإعلام ورموز النظام السابق وأجهزة الأمن والمخابرات، التي استطاعت تدبير انقلاب عسكري قاده وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وباركته الكنيسة والأزهر ومختلف القوى السياسية والشعبية، فكان يوم 30 يونيو2013 يوم حاسم ومفصلي أنهى حكم الإسلاميين في مصر[43].

نقصد بالدولة العميقة مجموعة المؤسسات والرموز والشخصيات التي ترعرعت في عهد نظام مبارك، وقد نجحت الدواة العميقة على مدار السنة التي حكم فيه الإخوان في استنزافهم والاستثمار في ضعف خبرتهم في إدارة حكم مصر، من أجل العمل لمصالحهم، ومن الواضح أن جماعة الإخوان لم يكن لديها إستراتيجية واضحة حول كيفية التعاطي مع الدولة العميقة، ولم يكن هناك تقدير كاف لمدى عمق أذرع هذه الدولة وتغلغلها في قلب المجتمع ذاته، فمنذ وصوله إلى السلطة، حاول الرئيس محمد مرسي إعادة ترتيب مؤسسات الدولة بحيث يضمن السيطرة عليها كما الحال في القضاء والشرطة والإعلام...، حاولت جماعة الإخوان احتواء هذه الدولة، فقامت على سبيل المثال بالتصالح مع عدد من رجال الأعمال الذين ظهروا في عهد نظام مبارك، مثل رجل الأعمال الهارب حسين سالم، ووزير التجارة والصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد، في المقابل قام القضاء بدور مهم في الإفراج عن معظم رموز الدولة العميقة ومهندسيها، مثل: صفوت الشريف، و زكريا عزمي، وفتحي سرور وغيرهم، ولكن مع فشل إستراتيجية الاحتواء، لجأ الرئيس مرسي والإخوان إلى المواجهة مع مؤسسات الدولة العميقة، ولكنهم اختاروا أكثر هذه المؤسسات حساسية لدى الرأي العام المصري وهي مؤسسة القضاء، فعلى الرغم من إدراك كثيرين لحالة الفساد التي تشوب بعض القضاة المصريين، فإن محاولة الإخوان تطهير القضاء من هؤلاء الفاسدين تم تصويرها باعتبارها تعدي على

السلطة القضائية ومؤسساتها، وهو ما وضع مرسي في حال مواجهة مع السلطة القضائية، فقد سعى مجلس الشورى إلى إصدار قانون السلطة القضائية من دون التفاوض والتحاور مع القضاة، فكان ذلك بمنزلة خطأ فادح للإخوان والرئيس مرسي، الذي تحول منذئذ إلى طرف معاد للقضاة وكثير من مؤيديهم، والذين هيئوا كافة الظروف للإطاحة به[44].

إذ في أعقاب التظاهرات المناهضة للإخوان التي كانت تدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة، تسبب انقلاب الجيش والإطاحة بالرئيس محمد مرسي في تموز/ يوليو 2013 في حدوث موجة من الفعل وردات الفعل، حيث قاومت جماعة الإخوان وحلفاؤها الإسلاميون الآخرون الانقلاب عن طريق المظاهرات الكبيرة والمستمرة، قمعت السلطات الانقلابية تلك المظاهرات بوحشية كبيرة (بما في ذلك القتل الجماعي لأكثر من 1150 من المتظاهرين المؤيدين للإخوان والرئيس مرسي في ميداني رابعة العدوية والنهضة في آب/ أغسطس 2013)[45].

بالتالي كشف انقلاب 03 يوليو 2013 عن الوجه القبيح لهذه الدولة العميقة، فتظاهرات 30 يونيو 2013 كانت بمنزلة التقاء أطراف هذه الدولة وتجميعها معا من أجل الإجهاز على حكم مرسي والإخوان، وقد نجحت هذه الدولة في استغلال حالة الاحتقان والتوتر الاقتصادي والمجتمعي من أجل تحقيق هدفها، فقد كشفت العديد من التقارير عن تورط كبير قامت به مؤسسات الدولة العميقة ورجال أعمالها في تمويل الشارع وتحريكه ضد مرسي سواء من خلال دعم حركة تمرد أو من خلال الحملة الإعلامية التحريضية والتشويهية ضد الرئيس مرسي وجماعة الإخوان، فبعد أسبوع واحد من وقوع الانقلاب، اعترف رجل الأعمال المعروف " نجيب ساويرس "، في تصريحات لصحيفة نيويورك تايمز، بصراحة بتمويله لحركة تمرد، وتسخيره مكاتب حزب المصريين الأحرار للعمل لمصلحة الحركة، في حين نشرت صحيفة " وول ستريت جورنال "حول العلاقة التي نشأت بين قيادات حركة تمرد وبعض القيادات العسكرية والاستخباراتية طوال الشهور الأربعة التي سبقت تظاهرات 30 يونيو 2013[46].

أما على المستوى الخارجي، فقد برز مجموعة من العوامل والضغوط التي دفعت في تجاه انهيار تجربة حكم الإخوان المسلمين في مصر، وخسوف الإسلام السياسي فيها، فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، لا تسمح بالعبث في المنظومة المتوارثة عربيا منذ ستين عاما، في ضوء ذلك، تفترض بعض التحليلات للدور الذي لعبته القوات المسلحة في انتفاضة 25 يناير، أن التدخل تم بناء على ضغوط وتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية عللى ضرورة القيام بخطوتين: الأولى ، إزاحة مبارك عن الحكم، بعدما فقد قدرته على حماية المنظومة، بل أصبح يهدد وجودها، والثانية، تسلم الجيش مهمة حماية المنظومة، تحت شعار التدخل لحماية الانتفاضة، حسب هذا التصور، فإن توقيت تدخل القوات المسلحة لإجبار مبارك على التنحي كان دقيقا، بحيث يمنع الثوار- الذين لم يكونوا يدركون في ذلك الوقت حجم قوتهم على الأرض – من اقتحام القصر الرئاسي، وتسلم السلطة بصورة مباشرة، فكان الجيش تدخل ليتسلمها هو ثم ينفذ عملية انتقالية لإعادة تسليمها – بعد تقنينها – إلى الشعب (جماعة الإخوان المسلمين) من جديد، يقول الأكاديمي " جيف جودوين ": (إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ازدادت ذكاء فيما يتعلق بالتضحية بالديكتاتورين لإنقاذ الدولة، وهي بذلك تسبق اندلاع ثورة، من خلال التخلي عن الديكتاتوريين أو استبدالهم....، بأنظمة ديمقراطية رسمية واسعة النطاق أكثر فالمصلحة الأمريكية تدور مع المنظومة وليس مع الأشخاص، وفي الواقع منذ الثمانينيات رعت حكومة الولايات المتحدة وبشكل ناشط عددا من الأنظمة الديمقراطية في العالم الثالث، فيما دعمت سابقا الأنظمة الفاشية على أنها أفضل ضامن لمصالحها الجغرافية، والسياسية والاقتصادية، هذا لا يعني أن صانعي السياسة الأمريكية الأجنبية أو سلطات العالم الثالث أصبحوا فجأة محسنين،

ولكنهم تعلموا أن مصطلح الديمقراطية قد يكون حاجزا أقوى للثورة)، بالتالي فإن بقاء المنظومة أكثر أهمية من هوية الرئيس الجديد، لكن هذه المنظومة تعرضت للتخريب، بسبب أن الانتفاضة لم تكتف بإسقاط النظام فحسب ، لكنها بدلا من أن تستبدل نخبة مبارك بنخبة علمانية أخرى ليبرالية يمكنها أن تمد الجسور مع العالم الغربي، جاءت بنخبة جديدة تماما يغلب عليها الإسلاميون، ومن المنطقي أن الخطر الذي تمثله هذه النخبة الإسلامية يتناسب طردا مع طول بقائها في الحكم، فكان أن اجتمعت مجموعة من الأدوات والوسائل والسياسات الدولية، التي شكلت ضغوطا قوية في خسوف وانهيار تجربة حكم الإسلاميين في مصر، وهي[47]:

- **العولمة الاقتصادية:** تعتبر الوسيلة الأكثر فاعلية في السيطرة، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثلا هي " العبث " مع النخب الحاكمة الجديدة بعد الثورات، مثلما فعلت مع ثورات أمريكا اللاتينية قبل عقود، فقد تمكنت السياسة الأمريكية من دفع النخب للتوفيق بين الحكم الرأسمالي والديمقراطية البرجوازية النخبوية، بحيث تحولت الأدوات الديمقراطية إلى وسائل تركيز للثروة والسلطة في الطريق لإعادة استنساخ صورة جديدة من نظام فاسد قديم، وكانت برلمانات الثورة يتم تجاوزها في القضايا المفصلية، مثل إعادة الهيكلة الرأسمالية، وما يتعلق بها من خصخصة وإدارة المديونية الخارجية، حيث كانت مراكز القوى ترسم مسارات أخرى لإدارة الحكم بالتوفيق مع كبار الشركات والرأسماليين المحليين.

هذه الوسيلة التي تعتمد أساسا على احتواء النخب الجديدة، فقدت قدرا كبيرا من فاعليتها، بسبب ظهور نخبة الحكم الإسلامية، التي تتسم بالدرجة الأولى بقدر كبير من النزاهة والمبادئ القيمية التي من شأنها أن تعرقل عملية إخضاع الاقتصاد الوطني وإفساده، لذا تم بذل جهود حقيقية لإبقاء الاقتصاد في وضعية الغرق أطول مدة ممكنة، وربما يكون تقاعس الدول المانحة – العربية (خاصة دول الخليج كالسعودية، والإمارات العربية المتحدة....) والغربية – عن تقديم مساعدات مالية وعدت بها بعد 2011، مؤشرا مبكرا على وجود إدارة خارجية لإبقاء الاقتصاد المصري في حالة ركود وعدم استقرار.

على الصعيد الاقتصادي أيضا، فإن ميراث التبعية الذي تركه نظام مبارك، جعل مفاصل الاقتصاد الرئيسية مرتهنة بالدعم الغربي، مثل عمليات التصدير والاستيراد، المرتبطة بتصنيع منتجات غربية المنشأ، ومنظومة التسلح التي تخضع مكوناتها الإستراتيجية للمصدر الأمريكي، مثل الطائرات والدبابات، بالإضافة للمعونة الأمريكية التي تبلغ مليار ومائة مليون دولار سنويا، والاتفاقيات الجانبية مع دول الإتحاد الأوروبي...، فعملت الدول الغربية على ممارسة حصار اقتصادي ضاغط وتصاعدي ومؤثر، يعبر عن عدم رضاها عن التوجهات السياسية الجديدة لمصر بعد 2011.

- **تدخلات المجتمع المدني:** بروز دور الجماعات والتجمعات والرموز المدعومة غربيا في الانتفاضة بوضوح حيث كان لبعضهم تأثير واضح في مجرياتها، مثل: حركة 06 أبريل، البرادعي، وعدد آخر من المنظمات الحقوقية، لكن هذا الدور اكتنفه أمرين سلبيان، من وجهة النظر الغربية:

- **الأول:** أن الحراك الاحتجاجي الذي قادته هذه المجموعات والرموز كان أن يؤدي إلى انتفاضة بالشكل الذي حدث في مصر، فذلك السيناريو كان يعني شيئا واحد: " أن يسقط النظام كالتفاحة في فم الإسلاميين ".

- **الثاني:** أن هذه المجموعة لم تمتلك القدرة ولا التدريب على ممارسة دور سياسي حزبي في مرحلة ما بعد 2011، ولم يستطع أغلبها أن يحقق عملية تحول و تأقلم ناجحة، فكانت النتيجة أن الساحة خلت

للإسلاميين، ومما زاد الأمر تعقيدا، أن الهجوم على الإخوان – في سياق المطالبة بتأخير جدول تسليم السلطة من المجلس العسكري - كان ينطلق من كونهم كيانا يمارس العمل السياسي منذ عقود طويلة، وله تنظيم قوي ومحكم، وبالتالي لا مجال للتوازن بينه وبين المجموعات حديثة التكوين في أي منافسة سياسية، لكن ظهور التيار السلفي في المشهد السياسي ونجاحه " اللافت " في إنشاء كيان سياسي قوي في أشهر قليلة رغم تجنبه التام للنشاط السياسي قبل عام 2011.

في الحقيقة إن سياسة " البديل المضاد " هي ركن أساسي في استراتيجيات الدعاية المضادة في الفكر الغربي، فأيام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والعالم الغربي كان التوجه البريطاني مبنيا على مفهوم أنه ((لا يكفي تعرية الشيوعية فقط، بل يجب أيضا تقديم إغراء بديل لها من منتجات الرأسمالية الغربية الديمقراطية..))، فكان في الحالة المصرية، أن تم إعداد منظمات المجتمع المدني لإعادة إنتاج دورها " الضاغط والمشاكس " الذي لعبته في معارضة نظام مبارك، لكن هذه المرة مع الأحزاب الإسلامية الجديدة – جماعة الإخوان والتيار السلفي - ، ويمكن ببساطة ملاحظة النضوب الثقافي في لغة المعارضة الموجهة للإسلاميين من القوى الليبرالية، فهي تكاد تكون النسخة القديمة قبل عام 2011، فشرعت هذه المجموعات الثورية في استخدام نفس اللهجة، والحراك ضد الإسلاميين، لتشويش عليهم، والضغط عليهم، والتضييق علي مساحة إنجازاتهم، مستغليين في ذلك مناخ الحرية السياسية الذي أنتجته انتفاضة 25 يناير.

- **دور الاستخبارات والعمل السري:** مصر في عهد مبارك كانت تشبه البرنامج المفتوح المصدر Open Source ، فاختراقها من قبل أجهزة المخابرات الغربية لم يكن خافيا، والمعلومات التي تكشفت بعد الانتفاضة عن المسؤولين الذي تجسسوا لحساب المخابرات الغربية تم إشهارها في كافة المنابر الإعلامية.

من أبرز المعلومات والاختراقات الاستخباراتية،ما يتعلق بالوزراء الثلاثة السابقين: (رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، ويوسف بطرس وزير المالية، ومحمود محي الدين وزير الاستثمار)، فهؤلاء الثلاثة كما ذكرت التقارير الإخبارية وبعض وثائق وكيليكس كانوا يعملون بصورة مباشرة وغير مباشرة مع المخابرات الأمريكية، وبعضهم كا يتعاون معهم قبل تقلد الوزارة، بل إن تعينه جاء أساسا بسبب هده الصلة مع جهاز السي آي إيه – يوسف بطرس غالي- وبخلاف الدور الذي لعبوه في إتمام صفات فساد، أو إتخاذ إجراءات ضارة بالاقتصاد المصري، فإن الأخطر هو التقارير المتعلقة بالمعلومات الحكومية التي كان يرسلها بطرس غالي لواشنطن، بحيث يمكن توقع أن قواعد المعلومات الحكومية توجد نسخ كاملة منها في المخابرات خاصة الأمريكية منها.

إن الاختراق المخابراتي الغربي لمصر، لا يزال مستمرا، خاصة وأن الاختلال الأمني بعد 2011، أنشأ بيئة ملائمة للاختراقات المخابراتية، وقد بدا جليا عجز القوى الجديدة – الإسلامية- على التصدي لهذه الخروقات، بسبب تعقيدات العلاقة مع واشنطن، ولأن طرح قضية إعادة هيكلية أو تجديد أجهزة الأمن والمخابرات المصرية ليس بالعمل السهل، وبالتالي فإن الخروقات كانت تعمل ضد صالح الاستقرار السياسي، وتقويض المسار الديمقراطي الذي تقوده جماعة الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي.

أما إسرائيل فقد اعتبرت أن الخوف هو قيام دولة ديمقراطية بثقلها العربي والإسلامي في المنطقة قد تشكل خطرا على التصور الإسرائيلي لقضايا الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، واستقرار العلاقات المصرية – الإسرائيلية

يتوقف على مدى قبول الإخوان في مصر بالالتزامات الدولية ومختلف المعاهدات والاتفاقيات خاصة معاهدة السلام كامب ديفيد [48].

بالتالي شكلت الضغوط الخارجية التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية، منعرجا حاسما ومفصليا في إنهاء دور الإسلاميين والإطاحة بمحمد مرسي، بحيث كان الموقف الأمريكي غير قادر على بلورة رؤية واضحة للتعامل مع الإخوان في الحكم، " ليزلي غليب " - الذي خدم كمسؤول رسمي في الولايات المتحدة الأمريكية - ، يقول: (إن جماعة الإخوان ستكون بمثابة العنصر الكارثي والفاجع على أمن الولايات المتحدة الأمريكية)، ويقول " بروس ريدل " - ضابط السي آي أيه السابق والخبير في الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا- : (العيش معها لن يكون سهلا، لكن أيضا لا يجب النظر إليها كعدو...لا يجب علينا تشويه سمعتها ولا تأييدها)، يقول باحث آخر من مجلي العلاقات الخارجية الأمريكي: (ليس على الولايات المتحدة عزل الجماعة، ولا تعزيز قواهم بشكل عفوي...التواصل يجب أن يكون مبنيا على أمور وقضايا: التعددية، حقوق الإنسان)، فكان من أهم الخطوط الحمراء التي عملت واشنطن على فرضها على الإسلاميين في مصر [49]:

1- التفرقة بين نظام ديمقراطي يحكمه الإسلاميون وبين نظام إسلامي ، فالأول يعني وجود الآليات الديمقراطية المعروفة (تداول السلطة، التعددية، حرية الإعلام، فصل السلطات، حرية المجتمع المدني....)، أما في الحالة الثانية فإن هذه الآليات لن تسمح إلا بمرور الإسلاميين أو كل ما هو إسلامي.

2- التحذير من عزل النظام المصري عن المنظومة الاقتصادية الغربية، والدفع بالاقتصاد المصري نحو الاستقلالية.

3- رفض تغيير الثقافة العسكرية للقوات المسلحة، أو إعادة هيكلتها بما يهدد التوازن مع إسرائيل.

4- التحذير من تهديد التوازن الإقليمي، بمحاولة تصدير الثورة، أو تصدير النموذج الإسلامي (رفض التقارب مع إيران الإسلامية).

5- حظر أسلمة القضية الفلسطينية (رفض التقارب الإخواني مع حماس الفلسطينية).

لقد مثلت هذه الوسائل أدوات ضغط ونفوذ قامت الدول الغربية على تفعيلها في المشهد السياسي المصري، الذي عرف تحولات سياسية بعد 2011، تم النظر إليها على أساس أنها تمثل تهديدا لاستمرار تدفق المصالح والمكاسب الغربية، بالتالي عملت تلك القوى الخارجية بتحالف مع قوى داخلية في المجتمع المصري على فرض ضغوط كبيرة أعاقت استمرار تجربة حكم الإخوان المسلمين و أطاحت بالرئيس محمد مرسي، وأدت إلى إحباط المسار الديمقراطي وخسوف الإسلام السياسي وتجربته في الحكم.

الخاتمة

إن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في 25 يناير 2011 التي عرفتها مصر، قدمت جماعة الإخوان المسلمين كبديل شرعي ووحيد أمام مختلف القوى السياسية –العلمانية واليسارية -، بحيث استطاعت الجماعة من خلال جناحها السياسي الممثل في حزب الحرية والعدالة تكوين جبهة شعبية، تضفي شرعية قانونية على جميع ممارساتها السياسية.

لكن صعود التيار السياسي الإسلامي إلى السلطة في مصر، شكل ردود أفعال متباينة بين متحفظ ورافض، وآخر متوجس ومنتظر مآل الأمور في ظل حكم الإسلاميين، بحيث برز تحديات داخلية وضغوط خارجية، ضيقت على حكم الإخوان واستمرارهم في الحكم، فداخليا برز التوجه السياسي للإخوان في الانفراد بالسلطة وإقصاء المعارضة، خاصة بعد الإعلان الدستوري لرئيس مرسي، إضافة إلى تزايد الاحتقان الاجتماعي والهزات الاقتصادية، والتنازع الديني والطائفي، وكذلك فشل إستراتيجيات مرسي في احتواء قوى الدولة العميقة ومؤسساتها، وخاصة مؤسسة الجيش، التي رأت في بقاء مرسي أطول مدة ممكنة في الحكم يمثل تهديدا للأمن القومي المصري، أما خارجيا برز جليا دور الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في تقويض تجربة حكم الإسلام السياسي في مصر.

في هذا الإطار **خلصت الدراسة إلى النتائج** التالية:

- إن صعود تيار الإسلام السياسي في مصر بعد الأحداث الشعبية والاحتجاجات في25 يناير 2011م، جاء نتيجة فساد نظام الحكم، وغياب بديل حقيقي يرتضيه الشعب المصري.
- إن توظيف المتغير الديني في الخطاب السياسي، أسهم في إتساع القاعدة الشعبية للحركات والأحزاب الإسلامية، وجعل فكرها السياسي يتعمق أكثر داخل المجتمع.
- إنفراد جماعة الإخوان المسلمين بسلطة القرار، جعلها تعيش في عزلة سياسية، ومنبوذة شعبيا.
- وقوع أزمة خطاب داخل الجماعة، بين مكتب الإرشاد والرئاسة جعل الجماعة تقع في تناقضات سياسية، أفرزت توجسا وتخوف المحيط الاقليمي والدولي من حكم الإسلاميين في مصر- وبالأخص السعودية وإسرائيل-.
- لقد كان للدولة العميقة في مصر دورا حاسما في وضع حد للحكم الإسلاميين، وعزل الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين من الحياة السياسية واعتبارها منظمة إرهابية .

- **الهوامش:**

(1)- لويس برنادو، **أزمة الإسلام**، ترجمة: حازم مالك محسن، (العراق: دار ميزوبوتاميا،، 2013). ص.43.

(2)- نفس المرجع، ص 45.

(3)- أحمد شوقي الفنجري، **كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية**، (مصر: الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ،1990)، ص.14.

(4)- لؤي صافي، **الحرية والمواطنة والإسلام السِّياسي**،(د ن ب: دار المجتمع المدني والدُّستور، ط1، 2012)،ص86.

(5) - محمد سعيد العشماوي، **الإسلام و السِّياسة**،(لبنان: مؤسَّسة الإنتشار العربي، ط1، 2004).ص 25.

(6)- نصر حامد أبو زيد، **اليسار الإسلامي**، (فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدِّراسات الدُّولية، 2004)، ص.19.

(7) - عبد الرَّحمان خليفة، **في علم السِّياسة الإسلامي**،(مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989)،ص.52.

(8) – علي محمد مصطفى ديهوم، " حركات الإسلام السياسي "، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، العدد الثاني، 2013، ص ص 28 – 29.

(9) – رائد محمد عبد الفتاح دبعي، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة " الإخوان المسلمين في مصر – نموذجا –** "، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين، 2012، ص 56.

(10) – سامي زبيدة، ترجمة: عبد الإله النعيمي، **الإسلام الدولة والمجتمع**، (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 1995)، ص 94.

(11) – حسين سليمان فريد عبد الفتاح، **إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراكطي في مصر**، "، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين، 2014، ص 50.

(12)- محسن محمد، **من قتل حسن البنا؟**،(مصر: دار الشُّروق،1987)، ص9.

(13)- حمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)،ص134.

(14)- عبد اللطيف إرواء فخري، **الإسلام في مصر بعد التغيير وصعود حزب الحرية والعدالة**،(د ب: كلية اللغات ، جامعة بعداد، د ن س)، ص 6.

(15)- فرانسو ابورجا، ترجمة: لورين زكري، **الإسلام السياسي: صوت الجنوب**، ط 2، (مصر: دار العالم الثالث، 2001)، ص 62.

(16) – جاسم سلطان، **أزمة التنظيمات الإسلامية (الإخوان نموذجا)**، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015)، ص 208.

(17) – جاسم سلطان، المرجع السابق، ص 214.

(18)- طارق البشري، **الملامح العامَّة في الفكر السِّياسي في التَّاريخ المعاصر**، (لبنان: دار الشُّروق، 1996)، ص، ص31-32.

(19)- سيد قطب، **نحو مجتمع إسلامي**، ط 5، (لبنان: دار الشُّروق، 1982)، ص ص.66-111.

(20)- بشار حسن يوسف، "الجماعات الإسلامية في مصر في عهد محمد أنور السَّادات"، **مجلَّة أبحاث التَّربية والعلم**، العدد2،(2008)،ص.54.

(21)- بشَّار حسين يوسف ووجيه عفدو علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية"، **مجلَّة أبحاث كلية التَّربية الأساسية**،العدد1،(2011)، ص 554.

***كاري روسفسكي ويكام:** تعد ويكام من أكثر الباحثين الغربيين جدية ورصانة في تناول الظاهرة الإسلامية، وقد أمضت العقدين الأخيرين في دراسة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث أقامت ويكام في القاهرة عدة أعوام أوائل التسعينات أثناء إعداد أطروحتها للدكتوراه من جامعة " بريستون "، وأصدرت كتابها الأول عام 2002، (الإسلام التعبوي..الدين والحركية والتغيير في مصر "، والذي يعد من الدراسات المعتبرة في مجال الحركات الإسلامية، وقد كان صدور هذا الكتاب دافعا قويا لظهور جيل جديد من الباحثين الغربيين الذين يهتمون بدراسة الأبعاد السوسيولوجية والأنثربولوجية ...للحركات الإسلامية منطلقين في ذلك من نظرية " الحركات الاجتماعية "، وذلك بعد أن هيمن التيار الاستشرافي على هذا المجال لعقود طويلة.

(22) - كاري روسفسكي ويكام، **الإخوان المسلمين... تطوُّر حركة إسلامية**، عرض: خليل العنَّابي،(الولايات المتَّحدة الأمريكية: مطبوعات جامعة رنيستون،2013)،ص 4.

(23): أنترناشويل كرايسز جروب، **تفهُّم التوجّه الإسلامي**، تقرير كرايسز جروب، رقم 37 حول الشَّرق الأوسط/ شمال إفريقيا، (2آذار(مارس)2002)، ص2.

(24): أوليفيه روا،، **تجربة الإسلام السِّياسي**، ترجمة: نصير مروة،(لبنان: دار السَّاقي، ط2، 1992) ص،41.

(25): لؤي صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص.38-40.

(26): عبد الوهاب المؤدب، **أوهام الإسلام السياسي**، ترجمة: محمد بنيس، (لبنان: دار النهار للنشر، 2002)، ص 11.

(27): برهان عادل يوسف دويكات، **"الدَّولة المدنية عند الإخوان المسلمين وآثارها على شكل الدَّولة والنِّظام السِّياسي في مصر"**،رسالة ماجستير في التَّخطيط والتَّنمية السِّياسية،(فلسطين: جامعة النَّجاح الوطنية نابلس، 2013)،ص 74.

(28): عبد العظيم رمضان، **الإخوان المسلمين والتَّنظيم السرِّي**،(مصر: الهيئة المصرية العامَّة للكتاب،ط1993،2)،ص.25.

(29): بشَّار حسين يوسف ووجيه عفدو علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية"، **مجلَّة أبحاث كلية التَّربية الأساسية**،العدد1،(2011)، ص.551.

(30): baghgat korany, egypt's overdue reform: A prototype of the middle east to come? (Egypt: American university in cairo, Egypt). P2.

(31)- زياد مونسون، **الحشد الإسلامي: نظرية الحركة الاجتماعية والإخوان المسلمون في مصر**، 09/ 09/ www.ikhwanwb.com:2017

(32)- المرجع نفسه.

(33)- عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي**، (الكويت: مكتبة آفاق، 2012)، ص 213.

(34)- أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتعلغل الفكري**، 23/ 09/ 2017: www.kotobarabia.com

(35)- حسين سليمان فريد عبد الفتاح، **إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر**، رسالة ماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2014، ص51.

(36)- شعلال مفتاح عبد الباسط، السِّياسة الخارجية المصرية في عهد الرَّئيس المصري محمد مرسي، مذكِّرة ماستر(الجزائر: جامعة بومرداس،2013)،ص.76.

(37) خالد كاظم أبو دوح، **ثورة 25 كانون الثَّاني/يناير في برِّ مصر... محاولة للفهم السُّوسيولوجي**،(مصر: جامعة صوهاج ، د س)،ص29.

(38)- مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. ص 111.

(39)- لوراكوكو، "الرَّئيس المصري الجديد"،(10 يوليو 2012)، <<www.cimicweb.org>>.

(39)- مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات مرجع سابق، ص 221.

(41)- سامح فوزي، "الجماعة المعزولة"، **مجلَّة العرب الدُّولية**، العدد1586، (أغسطس-آب2013)، ص.28.

(42)- جريدة العرب،"ربيع الغرب ماله وما عليه" في ندوة بالكويت، العدد9139، 2013/01/15،ص.7.

(43) - إمان أحمد رجب وخالد حنفي وآخرون، "الدَّولة: الأطر التَّحليلية لفهم التَّحوُّلات الكبرى في مراحل ما بعد الثَّورات"، **ملحق مجلَّة السِّياسة الدُّولية**، العدد 189،(يوليو2012)،ص.8.

(44)- خليل العناني، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، مجلة سياسات عربية، العدد 04، الصادر في سبتمبر 2013، ص 10.

(45)– ميشيل دن، ناثان براون، جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول، مركز كارنيغي لشرق الأوسط.

(46)-- خليل العناني، ص 11.

(47) - أحمد فهمي ، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، (د ن ب: مركز البحوث والدراسات، 2012)، ص ص 182 – 189.

(48)-- الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سلبق، ص 535.

(49)-- أحمد فهمي، المرجع السابق، 179.

إتفاقية "بيسكو" - قراءة في النوايا والأهداف

أ.م أمجد زين العابدين طعمة

تدريسي وباحث في الجامعة المستنصرية / العراق- بغداد

ايقنت الدول الاوربية في ضوء افرازات بيئة امنية دولية وإقليمية متغيرة، ان عليها ان تغير من استراتيجيتها الدولية بشكل عام وسياستها الأمنية بشكل خاص، لا سيما في الآونة الأخيرة التي شهدت أكثر من حدث مؤثر على القرار الأوربي في هذا الاتجاه، في مقدمتها خروج بريطانيا المفاجئ من الاتحاد الأوربي منتصف عام 2016، فضلاً عن عوامل أخرى منها توفر القناعة لدى أكبر فاعلين في الاتحاد الأوروبي وهما كل من المانيا وفرنسا، بالإضافة الى الازمات المتعددة والمتتالية التي تشهدها أوروبا منذ عام 2014، وفي مقدمتها الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها اكثر من دولة أوروبية من قبل التنظيمات الأصولية المتطرفة، وتبعات موجات اللجوء والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن الازمة الأوكرانية وتداعيات ضم روسيا لجزيرة القرم، كما ان لسياسة الإدارة الامريكية الجديدة بقيادة ترمب تجاه الدول الاوربية المؤثرة مثل فرنسا وألمانيا كان له بعض التأثير على القرار الأوروبي الانف الذكر.

فعلى الرغم من ان حلم بناء جيش أوروبي موحد وقوي كان حلماً للرئيس الفرنسي الاسبق شارل ديغول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، الا ان بوادر تحقق هذا الحلم لم يكتب لها النجاح بسبب الفيتو البريطاني النهائي والمتكرر في طريق المضي بهذا المشروع، لكن نجاح (بريكست) وبدأ عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بصورة نهائية، كان كفيلاً بإعادة الفكرة الى الواجهة مرة أخرى، وطرح الآراء الداعية بضرورة العمل بصورة جدية على تقوية ودعم القدرات الدفاعية للاتحاد الأوربي والتنسيق فيما بينها دون الولايات المتحدة الامريكية، وبناء هياكل امنية جديدة يمكن ان تكون موازية ومشابهة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، فهل ستشهد المرحلة المقبلة بعد توقيع الاتفاقية وتطبيقها بشكل نهائي تشكيل تحالف دفاعي وامني مواز ومشابه لحلف الناتو، ام انه سيظل في اطار كونه مكملاً لما يقوم به الحلف بشكل فعلي على ارض الواقع.

فميركل وماكرون الذين تمثل بلدانهم الثقل الأكبر داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي كافة، أصبحوا اليوم، وبفضل نجاحهم في الانتخابات الأخيرة لبلدانهم، من اشد المؤيدين والداعمين لهذه الفكرة القديمة المؤجلة، التي أصبحت اليوم واقعاً بعد اعلان وزراء خارجية ودفاع 23 دولة عضو بالاتحاد الأوروبي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2017 توقيعها الرسمي في العاصمة البلجيكية بروكسل على اتفاقية مشتركة للتعاون الدفاعي الدائم(التعاون الهيكلي الدائم في الامن والدفاع "بيسكو- PESCO")، والتزامها بتعاون أمنى ودفاعي استراتيجي طويل المدى ودائم، الامر الذي يؤسس لولادة فكرة "اتحاد دفاع أوروبي مشترك"، مما يتيح للدول الأوروبية الموقعة التعاون بشكل أوثق لبناء القدرات الأمنية والعسكرية.

وتهدف الاتفاقية الى تحقيق العديد من الأهداف والاولويات الأوروبية المشتركة، منها تمويل تطوير القدرات العسكرية المسلحة في محاولة للوصول الى تكامل دفاعي أوروبي ولتدعيم وحدة الاتحاد الأوروبي بعد مغادرة بريطانيا له، كما ستنشئ الدول الموقعة على الاتفاقية مبادرة مشتركة تهدف لإعطاء الاتحاد دوراً أكثر تماسكاً في التعامل مع مختلف الازمات الدولية والإقليمية المستقبلية، فضلاً عن إلزام دول الاتحاد نفسها بمشروعات مشتركة مع زيادة

تعهداتها في مجالات الانفاق الدفاعي والمساهمة في مهمات الانتشار السريع، إضافة الى انشاء مقر للقوة العسكرية الموحدة المقترحة في كل دولة من الدول الموقعة على اتفاقية بيسكو.

ولم توقع على الاتفاقية كل من بريطانيا التي ستكمل إجراءات مغادرتها الرسمية والنهائية للاتحاد الأوروبي عام 2019، والدنمارك التي أعلنت وبشكل رسمي رفضها للمشروع بشكل كامل، فضلاً عن مالطا والبرتغال وايرلندا، لكن الممثلة العليا للسياسة الخارجية والامن في الاتحاد الأوروبي "فيديريكا موغريني" اكدت في تصريحات صحفية على ترك الباب مفتوحاً امام هذه الدول في حال عدلت عن قرارها برفض الانضمام الى الاتفاقية، التي تهدف وحسب وجهة نظرها الى تعزيز الاستقلال الاستراتيجي ومساعدة دول الاتحاد على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة، مؤكدة في نفس الوقت ان هذه الخطوة لن تلغي دور حلف الناتو بل ستكون مكملة وداعمة لمهام الحلف، لاسيما فيما يتعلق بامتلاك أدوات مكافحة الحرب الهجينة والتي تقع بين الأسلحة التقليدية وتلك المتعلقة بالهجمات السيبرانية والالكترونية.

لتعلن الاتفاقية عن بدأ مرحلة جديدة تركز فيها الدول الأوروبية على تكثيف عملية التعاون الوثيق فيما بينها في مجالات الامن والدفاع، وزيادة الاستثمارات في هذا الاتجاه، مما يمكن له ان يساهم وبشكل كبير في تطوير القدرات الدفاعية لدول الاتحاد كافة، والمضي قدماً نحو تحقيق المزيد من التكامل وتعزيز التعاون الدفاعي في الإطار الأوروبي لتوفير امن واستقرار أكبر لمواطنيها، في ظل الواقع الدولي والإقليمي المتغير المشار اليه انفاً.

هذه الاتفاقية التي هي في الأساس ترجمة فعلية وتنفيذ عملي لمشروع ألماني فرنسي مشترك، لوضع إطار تعاون استراتيجي أوروبي مستقبلي في مجالات الامن والدفاع، الا ان هناك تباين واضح في وجهات نظر البلدين حول طبيعة معايير انضمام الدول الأوروبية إليها، فبينما يحرص الفرنسيون على تشديد شروط الالتحاق، مع ضرورة وضع التزامات مالية محددة أكثر، يرغب الألمان في جعل هذه المجموعة أكثر مرونة، لفسح المجال امام انضمام أكبر عدد ممكن من الدول اليها، ومنها التي لم توقع على الاتفاق لحد هذه اللحظة، الامر الذي يعطي قوة اكبر للاتفاقية ويكسبها شرعية اكثر.

ومن أبرز اهداف المشروع المعلنة بشكل رسمي:

1- تطوير المعدات والأجهزة الدفاعية والعسكرية عبر مشاريع اوربية مشتركة.

2- ضخ 2% من ميزانيات 23 جيش تابع لدول اوربية من التي وقعت على الاتفاقية في البحوث والدراسات المتعلقة بالشؤون الأمنية والدفاعية والتكنولوجيا العسكرية.

3- انشاء صندوق أوروبي لتحفيز الصناعات العسكرية المشتركة برأسمال 5.5 مليار يورو.

4- تعزيز جاهزية القوات الأوروبية عبر مهام وواجبات عسكرية مشتركة.

5- زيادة الانفاق العسكري الأوربي بالتدريج وبعملية منظمة.

وعلى الرغم من التأكيدات والاشارات التي أطلقها أكثر من عضو مؤثر في الاتحاد الأوروبي على أن اتفاقية بيسكو لن يكون لها تأثيراً مفصلياً على مجمل العلاقة مع حلف الناتو بل سيكون تأثيرها تكميليا لعمل حلف الناتو،

الذي يضم في عضويته 22 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي، وان الهدف من الاتفاق يتلخص بوضع سياسة اوربية دفاعية أكثر الزاماً من دون تشكيل جيش اوروبي، الا ان بعض التصريحات تشير الى ابعد من ذلك، مثل التصريحات التي ادلت بها المستشارة الألمانية ميركل في وقت سابق والتي اثارت الكثير من علامات الاستفهام في حينها وقالت فيها بان "الأيام التي كنا نعتمد فيها على بعض قد ولت وعلى أوروبا ان تأخذ مصيرها بيدها"، فضلا عن التصريحات التي ادلت بها وزيرة الدفاع الألمانية اورسلا فان درلين والتي وصفت توقيع الاتفاق بانه يوم عظيم لأوروبا وان الاتفاق هو تأسيس لاتحاد اوربي للأمن والدفاع، الامر الذي يمكن ان يساعد المانيا والبلدان الأوروبية حل المشاكل التي تواجهها بمفردها"، وهو ما يعد مواقف جديدة لم تطرح من قبل.

بالإضافة الى ما ذهبت اليه الممثلة العليا للسياسة الخارجية والامن في الاتحاد الأوروبي من ان الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاقية ستقدم أكثر من خمسين مشروعاً مشتركاً في مجالات تحسين وتطوير القدرات الأمنية والدفاعية والعسكرية، في خطوة مهمة نحو الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي وسياسة الامن والدفاع في دول الاتحاد لمواجهة التحديات الأمنية الخطيرة.

فالدول الأوروبية ووفق ما تم الاتفاق عليه في بيسكو ستكون مطالبة وبشكل تلقائي بزيادة نسب الانفاق العسكري الملقى على عاتقها، وهو ما كانت رفضته في وقت سابق عندما تم طرح الموضوع من قبل الرئيس الأمريكي ترمب، لا سيما فيما يتعلق بموضوع زيادة حصصها المتعلقة بالجانب الدفاعي في حلف الناتو، حيث صرح في حينها بان الحلفاء الأوروبيين يتعين عليهم ان يدفعوا المزيد من اجل امنهم، علماً ان ميزانية الدفاع لدول الاتحاد الأوروبي تبلغ ما مقادره 334 مليار يورو، فيما تبلغ ميزانية الولايات المتحدة الامريكية في هذا الشأن 611 مليار يورو.

ان الواقع الجديد والمختلف الذي يعيشه العالم اليوم بفعل التطورات المتسارعة والبيئة الأمنية المتغيرة، يختلف بشكل جذري عن واقع العالم الذي افرزته مخرجات الحرب العالمية الثانية والهياكل الدولية والعسكرية التي تلت هذا التاريخ المفصلي المهم، فالتصريحات والآراء التي طرحت من قبل أكثر من طرف فاعل في الاتحاد الأوروبي، لاسيما من قبل المسؤولين في المانيا وفرنسا، فضلاً عن حيثيات الاتفاق الأوروبي التي تشير الى إمكانية تشكيل كيان عسكري موحد للاتحاد الأوربي، بإمكانيات وتسليح منفصل عن الجيوش الخاصة بالاتحاد، مما يؤهله لان يكون ثاني اكبر تحالف عسكري بعد حلف الناتو، تشير الى ان اهداف الاتفاق يمكن ان تتجاوز ما هو معلن عنه ليصبح الجيش الأوروبي المؤمل انشاءه خلال المرحلة المقبلة بديلاً عن حلف الناتو، او في الطريق بان يكون بديلاً له كأن يكون منافساً له في المرحلة الأولى ومن ثم يحل محله في المراحل القادمة من الاتفاقية.

واستناداً على ما تقدم فان المرحلة القادمة يمكن ان تشهد تحقق اكثر من سيناريو وفقاً للمعطيات المتوفرة على الأرض، فضلاً عن مخرجات واهداف بيسكو المعلن منها او تلك المستندة على النوايا، اذ انه ووفقاً لقراءة تحليلية لمسار الاحداث وتصريحات الدول المعنية بالأمر، لاسيما تلك المؤثرة في قرار الاتحاد الاوروبي مثل المانيا وفرنسا، فانه يمكن ان تشهد المرحلة المقبلة من الاتفاق بداية خطوات عملية لبناء جيش أوروبي موحد يعمل بمعزل عن حلف الناتو، يتولى مهام حماية الدول الأوروبية ويتم تمويله من ميزانيات الدول المنضوية فيه، ليشكل بداية عهد جديد يتم فيه الاستغناء بشكل او باخر عن الدور الذي يلعبه حلف الناتو في هذا الاطار، ويعمل بالتدريج على تجاوز كل

اشكال القصور في تعامل الأوروبيين مع امنهم القومي، ويقلل في الوقت نفسه من اعتمادهم على الولايات المتحدة في مسائل الامن والدفاع.

بالإضافة الى إمكانية مشاركة هذا الجيش في بعض مهام إحلال السلام والامن في مختلف بقاع العالم، فضلاً عن إمكانية مشاركته في العمليات التي تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في قارة افريقيا او في ضفتي الاطلسي، لا سيما بعد تصاعد معدل التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول الأوروبية بشكل عام من هذه المناطق، او المشاركة في تلك المهام التي يمكن ان يتخلف عنها حلف الناتو او الولايات المتحدة، لأسباب متعددة، او الوقوف امام التمدد الروسي في حوض البحر المتوسط بشكل عام او في شرق أوروبا واوكرانيا والقرم بشكل خاص، وهو ما يمكن ان يشكل خطراً كبيراً على الامن الأوروبي وامن الطاقة بفضل ما تحتويه هذه المنطقة من ثروات طبيعية.

او في تحقق السيناريو الاخر الذي يشير الى ان اهداف الاتفاقية تذهب باتجاه كونه لا يتجاوز الأهداف المعلن عنها والتي تذهب باتجاه حصر مهام الاتفاقية بعدها مكملة وداعمة لحلف الناتو، او في السيناريو الاخير الذي يذهب باتجاه ان الاتفاق سيكون ممهداً لتشكيل قوات عسكرية محدودة المهام او أقرب الى قوات شرطة متخصصة بمهام مكافحة الهجرة غير الشرعية، تأخذ على عاتقها معالجة واحدة من أكثر المشاكل التي تشكل خطراً على الامن الأوربي والدولي، او في عمليات مكافحة الإرهاب والحد من اخطارها.

الظاهرة الإرهابية في تونس وإستراتيجية مكافحتها بعد ثورة 14 يناير 2011

{العملية الإرهابية على متحف باردو 2015 أنموذجا}.

د/ عمراني كربوسه .

جامعة محمد خيضر-بسكرة.

الملخص:

استطاعت تونس كسر مقولة "الاستثناء العربي"، عندما انتفض الشارع التونسي ضد منظومة الاستبداد التي عمّرت لعقود من الزمن، عقب ثورة 14 يناير 2011. إلا أن البلاد ما بعد هذه الثورة ؛ شهدت العديد من التهديدات أثرت سلبا بشكل أو بآخر على استكمال بناء الصرح المؤسساتي بالشكل المطلوب، ومن أبرزها التهديدات الإرهابية ممثلة في العملية الإرهابية على متحف باردو 2015 ، الأمر الذي جعل السلطات العليا في البلاد تبحث عن ميكانيزمات لمواجهة تنامي هذه الظاهرة وتجفيف منابعها.

الكلمات المفتاحية:

الإرهاب، تونس، ثورة 14 يناير 2011، متحف باردو

Abstract:

Tunisia has broken the argument of the" Arab Exception" when it has witnessed popular protests against tyranny system, which popularized for decades, after the revolution of January 14, 2011. However, the country after the revolution; there have been many threats to the case without completing the construction of the edifice institutional as required, and most notably the terrorist threat represented by the terrorist attack on the Bardo Museum in 2015, which made the highest authorities in the country looking for the mechanics of the face of this growing phenomenon and to dry up.

Key words:

Terrorism, Tunisia, January 14, 2011, Bardo Museum.

مقدمة:

رغم الانجاز التاريخي الذي حققته تونس والذي تمثل في كسر مقولة "الاستثناء العربي"، عندما انتفض الشارع التونسي رافعا شعارا " الشعب يريد إسقاط النظام"، حيث نجح في ذلك بالقضاء على منظومة استبداد وتسلط عمّرت لعقود من الزمن، ترجمتها ثورة 14 يناير 2011. وتبعته عديد الدول العربية فيما عرف" بثورات الربيع العربي" على غرار ليبيا، مصر، سوريا، اليمن، البحرين ..... إلا أن هذا الانجاز التاريخي شهد العديد من التهديدات حالت دون استكمال مسار الانتقال الديمقراطي للبلاد بالشكل المطلوب، ومن أبرزها ؛ التهديدات الإرهابية التي لم تنحصر في المناطق الحدودية ، بل ضربت قلب العاصمة واستهدفت شريان رئيسي للاقتصاد الوطني وهو قطاع السياحة، ممثلا في متحف باردو الوطني. "فغزوة باردو" كما أطلق عليها تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام المعروف بـ" تنظيم داعش"، تأتي في سياق إستراتيجية التمدد والتوسع التي ينتهجها هذا التنظيم بعد الخسائر الفادحة التي تكبّدها في كل من سوريا والعراق. فتلك الجماعات الإرهابية تحاول إعادة صورة الجهاد القديم في سياق ما يعرف "بالعنف المحاكاتي" (Violence Mimetique). وفي ظل تنامي خطر الظاهرة الإرهابية على الأمن القومي للبلاد، كان لازما على السلطات العليا ضرورة وضع إستراتيجية للتصدي والمواجهة تحول دون تغلغل واختراق هذا التنظيم، قائمة على الآليات القانونية والاستخباراتية، فضلا عن الآليات الاجتماعية وغيرها ..... وقد جاءت إشكالية الورقة البحثية كالأتي: **كيف شكلت الظاهرة الإرهابية ممثلة في الهجوم على متحف باردو 2015 تهديدا حقيقيا على أمن تونس؟ وما هي إستراتيجية مواجهة تلك الظاهرة في ظل تداعيات ثورة 14 يناير 2011؟** .

أما الفرضيات التي سيتم اختبارها في هذه الورقة البحثية تتمثل في:

1. الفرد الإرهابي هو نتاج محيط اجتماعي متعفن ووضع نفسي متأزم.
2. تنامي التهديدات الإرهابية على مختلف المصالح التونسية ومنها متحف باردو ترجع بالأساس إلى ارتفاع معدل تجنيد الشباب التونسي في سوريا وبؤر الصراع.
3. وقوف دول العالم إلى جانب تونس في حربها ضد الإرهاب يعكس قناعة المجتمع الدولي بأهمية تكاثف الجهود الدولية من أجل القضاء على الإرهاب.
4. مستقبل الاستقرار الأمني وتجفيف منابع الإرهاب في تونس مرهون بتبني المقاربة التنموية أكثر من التركيز على المقاربة الأمنية.

أولا/الظاهرة الإرهابية: مقاربات ونظريات للتفكيك:

تسجل تونس مفارقة كبيرة في دول الحراك العربي، فهي أول دولة انطلقت منها شرارة الربيع العربي نهاية 2010 وبداية التحرر من هيمنة التسلط والتطلع للحرية والديمقراطية، ناهيك عن أنها تمكنت من إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية نهاية 2014 أجمعت الأغلبية على نزاهتها وشفافيتها، إلا أن المفارقة تكمن في أن تونس اليوم تعتبر أول مصدّر عالمي للجهاديين نحو دول التي تشهد صراعا دمويا كليبيا ، سوريا، العراق ...إذ تسجل أكثر من 03

آلاف مقاتل موجود في سوريا على الأرض في حين منعت السلطات التونسية من 08 آلاف آخرين على الأقل من السفر إلى سوريا والعراق طبعا بهدف الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام{ داعش}. مما يجعل الأمر هنا يحتاج إلى دراسة في الخلفيات والمبررات والتداعيات، ولعل من أبرز تداعيات ذلك هي العملية الإرهابية على متحف باردو في قلب العاصمة التونسية، وتلتها عملية أخرى في سوسة. هذا التناقض يمكن أن يفسر من زاوية المقاربة النفسية والاجتماعية في تحليل الظاهرة الإرهابية في تونس وغيرها من الدول التي تعاني من تنامي للجماعات الإرهابية ، فضلا عن نظرية الذراعين.

1. **المقاربة الاجتماعية:** هي المقاربة التي تحاول تفسير الظاهرة الإرهابية من منظور اجتماعي؛ فمشاكل الاجتماعية كالفقر والجهل والأمية وسوء توزيع الثروة..... عادة ما تكون دافعا للعمل الإرهابي. فالعوامل الاجتماعية تسهم في صناعة الفرد الإرهابي أو تمنح له القابلية للانخراط في الجماعات الإرهابية. وهذا ما أكدته دراسة الباحث رشوان حسني حول "التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع"؛ عام 2002 توصل إلى نتيجة مفادها انه هناك علاقة وطيدة بين الحالة الاجتماعية ومعدلات الإرهاب وفقا الجدول التالي:[i]

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	30	50,00
متزوج	25	41,67
أرمل	04	6,67
مطلق	01	1,67
المجموع	60	%100

المصدر: محمد عوض الترتوري، اغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب: الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، عمان: دار الحامد، 2006، ص 202.

حيث يبرز من الجدول أن أعلى معدل للإرهاب هو بين الشباب الأعزب بنسبة بلغت 50 بالمئة؛ يعني الشباب الذي لم يستطع الزواج نتيجة الظروف الاجتماعية الصعبة خاصة البطالة التي لم تستثني حتى الشباب دوي الشهادات العلمية. مما يجعله أكثر قابلية للممارسة الفعل الإرهابي . كذلك ضعف المجال الاقتصادي ينعكس سلبا على القدرة على توفير مناصب شغل مناسبة لخريجي الجامعات، فأصبحت الشهادات الجامعية لم تعد تضمن الصعود الاجتماعي للشباب، بل الأسوأ من ذلك انه كلما كان الشاب يحمل شهادات جامعية أكثر كلما تضاءلت حظوظه في الحصول على وظيفة حسب الباحثة التونسية ألفة لملوم التي تؤكد أن نسبة هؤلاء تجاوزت 30 بالمئة. ناهيك عن انعدام التأمين الصحي، وتحسين ظروف العيش الكريم، فالأحياء الفقيرة والمدن والمهمّشة عادة ما تكون بؤر للعنف، ولا أدل على دلك ولاية سيدي بوزيد الداخلية في تونس التي كانت شاهدة على انطلاق الشرارة الأولى للربيع التونسي والعربي.[ii]

2. **المقاربة النفسية:** تركز هذه المقاربة على دور العوامل النفسية في ارتكاب العمل الإرهابي كالإحباط والاكتئاب والتوتر والضغط النفسي.....فالإنسان المحبط نفسيا ممنوع من تحقيق أهدافه وإشباع حاجاته، الأمر الذي يزيد من استجابته للعدوانية والعنف ، فكلما تعرض الإنسان إلى الفشل والإحباط كلما زاد اتجاهه نحو ممارسة الفعل الإرهابي. فالباحثة التونسية ألفة لملوم ترى أن حالة الإحباط التي أصابت كثير الشباب التونسي بعد الثورة التي أطاحت بن علي ، هو أنهم توقعوا أن بعد زوال الاستبدادي الذي عمر عقود من الزمن ستحسن أو أضاعهم الاجتماعية، لكن الذي حدث هو العكس، مما أدى إلى إصابتهم بحالة من "خيبة الأمل الشاملة" ويعتقدون أن شيئا لن يتغير في تونس بعد الثورة.[iii] ومن أسباب الإحباط النفسي هو "الحقرة" بالمفهوم الجزائري أو الظلم المجتمعي أو اللاعدالة اجتماعية أو انعدام المساواة أو عدم تكافؤ الفرص،، حيث تؤكد الباحثة أن الشباب التونسي العاطل عن العمل، من دون تامين صحي، مقصيين من الحياة السياسية الرسمية، يواجهون فساد الإدارة، وهم في كثير من الأحيان ضحايا لعنف الشرطة، فالكثير من هؤلاء الشباب ينظرون إلى الشرطة على أنها رمز للقمع والتعسف مثلما كانت عليه في عهد بن علي، ولم يشهد أي عملية إصلاح جوهرية منذ الثورة. بنسبة 70 بالمئة تليها الأحزاب ب 66 بالمئة تم القضاء ب 59 بالمئة طبعا وفق استطلاع نشرته منظمة الشفافية الدولية في جويلية 2013. وهذا الطرح أكد عليه المدير التنفيذي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية علاء الطالبي على "أنه في الأحياء المهمّشة والفقيرة تعتبر الشرطة هي العدو الرئيسي المشترك للجماعات السلفية والجهاديين وشبان ليسوا بالضرورة أصوليين"[iv]. فالشاب المحبط نفسيا دوما يكون في رحلة البحث عن الأمل والحياة، أو البحث عن من يرد له اعتباره وشخصيته وكرامته التي فقدت وحال نفسه تقول: "أنا انتمي لجماعة إرهابية إذن أنا موجود"، فيجد ضالته في أخر المطاف في الانتماء للجماعات الإرهابية التي تجعل منه "بطلا ومقاتلا من أجل الحرية"، وهو ما ذهبت إليه الباحثة مونيكا ماركس: " بأن الفقر ليس وحده المسؤول عن التطرف في تونس، فقد انضم شبان من الطبقة الوسطى إلى المجموعات المتطرفة بدافع" البحث عن معنى"، فالتنظيمات الإرهابية التي ينظموا إليها لا تعطيهم رواتب فقط بل أيضا إيديولوجيا وشعور بالانتماء وإمكانية أن يصبحوا أبطالا أو مقاتلين من أجل الحرية.

3. **نظرية الذراعين:** هي نظرية تهدف إلى إعادة إحياء مشروع الخلافة الإسلامية التي غابت من 1923، من خلال الاستفادة من الفوضى التي خلفتها ثورات الربيع العربي هذه الأخيرة التي كبرت ككرة ثلج من بلد إلى آخر، فقد توسعت مطالبها مع كل انتقال تحققه، ففي تونس بدأت المطالب محلية، واتسعت مع "ثورتي" مصر وليبيا لتطال الأمن الأوروبي والهجرة غير الشرعية، وامتدت مع سوريا واليمن إلى مسائل أخرى منها التهديد بانهيار دول الطوق حول إسرائيل. فتدمير أنظمة دول الربيع الأنظمة هو تدمير حقيقي لأعمدة سايكس-بيكو، لأن هذه الفوضى العارمة ستخضع خارطة العالم العربي لتعديلات جديدة على موازين القوى السياسية والعسكرية وستخلق مساحات خالية من السيطرة المركزية وستجلب تحالفات جديدة

للمنطقة، وستنمو بنفس الوقت الولاء للقبيلة والطائفة والعرق؛ مما سيجعل الحركة داخل المنطقة العربية لا تخضع للحدود المتعارف عليها. [v]" وهذا ما أكده صاحب النظرية بقوله:" .. من السهل علينا في ظل الأوضاع المرتقبة في المرحلة القادمة أن نستغل المساحات الجغرافية التي ستفتقد فيها السيطرة المركزية لإقامة إمارة إسلامية كنواة لمشروع الخلافة الإسلامية منطقة سناء، الأنبار، أو واحات ليبيا، أو دارفور أو الصحراء الغربية ...."[vi] على المستوى العالمي، يتوقع صاحب هذه النظرية عبد الله بن محمد؛ انكماش السياسة الخارجية الأميركية على نفسها، بسبب الأزمة المالية، ويستشعر خطر تفكك الفيدرالية، ويرجع سبب ذلك إلى حرب الاستنزاف الاقتصادي التي خاضها "تنظيم القاعدة" ضد واشنطن، ويستشهد بكتاب "حرب الثلاثة آلاف مليار" للبروفيسور الأميركي الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد جوزيف ستيغلتز والباحثة ليندا بيلمس. ويعتبر أن انهيار أميركا القادم "سيجعل العالم بلا قوة قادرة على قيادته ونسج التحالفات اللازمة لإدارة الصراعات فيه وستفقد المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن القدرة على ضبط النزاعات وفرض العقوبات"، لأن "أميركا لم تترك من خلفها من يستطيع ملأ الفراغ من بعدها بنفس الكفاءة والمقدرة"، ويستطرد قائلاً " إنه مع التفكك الوشيك لمنظومة سايكس بيكو نكون قد وصلنا إلى المناخ الملائم للشروع في المراحل التنفيذية لمشروع إعادة الخلافة الإسلامية.[vii] ونظرية الذراعين حددت بجناحي الدولة الإسلامية واحدة في الشام والأخرى في اليمن، حتى وإن ضربت واحدة استخدم الأخرى...ولما فشل ذراع اليمن عوض بذراع ليبيا ودرنة تحديدا وتونس لتوفر على الحدود والشروط اللازمة{ انظر الخارطة الموالية} ، فداعش ليبيا شهدت تطورا نوعيا ومخيفا نظرا لحالة الانفلات الأمني الكبير الذي تعرفه البلاد وفوضى انتشار السلاح ذات النوعية المتطورة جراء الحرب العشوائية التي شنها الناتو فيما يخص توزيع الأسلحة على المعارضين للزعيم معمر القذافي قبل قتله، الأمر الذي أدى إلى تنامي الجماعات الإرهابية وإن اختلفت في التسميات كفجر ليبيا وأنصار الشريعة.. إلا أنها تتفق على القتل والرعب العشوائيين المهددين للفرد والمجتمع والدول. في تونس كذلك وحسب الخبير الأمني مازن الشريف تمثل الحدود التونسية الليبية وتحديدا بن قردان أحد أدرع الدولة الإسلامية في المنطقة، حيث تم تخزين الأسلحة ليصل إلى الحزام الناري المتاخم للجزائر عبر بؤرة مركزية في جبل الشعانبي وجبال سمامة وورغة وبؤرة أخرى في القصرين وباجة وجندوبة... وقد اختص هذا الدرع في الإرهاب الانتقامي أي القتل من أجل القتل والتنكيل وقطع الرؤوس والحرق والاغتيال المفاجئ بشكل سريع وخاطف.. في حين أن الدرع الأخطر كان يندس داخل المدن؛ بهدف تنفيذ عمليات إرهابية نوعية ولعل العملية الإرهابية على متحف باردو وسوسة الأخيرتين تدخل في هذا السياق.[viii]

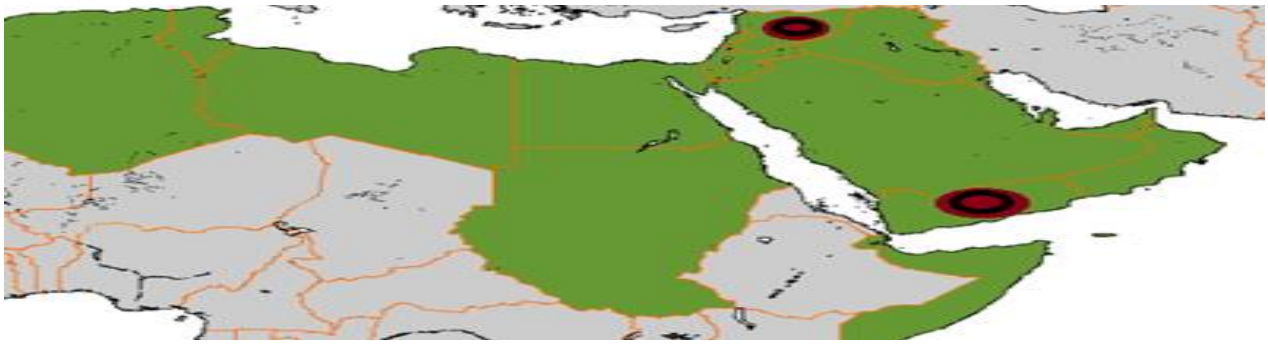

المصدر: http://www.almayadeen.net/Study/s743olsS7kyez6P0AOsDfA

فاختيار جبل شعانبي والمناطق ذات التضاريس الجبلية الوعرة في تونس جاء كقاعدة خلفية للجماعات الإرهابية لتخطيط ودعم وتنفيذ لمختلف العمليات الإرهابية على مختلف المدن والمصالح في التراب التونسي، كما تدخل في سياق الشروط الإستراتيجية التي أكد عليها صاحب نظرية الذراعين؛ على أساس أن الجبال والغابات والأحراش تعيق حركة الجيوش النظامية، كما يضمن التوسع والتمدد الذي تنتهجه أغلب الجماعات الإسلامية من جهة، وضمان استمرارية الإمارة الإسلامية أو الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق{ داعش} بعد الضربات العسكرية التي توجه لها في سوريا والعراق والشام من طرف قوى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، ناهيك عن رغبة أمراء التنظيم في الاستفادة من رغبة شباب تونس في الانخراط لاعتبارات سالفة الذكر الاجتماعية والنفسية. ولعل هذا ما يفسر لنا أن غالبية المجندين هم من جنسية تونسية {حوالي 300 آلاف من جهادي}.

في خضم هذه المقاربات والنظريات يمكننا القول؛ أن العمل الإرهابي غير مرتبط بالضرورة بمتغير واحد سواء العامل المجتمعي أو العامل النفسي أو نظرية الذراعين لتفسير تنامي العمليات الإرهابية في تونس أو مختلف الدول التي تشهد اختراق الظاهرة الإرهابية، والأكيد هو التفاعل الكبير بين مختلف العامل وغيرها، فالإرهاب يستقطب جهاديين معدومين وكذا جهاديين برجوازيين هدفهم واحد هو "البحث عن الجنة المفقودة "على حد تعبير الباحثة التونسي آسيا العروس.

ثانيا/ الهجوم الإرهابي على متحف باردو: سياقات في الدلالة الرمزية والسببية والمواقف الدولية:

بتاريخ 18 مارس 2015 تم الهجوم على متحف باردو في قلب العاصمة التونسية، من طرف جماعات إرهابية أسفرت العملية على سقوط 22 ضحية أغلبهم من السياح الأجانب وحوالي 50 جريح، وقد أعلنت إذاعة البيان الناطقة باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام{ داعش} عن مسؤوليتها في العملية واعتبار أبو زكرياء التونسي أو أبو انس التونسي المسؤول المباشر عن تنفيذ هذه العملية النوعية. التي اعتبرها الكثير عملية استعراضية إعلامية بامتياز من اجل الترويج لفكر" الدعشنة" "والدواعش" وانتصاراته في دول الربيع العربي

1. "غزوة متحف باردو": الدلالة والرمزية: عملية باردو الإرهابية أو "غزوة باردو" كما يطلق عليها تنظيم داعش الذي تبنى العملية. وتأتي عملية باردو في سياق المرحلة الثالثة من مراحل الإرهاب في تونس والتي قسمها الباحث التونسي رياض الصيداوي إلى أربعة مراحل وهي:

*__المرحلة الأولى__: تمثلت في استهداف الطواغيت من رجال الأمن والشرطة والجيش ممثلي الدولة.
*__المرحلة الثانية__: وتمثلت في اغتيال الشخصيات السياسية والوطنية كعملية اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي.
*__المرحلة الثالثة__: استهداف الاقتصاد الوطني والسياحة، على غرار عملية باردو وسوسة الأخيرة.
*__المرحلة الرابعة__: ويطلق عيها الإرهاب الأسود أو الأعمى الذي يضرب خبطة عشواء في الأسواق والساحات العامة الهدف اقتل أكثر ما يمكن على غرار الإرهاب الموجود اليوم في العراق وسوريا.[ix]

وتعتبر عملية باردو ليست الأولى في تونس وإنما سبقتها عديد العمليات الإرهابية ، وقد أطلق الخبير الأمني الدكتور مازن الشريف على مرحلة عملية باردو بالمرحلة الثالثة من مراحل التنظير والتكفير والتفجير التي تبنتها الجماعات الإرهابية، حيث تجسد غزوة باردو روح التكفير وضربة مباشرة لهيبة الدولة وسلطتها السياسية . فرمزية استهداف المتحف الوطني تعني رصاص الإرهابيين في صدر حنبعل وهتك سر عليسة وأهان يوغرطة وطارق بن زياد وعقبة بن نافع ....وفرحات حشاد والطاهر الحداد وغيرهم من الرموز الوطنية التي صنعت مجد وتاريخ تونس. فضلا أنها بجانب مجلس النواب الذي يحمل دلالة أن العملية هدفها ضرب الديمقراطية و العملية السياسية في تونس ووقف المسار الديمقراطي في البلاد، لأن الديمقراطية عند الدواعش هي كفر، بعد النجاحات التي استطاعت تونس أن تنجزها مقارنة "بدول الربيع العربي"، بل أكثر من ذلك أنها جاءت قبل يوم من عيد الاستقلال الوطني وما يحمله هذا التاريخ من رمزية التحرر من الاستعمار الفرنسي ورغبة الدواعش في إعادة احتلال تونس 20 مارس 1956 بإعلان بداية مشروع الإمارة التونسية. فالمرحلة الأولى؛ تمثلت في "غزوة الساعة العملاقة" المنتصبة في قلب شارع الحبيب بورقيبة والتي تعبر عن بداية ظهور نظرية التكفير وتجسيدها على ارض الواقع بعد أن تكونت وتطورت عبر الاجتماعات السرية للجماعات الإرهابية...وهي نظرية تكفر عموم التونسيين وتحويل وجهة المجتمع بالقوة...وقد تكون تلك الساعة العملاقة والصعود فوقها من طرف الإرهابيين هو بداية صعود التطرف فوق الزمن التونسي حتى تصبح مسألة الإمارة الإسلامية هي حديث العام والخاص في تونس وأولوية الأولويات في البلاد. أما المرحلة الثانية فهي "غزوة الكلية"، وهي الغزوة التي لجأت فيها الجماعة الإرهابية إلى نزع العلم التونسي ووضع علم داعش؛ ففي الأدبيات العسكرية نزع العلم ووضع آخر مكانه يعني افتكاك البلد والسيطرة على الدولة، والتي تعني بالنسبة لدواعش هو إعلان تونس إمارة إسلامية على غرار سوريا والعراق واليمن وليبيا.... والتي تم التخطيط لها من قبل رسائل أبو مصعب الزرقاوي بعد غزو العراق 2003، وسلسلة كتابات عبد الله بن محمد احد منظري" داعش" في كتابه الذائع الصيت" المذكرة الإستراتيجية، عام 2011، والفكر الوهابي التكفيري وغيرهم من منظري الجهاد في العالم الإسلامي.[x]

2. أسباب العملية الإرهابية على متحف باردو: تعني العوامل التي ساعدت الجماعات الإرهابية على تنفيذ هذا الهجوم النوعي في قلب العاصمة التونسية، خاصة وأن رئيس الحكومة حبيب الصيد اعتبر أن السبب المباشر للعملية الإرهابية تضييق الخناق على الإرهابيين واعتقال العشرات منهم وقطع الإمدادات عنهم، قائلا: " إن ردت فعل

الإرهابيين جاءت نتيجة النجاحات الأمنية الأخيرة وتضييق الخناق على المجموعات الإرهابية واعتقال حوالي 400 إرهابي والكشف عن عدد من مخابئ السلاح".[xi] في هذا السياق يمكن رصد أسباب الهجوم في النقاط التالية:

أ. ثورة 14 جانفي 2011 ونقل تونس من حالة "الأمن" إلى حالة الانفلات الأمني: تعتبر سببا مباشرا في تنامي حالة الفوضى في تونس على الأقل في المرحلة الانتقالية بين تونس قبل بن على وتونس بعد سقوطه ، وتداعيات هذه الفوضى تنامي الجماعات الإرهابية التي استغلت الفوضى للتخطيط والتنفيذ لعملياتها الإرهابية، أبرزها اغتيال الناشط العلماني شكري بلعيد في فيفري 2013، التي أدخلت الشك في العملية السياسية وأدت إلى انهيار الحكومة، و كادت أن تقوض التحول الديمقراطي برمته في تونس. وهنا قد نتساءل عن سرعة تنامي الجماعات الإرهابية وعملياتها النوعية التي تنفذها بين فترة وأخرى....؟. الواقع يؤكد أن الأمر فيه نوعا من التراكمية التي أنتجتها فترة حكم الرئيس الهارب زين العابدين بن علي بل وتعود حتى إلى فترة حكم الرئيس الأسبق بورقيبة، طبعا وتبرز تلك التراكمية في التوزيع العادل للثروة خاصة بين ولايات الساحل التي كانت تلقى اهتماما كبيرا وبين الولايات الداخلية والجنوبية خاصة التي لم تكن تعرف إلا التهميش وانعكاسات دلك على جميع المجالات، خاصة ارتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن شبكات المحسوبية وقوى الأمن الداخلي ودورها في ارتفاع مظاهر القمع المجتمعي والاستبداد التي شيدها بن علي طيلة 23 سنة. فكانت تضحية البوعزيزي بنفسه بمثابة شرارة التي أشعلت موجة الاحتجاجات والغضب في الشارع التونسي فأدت إلى انهيار نظام بن علي في اقل من 29 يوما.[xii] وهذا ما قد يؤشر على حالة من الغليان والاحتقان التي كان يعشها الشعب التونسي الذي لم يفوت فرصة البوعزيزي للتمرد على كل مظاهر الظلم المجتمعي والاستبداد السياسي. وهو ما ادخل البلاد في حالة من الفوضى الانتقالية استغلتها الجماعات الإرهابية لتهديد امن واستقرار البلاد.[xiii]

ب. التداعيات التي أفرزتها ثورة 14 جانفي على المنظومة الأمنية في البلاد: حيث أنه ليس من السهل بمكان على المنظومة الأمنية في تونس أن تعمل بشكل طبيعي ، بعد انهيار منظومة عمرت لعقود من الزمن وشهدت استقرارا نوعيا، ناهيك عن الدعم الكبير المادي واللوجستيكي والإستخباراتي الذي كانت تتمتع به فترة حكم الرئيس بن علي وحتى فترة الرئيس بورقيبة، فسقوط النظام أثر سلبا على هيكلية الأمن وزعزع استقرار العديد من القيادات العليا التي كانت تظن نفسها أنها لن يمسّها التغيير أبدا، مما أدى إلى تراجع في أدائها الوظيفي خاصة ألاستخباراتي، خصوصا بعد تفكيك جهاز المخابرات بعد الثورة ، وهذا ما سمح لتنظيم داعش باختراق منطقة حساسة في العاصمة وسقوط عدد كبير من السياح الأجانب.

ت. الضعف الأمني ما يزال واضحا رغم المجهودات المعتبرة التي يقوم بها رجال الأمن منذ سقوط النظام السابق، تحديدا ما يتعلق منها بمقاومة الإرهاب؛ التي هي في حاجة إلى إعادة ضبط وترتيب في كافة الجوانب الاستعلاماتية والاستخباراتية والوجستيكية والإجراءات الأمنية الاحتياطية والعمليات الاستباقية، فضلا عن الأخطاء الفادحة في خطط التمركز والانتشار وتفعيل درجات اليقظة المطلوبة في محيط

المؤسسات السيادية والحيوية.[xiv] ناهيك عن غياب تكوين أمني في مكافحة الإرهاب عند عديد أعوان أمن المؤسسات العمومية والخاصة كأعوان متحف باردو، ومدى قدرتهم على التمييز بين المواطن العادي و"المواطن الإرهابي" إن صح التعبير، خاصة بعد تفكيك أمن الدولة الذي كان موجود في عهد بن علي وعدم وجود وكالة للأمن القومي التونسي ودورها في رصد حركة الإرهابيين.

ث. اعتبر كثير من المتتبعين للشأن التونسي أن عملية باردو النوعية تأتي في سياق التساهل الكبير في معالجة ملف السلفية بنوعيها السلفية الإصلاحية والسلفية الجهادية خصوصا، من طرف حكومات الترويكا وحكومة حمادي الجبالي، خاصة حركة النهضة التي حاولت في البداية احتواء التيار السلفي ووضعه في دائرة تأثيرها، فاعترفت بثلاثة أحزاب سلفية وعدد مهم من الجمعيات المنسوبة إليهم مثل جبهة الجمعيات الإسلامية، أنصار الشريعة...وقبل أحداث السفارة الأمريكية لم تتدخل الحكومة لردع تلك الاعتداءات السلفية على رجال السياسية والعلم والثقافة. أما بعد أحداث السفارة في 14سبتمر 2012، فقد وجدت حركة النهضة نفسها في حرج كبير أمام ما حصل من حرق ونهب وتخريب لتجهيزات السفارة الأمريكية، فعمدت إلى إيقاف مئات السلفيين دون التسريع في محاكمتهم.[xv] وقد أكدّه الباحث باسل ترجمان "أن الترويكا مسؤولة ومساهمة ومشجعة على تنامي الإرهاب في تونس لأنها لم تتعامل معه كقضية تهدد أمن وسلامة الوطن بل استغلت المجموعات الإرهابية وعناصر الشريعة واعتبرتها بمثابة العصا الغليظة التي تضرب بها المعارضة...فعملية حرق السفارة الأمريكية لم تأت من فراغ بل هي انعكاس لرؤية تلك الجماعات في قدرتها على التفاوض السياسي بين أحزاب الترويكا والإدارة الأمريكية"[xvi]. كما حمّل الباحث في نفس السياق كذلك حزب المؤتمر من اجل الجمهورية برئاسة المنصف المرزوقي مسؤوليته في تغذية ظاهرة الإرهاب في تونس عندما شجع ما يسمى ظاهرة الجهاد في سوريا.

ج. العامل الخارجي ودوره في زرع الفوضى وتفكيك المنطقة العربية في سياق "الفوضى الخلاقة"[xvii] هذه الفوضى صنعتها المخابرات الأمريكية في إطار سيكس بيكو 2 وهذا ما صرحت بيه المسؤولة الأمريكية كلار شزان:" عرفنا أخيرا ما حدث في تونس كان مخطط انقلابي عسكري قامت وكالة المخابرات الأمريكية بالتعاون مع هيئة أركان الجيوش ووزير الخارجية آنذاك". أو "الفوضى الهدامة" على حد تعبير الناشط الحقوقي ومبعوث مجلس الأمن إلى سوريا الدكتور أحمد المناعي، فهو يعتبر أن الإرهاب مصنوع في مخابر القوى الكبرى هدفه تفكيك المنطقة العربية برمتها، وهذا قالته المرشح السابقة للرئاسيات الأمريكية هيلري كلينتون بصريح العبارة في مذكراتها الأخيرة :" بأن داعش هي صناعة أمريكية"، حيث صار الإرهاب يستعمل كأداة لمحاربة دول أخرى على غرار ما يحدث في الشرق الأوسط سوريا والعراق، ويضيف المناعي هناك منظمات إرهابية خلقتها دول كبرى وأخرى متوسطة، فالأسلحة صارت مباحة ووزعت على ليبيا والجزائر ومصر وغيرها من البلدان، الأسلحة دخلت إلى بلادنا بالآلاف.[xviii] والسؤال المطروح في هذا السياق؛ ما الهدف من هذه الفوضى في منطقتنا العربية التي تقودها القوى الغربية؟ طبعا هو الحفاظ على مصالحها الجيو إستراتيجية؛ السياسية والاقتصادية من منطلق "البراغماتية الغربية"، ففي تونس كثيرا ما نسمع عن

رغبة وجود قواعد عسكرية أمريكية أو فرنسية...ناهيك؛ أن استمرار الاقتتال في منطقتنا يعني استمرار تدفق السلاح ومختلف المعدات الحربية، وما قد يجنى من أرباح طائلة، وهذا ما أشار إليه مدير المركز العربي للدراسات بجنيف الدكتور رياض الصيداوي:" الحروب تغذي الدول الكبرى وتنعش اقتصادياتها...فعندما تتحرك الأساطيل الغربية ليس بهدف نشر الديمقراطية وإنما من أجل المال والمصالح....الصومال ليست فيها مصالح ولا مال لذلك بقيت 20 سنة مدمرة.."، "فقد أثبت تعامل واشنطن مع دول الحراك العربي بما فيها تونس؛ أن أولوية أولوياتها هي الرئيس الذي يضمن مصالحها أكثر من دعمها للديمقراطيات الناشئة".[xix]

ولعل هذا ما يفسر ارتفاع معدل صفقات السلاح الموجهة للدول العربية بحجة مكافحة الإرهاب، وهذا حال الجزائر، مصر، المغرب، تونس، ليبيا.... فالسباق نحو التسلح أي كانت مبرراته من شأنه أن يؤثر على خيرات الدول العربية التنموية خاصة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وانعكاساته على المستوى المعيشي للمواطنين.

3. **المواقف الدولية من عملية باردو الإرهابية:** خلفت العملية الإرهابية على متحف باردو تضامنا دوليا غير مسبوق في تونس، وهو ما قد يؤشر على مدى حرص الأسرة الدولية على مكافحة الإرهاب بصفته ظاهرة دولية غير مرتبطة ببلد معين أو جنس معين أو طائفة معينة من جهة، من جهة ثانية محاولة الوقوف بجانب الديمقراطية الفتية في تونس ودعمها بكل الوسائل الممكنة منعا لفشلها وفشل معها أمل العالم في نجاح أول دول الربيع العربي في التأسيس لديمقراطية عصرية، وترجم هذا الدعم في المسيرة الدولية ضد الإرهاب بتاريخ 2015/03/29، تحت شعارات" كلنا باردو"، " ضد الإرهاب ... وحدة وطنية" ....والتي حضرها بعض رؤساء الدول ووزراء الحكومات وبلغ عدد المشاركين حوالي 40 ألف. ويمكن رصد أهم المواقف الدولية على النحو التالي:

- **موقف الجزائر**: عبّرت الدول الجار عن إدانتها "للهجوم الإرهابي الجبان .. والعمل الإجرامي البشع"، مؤكدة "تضامنها الكامل واللا مشروط مع تونس رئيسا وحكومة وشعبا أمام هذه العملية اليائسة التي لن تبلغ بأي حال من الأحوال الهدف الذي يريده لها منفذوه في تهديد أمن واستقرار تونس"، ومعربة " اليوم أكثر من أي وقت مضى عن استعدادها لمواصلة دعمها لجهود السلطات التونسية لمجابهة كافة التحديات بما في ذلك التحديات الأمنية وفي مقدمتها القضاء على آفة الإرهاب[xx]." ولم يقتصر التضامن الجزائري على الجانب الرسمي بل امتد إلى الجانب الشعبي عبر مختلف الوسائط التواصل الاجتماعي معلنين دعمهم الكامل للأشقاء التونسيين معتبرين أن الجزائريين من أكثر الشعوب إحساسا بجرحهم الدامي، نظرا لمعاناة الجزائر طيلة عشرية كاملة من نزف الدم والقتل.
- **الموقف الفرنسي**: تمثل في تصريحات فرنسوا هولاند بقوله:" إن بلاده تدعم تونس في مواجهة الإرهاب،. ..نحن جميعا معنيون عندما تتم أية عملية إرهابية" من جهة أخرى قال رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس:" نحن ندين بأشد العبارات هذا الهجوم الإرهابي" مضيفا إن هذا الهجوم الإرهابي يلخص

فظاعة التهديدات التي تواجهنا جميعا في أوروبا والبحر المتوسط والعالم" فيما قال وزير الخارجية لوران فابيوس في بيان رسمي:" باريس على اتصال مع السفارة الفرنسية في تونس بخصوص هذا الشأن؛ أعلن تضامني مع الضحايا؛ وليس صدفة أن يطال الإرهاب تونس التي تمثل الأمل للعالم العربي، الأمل بالسلام والاستقرار والديمقراطية، وهذا الأمل يجب أن يعيش". كما أبدى النواب الفرنسيين تفاعلا كبيرا مع هجوم باردو من خلال رسائل الدعم والمساندة التي نشروها على موقع " تويتر"، على غرار تغريدة رئيس الجمعية الوطنية كلود بارتولون من الحزب الاشتراكي عبر فيها عن قلقه عقب الهجوم الإرهابي، ناهيك عن تغريدة النائب عن منطقة سين سان دوني رازي حمادي:" تونس كبيرة والإرهاب لن يجعلها تنحني، ولا شيء سيعود بشعبها إلى الوراء..لا للكراهية ولا الخوف".[xxi]

- **موقف الاتحاد الأوروبي**: نظرا للعلاقة المتميزة التي تجمع تونس بالاتحاد الأوروبي التي ترجع لتاريخ 1995 تاريخ توقيع الشراكة بين تونس والاتحاد جاء البيان مفعما بروح التضامن والتعاون مع تونس لمكافحة تنظيم داعش العابر للدول في بيان رسمي أعرب فيه:" أنه ملتزم باعتماد كل الوسائل المتاحة لتقديم الدعم الكامل لتونس في مكافحة الإرهاب وإصلاح القطاع الأمني، والتأكيد من ان التحول الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية لفائدة الشعب التونسي" وقد أشار البيان الذي حمل توقيع الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغريني إلى أن:" هذا الهجوم الإرهابي في تونس اليوم يؤكد أن منظمة داعش الإرهابية باتت تستهدف مرة أخرى دول وشعوب المنطقة المتوسطية، وهذا ما يعزز عزمنا على التعاون بشكل وثيق مع شركائنا للتعامل مع التهديد الإرهابي" [xxii]، وقد ترجمت المحادثات بين موغريني والطيب البكوش وزير الخارجية التونسي في بروكسل ذلك.
- **موقف واشنطن**: أدانت واشنطن بشدة الهجوم الإرهابي على متحف باردو، حيث عبر وزير الخارجية الأمريكية في بيان قال فيه:" بأكبر درجات الحزم الهجوم الإرهابي"، مشددا "على الرد السريع للسلطات التونسية على العنف المجاني"، ومؤكدا "أن الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في دعمها للحكومة التونسية في جهودها للتقدم بتونس على درب الأمن والازدهار والديمقراطية".[xxiii]
- **موقف المملكة العربية السعودية**: عبرت المملكة بدورها عن إدانتها الشديدة " للهجوم الإرهابي المسلح"، معتبرة انه "يؤكد مجددا بأن هذه الآفة الخطيرة تتطلب تعاونا دوليا وثيقا لمحاربته وتخليص المجتمع الدولي من شروره، وأن الإرهاب لا دين له"، ومؤكدة "وقوفها إلى جانب أشقائها في الجمهورية التونسية حكومة وشعبا".[xxiv]

على ضوء هذه المواقف وغيرها يتضح لنا حجم الدعم الكبير الذي خصت به تونس في حربها ضد الإرهاب ومدى إيمان الأسرة الدولية بذلك خاصة فرنسا التي تعرضت قبل شهور للهجوم الإرهابي على جريدة شارلي ايبدو وشهدت تضامنا دوليا كبيرا، ناهيك عن الموقف الجزائري الذي أعلنت السلطة السياسية في تقديم كل المساعدات العسكرية والاستخباراتية من أجل القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه خاصة في ظل فوض السلاح التي تعرفها الجارة ليبيا وتهديدها لأمن الدولتين، وهو ما يعتبر دليلا

على أن الإرهاب ظاهرة عبر دولية لا يمكن القضاء عليها من طرف دولة واحدة إلا بتعاون وتكاثف جهود المجتمع الدولي، لكن مع ذلك يجب على تونس أن تضع خارطة طريق وإستراتيجية واضحة ودقيقة للقضاء على ظاهرة الإرهاب على غرار قانون مكافحة الإرهاب، وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

ثالثا/ إستراتيجية تونس في مواجهة الإرهاب: الجدل يبقى قائما...؟:

خلّف الهجوم الإرهابي على متحف باردو حالة من التضامن الشعبية والسياسي مع السلطات العليا في البلاد من أجل وضع حد لتنامي التهديد الإرهابي الذي يهدد حياة وممتلكات الشعب التونسي والأجانب من السياح الذين يساهمون في دعم عصب الاقتصاد المتمثل في قطاع السياحة، إلا أن سن قانون لمكافحة الإرهاب عرف العديد من التجاذبات السياسية بين مختلف الأطياف خاصة العلمانية والإسلامية واليسارية..... لكن الهجوم الإرهابي على مدينة سوسة الساحلية في 26 جوان 2015 الذي جاء بعد عملية باردو ب 3 أشهر مخلفا 38 قتيل اغلبهم أجانب، وإعلان الرئيس قايد السبسي حالة الطوارئ في لبلاد لمدة شهر؛ جعل تلك التجاذبات الحزبية وحالة الاصطفاف السياسي تذوب من أجل مصلحة البلاد وأصبحت الحاجة ملحة لوضع إستراتيجية وطنية شاملة لكل الميادين والمستويات السياسية والقانونية والأمنية والثقافية والاجتماعية... يشارك فيها الجميع حكومة ومجتمع مدني وأحزاب سياسية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: هل وفقت تونس في بناء إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب في الوقت الرّاهن؟

تأسست الإستراتيجية التونسية في مواجهة الإرهاب بالأساس على قانون مكافحة الإرهاب الجديد، حيث صادق البرلمان التونسي 25 يوليو 2015، والمتكون من217 عضوًا، مشروع القانون الأساسي لمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال بأغلبية 174 صوتا، مقابل معارضة 10 نواب، وعدم اعتراض أي نائب عن التصويت، وجاءت المصادقة في جلسة عامة بعد ثلاثة أيام من النقاش لمواد القانون التي بلغت 139 مادة، بحضور رئيس الحكومة الحبيب الصيد وعدد من الوزراء وكتاب الدولة. وقد صرّح الحبيب الصيد، أن المصادقة على قانون الإرهاب، "سيمنح الدولة إمكانيات كبيرة للدفاع عن البلاد... كما سيمكن الدولة والتونسيين من إمكانيات إضافية للدفاع عن بلادهم والاستماتة في ذلك"[xxv]. كما اعتبر رئيس المجلس محمد الناصر:" بأن التصويت على مشروع القانون يعتبر "إنجاز عظيم ويستجيب لرغبة التونسيين"، وأوضح أن مشروع القانون سيحال إلى هيئة مراقبة دستورية القوانين قبل تصديق رئيس الجمهورية عليه[xxvi]. وقد عرف هذا القانون جدلا واسعا بين مؤيدين ومعارضين.

أ. **المؤيدين للقانون**: يرون ضرورة هذا القانون وفي هذا الوقت بالذات نظرا لتنامي العمليات الإرهابية على البلاد من أجل استتباب الأمن وعودة الاستقرار مما يعني عودة حركية الاقتصاد خاصة بعد هجمات سوسة التي ضربت صميم الاقتصاد الوطني ممثلا في الساحة، كما يرون أن القانون الجديد سيجعل الإجراءات المستخدَمة في مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال أكثر فعالية خاصة وان الحكومة التونسية تأمل بأن تتيح

اللجنة الوطنية التي يقترح القانون إنشاءها لمكافحة الإرهاب - وهي عبارة عن لجنة مشتركة دائمة تضمّ أشخاصاً من مختلف الوزارات ومن السلك القضائي، وكذلك من المنظمات الأهلية - تعاوناً أفضل بين هذه الكيانات المختلفة. مهمة اللجنة إسداء النصائح والإرشادات حول القوانين المستقبلية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، واقتراح إجراءات وقائية للتصدّي للإرهاب في المدى الطويل. فالقانون الجديد للإرهاب ينص أيضاً على تشكيل وحدة من القضاة متخصّصة في قضايا الإرهاب (الفصل 38)، ويضع التحقيقات في عهدة مأموري الضابطة العدلية في تونس بدلاً من الدوائر على مستوى المحافظات (الفصل 36). والهدف من ذلك هو جعل الإجراءات أكثر وضوحاً ومباشرةً، وتجنُّب ضياع المعلومات بين وحدات الشرطة المختلفة. مما يعطي فعالية أكثر واستباقي في تحرك قوات الأمن لإجهاض العمليات الإرهابية قبل وقوعها. وحاولت أحزاب السلطة الدفاع عن هذا القانون وشرح بعض النقاط الخلافية التي انتقدتها المعارضة، كتصريح جلال غديرة وهو أحد المساهمين في صياغة القانون، عضو مجلس النواب ممثلا لحركة "نداء تونس" رد بالقول إن العالم كله لا يملك تعريفا دقيقا للإرهاب، وأشار إلى أن فصول القانون تتضمن توضيحات دقيقة لكل عملية إرهابية محتملة مؤكدا في السياق ذاته أن القانون "كله ضمانات" وهو لا يحاسب على الشبهة أو النية، فلو كان هناك عنصر في جماعة إرهابية وانسحب منها وقدم معلومات عنها للأجهزة الأمنية فإنه لا يتعرض للعقاب. كما اعتبر أن قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال يحمي الصحفي والطبيب والمحامي وعون الأمن وأنه يحدد أدوار هؤلاء.[xxvii]

في السياق ذاته عبرت رئيسة التشريع العام في البرلمان التونسي كلثوم بدر الدين أن قانون الإرهاب الجديد متماسك ومن شأنه حماية البلاد من الإرهاب قائلة:" إن النقاشات الدائرة هذه الأيام حول قانون الإرهاب الذي تمت المصادقة عليه تعكس وعي المجلس وأعضاء الحكومة بالإسراع بتنفيذ هذا القانون نظرا لمتطلبات الواقع الذي تمر به تونس في هذه الفترة من هجمات إرهابية وتهديدات وتوزع للخلايا النائمة في أماكن عديدة من البلاد". كما وضّحت مسؤولة التشريع بأن القانون الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب يعتبر وفق معايير الثورة قانونا متماسكا وقادرا على حماية البلاد من الإرهاب". وأوضحت النائبة أن المقاربات التي مثلت مداخل لصياغة هذا القانون كانت مبنية أساسا على صلاحيات الأجهزة الأمنية والعسكرية المسلحة وكيفية حمايتها وإيكالها مهام المراقبة والملاحقة من جهة، ومن جهة أخرى حماية حقوق الإنسان وحماية الخصوصيات والمحاكمات العادلة وسرية المعطيات الشخصية وحقوق أخرى[xxviii]. كما يبرر المؤيدون للقانون؛ بأنه أفضل بكثير من القانون القديم الذي أصدره نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وأودع بمقتضاه آلاف الشبان قرابة 3000 شخص وخصومه السياسيين في السجون بتهمة الانتماء إلى "مجموعات إرهابية." ويتعلق الأمر بالقانون رقم 75 المؤرخ في 10 ديسمبر/كانون الأول 2003، والمتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. كما أكّد المؤيدون أنه من أبرز ايجابيات القانون أنه عزّز حرية الصحافة وحماية الصحفيين والأطباء والمحامين، من منطلق أنهم يتمتعون بحق حماية سرية

المعلومات التي يحصلون عليها في إطار عملهم. من شأن هذا الحكم القانوني، الذي لم يكن موجودًا في قانون سنة 2003، أن يُطمئن الصحفيين ومصادرهم بأن الدولة لا تستطيع اختراق السرية المتفق عليها بينهما باسم التحقيق في قضية إرهابية.

ب. **المعارضون للقانون:** يطلق المعارضين لهذا القانون" بقانون إرهاب الدولة" في حق الشعب التونسي نظرا للقيود الكثيرة التي جاء بها والتي تحد من نشاط وحركية المواطن داخل بلاده وخارجها. مستدلين بالثغرات الكبيرة الموجودة في القانون ناهيك أنه يتناقض في بعض مواده مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهذا على غرار ما صرح بيه سالم الأبيض عضو مجلس نواب الشعب عن حركة الشعب قال:" إن القانون الذي صدق عليه البرلمان يتضمن ثغرة رئيسية تتعلق بتعريف الإرهاب، فلا يعرف من هو الإرهابي ولا ما هو الإرهاب وإنما يكتفي بتعريف "الجريمة الإرهابية".[xxix] حيث جاء في المادة 13 تعريف التنظيم الإرهابي كما يلي:" "مجموعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر تكوّنت لأي مدة كانت وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون". ومن الأعمال المذكورة في القانون الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة أو بالموارد الحيوية أو بالبنية الأساسية مثل وسائل النقل أو الاتصالات، ويُعاقَب عليها بالسجن مدّة عشرين عاماً وبدفع غرامة قدرها مئة ألف دينار (51000 دولار أميركي).[xxx] كما انتقد سالم الأبيض أستاذ علم الاجتماع وزير التربية في حكومة الترويكا بعد الثورة؛ القانون من منطلق أنه "أوغل وأفرط في المحاسبة على أساس الشبهة وليس على أساس ثبوت الجريمة، وقال إنه يفرض رقابة عالية على المواقع الافتراضية، ولا يوفر الحماية الاجتماعية والثقافية للشباب التونسي الذي وجد نفسه بفعل القانون الذي صدر عام 2003 في السجون لمجرد الشبهة في تصفحه مواقع جهادية على شبكة الإنترنت[xxxi].

ومن الانتقادات كذلك؛ أن هذا القانون ينتهك حقوق الإنسان خاصة بإقراره لعقوبة الإعدام رغم دعوات المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية كمنظمة العفو الدولية و منظمة هيومن رايتس ووتش إلى إلغاء هذه العقوبة في تونس؛ على غرار ما جاء في نص المادتين 26 و27 و28 على التوالي: "يعد مرتكبا لجريمة إرهابية ويعاقب بالإعدام كل من يتعمد قتل شخص يتمتع بحماية دولية". و"كل من قبض على شخص أو أوقفه أو سجنه أو حجزه دون إذن قانوني وهدد بقتله أو إيذائه أو استمرار احتجازه من أجل إكراه طرف ثالث إذا نتج عن ذلك الموت."، "إذا تسبب الاعتداء بفعل الفاحشة في موت المجني عليه، كما يعاقب بالإعدام كل من يتعمد في سياق جريمة إرهابية مواقعة أنثى دون رضاها[xxxii]." وقد صرح اريك غولدستين، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "الإرهاب يهدد الجميع في تونس، ولكن أي قانون يسمح للشرطة باستجواب المشتبه فيهم دون حضور محام لمدة 15 يومًا هو كذلك تهديد حقيقي لحقوق الإنسان في تونس." الأمر الذي جعل حوالي ثمانية منظمات غير حكومية توقع على بيان مشترك تعتبر فيه قانون مكافحة الإرهاب الجديد بأنه خطر على حقوق الإنسان

ويفتقر إلى الضمانات الضرورية ضد الانتهاكات نظرا لأنه يمنح القانون قوات الأمن سلطات واسعة للقيام بالرقابة على الأشخاص.[xxxiii]

وفي خضم هذا الجدل بين المؤيدين والمعارضين للقانون، نؤكّد على جهود الحكومة التونسية في موجهة تنامي الظاهرة الإرهابية رغم الإمكانات الضعيفة التي تمتلكها تونس مقارنة بكبر التهديد الإرهابي للبلاد، وتراجع مواردها الاقتصادية بسبب تداعيات ثورة 14 يناير من جهة، وتنامي للعمليات الإرهابية كاغتيال رموز المعارضة شكري بلعيد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد ذو التوجهات اليسارية ومحمد البراهمي أمين عام التيار الشعبي ذو التوجهات القومية، والهجمات على متحف باردو وسوسة في مرحلة ثانية أثر ذلك سلبا على تراجع السياحة التي تعتبر المورد الأساسي للاقتصاد التونسي. فرغم كل ذلك استطاعت الدولة التونسية القيام بالعديد من الإجراءات للحد من الظاهرة الإرهابية سواء التي تلت الثورة أو بعدها، على أساس أن مواجهة الإرهاب ليس مرتبطة بمدة معينة أو وقت محدد منها:

1. إدارة المرحلة الانتقالية وفق خارطة طريق محددة: حيث نجحت القوى السياسية – المدنية والدينية في الاتفاق على آليات واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية، تبدأ بانتخاب مجلس وطني تأسيسي، لإدارة هذه المرحلة، مهمته تشكيل حكومة انتقالية وكتابة دستور جديد، ثم الإشراف على الانتخابات التشريعية فالرئاسية. وهذا ما تم فعلا رغم العديد من العراقيل، ولعل أبرزها انجاز يحسب لتونس بعد الثورة هو صياغتها لدستور جديد يكرس الديمقراطية.
2. انجاز جدار الكتروني على طول الحدود التونسية الليبية التي تفوف 168 كلم والرفع الرفع مستوى جاهزية الوحدات الأمنية واستدعاء قوات جيش الاحتياط لدعم التواجد الأمني. بهدف وقف تدفق الإرهابيين والسلاح من ليبيا تحديدا التي تعيش حربا أهلية بين الميليشيات والميليشيات المضادة..
3. . تكثيف التنسيق والتعاون الاستخباراتي مع السلطات الأمنية الجزائرية على المستوى العملياتي، من خلال تبادل المعلومات بهدف السيطرة على الحدود بين البلدين ، خاصة أن للجزائر لها خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب.
4. تنفيذ مئات المداهمات في الأماكن التي يشتبه في إيوائها لخلايا إرهابية نائمة أو حية، أسفرت عن القبض على 1020 عنصرا من بينهم 125 مطلوبين على ذمة قضايا إرهابية، ورصد مكافآت مالية لمن يبلغ عن الإرهابيين حسب ما أعلنت عليه حكومة الصيد.
5. غلق العديد من المساجد قرابة 80 مسجدا، بحجة أنها أصبحت مكانا لتجنيد الشباب وإرسالهم للجهاد في سوريا لاكتساب خبرات قتالية ومن تم عودتهم للجهاد ضد الطواغيت العلمانيين في تونس وإعلان الدولة الإسلامية فيها. كما تم إخضاع تمويل الجمعيات لمراقبة الدولة.
6. إعلان رئيس الوزراء الحبيب الصيد انضمام تونس إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ضد تنظيم "الدولية الإسلامية"، لافتا إلى أن مشاركة بلاده ستكون عبر "تبادل المعلومات"

الاستخباراتية التي تساعد في "محاربة الإرهاب في تونس". وتابع الحبيب الصيد أن "الانضمام إلى هذا التحالف سيمكن تونس من الحصول على كل المعلومات التي تهم محاربة الإرهاب في تونس." وقال أيضا "هناك دول عندها معلومات (استخباراتية) أكثر منّا وفي إطار الانضمام إلى التحالف، سيقع وضع كل المعلومات على ذمة تونس لمحاربة الإرهاب". وكان بتاريخ في 29 سبتمبر 2015، أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما انضمام ثلاث دول هي تونس وماليزيا ونيجيريا إلى التحالف الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم الدولية الإسلامية.[xxxiv]

لكن الملاحظ على هذه الإجراءات وغيرها؛ رغم أهميتها في مرحلة من المراحل إلا أنه غلبت عليها مقاربة الكلّ أمني على المقاربات السياسية والاقتصادية والتنموية، وهذا ما أكده وزير التربية السابق سالم الأبيض بقوله:" أن الدولة لم تتمكن طيلة الحقب المتعاقبة التي مرت بها من تتبع آثار التطرف والقضاء عليه عبر إستراتيجية سلمية تميل إلى المدنيّة منها إلى الحلول الأمنية والزجرية".[xxxv] وفي سياق ذاته أكّد منصف المرزوقي على أهمية تحقيق الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المائي والأمن الطاقوي كأولى ضمانات التنمية المستدامة، ، فقد اعتبر "أن الأمن الطاقوي هو الأمن الذي توفره الصناعة والذي يكفل حاجيات الشعب من الطاقة، وهي أساس العمران قبل العدل، فمجتمعاتنا المعاصرة تستطيع التواصل طويلا بالظلم لكنها تنهار فجأة إذا توقفت الكهرباء واختفت قوارير الغاز وأغلقت محطات بيع البنزين."[xxxvi] وهذا ما أثبته الواقع التونسي بعد ثورة 14 يناير 2011، عندما ارتفعت حالة الاحتقان المجتمعي في الشارع التونسي على غرار مظاهرات أو حملة "وينو البترول" التي تطالب بالتوزيع العادل للثروة وبشفافية ومكافحة الفساد في البلاد، فهذه المظاهرات وغيرها تعبر عن مدى سخط وتدمر المواطنين من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد رغم الوعود الكثيرة التي تقدمها الحكومة في كل مرة، وهذا ما تؤكده بعض الإحصائيات التالية:[xxxvii]

1. **ارتفاع نسبة البطالة:** حسب النشرية الصادرة عن البنك المركزي خلال الثلاثيّة الأولى من سنة 2015، بلغت نسبة البطالة في تونس 15.2%. لكن هذه النسبة تظلّ عامة ولا تعكس بدقّة واقع التشغيل في تونس، حيث يتجاوز معدّل البطالة في المناطق الغربيّة للبلاد 25%. أمّا بالنسبة لخرّيجي الجامعات فتتراوح النسبة بين 31% و57% خلال سنة 2014 في محافظة سيدي بوزيد، فالعامل الجنسيّ يلعب دورا في تفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث، فبينما لم تتجاوز نسبة البطالة لدى الرجال من حاملي الشهادات العليا 21.7%، فإنها تصل إلى 41.9% لدى النساء خلال سنة 2014.
2. **ارتفاع نسبة الفقر:** تشير تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن نسبة الفقر في تونس تجاوزت سنة 2014 نسبة 24% منتقدة معايير احتساب معدلات الفقر من قبل المعهد الوطني والتي تغفل الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع التضخّم وانهيار سعر صرف الدينار وزيادات الأسعار المتواصلة وارتفاع نفقات العلاج والسكن والدراسة والضرائب وغيرها من المصاريف اليوميّة للمواطن التونسيّ. وتتضاعف نسبة الفقر عن المعدّل الوطني خصوصا في المناطق الداخليّة من البلاد.

3. **ارتفاع نسبة التضخم:** سجلت سنة 2014 موجة غلاء فاحش نتيجة ارتفاع موجة التضخم الذّي بلغ معدّلات عالية مسجّلا نسبة 5.6% خلال الأشهر الأولى من سنة 2015. مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن التونسي.
4. **تراجع صرف الدينار التونسي:** حيث سجل تراجعا كبيرا أمام الدولار ليبلغ مستويات لم يعرفها قط ، حيث وقع تداول الدينار بسعر بلغ 2.09 بالنسبة للأورو و 1.95 بالنسبة للدولار في شهر مارس من عام 2015. على أساس أن سوق الصرف تعبر عن حالة التوازنات ومؤشرا هاما لمدى متانة أو هشاشة الوضع الاقتصادي لأي بلد، ويعود تدهور الصرف للدينار التونسي لعام 2013 ، حيث بلغ سعر الدينار التونسيّ 1.52 أمام الدولار و2.02 أمام الأورو، ممّا دفع بالبنك المركزي إلى التدخّل بشكل منظّم لضخّ السيولة في سوق الصرف و تعديل أسعار الصرف و وقف تدهور سعر العملة المحليّة. و قد بلغت قيمة الأموال التّي ضخّها البنك المركزي ما يقارب 1000 مليون دينار.
5. **تباطؤ نسبة النمو**: رغم الوعود السياسية التي تقدمها الحكومة وتوقعها أن تبلغ نسبة النمو نسبة 4.5% في نهاية السنة الماضية، إلا أن مؤشر النمو الاقتصادي يشهد تباطؤا ملموسا خلال عام 2014، حيث لم يتجاوز هذا المؤشّر معدّل 2.3% حسب التقرير الصادر عن البنك المركزيّ نهاية شهر مارس 2015. وبهذا يحافظ النمو الاقتصادي التونسي على نسقه البطيء منذ سنة 2011، حيث لم يتطوّر هذا الأخير خلال سنة 2014 سوى ب0.1%، مُسجلا تراجعا بالنسبة لعام 2012 حيث كان يبلغ 3.7 %.
6. **تراجع مداخيل السياحة**: رغم أن هذا القطاع يعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد التونسي، فهي تعتبر المصدر الثانيّ الرئيسيّ للبلاد من العملات الأجنبيّة بعد الصناعات التصديريّة بقيمة بلغت سنة 2013، 2،8 مليار دينار، وهو ما يوفّر السيولة اللازمة لاستيراد السلع والخدمات ورفع الاحتياطيّ الوطني من العملة الأجنبيّة. ولكنّ هذا القطاع الاستراتيجيّ ما يزال يتخبّط في الارتجاليّة خصوصا بعد أن تجاهلت مختلف الحكومات الانتقاليّة بعد الثورة ضرورة القيام بإصلاحات هيكليّة تتعلّق بالنمط السياحيّ المعتمد في البلاد. وقد كشفت بيانات وزارة السياحة عن تراجع المداخيل السياحيّة خلال الشهرين الأوّلين من سنة 2015 بنسبة 2.1% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية .

الخـــاتمة:

إن تونس تواجه فعلا تحديات جمة منذ ثورة 14 يناير 2011 ؛ على أساس أنه "من السهل إسقاط نظام لكن الأصعب هو كيفية بناء نظام سياسي جديد" متماسك قادر على تجاوز مختلف التحديات الداخلية والخارجية، خاصة إذا ارتبط هذا النظام بظاهرة عبر قومية مثل الظاهرة الإرهابية. وعليه فالتحدي سيكون أكبر والرهان سيكون أصعب من أجل تجاوز إمكانية انهيار النظام السياسي من جهة ومواجهة تنامي خطر الجماعات الإرهابية من جهة ثانية على غرار الهجوميين الإرهابيين على متحف باردو وسوسة وغيره....، وتمثل حالة ليبيا أحسن مثال عن حالة الفوضى. فتونس ما بعد الثورة؛ حققت على المستوى السياسي نجاحات متميزة أبرزها إقرار دستور توافقي يكفل الحريات ويكرس الديمقراطية، وعلى المستوى الأمني نجحت في إقرار قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال،

ناهيك عن انضمامها للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي ، فكلها خطوات ضرورية من وجهة نظر السلطات العليا في البلاد من أجل وضع حد لتنامي التهديدات الإرهابية في البلاد.

لكن التحدي الأكبر والأصعب هو وضع حد لتزايد الظلم المجتمعي وغياب تكافؤ الفرص واللا عدالة توزيعية.... لأن الظروف الاجتماعية القاسية والحاجة والفقر المدقع من شأنها أن تسهم في تكوين "الفرد الإرهابي" وتجعله أكثر قابلية لتقبل أفكار التطرف والتعصب الديني والانخراط في التنظيمات الإرهابية. وعليه فالتكفل الاجتماعي والنفسي وتحسين مستوى معيشة السكان من عمل وسكن وتعليم وحماية صحية .... خاصة في المناطق الداخلية المهمشة كالقصرين وسيدي بوزيد، تطاوين، قفصة، جندوبة .... تشكل جميعها ضمانات أساسية ومحورية وصمام أمان ضد مختلف مظاهر التطرف؛ من شأنها أن تخفف من انخراط الشباب في الجماعات الإرهابية، وتسهم على المدى المتوسط والبعيد في تجفيف منابع التطرف والإرهاب في تونس وغيرها من دول المنطقة العربية التي تعاني من ويلات هذه الظاهرة العالمية.

في الأخير نؤكد أن القضاء على الظاهرة الإرهابية وتجفيف منابعها في تونس يرتكز على مقاربتين أساسيتين هما:

***المقاربة الاستخباراتية**: القائمة على ضرورة تطوير جهاز الاستعلامات والاستخبارات وتشديد الرقابة الأمنية، من أجل تتبع الخلايا النائمة والحيّة للجماعات الإرهابية، خاصة أن تونس تسجل أعلى نسبة منخرطين في تنظيم داعش، حيث شهدت في الآونة الأخيرة عودة المئات منهم من بؤر الصراع { سوريا- العراق- اليمن...}، وهو ما قد يشكل تهديدا للأمن القومي التونسي.

***المقاربة الاقتصادية{ التنموية}**: من خلال العمل على خلق وتفعيل التنمية المحلية والشاملة والمتوازنة في البلاد تحديدا المناطق العميقة والداخلية التي تعاني التهميش، بتبني ميكانيزمات التوزيع العادل للثروة، الذي يسهم في توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة التي تعتبر الهاجس الأكبر، من منطق أنها توفر مناخا خصبا لتكاثر الجماعات الإرهابية التي تهدد الاستقرار السياسي للبلاد، مما قد ينعكس سلبا على قطاع السياحة المورد الاستراتيجي للاقتصاد ، ويدخل البلاد في دوامة ثورة جديدة الخروج منها قد يكون عسير.

الهـــوامش:

[i]- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب: الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، عمان: دار الحامد، 2006، ص 202.

[ii]- وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية- الاجتماعية في كتاب، مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 87- 140.

[iii]- الإحباط والتهميش والقمع ذرائع تبرر لشباب تونس جريمة الجهاد، على الرابط: www.middle-east-online/?id=203189

[iv]- المرجع نفسه.

[v]- محمد سيف الدين، المذكرة الإستراتيجية : كيف خططوا للخلافة من خلال الفوضى العارمة ، على الرابط http://www.almayadeen.net/Study/s743olsS7kyez6P0AOsDfA/

[vi]- عبد الله بن محمد، الجمع القيم لسلسة المذكرة الإستراتيجية، مؤسسة المأسدة الإعلامية، 2011، ص 17.

[vii]- محمد سيف الدين، مرجع سابق.

[viii]- صباح توجاني، حوار مع الخبير الأمني مازن الشريف حول لأمن والجماعات المتطرف، جريدة التونسية، العدد 1158 السنة الرابعة، الصادر في 23 مارس 2015.، ص 17.

[ix]- رياض الصيدواي، ما هي أهداف غزوة باردو في تونس ومراحل الإرهاب؟ على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=F6k9Csn5dT4

[x]- صباح توجاني ، مرجع سابق ، ص ص 16- 17.

[xi]- بيان الإذاعة الوطنية الجزائرية حول الهجوم الإرهابي على تونس: 18/03/2015 http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150318/34039.html

[xii]- لوريل اي ميلر، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، مؤسسة راند للنشر، 2013، ص 09

[xiii] -Mahmoud Ben Romdhane, TUNISIE; ETAT,ECONOMIE ET SOCIETE : Ressources Politiques, Légitimation, Régulations Sociales, Sud Editions- Tunis, 2011, p 255.

[xiv]- علي الجلولي، لتكن ثورة ضد الإرهاب، جريدة صوت الشعب الأسبوعية التونسية ، العدد 168، السنة الخامسة، 20 مارس 2015.، ص 02.

[xv]- أعلية علاني، الغليان العربي في المختبر الثوري: المختبر التونسي، في كتاب غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي، بيروت: منتدى المعارف، 2014، ص ص 130-131.

[xvi]. منارة التليجاني، حوار مع الباحث والإعلامي باسل ترجمان حول عملية باردو الإرهابية والترويكا وحراك مرزوقي وداعش، جريدة الجمهورية الأسبوعية التونسية ، العدد 1274 الصادر في 25 مارس 2015، ص 05.

[xvii]- الفوضى الخلاقة وخلفياتها التاريخية والسياسية وعلاقتها بدول الربيع العربي يمكن الرجوع لكتاب، رمزي المنياوي بعنوان الفوضى الخلاقة: السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشردمته؛ دمشق –القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012.، ص ص 187-219.

[xviii]- أحمد المناعي، الإرهاب مصنوع في مخابر دول تفكيك المنطقة، جريدة الصريح التونسية ، العدد 1438، الصادرة في 26 مارس 2015، ص 10.

[xix]- عمراني كربوسة، مستقبل الدولة الوطنية في ظل تحديات الحراك العربي الراهن2011 ، مجلة المفكر، العدد 11، الصادر في سبتمبر 2014، ص 245.

[xx]- من واشنطن الى طوكيو: العالم يتضامن مع تونس؛

http://www.france24.com/ar/20150319-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%

[xxi]- جريدة الأخبار التونسية، العدد 1612، الصادر في 19 مارس 2015.، ص 09.

[xxii]- من واشنطن الى طوكيو: العالم يتضامن مع تونس؛ مرجع سابق.

[xxiii]- المرجع نفسه.

[xxiv]- المرجع نفسه.

[xxv]- جدل ونقاش حول مشروع قانون الإرهاب في تونس، جريدة العرب، العدد9990، الصادر في 2015/10/28، ص 12.

[xxvi]-- برلمان تونس يقر قانون "مكافحة الإرهاب، على الرابط :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/25/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-

[xxvii]- قانون مكافحة الإرهاب في تونس بين مؤيد ومعارض، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2015/7/25/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-

[xxviii]- جدل ونقاش حول مشروع قانون الإرهاب في تونس، مرجع سابق، ص 12.

[xxix]- المرجع نفسه.

[xxx]- Tunisia's Ineffective Counterterrorism Law , http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60958

[xxxi]- المرجع نفسه.

[xxxii]- Projet de loi organique N°22/2015 relatif à la lutte contre le terrorisme et la répression du blanchiment d'argen, http://majles.marsad.tn/2014/fr/lois/55157b1e12bdaa55e64cde6f/texte

[xxxiii]- تونس . قانون مكافحة الإرهاب يهدّد الحقوق، على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/31/279832

[xxxiv]- الحبيب الصيد، تونس تنظم للتحالف الدولي ضد داعش، جريدة الخبر الجزائرية، الصادر في 03 أكتوبر 2015 .

[xxxv]- جدل ونقاش حول مشروع قانون الإرهاب في تونس، جريدة العرب، مرجع سابق. ص 12.

[xxxvi]- منصف المرزوقي، ننتصر .....أو ننتصر من أجل الربيع العربي ، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2014، ص 194.

[xxxvii]- محمد سميح الباجي عكاز، أهمّ المؤشّرات الاقتصاديّة لتونس في الربع الأوّل من سنة 2015، على الرابط

http://nawaat.org/portail/2015/04/04/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%91-

الإرهاب : بين الإتفاقيات الدولية و التشريعات الوطنية

د. سامي الوافي

ملخص :

لقد تنامى خطر الأعمال الإرهابية في الآونة الأخير بوتيرة متسارعة ، خطر يهدد أمن و إستقرار المجتمع الدولي من كافة الجوانب . و قد ساهم في تفاقم هذه الظاهرة العديد من الظروف و الأسباب من ضمنها التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم سيما ما تعلق بمجال صناعة الأسلحة .

و على الرغم من الجهود و المساعي الدولية للحد من تنامي هذه الظاهرة و مكافحتها إلا انها لم تتسم بالفعالية ، و يعود ذلك بالأساس إلى الاختلاف الجوهري بين الدول حول تحديد مفهوم الإرهاب و الذي تحدده غالبا المصالح و الخلفيات الإيديولوجية و السياسية و الدينية ، و هو ما زاد من تفاقم و حدة الظاهرة .

إن الإختلاف حول مفهوم الإرهاب و تحديد عناصر الجرائم الإرهابية يعد من العوامل المساهمة في عرقلة مكافحة الظاهرة و الحد من تصاعد حدتها، فكافة النصوص القانونية التي عالجت الظاهرة الإرهابية سواء إتفاقيات دولية أو تشريعات داخلية للدول لم تتحرى الدقة في ذلك حيث إتسمت بالعمومية أحيانا و بالغموض أحيانا أخرى . و على هذا الأساس يكون من الضروري توحيد الجهود الدولية وصولا إلى إتفاق يتضمن تحديدا دقيقا لمفهوم الإرهاب ضمانا لفعالية مكافحة الظاهرة و صيانة لسيادة الدول و حماية للحقوق و الحريات .

Abstract:

The terrorism threat has grown recently, a threat to the security and stability of the international community on all sides. And has contributed to the aggravation of this phenomenon, the technological development in arms industry.

In spite of international efforts to limit the growth and control of this phenomenon, it has not be effective, and this is due mainly to the substantial differences between countries on defining the concept of terrorism, determined often interests, ideological, political and religious backgrounds, what exacerbated the phenomenon.

The different concept of terrorism and the difference in defining terrorism crimes is the most contributing factor to reduce his escalating severity, All the legal texts that dealt with the phenomenon of terrorism, whether international agreements or domestic legislation of the countries did not characterize but generalized sometimes and vague sometimes other. On this basis it is necessary to unify international efforts to reach an agreement that includes an accurate definition of the concept of terrorism in order to ensure the effectiveness of the fight against the phenomenon and maintenance of the sovereignty of nations and the protection of rights and freedoms.

مقدمة

عرف المجتمع الدولي ظاهرة الإرهاب منذ أمد بعيد ، حيث تمتد الجذور التاريخية لظاهرة الإرهاب لنشأة كيان الدولة ذاتها ، أين عمدت الطوائف السياسية و الإيديولوجية و الدينية المتطرفة إلى ترويع و ترهيب المجتمع البشري لإجباره و دفعه إلى تقديم تنازلات و الرضوخ لمطالب تصب في مصلحة تلك الطوائف . أما في الوقت الراهن فقد عرفت الأعمال الإرهابية منعطفا خطيرا سيما في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم و التي مست عديد النواحي كتطور التكنولوجيا العسكرية بما في ذلك صناعة الاسلحة . هذا إلى جانب عديد العوامل الأخرى المساهمة في تفاقم الظاهرة و لعل من أبرزها طبيعة العلاقة بين نظم الحكم و المعارضة في العديد من الدول و إحتدام الصراعات الداخلية . فالإرهاب ظاهرة ملازمة لتطور المجتمع الدولي طالما ظلت الدوافع السياسية و الإقتصادية و الثقافية للإرهاب قائمة داخليا و خارجيا.

إن الإرهاب اليوم أصبح خطرا إستراتيجيا يهدد دول العالم دون إستثناءات ، فالجرائم الإرهابية في إزدياد مستمر، حيث لم تعد ظاهرة الإرهاب ذات صفة محلية أو إقليمية ترتبط بدولة ما أو بحضارة أو بإيديولوجية بعينها. إن خطر الاعمال الارهابية أصبح له إنعكاسات سلبا على أمن و إستقرار الدول سياسيا ، إجتماعيا ، إقتصاديا و ساهم في خلق بيئة من الرعب و الخوف ، و أدى الى تراجع التنمية في كافة المجالات بالدول المستهدفة ، و هو ما يستوجب توحيد الجهود الدولية لوضع حد لهاته الأزمة و مجابهة خطرها المتنامي.

و رغم المساعي الحثيثة للمجتمع الدولي لمكافحة ظاهرة الإرهاب ، إلا أن غياب إستراتيجية موحدة أو خارطة دولية لمكافحته زادت من حدة الأزمة و تفاقمها ، و هذا يعود بالأساس إلى غياب مفهوم موحد و دقيق للإرهاب . حيث لم تتمكن الإتفاقيات الدولية سواء ذات الطابع العالمي كالإتفاقية المبرمة سنة 1963 بطوكيو المتعلقة بالجرائم المرتكبة على متن الطائرات و الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لسنة 1997 . أو ذات الطابع الإقليمي كإتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب 2004، إتفاقية مجلس اوروبا لمنع الإرهاب 2005...، من وضع تعريف دقيق متفق عليه حول الإرهاب. و يرجع ذلك إلى الإختلاف في منظورها للإرهاب ،و هو نفس الشيء بالنسبة للتشريعات الداخلية للدول و التي أتت إستجابة إلى الإتفاقيات الدولية الداعية إلى إدراج الأعمال الإرهابية في تشريعاتها الداخلية . فعمدت العديد من الدول إلى سن تشريعات خاصة بمكافحة الإرهاب من ضمنها فرنسا ، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربية المتحدة ، قطر و إكتفت الدول الأخرى بتعديل تشريعاتها الداخلية لكي تكون متلائمة مع السياسة الجنائية الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب كالجزائر ، الكويت ، حيث تباينت و إختلفت فكل يعرف الإرهاب من زاوية خاصة و وفقا لمصالحه و خلفياته التاريخية و الإيديولوجية و السياسية ، ما خلق حالة من الإرتباك في تكييف الأعمال الإرهابية و تمييزها عن العديد من المفاهيم الأخرى .

إن إختلاف وجهات النظر و تباين المواقف الدولية حول مفهوم الإرهاب ، أصبح له انعكاسات خطيرة بل يعد عنصرا مساهما في تفاقم الأزمة ، ما أن يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات و لعل أهمها :

إلى أي مدى وفق المجتمع الدولي من خلال ما تم إبرامه من إتفاقيات دولية أو سنه من تشريعات في صياغة تعريف دقيق للإرهاب يساهم في فعالية مكافحة الظاهرة ؟ و كيف إنعكس إختلاف وجهات نظر الدول حول الإرهاب على تعريفه و تعزيز سبل مكافحته ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية كان من الضروري دراسة الموضوع من خلال مبحثين ، مبحث أول يتناول الجهود الدولية في تحديد مفهوم الإرهاب من خلال ما تم من إتفاقات دولية ذات طابع عالمي أو ذات طابع إقليمي، و مبحث ثان أحاول أن أبرز من خلاله مدى تأثر مفهوم الإرهاب في التشريعات الوطنية بالمرجعيات و الخلفيات الخاصة بكل دولة.

المبحث الأول: غموض مفهوم الإرهاب بالإتفاقيات الدولية يحد من فاعلية مكافحته

لقد تنامى في الأونة الأخيرة خطر الأعمال الإرهابية بشكل مقلق ، خطر يؤثر بصورة مباشرة على الإستقرار الأمني و الإقتصادي و الإجتماعي للدول، و رغم مساعي المجتمع الدولي لمكافحة الظاهرة إلا أن جهوده لم تحقق الأهداف المرجوة و هذا بالنظر لعديد الصعوبات التي تواجهه. و تعد إشكالية تحديد مفهوم واضح و دقيق للإرهاب يتفق عليه كل أعضاء -المجتمع الدولي من الإشكاليات التي تعرقل مسار مكافحة الإرهاب و تحد من فعاليته ، و يعود أساس هذا الإشكال الى إختلاف وجهات نظر المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية و التي تحددها المصالح و الخلفيات الإيديولوجية و السياسية و الدينية ، و قد إرتأيت التطرق لجهود ومساعي المجتمع الدولي لتحديد مفهوم الإرهاب من خلال ما تم من إتفاقيات دولية ذات صبغة عالمية أو إقليمية كما يلي بيانه.

المطلب الاول : مفهوم الإرهاب في ظل الإتفاقيات الدولية ذات الصبغة العالمية

لقد إستشعر المجتمع الدولي خطورة ظاهرة الإرهاب ما فرض ضرورة تكاتف الجهود الدولية للحد من تناميه ، و تعتبر إتفاقية جنيف لقمع و معاقبة الإرهاب تحت إشراف عصبة الأمم سنة 1937 البادرة الأولى للمجتمع الدولي للإتفاق و التعاون حول مكافحة الإرهاب [1]. حيث ورد بالإتفاقية في مادتها الأولى الفقرة الثانية تعريف الإرهاب على أنه " **الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما ، و يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور**".

و تنص المادة الثانية من الإتفاقية على تجريم الأعمال الإرهابية و التي حصرتها في :

أولا: الأفعال العمدية الموجهة ضد حياة أو السلامة الجسدية أو صحة أو حرية شخص من المذكورين تاليا:

- رؤساء الحكومات و الدول و غيرهم من الأشخاص الذين يمارسون إمتيازات لرؤساء الدول و خلفاؤهم بالوراثة أو التعيين .
- زوجات الأشخاص المشار إليهم في البند رقم 1.
- الأشخاص المكلفون بمهام عامة عندما ترتكب ضدهم الأعمال الإرهابية بسبب هذه المهام أو عند ممارستهم لها.

ثانيا: التخريب العمدي أو إلحاق الضرر عمدا بالأموال العامة المخصصة لإستخدام الجمهور،

ثالثا: إحداث ضرر عام عمدا يكون من شأنه تعريض الحياة الإنسانية للخطر كإستعمال المفرقعات و المواد الحارقة ، و تسميم المياه و الأغذية ،

رابعا: الشروع في إرتكاب هذه الجرائم،

خامسا: صنع أو حيازة أو تقديم أو الحصول على أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو مواد ضارة بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم المذكورة في أي بلد كان ،

سادسا: الإشتراك في تنفيذ العمل الإرهابي سواء بالإنضمام إلى جمعية أو بالإتفاق بقصد إرتكاب أعمال إرهابية أو التحريض على إرتكابها [2].

و يتضح أن الإتفاقية قد حصرت الأعمال الإرهابية في زاوية ضيقة للغاية فإختزلت الإرهاب في الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة و التي يكون هدفها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو لدى جماعات من الناس أو لدى الجمهور. و لم تحظى هذه الإتفاقية بإجماع دولي بالنظر للخلافات بين الدول الأعضاء حول تعريفها للإرهاب و أيضا فيما تعلق بتسليم المجرمين و هو ما منع التصديق عليها و عدم دخولها حيز التنفيذ .

كما كان للأمم المتحدة بمختلف أجهزتها دور بارز في توحيد الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب و إرساء الأمن و السلم الدوليين . و بدأت الأمم المتحدة صراعها الحقيقي مع الإرهاب بعد تزايد حوادث العنف ضد قادة الدول و المبعوثين الديبلوماسيين و المدنيين الأبرياء في بداية السبعينات من القرن العشرين ، و طلب الأمين العام للأمم المتحدة في أعمال دورتها 27 بالجمعية العامة سنة 1972 أن تدرج موضوع الإرهاب في جدول أعمال دورتها بغية دراسة الإجراءات و التدابير الضرورية لمنع هذه الظاهرة، و مواجهة جميع أشكال العنف .

و قد توصل المجتمع الدولي إلى إبرم ثلاثة عشر صكاً قانونياً عالمياً تحت إشراف الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة في الفترة الممتدة ما بين 1963 و 2001 تقضي بتجريم الأعمال الإرهابية بتشريعات الدول الداخلية و تكون أساسا لتعاون الدولي في هذا المجال[3].

و من إجتهادات أجهزة و هيئات الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الإرهاب ما ورد عن لجنة القانون الدولي في مقرراتها " **المقصود بالأعمال الإرهابية الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة أخرى أو سكان دولة ما و التي من شأنها إثارة الرعب لدى شخصيات أو مجموعات من أشخاص أو عامة الجمهور**"[4]. و أيضا تعرف الجمعية الدولية لقانون العقوبات الإرهاب في مؤتمرها الثالث لتوحيد قانون العقوبات بأنه " **الإستخدام المتعمد لوسائل إرتكاب أفعال تعرض حياة الأفراد أيا كانت جنسياتهم للخطر أو الدمار ، و كذا ممتلكاتهم المادية من خلال الحرق و التفجير و الإغراق و إشعال المواد الضارة و إستخدام المواد الخانقة في وسائل النقل و المواصلات ، و إعاقة خدمات المرافق العامة و تلويث المياه و المحاصيل الزراعية و المنتجات الغذائية.**" ،هذا إلى جانب ما ورد بمؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في جويلية 1998، و الخاص بوضع مشروع المحكمة الجنائية الدولية فقد عرفت الأعمال الإرهابية بأنها"**كل إستعمال للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة ، و ذلك لأغراض شخصية أو سياسية أو إيديولوجية** "[5]. أما عن مجلس الأمن فقد شجب الأعمال الإرهابية في عديد القرارات و دعى المجتمع الدولي إلى توحيد الجهود الدولية لمكافحة الظاهرة و ضرورة تعزيز سبل التعاون الأمني [6].

و على الرغم من الجهود الحثيثة لهيئة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب إلا أنها لم تتوصل إلى وضع تعريف قانوني دقيق موحد للإرهاب ، و هذا بسبب تباين مواقف الدول الأعضاء سيما فيما تعلق بالتمييز بين إرهاب الدولة و إرهاب الأفراد و أيضا بين الإرهاب و الحركات التحررية و المقاومة هذا من جهة ، و من جهة أخرى لأن هدفها الأول

إتخاذ التدابير الرامية لمنع الأعمال الإرهابية و سبل مكافحتها و إعتبار تحديد مفهوم الإرهاب مسألة ثانوية و هو ما يتضح جليا من خلال إستقراء ما ورد في صلب إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب [7].

المطلب الثاني : مفهوم الإرهاب في ظل الإتفاقيات الدولية ذات الصبغة الإقليمية

إستكمالا للدور الهام للأمم المتحدة بمختلف هيئاتها و وكالتها في مكافحة الإرهاب ، تلعب المنظمات الإقليمية دورا لا يقل أهمية عنها في هذا المجال . حيث تسعى المنظمات الإقليمية إلى التنسيق بين الدول الأعضاء في محاولة لتوحيد جهودها للحد من مخاطر الأعمال الإرهابية و التي عرفت تصاعدا مقلقا يهدد كل دول العالم ، و هذا من خلال التعاون و التنسيق الأمني و السياسي لمواجهة تحديات الإرهاب على المستوى الإقليمي.

و تبلورت جهود المنظمات الإقليمية في العديد من الإتفاقيات و التي تضمنت سبل التعاون و أليات و تدابير مكافحة الأعمال الإرهابية، كما ساهمت المنظمات الإقليمية في تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول توحيد مفهوم الإرهاب فتناول البعض منها تعريف الإرهاب ، في حين إقتصرت إتفاقيات أخرى على تحديد أعمال العنف المكونة للجريمة الإرهابية ، و نفصل في ذلك على النحو التالي :

أولا: الإتفاقيات الأوروبية

ساهمت الدول الأوروبية من جهتها في مكافحة الإرهاب و هذا من خلال الإتفاقيات الدولية المبرمة و الهادفة في مجملها إلى قمع الأعمال الإرهابية و الحد من مخاطرها سيما في ظل تنامي خطرها .و من أبرز خطوات الدول الأوروبية في مكافحة الإرهاب الإتفاقية المبرمة في مدينة ستراسبورغ سنة 1977 في إطار دول مجلس أوروبا للقضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي التي إجتاحت أوروبا في أوائل السبعينيات [8]. و تهدف الإتفاقية بصفة أساسية إلى قمع الأعمال الإرهابية و التي تشكل إعتداء على الحقوق و الحريات الأساسية للأشخاص ، و إتخاذ تدابير فعالة لتأكيد عدم إفلات مرتكبي الأعمال الإرهابية من الإدانة والمحاكمة و تطبيق عقوبات رادعة . ولقد حددت المادة الأولى من الإتفاقية الأفعال المكونة لجريمة الإرهاب والتي ينبغي عدم إعتبارها جرائم سياسية حتى يمكن تسليم مرتكبيها إلى الدول التي وقعت الجريمة على إقليمها[9].

و على غرار العديد من الإتفاقيات الدولية لم يرد بإتفاقية ستراسبورغ تعريف الإرهاب و إكتفت الإتفاقية بتحديد الأفعال المكونة للجريمة الإرهابية، و رغم قصور الإتفاقية في تحديد مفهوم دقيق للإرهاب إلا أنها تعد إحدى المحاولات الهامة نحو قمع الأعمال الإرهابية في الدول الأوروبية [10]. و قد ساعد التجانس القائم بين الدول الأعضاء في مجلس أوربا، وتقارب أنظمتها السياسية والقانونية والإجتماعية على تحقيق هذا القدر من التعاون الذي بلورته نصوص الإتفاقية[11].

و أمام الغموض الذي يكتنف مصطلح الإرهاب ساهم البرلمان الأوروبي سنة 2001 في وضع تعريف للإرهاب حيث يعرفه على أنه "**كل فعل يرتكبه الأفراد أو المجموعات يلجأ فيها إلى العنف أو التهديد بإستخدام العنف ضد الدولة أو مؤسساتها بصفة عامة ، أو ضد أفراد معينين ، بهدف خلق مناخ من الرعب بين السلطات الرسمية ، أو بين عامة الجمهور لأسباب إنتقامية ، أو معتقدات إيديولوجية أو أصولية دينية أو رغبة في الحصول على منفعة**" ، و يعرفه الإتحاد الأوروبي على أنه " **أعمال ترتكب بهدف ترويع الأهالي و إجبار حكومة أو هيئة على القيام بعمل أو الإمتناع على القيام بعمل ما أو تدمير للهياكل الأساسية أو الدستورية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو لهيئة دولية أو زعزعة إستقرارها بشكل خطير.**"[12].

أما بالنسبة لإتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، التي إعتُمدت في وارسو في 16 أيار/مايو 2005 فلم تتطرق إلى تعريف الإرهاب حيث إقتصرت بنود الإتفاقية على ضرورة تعزيز جهود جميع الأطراف من أجل منع الإرهاب و

أثاره السلبية على منظومة حقوق الإنسان سيما الحق في الحياة وذلك بإتخاذ التدابير على المستوى الوطني وفقا للمعاهدات والإتفاقات في هذا المجال.

كما تلزم الإتفاقية كل طرف بإتخاذ التدابير المناسبة خاصة في مجال تكوين سلطات تطبيق القانون والهيئات الأخرى و في مجالات التعليم والثقافة و الإعلام و تحسيس الرأي العام من أجل منع الجرائم الإرهابية وفي ظل إحترام حقوق الانسان.

وبخصوص العقوبات والتدابير تنص بنود إتفاقية مجلس أوروبا حول مكافحة الإرهاب على إتخاذ الأطراف المعنية التدابير الضرورية لفرض عقوبات فاعلة و رادعة في الجرائم المنصوص عليها بالإتفاقية في ظل إحترام حقوق الانسان سيما الحق في حرية التعبير والمعتقد[13].

ثانيا: إتفاقيات الدول الأمريكية

شهدت الدول الأمريكية موجة من أعمال العنف التخريبية خلال أواخر الستينيات نتيجة إحتقان سياسي و إيديولوجي عرفته دول المنطقة، ما شكل تهديدا ليس فقط للأنظمة السياسية بل لإقتصاد الدول و شعوبها ، و هو ما دفع الدول الأمريكية إلى المسارعة نحو توحيد جهودها لمكافحة الأعمال الإرهابية . حيث أبرمت على إثر ذلك الدول الأمريكية بواشنطن في 2 فيفري 1971 إتفاقية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية [14]. و تعّرف الإتفاقية في مادتها الأولى الإرهاب على أنه " **تعتبر جرائم للحق المشترك و ذات أهمية دولية كل أعمال الإختطاف و القتل و الإعتداء الأخرى على الحياة أو السلامة الشخصية لأولئك الأفراد الذين من واجب الدولة أن توفر لهم حياة خاصة وفقا للقانون الدولي ، فضلا عن أعمال الإبتزاز المرتبطة بتلك الجرائم ، بصرف النظر عن دوافعها**" ، و تضيف الإتفاقية في مادتها الثانية بأن نطاق تطبيق الإتفاقية مقصور على الإعتداءات الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية الخاصة وفقا لقواعد القانون الدولي[15].

و مما يمكن الإشارة إليه أن هذا التعريف ورد قاصرا حيث إختصر الإرهاب في الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية خاصة دون أن يبين المقصود بها ، هذا إلى جانب أن الإتفاقية لم تتطرق إلى صور أخرى للإرهاب و إكتفت بالنص على الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الأفراد دون المنشآت و الأموال التي غالبا ما تكون هدفا للهجمات الإرهابية . كذلك لم تميز الإتفاقية بين بواعث أعمال العنف فساوة بين أعمال العنف المشروعة المتمثلة في مقاومة الحركات التحريرية و بين أعمال العنف غير المشروعة.

و في سنة 2002 أكدت منظمة الدول الأمريكية مرة أخرى على موقفها حول مكافحة الإرهاب من خلال الإتفاقية الدولية ذات الطابع الإقليمي لمناهضة الإرهاب ، حيث جاءت الإتفاقية لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين الدول الأمريكية [16]. لم تتطرق الإتفاقية إلى تعريف الإرهاب بل تناولت بالذكر أعمال العنف المجرمة كأعمال إرهابية و الواردة ضمن عشرة إتفاقيات دولية ، كما نصت الإتفاقية على سبل التعاون الدولي بين الدول الأمريكية في إطار مكافحة الإرهاب و التدابير الواجب إتخاذها من قبل الدول الأعضاء[17].

ثالثا :إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية

و على المستوى الإفريقي عرفت منظمة الوحدة الإفريقية من خلال إتفاقية منع الإرهاب و مكافحته المبرمة بالجزائر سنة 1999 في مادتها الأولى الإرهاب على أنه ،" **كل عمل أو تهديد بعمل يعد مخالف لقوانين العقوبات المعتمدة بالدول الأعضاء ، و الذي يمكن أن يعرض حياة الأفراد للخطر و يشكل خطرا على التكامل الطبيعي ، و الحرية ، أو يسبب إصابة خطيرة أو يسبب الموت أو الرعب لأي شخص ، أو أي عدد أو مجموعة من**

الأشخاص أو قد يسبب خسارة الممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي ، إلى جانب أي تواطؤ أو تمويل أو تآمر بغية إرتكاب أحد الأعمال المشار إليها أعلاه" . و تضيف الإتفاقية في في الفقرة الثالثة من مادتها الأولى أن تتم الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى بهدف :

- **إرهاب أو وضع أية حكومة في حالة خوف ، أو إكراهها أو إجبارها أو إغراء هيئة أو مؤسسة ، أو أي قطاع للقيام أو الإمتناع عن القيام بأي عمل أو تبني أية وجهة نظر أو التخلي عنه او العمل وفقا لمبادئ معينة .**
- **خلق حالة عصيان في دولة ما**
- **تعطيل تقديم أي خدمات أساسية للجمهور او خلق حالة طوارئ عامة ."**[18]

و تعتبر الإتفاقية كل تأييد أو رعاية أو مساعدة أو أمر أو تحريض أو تشجيع أو شروع أو تهديد أو التآمر أو التنظيم أو تجنيد أي شخص بقصد إرتكاب أي عمل من الأعمال المشار إليها من قبيل الأعمال الإرهابية . كما تؤكد الإتفاقية على ضرورة مراجعة الدول الأعضاء للتشريعات الداخلية بما يتماشى و بنود الإتفاقية ، هذا إلى جانب العديد من التدابير التي تتضمنها الإتفاقية و الهادفة إجمالا إلى توحيد جهود الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب . و ما يعاب على هذا التعريف أنه حصر الغاية من الأعمال الإرهابية في حالات محددة دون مراعاة أهداف أخرى سواء إيديولوجية ، دينية أو إجتماعية ، و في ذات السياق إستثنت الإتفاقية أعمال العنف التي تتم في إطار الكفاح المسلح لتحرير الشعوب من الإحتلال و العدوان و سيطرة القوات الأجنبية تماشيا و مبادئ القانون الدولي من أجل حريتها و تقرير مصيرها.

رابعا: الإتفاقيات العربية

و في سياق الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب إتخذت الدول العربية بدورها العديد من الخطوات الإيجابية للحد من تنامي مخاطر الأعمال الإرهابية و سبل مكافحتها . و قد تبلورت أولى الجهود العربية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمنية العربية المعتمدة من قبل وزراء الداخلية العرب سنة 1983 ، التي نصت على ضرورة الحفاظ على أمن الوطن العربي و حمايته من الأعمال الإرهابية سواء الموجهة من الداخل أو الخارج .

و تواصلت الجهود و المشاورات للوصول إلى إتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب إلا أنها تعثرت خلال فترة التسعينيات بسبب ما يعرف بحرب الخليج . و بعد العديد من المشاورات وقع وزراء الداخلية العرب إتفاقية موحدة لمكافحة الإرهاب تحت مسمى **"الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب"**[19]، و تشير ديباجة الإتفاقية إلى أن الدول العربية الموقعة قد أبرمتها إلتزاما منها بالمبادئ الأخلاقية و الدينية السامية ، و لا سيما أحكام الشريعة الإسلامية ، و كذا بالتراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف و الإرهاب ، و تدعو إلى حماية حقوق الإنسان . و هي الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي و أسسه و التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام ، و إلتزاما بميثاق جامعة الدول العربية و ميثاق الأمم المتحدة و جميع العهود و المواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المتعاقدة في هذه الإتفاقية طرفا فيها، و تأكيدا على حق الشعوب في الكفاح ضد الإحتلال الأجنبي و العدوان بمختلف الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها .

و تعرف الإتفاقية في مادتها الأولى الفقرة الثانية الإرهاب بأنه " **كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة ، أو إحتلالها أو الإستلاء عليها ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر**".

تضيف الإتفاقية بالفقرة الثالثة من المادة الأولى بأن الجريمة الإرهابية هي "**أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياه أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي ، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الإتفاقيات التالية عدا ما إستثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها** [20]".

تعد هذه الإتفاقية من الخطوات الهامة في مجال التعاون العربي لمكافحة الإرهاب ، إلا أن التعريف الوارد صلب المادة الأولى عن الإرهاب ورد فضفاضا للغاية ، إضافة إلى أن الإتفاقية ربطت تجريم الأعمال الإرهابية بالتشريعات الداخلية للدول الأعضاء ، و التي يتحدد بموجبها ما يعد أو لا يعد من قبيل الأعمال الإرهابية، و تميز الإتفاقية بين أعمال العنف المشروعة و المنطوية تحت حق تقرير المصير للشعوب و المنصوص عليها ضمن مبادئ القانون الدولي و بين الأعمال الإرهابية ، و تستثني منها كل عمل يمس بالوحدة الترابية ، أي بمعنى إستثناء الحركات الإنفصالية من الكفاح المسلح المشروع [21].

خامسا: إتفاقيات مجلس التعاون الخليجي

كما كثفت دول مجلس تعاون الخليج العربي مساعيها رغبة في الوصول إلى إستراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب ، حيث بعد العديد من المشاورات و الإجتماعات أبرمت في ماي 2004 الإتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب بهدف التعاون و تنسيق الجهود فيما بينها لمحاربة الإرهاب.

و تؤكد ديباجة الإتفاقية على إلتزام دول مجلس التعاون الخليجي بالمبادئ الدينية و الأخلاقية و التراث الحضاري و الإنساني للمجتمع الدولي و الأمتين العربية و الإسلامية و قيم و تقاليد المجتمع الخليجي، و التي تدعو جميعها إلى نبذ العنف و الإرهاب بكل أشكاله و صوره ، و تؤكد على الإلتزام بالمواثيق الدولية بما فيها ميثاق جامعة الدول العربية و ميثاق الأمم المتحدة .كما تؤكد على أن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي ظرف أو باعث أو غاية ، و بالتالي يجب مكافحته بجميع أشكاله و مظاهره بغض النظر عن أساسه و أسبابه و أهدافه ، و تأكيدا على حق الشعوب في الكفاح ضد الإحتلال الأجنبي و العدوان بمختلف الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها .

و تعرف الإتفاقية في مادتها الأولى الفقرة الثانية الإرهاب بأنه " **كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه او أغراضه ، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة أو الخاصة ، أو إحتلالها أو الإستلاء عليها ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر**"، و تضيف المادة في فقرتها الثالثة معرفة الجريمة الإرهابية بأنها ""**أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على ممتلكاتها أو مصالحها أو رعاياها أو ممتلكاتهم يعاقب**

عليها قانونها الداخلي ، كذلك التحريض على الجرائم الإرهابية أو الترويج أو تحبيذها ، و طبع أو نشر أو حيازة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ، و كانت تتضمن ترويجا أو تحبيذا لتلك الجرائم ."

كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الإتفاقيات التالية عدا ما إستثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها [22]."

يتضح من خلال الإتفاقية تأثر دول مجلس التعاون الخليجي بالإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998، حيث إقتبست تعريف كل من الإرهاب و الجريمة الإرهابية مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة ، غير أن الإختلاف بين الإتفاقيتين يكمن في كون إتفاقية مجلس التعاون الخليجي عززت سبل التعاون الأمني بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب و ألياته و التدابير الواجب إتخاذها.

يعد التعاون الدولي الوسيلة المثلى لإحتواء ظاهرة الإرهاب و مكافحتها ، و هذا من خلال ما تبرمه الدول من إتفاقيات تحت مظلة المنظمات الدولية سواء+ ذات الصبغة العالمية أو الإقليمية ، و التي تهدف أساسا إلى إدانة الإرهاب بكل أشكاله و مظاهره و أغراضه و تعزيز سبل التعاون الدولي وصولا لإستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب و الحد من تناميه.

و مع تصاعد حدة و خطر الأعمال الإرهابية سارع المجتمع الدولي الى إبرام العديد من الإتفاقات الدولية سعيا لتكريس الأمن و السلم الدوليين. و رغم تعدد الإتفاقات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب كما سبق و ذكرت إلا أنها تجنبت وضع تعريف محدد و دقيق للمقصود بالإرهاب و الجريمة الإرهابية ، و إعتمدت الإتفاقيات أحيانا أسلوب تعداد بعض الجرائم حصرا ، و إعتبرتها ضمن مفهوم الإرهاب، و هو ما سمح بإخراج العديد من الجرائم من دائرة الإرهاب لا لشيء سوى انها لم تذكر ضمن هذا النوع من الجرائم ، و في أحيانا أخرى لجأت لمصطلحات فضفاضة أخذ معها الإرهاب مفهوما واسعا للغاية بل شابه الغموض إلى جانب العمومية ما جعل العديد من الجرائم تدخل ضمن الأعمال الإرهابية دون أن تكون لها صلة بها . إضافة إلى أن العديد من الإتفاقيات لم تميز بين اعمال العنف التي تنطوي تحت مفهوم الكفاح المسلح و المقاومة لتقرير المصير وفقا لمبادئ القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة و أعمال العنف التخريبية و التي تهدف إلى ترويع المواطنين و إلحاق الخسائر بإقتصاديات و أمن الدول.

المبحث الثاني : تأثر مفهوم الإرهاب في التشريعات الوطنية بالمرجعيات و الخلفيات الخاصة بكل دولة

إستجابة للإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب عدلت الدول من منظومتها القانونية مسايرة لها ، حيث عدلت العديد من الدول تشريعاتها العقابية للتماشى و نصوص الإتفاقيات الدولية فضّمنتها نصوصا و أحكام تجرم الأعمال الإرهابية و تحدد العقوبات المقررة لها، و سنت دول أخرى تشريعات خاصة تتعلق بالجرائم الإرهابية ، و هذا لتتماشى المنظومة القانونية للدول مع السياسة الجنائية الدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

و إن إتفقت الدول حول خطورة الأعمال الإرهابية و ضرورة تجريمها ، إلا أنها إختلفت في تحديد مفهوم الإرهاب و التدابير المقررة لمكافحته، و نميز في هذا بين منظور الدول الغربية للإرهاب و بين ما ذهبت إليه الدول العربية -من خلال التالي :

المطلب الأول : مفهوم الإرهاب بالتشريعات الغربية

شهدت الدول الغربية (بريطانيا ، فرنسا ، و أمريكا)منذ عقود أعمال عنف تخريبية كبدتها خسائر مهولة ، ما إضطرها لتعديل منظومتها التشريعات لمكافحة الظاهرة . و مع تصاعد حدة و عنف الأعمال الإرهابية و دمويتها و إستهدافها للقواعد الإقتصادية للدول إستلزم ذلك التشدد في تعامل التشريعات الغربية مع الأعمال الإرهابية سواء من حيث إتساع مفهوم الإرهاب أو من حيث التدابير و العقوبات المقررة ، لتصبح مكافحة الإرهاب هوسا سواء داخل دولها أو خارجها ، و نبين ذلك على النحو التالي:

أولا: التشريع البريطاني

عرفت بريطانيا الإرهاب منذ زمن ، حيث تعود الجذور التاريخية للإرهاب في بريطانيا إلى أعمال عنف الجيش الإيرلندي (I.R.A)و جيش التحرير الإيرلندي (I.N.L.A) . و قصد مواجهة تنامي الأزمة الإرهابية أصدر المشرع البريطاني العديد من النصوص القانونية الخاصة الهادفة إلى قمع الأعمال الإرهابية و الحد منها ، و من ضمن التشريعات المتعلقة بالإرهاب قانون مكافحة الإرهاب الصادر سنة 1976 ، و الذي يعرف الإرهاب على أنه " **إستخدام العنف لتحقيق غايات سياسية ، بما في ذلك كل إستخدام للعنف إشاعة أو خلق الخوف لدى العامة أو لدى جزء منهم**".كما أصدر المشرع البريطاني سنة 1989 قانون منع الإرهاب و الذي جرم العديد من الأعمال سيما المتعلقة بتمويل الإرهاب و عدم الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإرهابية[23] .

كما صدر أيضا سنة 2000 قانون الإرهاب و هو ما يعد نقطة تحول هامة في السياسية البريطانية لمكافحة الإرهاب ، حيث يعرف الإرهاب على انه

"1. يقصد بالإرهاب في هذا القانون القيام أو التهديد بالقيام بعمل عندما :

- **يقع العمل في إطار الفقرة الثانية من هذه المادة**
- **يقصد به التأثير على الحكومة أو ترويع الجمهور أو طائفة منه،**
- **يكون بغرض خدمة قضية سياسية أو دينية أو إيديولوجية ،**

2. يقع العمل في إطار هذه الفقرة إذا كان :

- **ينطوي على عنف جسيم ضد شخص ،**
- **يتضمن إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات ،**
- **يعرض للخطر حياة شخص أخر غير الذي إرتكبه،**
- **يمثل خطرا جسيما على صحة أو أمن الجمهور أو طائفة منه.**
- **مصمم لتعطيل نظام إلكتروني أو إدخال خلل فيه بشكل يمثل خطرا جسيما.**

3. القيام أو التهديد بالقيام بعمل من الأعمال الواردة في الفقرة السابقة يعد إرهابا إذا كان يتضمن إستخدام متفجرات أو سلاح ناري سواء كانت الفقرة 1-ب من هذه المادة مستوفاة أم لا ،

4. في هذه المادة

- **الإرهاب يشمل العمل خارج بريطانيا،**
- **الإشارة إلى أي شخص أو ممتلكات هي إشارة إلى أي شخص أو ممتلكات أينما كان موقعهم.**
- **الإشارة إلى الجمهور تشمل الإشارة إلى جمهور دولة أخرى غير المملكة المتحدة أيضا ،**
- **يقصد بالحكومة حكومة المملكة المتحدة أو أي جزء من المملكة المتحدة أو حكومة أية دولة أخرى غير المملكة المتحدة ."**[24]

و هو ذات التعريف الوارد بالقانون الصادر سنة 2001 و المتعلق بالأمن و مكافحة الإرهاب ، غير أن هذا التعريف ورد عاما للغاية حيث أدرج تحت مفهوم الإرهاب كافة أعمال العنف مهما كانت وسائلها و أهدافها. هذا إضافة إلى الإمتداد الدولي للقانون ،و الذي زاد من إتساعه حيث تنص الفقرة الرابعة من المادة الاولى على تطبيق أحكام هذا القانون داخل الأراضي البريطانية أو خارجها و هذا ضمانا لفاعلية سياسة مكافحة الإرهاب.

ثانيا : التشريع الأمريكي

عرف مفهوم الإرهاب عناية خاصة بتشريعات الولايات المتحدة الأمريكية و أيضا من قبل مصالحها العامة ، و هذا بالنظر لما يشكله الإرهاب من خطر على أمنها و إستقرارها، حيث يعرفه القانون الصادر سنة 1984 و المتعلق بمكافحة الإرهاب بأنه" **كل نشاط يتضمن عملا عنيفا أو خطيرا يهدد البشرية و يمثل إنتهاكا للقوانين الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو أية دولة أخرى و يهدف إلى نشر الرعب و القهر بين السكان المدنيين أو التأثير على سياسة دولة ما بممارسة الرعب أو القهر أو التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق الإغتيال أو الإختطاف**".

كما ورد في قانون 1987 المتضمن قمع الأعمال الإرهابية تعريف العمل الإرهابي" **تنظيم أو تشجيع أو المشاركة في أي عمل عنف دنيء أو تخريبي يحتمل أن ينتج عنه أو يتسبب في موت أو إحداث أضرار خطيرة و جسيمة لأشخاص أبرياء ليس لهم أي دور في العمليات العسكرية. "**[25]

و من خلال النصين يتضح مدى إتساع مفهوم الإرهاب حيث يعد من الأعمال الإرهابية أعمال العنف أو تنظيمها أو تشجيعها أو المشاركة في أي عمل عنف ، و لم يتقيد المشرع بالأعمال الإرهابية التي تتم داخل إقليم الولايات المتحدة الأمريكية بل تجاوز ذلك إلى أي دولة اخرى.

و قد شهدت السياسية الأمريكية لمكافحة الإرهاب منعرجا حاسما بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ، حيث إتخذت الإدارة الأمريكية العديد من التدابير و الإجراءات تدعيما للإستراتيجياتها الأمنية ، و صدر في هذا السياق العديد من النصوص التشريعية لتعزيز قدرة السلطات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب ، من ضمنها قانون باتريوت الصادر في اكتوبر 2001 ، و المتعلق بمكافحة الإرهاب ، حيث تعرف المادة 802 منه الإرهاب على أنه ""**أي فعل يرتكب داخل الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن أفعالا خطيرة على حياة الإنسان تشكل إنتهاكا للقوانين الجنائية للولايات المتحدة الأمريكية أو أية دولة ، و يبدو منها قصد ترويع و إجبار شعب مدني أو التأثير على**

سياسة حكومة بالترويع و الإجبار أو التأثير على سلوك حكومة ما من خلال الدمار الشامل أو الإغتيال أو الخطف."[26]

من خلال إستقراء ما ورد من تعاريف للإرهاب بتشريعات الولايات المتحدة الأمريكية سيما المتعلقة بمكافحة الإرهاب يلاحظ حتما مدى تأثر المشرع بأعمال العنف سواء التي مست الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد الدول الأخرى ، حيث عرف مفهوم الإرهاب تطور ملحوظ ، تطور إرتبط بخطورة الأعمال الإرهابية و خطورة تناميها ، ما دفع المشرع إلى التوسع في مفهوم الإرهاب إلى حد تجاوز تجريم أعمال العنف إلى تجريم تشجيع أو تمويل الإرهاب ، و إزداد التخوف من الأعمال الإرهابية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ليتسع مفهوم الإرهاب أكثر و تزداد معه صلاحيات الأجهزة الأمنية بشكل أكبر ، حيث يعتبر أي إعتداء داخلي أو خارجي على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية إرهابا يستوجب الرد عليه و لو بإستعمال القوة للقضاء عليه.

مما سبق يتضح تدرج تشريعات الدول الغربية في تعاملها مع الظاهرة الإرهابية ، فمع تصاعد وتيرة و حدة أعمال العنف و تنامي خطورتها على الإستقرار الأمني و الإقتصادي للدول كان لزاما على الدول الغربية إنتهاج سياسية جديدة تكيفا مع تطور الجريمة الإرهابية .

لم تعد تمثل الأعمال الإرهابية جريمة يمكن معالجتها بموجب التشريعات العقابية العادية شأنها في ذلك شأن أي جريمة أخرى ما إستوجب التشدد في التعامل مع هكذا جرائم ، و في هذا الشأن أفردت عدد من الدول الغربية تشريعات خاصة تتعلق بمكافحة الإرهاب كما هو الحال بكل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية في حين خصصت دول أخرى كفرنسا فصلا خاصا يتعلق بالجرائم الإرهابية ضمن تشريعاتها العقابية .

و مع تزايد المخاوف من الأعمال الإرهابية توسعت التشريعات الدول الغربية في تحديد مفهوم الإرهاب ، ليرد مفهوم الإرهاب عاما و شاملا لكافة أعمال العنف مهما كانت وسائله و أهدافه ، هذا إضافة إلى تجريم تشجيعه أو تمويله بأي وسيلة كانت. و إثر احداث 11سبتمبر 2001 تزايدت المخاوف أكثر و أخذت سياستها في مكافحة الإرهاب منحى خطير ليطال تطبيقها تشريعاتها الداخلية خارج إقليمها الوطني .

المطلب الثاني :مفهوم الإرهاب بتشريعات الدول العربية

لم تكن الدول العربية بمنأى عن أعمال العنف و التخريب التي طالت دول العالم ، فقد تضررت الدول العربية و لازالت من الإرهاب منذ أواخر الثمانينات ، و حماية لإستقرارها و أمنها أصدرت العديد من النصوص التشريعية لمكافحة الظاهرة و الحد من تناميها ، ونفصل في ذلك على النحو الأتي:

أولا: التشريع المصري .

على غرار العديد من الدول العربية تعرضت مصر خلال العقود الفارطة إلى موجة عنف شديد من قبل الجماعات الإرهابية أضرت بإقتصادها بشكل بالغ و زعزت الإستقرار الأمني و الإجتماعي للدولة ، و إزاء إستمرارية أعمال العنف وتزايد حدتها و خطورتها لم يكن للمشرع المصري إلا أن يتدخل من خلال العديد من النصوص التشريعية .

و قد عرف المشرع المصري الإرهاب من خلال قانون العقوبات المعدل بموجب القانون رقم 97 لسنة 1992، حيث نصت المادة 86 منه "" **يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل إستخدام للقوة أو العنف أو التهديد او الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع و أمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالإتصالات أو المواصلات أو الاموال أو المباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين و اللوائح**"[27]

يتضح من خلال نص المادة 86 أن المشرع المصري أورد تعريفا فضفاضا و عاما للغاية للإرهاب، فالعديد من المصطلحات غير الدقيقة مثل : **الإخلال بالنظام العام ، تعريض سلامة المجتمع و أمنه للخطر** ..،ما أسفر عنه عدم التحديد الدقيق للجريمة الإرهابية و عدم تمييزها عن غيرها من الجرائم. ما يسمح أن تنطوي تحت مفهوم الإرهاب العديد من الجرائم دون أن يكون لها صلة بالإرهاب .

ثانيا: التشريع الجزائري :

مرت الجزائر خلال فترة التسعينيات بحالة من عدم الإستقرار الأمني و الإضطراب، تبعتها أعمال عنف خطير إستهدفت مؤسسات الدولة و أمن المواطنين ، ما دفع المشرع للتدخل من خلال العديد من النصوص التشريعية و التي تتضمن إجراءات و تدابير إستثنائية حماية لأمن المواطنين و لسير الحسن لمؤسسات الدولة و إستقرار الأوضاع، حيث صدر خلال هذه الفترة المرسوم الرئاسي رقم 92-44 و المتضمن إعلان حالة الطوارئ [28]، كما صدر خلال هذه الفترة أيضا المرسوم التشريعي رقم 92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب و التخريب[29] ، و الذي تضمن في مادته الأولى تعريف الإرهاب على أنه" **يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا ، في مفهوم هذا المرسوم التشريعي كل مخالفة تستهدف أمن الدولة و السلامة الترابية ، و إستقرار المؤسسات و سيرها العادي ، عن طريق أي عمل غرضه الأتي:**

- **بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو من إنعدام الأمن من خلال الإعتداء على حياة و سلامة الأشخاص،**
- **عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق و الساحات العامة ،**
- **الإعتداء على المحيط و على وسائل المواصلات و التنقل و الممتلكات العمومية و الخاصة و الإستحواذ عليها وإحتلالها دون مسوغ قانوني ، و تدنيس القبور أو الإعتداء على رموز الجمهورية ،**
- **عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الإعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها ، أو عرقلة تطبيق القوانين و التنظيمات."**

جاء هذا التعريف إستجابة لحالة عدم الإستقرار الأمني و الإضطرابات الخطيرة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة ، ما يفسر توسع المشرع في تحديد أعمال العنف التي تدخل تحت طائلة الإرهاب معتمدا في ذلك معيار الغاية لتحديدها . و تراجع المشرع الجزائري بعد ذلك عن القانون 92- 03 بموجب الأمر 95-11[30]، و بموجب هذا الأمر أدرج تجريم الإرهاب ضمن أحكام قانون العقوبات تحت عنوان الجرائم الموصوفة بأعمال إرهابية و تخريبية إقتداءا بنظيره الفرنسي [31]، و قد ورد بالمادة 87 مكرر منه تعريف للإرهاب حيث جاء فيها "" **يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا**

، في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية ، و إستقرار المؤسسات و سيرها العادي ، عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

- **بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو من إنعدام الأمن من خلال الإعتداء المعنوي او الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم،**
- **عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق و التجمهر أو الإعتصام في الساحات العمومية ،**
- **الإعتداء على رموز الأمة و الجمهورية و نبش أو تدنيس القبور .**
- **الإعتداء على وسائل المواصلات و التنقل و الملكيات العمومية و الخاصة و الإستحواذ عليها وإحتلالها دون مسوغ قانوني ،**
- **الإعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو البيئة الطبيعية في خطر ،**
- **عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة و الحريات العامة و سير المؤسسات المساعدة للمرفق العام،**
- **عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الإعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها ، أو عرقلة تطبيق القوانين و التنظيمات."**

يتشابه هذا التعريف مع التعريف الوارد بالمرسوم 92-03 إلى حد ما ، غير أن المشرع بالنص الجديد أدخل العديد من التعديلات حيث وردت بعض الفقرات اكثر تفصيلا و دقة ، كما أضاف عدد من الأعمال مثل : التجمهر أو الإعتصام في الساحات العمومية ، نبش القبور ، عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة و الحريات العامة و سير المؤسسات المساعدة للمرفق العام، لتدخل تحتى مسمى الأعمال الإرهابية التخريبية ، و من خلال ذلك يتبين مدى إتساع مفهوم الإرهاب و عدم تحري الدقة في تحديده .

تصدت تشريعات الدول العربية للجرائم الإرهابية من خلال العديد من النصوص القانونية ، حيث عالجت النصوص الظاهرة الإرهابية من خلال تجريم أعمال العنف المشكلة لها و تحديد سبل و أليات مكافحتها و العقوبات المقررة لها، كما ورد ضمنها أيضا تحديد مفهوم الإرهاب ، حيث عرفت جل التشريعات العربية الإرهاب من خلال النص على الأعمال المكونة للجريمة الإرهابية و إتسم تعريفها بالعمومية حيث لم تتحرى الدقة ماجعل من مفهوم الإرهاب واسع للغاية و يبرر ذلك بمحاولة إحتواء التطور السريع للجريمة الإرهابية . و تميزت التشريعات الدول العربية عن نظيرتها في الدول الغربية بإلتزامها بمبدأ الإقليمية فلم تتناول تطبيق نصوص القانونية خارج إقليمها .

الخاتمة

يعد الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد أمن و إستقرار المجتمع الدولي ،خطر يتنامى في ظل التطور السريع الذي يشهده العالم اليوم ، و رغم كل المساعي و جهود المجتمع الدولي لقمع الأعمال الإرهابية و الحد من تناميها إلا أن إختلاف الرؤى و المصالح السياسية و الإقتصادية للدول إنعكس سلبا على فعالية مكافحة الظاهرة و الحد من تنامي مخاطرها، ما يسمح بالقول أن غياب تعريف دقيق و موحد للإرهاب هو نتاج هذا الإختلاف الذي يعيشه المجتمع الدولي اليوم.

فعدم التحديد الدقيق لمفهوم الإرهاب و ضبط إطاره القانوني جعله يتقاطع مع مفاهيم أخرى قريبة منه شكليا ، حيث يسعى كل إتجاه دولي إلى تطويع و تمييع المفاهيم بالشكل الذي يخدم مصالحه و يخدم أهدافه . فأعمال العنف التي تستهدف الإطاحة بإقتصاد الدول و ترويع المواطنين الأبرياء لا تستوي و تلك التي تتم من قبل الحركات التحريرية لتقرير مصير الشعوب و المنصوص عليها ضمن ميثاق الأمم المتحدة في مادتها الأولى ، علما أنه لا يمكن إعتبار الإنتهاكات التي تقوم بها بعض المليشيات و العصابات على انها أعمال مقاومة لمخالفتها للمستقر عليه في الإتفاقات ، و المواثيق الدولية خاصة ما تعلق بإحترام تقاليد الحروب ،و أعرافها، و عدم الإعتداء على المدنين ، فالإعتراف بشرعية المقاومة في القانون الدولي لا يتضمن حتما الإعتراف بشرعية نشاطاتها لاسيما تلك التي تتعلق بقتل المدنين و خطفهم و تدمير الممتلكات .

كما تعد أيضا مسألة الإقرار بإرهاب الدولة و التفصيل فيها من المسائل الإختلافية ، فقد تحاشت النصوص القانونية تحديد هذا المفهوم والتفصيل فيه ما عزز الأنظمة الديكتاتورية و الداعمة للإرهاب، فالدولة تمارس الإرهاب من خلال ما تملكه من وسائل و أجهزة أمنية و عسكرية و ما تحتكره من سلطات سواء على المستوى الداخلي أي على المواطنين المقيمين داخل إقليمها أو على المستوى الدولي من خلال تلك الأعمال العسكرية و الشبه عسكرية ضد دولة أخرى فتخالف بهذا الأحكام المستقرة عليها في القانون الدولي.

إن الغموض الذي يكتنف مفهوم الإرهاب و تباين المواقف الدولية حول تحديده بشكل دقيق كان له بالغ الأثر على عديد المستويات سيما في ما تعلق بإنتهاك حقوق الإنسان و المساس بسيادة الدول ، فالحرب على الإرهاب التي تشنها الدول الكبرى خدمة لمصالحها التوسعية و الإقتصادية ، و إنتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة من تعذيب و إعتقال تحت غطاء مكافحة الإرهاب ، هي نتيجة لعمومية مفهوم الإرهاب و عدم تحديد عناصر الجريمة الإرهابية و تميزها عن ما قد يتقارب معها من مفاهيم .

إن الأزمة التي يعيشها المجتمع الدولي اليوم تستدعي نبذ العصبيات و الإختلافات و تقديم المصلحة العامة عن المصالح الخاصة ، فعدم توصل المجتمع الدولي لتعريف قانوني دقيق لا يعكس صعوبة ذلك و إستحالته بل يعكس مدى إختلاف وجهات النظر حول مفهوم الإرهاب و الجريمة الإرهابية و إختلاف رؤاها ، إختلاف تحكمه المصالح السياسية و الإقتصادية و الخلفيات الدينية و الإيديولوجية .

و في هذا رأيت أنه من الضروري مراعاة التوصيات التالية :

- تكثيف الجهود الدولية وصولا إلى إتفاق يتضمن تحديد دقيق و شامل لمفهوم الإرهاب مراعيا كافة جوانبه الجوهرية بحيادية تامة أي دون ربط الظاهرة بدين معين أو بطائفة منه أو بحضارة أو بعرق ،
- تمييز ظاهرة الإرهاب عن غيرها من المفاهيم ضمانا لفعالية مكافحته ، سيما ما تعلق بالكفاح المسلح و المنصوص عليه ضمن المعاهدات الدولية و ميثاق الأمم المتحدة.
- تجريم إرهاب الدولة سواء على المستوى الداخلي كالتعذيب و الإعتقال و الإغتيال ....، أو على المستوى الدولي من خلال دعم و تمويل الأعمال الإرهابية بدول أخرى .
- الإلتزام بإحترام حقوق الإنسان و سيادة الدول و المنصوص عليها صلب المواثيق الدولية ، دون التذرع بالحرب على الإرهاب.

الهوامش

[1] يعود إبرام إتفاقية عصبة الأمم لقمع و مكافحة الإرهاب إلى حادث الإعتداء الإرهابي بتاريخ 1934/10/09 في مارسيليا ، حيث إغتيل الملك ألكسندر الأول ملك يوغسلافيا، و لويس بارتو الوزير الأول الفرنسي ، على يد مجموعة إرهابية تنتمي إلى منظمة الإستادا المقدونية الإنفصالية ، و على إثر هذه الحادثة دعت فرنسا عصبة الأمم إلى ضرورة إبرام إتفاقية تتعلق بمكافحة الإرهاب ، و تقدم وزير الخارجية الفرنسي في جلسة 10 ديسمبر 1934 إلى السكرتاريا العامة لعصبة الأمم مشروع إتفاقية بشأن تجريم الإرهاب ، و تعد هذه الحادثة نقطة تحول في مسار المجتمع الدولي وأول خطوة دولية لمكافحة الإرهاب .

[2] مسعد عبد الرحمان زيدان، الإرهاب في ضوء أحكام القانون الدولي العام ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، مصر،2007، ص69.

[3] من ضمن الإتفاقيات المبرمة تحت مظلة الأمم المتحدة :

- **إتفاقية عام 1963 بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات (إتفاقية طوكيو) بشأن سلامة الطيران،**
- **إتفاقية سنة 1970 بشأن قمع الإستيلاء غير المشروع على الطائرات (إتفاقية لاهاي) بشأن إختطاف الطائرات،**
- **إتفاقية سنة 1973 بشأن منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، بشأن الإعتداءات على كبار المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين،**
- **الإتفاقية الدولية لسنة 1979 بشأن مناهضة أخذ الرهائن ("إتفاقية مناهضة أخذ الرهائن")،**
- **إتفاقية سنة 1980 بشأن الحماية المادية للمواد النووية ("إتفاقية المواد النووية") بشأن حيازة المواد النووية و إستخدامها بشكل غير مشروع،**
- **الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، لسنة 1997،**
- **إتفاقية سنة 1991 بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها تنص على التمييز الكيميائي لتيسير كشف المتفجرات البلاستيكية، لمكافحة تخريب الطائرات،**
- **الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، لسنة 1999.**

لتفصيل أكثر حول إتفاقيات الامم المتحدة راجع الموقع: **http://www.un.org/ar/sc/ctc/laws.html**

[4] أنظر تقارير لجنة القانون الدولي التالية :

A/9028(1973), A/32/37(24/04/1977),A/34/37(17/04/1979)

[5]أحمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي و الإتفاقيات الدولية و قرارات الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص147.

[6]يعمل مجلس الأمن على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع الأعمال الإرهابية والتصدي لها، من خلال هيئاته الفرعية، والتي تضم لجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة المنشأة عملا بالقرارات 2253/1989/1267، فضلا عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. و تتولى كيانات مختلفة دعم أعمال هذه اللجان؛ وفي حين أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تتولى تنفيذ قراراتها المتعلقة بالسياسات وتكليف خبراء بإجراء تقييمات لقدرات الدول الأعضاء، فإن لجنة القرار 1267 تعتمد على فريق الرصد.

من ضمن قرارات مجلس الأمن :

- قرار مجلس الأمن رقم 1368 ، إتخذه المجلس في جلسته رقم 4370، المنعقدة في 12 أيلول/سبتمبر 2001، المتضمن إدانة أحداث 11سبتمبر2001
- قرار مجلس الأمن رقم 1438 ، اتخذه المجلس في جلسته رقم 4370، المنعقدة في 14 أكتوبر 2002 ، المتضمن إدانة الأعمال الإرهابية الواقعة في جزيرة بالي – أندونيسيا.
- قرار مجلس الأمن رقم 1440 ، إتخذه المجلس في جلسته رقم 4632، المنعقدة في 24 أكتوبر 2002 ، المتضمن إدانة التهديدات التي يتعرض لها السلام و الأمن الدوليان نتيجة الأعمال الإرهابية .
- قرار مجلس الأمن رقم 1465 ، اتخذه المجلس في جلسته رقم 4606، المنعقدة في 13 فيفري 2003 ، المتضمن إدانة الأعمال الإرهابية الواقعة في بوغاتا.
- قرار مجلس الأمن رقم 1530 ، إتخذه المجلس في جلسته رقم 4923، المنعقدة في 11 مارس 2004 ، المتضمن إدانة الأعمال الإرهابية الواقعة في مدريد –إسبانيا.

لتفصيل أكثر حول قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب أنظر الموقع:

http://www.un.org/ar/sc/ctc/resources/res-sc.html

[7]إعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجتمعة إستراتيجية عالمية لتنسيق جهودها لمكافحة الإرهاب في الدورة الستون للجمعية العامة و المنعقدة بتاريخ 08 أيلول سبتمبر 2006، وتتضمن الإستراتيجية توصيات عملية في أربعة مجالات رئيسية:

- معالجة الظروف المؤدية إلى إنتشار الإرهاب،
- منع الإرهاب ومكافحته،
- بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد،
- ضمان إحترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب.

لتفصيل أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/60 بتاريخ 08 أيلول سبتمبر 2006.

[8]الإتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب المبرمة في 27 جانفي 1977 ، دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 04 أوت 1978.
أنظر نص الإتفاقية بالموقع التالي :

https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/19770011/198308200000/0.353.3.pdf

[9]حددت المادة الأولى من الإتفاقية عددا من الجرائم التي تعد جرائم إرهابية بموجب الإتفاقية و هي :

- الجرائم التي وردت في إتفاقية قمع الإستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي عام 1970،
- الجرائم التي وردت في إتفاقية قمع جرائم الإعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال عام 1970،
- الجرائم الخطيرة التي تمثل إعتداء على الحياة او السلامة الجسدية أو حرية الأشخاص ذوي الحماية الدولية بما في ذلك المبعوثين الديبلوماسيين،
- الجرائم التي تتضمن الخطف و أخد الرهائن أو الإحتجاز غير المشروع للأفراد،
- جرائم إستعمال المفرقعات و القنابل و الأسلحة النارية و الرسائل المفخخة إذا كان هذاالإستخدام يهدد حياة الأفراد ،
- محاولة إرتكاب أي من الجرائم السابقة أو الإشتراك فيها.

[10]إنتقد إتجاه من فقهاء القانون الدولي الإتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب ، حيث يرون أن الإتفاقية لم تميز بين الإرهاب الدولي و الإرهاب الداخلي ، بالإضافة إلى أن الاتفاقية لم تعالج سوى جانبا واحدا من الإرهاب و هو الإرهاب ذو البواعث السياسية مستثنية بذلك الجرائم الإرهابية التي تتم دون أهداف سياسية ، و يضيف هذا الإتجاه أن الإتفاقية جاءت لتنظم أحكام تسليم مرتكبي الجرائم الإرهابية أكثر من كونها إتفاقية لتجريم الأعمال الإرهابية ذاتها .

[11]محمد رفعت ، المرجع السابق، ص 70.

[12]علاء الدين راشدي، المشكلة في تعريف الإرهاب، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006، ص73.

[13] أنظر نص الإتفاقية على الموقع :

https://www.coe.int/fr/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/196

[14]عبد الله سليمان سليمان، ظاهرة الإرهاب و القانون، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية، العدد الرابع، الجزائر، ديسمبر 1990، ص 921.

[15]أنظر نص الإتفاقية بالموقع: **http://cicte.oas.org/rev/en/documents/conventions/**

[16]علاء الدين راشدي، المرجع السابق، ص 65.

[17] أنظر نص الإتفاقية :

http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/backgroundexclusion.pdf

[18] أنظر نص الإتفاقية على الموقع :

http://www.unodc.org/tldb/pdf/conv_oau_1999_fr.pdf

[19]إرتطبت جهود و مساعي مجلس وزراء الداخلية العرب فيما تعلق بمكافحة الإرهاب بتطور الذي شهدته الظاهرة ، فقد كانت معالجة المجلس لظاهرة الإرهاب في عقد الثمانينات تأتي في إطار معالجته للجريمة عامة، لذلك لم يكد يفرد اجتماعاً خاصاً للإرهاب، بل كانت معالجته لهذه الظاهرة تتم في الغالب من خلال عرضها على جداول أعمال مؤتمرات مختلفة، و مع بداية فترة التسعينيات عرفت العديد من الدول العربية أحداثا دامية خلفت ضحايا أبرياء بالمئات ودمرت مرافق حيوية وعرضت مكتسبات الدول للخطر الفادح. لذا لم يكن من الغريب أن يكثف المجلس من أدواته لمكافحة الإرهاب في هذه الفترة بالذات، وأن يشهد النصف الثاني من عقد التسعينات تقنيناً واضحا لوسائل مكافحة الإرهاب.

و تعد الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب نتاج جهود و مساعي الدول العربية لذلك، حيث رسمت الإستراتيجية مجموعة من الأهداف تصب كلها في إطار مكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال، والحفاظ على أمن الوطن العربي، ووضعت مجموعة من الأطر والسياسات التي تسمح ببلوغ تلك الأهداف.

[20]صدرت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بقرار من مجلسي وزراء العدل و الداخلية العرب في إجتماعهما المشترك الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 22 أفريل 1998، و دخلت الإتفاقية حيز النفاذ بتاريخ 7ماي 1999.

أنظر نص الإتفاقية بالموقع :

https://www.unodc.org/tldb/pdf/conv_arab_terrorism.en.pdf

[21] تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من الإتفاقية على أن " لا تعد جريمة ، حالات الكفاح بمختلف الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الإحتلال الأجنبي و العدوان من أجل التحرر و تقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي ، و لا تعتبر من الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية ."

[22]أنظر وثيقة الأمم المتحدة الصادرة عن مكتب الجريمة و المخدرات اللمتضمنة دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربي و اليمن.

https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Study_CT_Legislation_Gulf_Yemen/Arabic.pdf

[23]محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان، 1999، ص 42.

[24]منتصر سعيد حمودة ، الإرهاب الدولي ، جوانبه القانونية و وسائل مكافحته في القانون الدولي العام و الفقه الإسلامي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر 2006، ص 300.

[25]محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 37.

[2626]محمد مؤنس محب الدين، تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب و تطوير أساليبها، مركز الدراسات و البحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2006 ، ص 80.

[27]عدل قانون المصري رقم 97 لسنة 1992 قانون العقوبات و الإجراءات الجنائية و هذا بإضافة مجموعة الجرائم الخاصة بالإرهاب إلى المدونة العقابية .

لتفصيل أكثر أنظر : محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة الإرهاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1994، ص 54.

[28]مرسوم رئاسي رقم 92-44، مؤرخ في 09 فيفري 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ ، جريدة رسمية عدد 10، منشورة بتايخ 09 فيفري 1992.

[29]مرسوم تشريعي رقم 92-03، يتضمن مكافحة الإرهاب و التخريب، مؤرخ في 30 سبتمبر1992، جريدة رسمية عدد 70، منشورة بتاريخ01أكتوبر 1992.

[30]أمر رقم 95-11، مؤرخ في 25فيفري 1995، يعدل و يتمم الأمر رقم 66-155، مؤرخ في 08 جوان 1966 يتضمن قانون العقوبات ، جريدة رسمية عدد 11 منشورة 1مارس 1995.

[31]كما هو الحال بالنسبة للمشرع الفرنسي فلم يفرد أيضا قانونا خاصا لمكافحة الإرهاب إنما عالج هذه المسألة ضمن نصوص قانون العقوبات و حدد حصرا الاعمال المشكلة للجريمة الإرهابية و أخضعها لقواعد أكثر صرامة . و بموجب القانون رقم 86-1020 لسنة 1986 يعرف المشرع الفرنسي الإرهاب على أنه " خرق للقانون ، يقدم عليه فرد من الأفراد ، أو تنظيم جماعي بهدف إثارة إضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب".

ترامب ونقل السفارة.. دوافع وواقع وعلاقات

تغير المشهد العالمي أم توافق في الرغبات

تامر نادي

صحفي وباحث سياسي

يخطأ من يظن أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية لدى الكيان الصهيوني من تل أبيب إلي القدس لم يكن قراراً مدروساً على كل المستويات سواء داخل الإدارة "الترامبية" أو مؤسسات صنع القرار الخارجي في واشنطون، أو حتى الدول الصديقة والحليفة لأمريكا!

وعلى الرغم من تفاجؤ المواطن العربي والإسلامي بالقرار، إلا أن واقع المسألة يختلف عند ساسة العرب وحكامهم، الذين تؤكد الشواهد.. أنه تم مناقشتهم في الأمر قبل إعلانه أو على الأقل تم تسريب المعلومة بصورة أو أخري لإعطائهم مهلة لحساب ردود الأفعال وتقييمها.

إلا أن عملية الصهر التي تتم داخل المنطقة العربية تتيح، وللأسف، تحطيم الثواب، وتكسير المسلمات. فالواقع يؤكد وبإلحاح مناسبة الإجراء شكلياً، حتى لو لم يتم تفعيليه على أرض الواقع، على الأقل في القريب العاجل، بمعني أن تفسيرات الإدارة الأمريكية ألمحت إلى أن تنفيذ القرار قد يستغرق سنتين أو ثلاث سنوات، وطبعاً لا عزاء للقضية الفلسطينية ولا للشعوب المغلوبة ... ولكن ما هي دوافع الأطراف المعنية بالمسألة لتمرير هذا القرار؟ وما هي تداعياته على شكل المنطقة العربية، وتأثيره القريب والبعيد على المسألة الفلسطينية؟

ترامب والمأزق الداخلي

لا يجب أن ننسي أن ترامب يفكر بعقلية "التاجر" قبل أن يكون سياسياً، ومن ثم فهو يهتم بإظهار نفسه بالمصداقية "سمعة التاجر" قبل "حنكة السياسي" المزين لأفعاله. ترامب الذي لم يستطع أن يمرر تعديلاته على قانون "أوباما كير"، ولا وعوده بوقف المهاجرين واللاجئين، ترامب الذي يتهم بإقامة علاقات سرية مع "الروس" العدول الأول للشعب الأمريكي "الحر"، ساعدته في الفوز بالانتخابات، وترك لها المجال للتوسع في العالم، ترامب الذي يهدد بالتخلي "الاقتصادي" عن دعم حلفاءه القدماء "حلف الناتو"، ترامب الذي يُستنزف جزء كبير من تفكيره في غزواته "التويترية" وصد هجمات مؤسسات إعلامية كبري تستغل كل شاردة وواردة في إظهاره مظهر "الفتي الأخرق"، لم يجد حليفاً لديه سوي لوبيين قويين أولهما أصدقائه من "تجار السلاح"، وثانيهما "اللوبي الصهيوني"، أضف إلي ذلك التقارب الفكري لدي الطبقة الوسطي من البيض الأمريكان البروتوستانت، الداعم الأول لفوز ترامب، مع المعتقدات اليهودية في مسالة أرض الميعاد وعدوة "المخلص" ليحكم العالم 1000 عام يسود خلالها السلام. كل تلك الأسباب

تجعل من ترامب راغباً في اتخاذ القرار بتطبيق قانون صادر من الكونجرس منذ 23عام، وتم تأجيله 43 مرة من قبل رؤساء جمهوريين وديمقراطيين على السواء، أضف إلى ذلك تواجد اللوبي اليهودي ذاته داخل إدارته وتكليفه لزوج ابنته اليهودي بملف الشرق الأوسط.

الكيان الصهيوني والهزائم الدولية

ظل الكيان الصهيوني ينعم بعشرية من الأمان الدبلوماسي بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني، القتال بين فتح وحماس، ما وجد فيه مصوغاً دبلوماسياً لادعاء عدم وجود طرف مجمع عليه من الفلسطينيين جدير بالجلوس على طاولة المفاوضات.

قبل ذلك وبعد انتزاع اعتراف الدولي "الضمني" بالقضية الفلسطينية، لم تجد سوى سياسة الاغتيالات وتصفية القادة الفلسطينيين لوقف عملية النزيف الدبلوماسي فلجأت إلي قتل عرفات وياسين وحاولت قتل مشعل وغيرهم الكثير، فكانت السياسة الصهيونية "اقتلوا كل العقلاء" .. وبالفعل مات العقلاء ونجحت إسرائيل في إحداث الانقسام الفلسطيني والذي استمر لعشر سنوات، استطاعت إسرائيل خلالها تغيير الصورة العالمية عن القضية الفلسطينية وإظهار الفلسطينيين كمجموعات متناحرة غير جديرة بالجلوس مع "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" للتفاوض حلو حل الدولتين، وسعت بكل جهدها إلى تغيير الطبيعة الديمغرافية والتوسع في بناء المستوطنات وطمس كل معالم الخرائط التي تضمنتها اتفاقية الحكم الذاتي.

هذا هو الكيان الصهيوني خلال عشر سنوات، توقف به الزمن في محطات استطاع الفلسطينيين تغيير جزئي بظروف اللعبة، فتم اقتناص معقد "دولة مراقب" داخل الأمم المتحدة، والانضمام لمحكمة العدل الدولية ومنظمة اليونيسكو، وإصدار قرار بتوثيق المواقع الإسلامية بالقدس، وكما ساهمت "المخابرات المصرية" بإرادة سياسية حقيقية في الجمع بين الطرفيين الفلسطينيين علي مائدة التفاوض والوصول إلي اتفاق "تفصيلي" حول إعادة اللحمة للفلسطينين، وإعلان تخلي حماس عن دعم إيران وقطر لها وتحررها من تأثيرهما، كل ذلك أضعف الموقف الصهيوني مما جعلها في حاجة ماسة إلي خطوة عملية لتحكم سيطرتها علي الأرض خاصة وأن البساط بات مهدداً بالسحب منها.

أدي التباين بين الموقف الأمريكي وبعض المواقف الدولية وخاصة الأوروبية تجاه تصورات التسوية النهائية للوضع في فلسطين المحتلة، واختلاف وجهات النظر بين حل الدولة الواحدة وحلة الدولتين، إلى مزيد من القلق لدي الكيان الصهيوني نتيجة تطورات الوضع، ما يستوجب اتخاذ مزيد من الإجراءات لتثبيت الوضع القائم، إن لم يكن زيادة المكاسب وتعزيز المواقف.

العربية منشغلون

أنهك "الربيع العربي" وما تبعه من إرهاصات الدول العربية الفاعلة، سواء الدول التي ذاقت "رحيقه" أو الدول التي تحملت تبعاته، وفتح جبهات صراع داخلية قادت إلى تغيير موازين القوي، وأتاحت الفرصة للطموح الفارسي للعب دور أكبر بل وتفتيت دول وإبادة أخري.

لم تستطيع الدول العربية خلال الفترة الماضية أن تتوحد حول موقف داخلي متماسك فضلاً أن تكون جبهة داعمة لقضية الفلسطينية، فانقسمت بين محور السعودية الإمارات الرافض لتبعات "الربيع العربي" ومحور "قطر إيران تركيا" المؤيد والداعم له. فضلا عن اختفاء التأثير المصري والعراقي والسوري كفاعلين لهم تاريخهم ومكانتهم في تفاعلات السياسات العربي وقيادة مسارات القضية الفلسطينية.

كما لعب تغير الدور الأمريكي في المنطقة، والذي تبلور بعد الاتفاق النووي الإيراني 5+1، متأثراً برغبة أمريكية قوية في التنازل عن جزء كبير من دورها في المنطقة واتجاهها شرقاً نحو البحر الأصفر، ما توافق مع رغبة إيرانية في زيادة نفوذها في المنطقة، فكان له أثر في مزيد من الأزمات في المنطقة، وهو ما قوبل بمحاولات تجميع الشتات العربي، والذي تشكل في النهاية في "التحالف العربي لمواجهة الإرهاب"، إلا أن سرعان ما أُضعف هذا التحالف بتغير الموقف القطري وانحرافها عن الإجماع الخليجي.

إلا أن المكاسب التي حققتها إيران وحلفائها في المنطقة ووقوع العراق وسوريا في قبضتها، واقتسامها النفوذ في اليمن، جعل الموقف العربي في مجمله يخضع لمراجعة في سلم الأولويات. حيث تصدر الخطر الإيراني المشهد وتراجعت المشكلة الفلسطينية خطورة إلى الوراء.

الحرب على الإرهاب

ظهرت داعش وأقامت "دويلة" وامتلكت قوة مفاجئة أظهرتها، وسواء دعمتها دول أو الجهات خارجية أم داخلية، تبقي الحقيقة الواحدة أنها أربكة المنطقة، وزادت من مشكلاتها، وأضعفت المحور السني في المنطقة لصالح المحور الشيعي، وكانت سبباً في إحياء التواجد الروسي للمنطقة، بعد انتهاؤه بنهاية ثمانينيات القرن الماضي، زادت من حدة الاحتقان الشيعي السني، وأعادت رسم خريطة التوزيع السكاني داخل كل من العراق وسوريا. وفى إطار إعادة ترتيب أولويات المنطقة، وإعادة تشكيل التحالفات، ما سمح بتوسيع دائرة العلاقات وإدخال حلفاء جدد نتيجة تبدل المواقف.

الخريطة الجديدة

كل هذه التفاعلات والدوافع وتبدل المواقف ورغبة الأطراف في حشد جبهات أكثر قوي في مواجهة التكتلات والمحاور المهددة للأمن العربي جعلت من الموقف العربي في حاجة إلي أن يتقارب، لو مرحليا، مع الكيان الصهيوني في مواجهة خطري إيران والإرهاب، وخاصة أن موقف القوتين العظميين "أمريكا وروسيا" غير متوافق مع مطالب الأمن العربي،

فتخاذل أمريكا في محاربة داعش وتغاضيها عن التمدد الإيراني في المنطقة، وانتهازية الجانب الروسي للأوضاع ليعزز تواجده في المياه المتوسطية، ويوسع من قواعده في سوريا، وطمعه في إنشاء قواعد جديدة في مصر أو ليبيا، جعل الموقف العربي حاجة إلى تنسيقات وتفهما مع الكيان الصهيوني.

ومن منطلق أن اليهود ليسوا بالعدو النزيه ولا الحليف الشريف، فقد سارعوا لاستغلال الفرصة وتحقيق مكاسب على حساب أزمة ترامب الداخلية وانهيار الأمن في المنطقة العربي، ورغبة منها بعد أن فشلت في تقويض المصالحة الفلسطينية الداخلية، فاعتبرت أن نقل السفارة الأمريكية سيجعلها تخرج القدس من أي مفاوضات للحل النهائي، وهو ما لن يستطيع أي مفاوض فلسطيني أن يقدمه.

تغيير قواعد اللعبة

من الأكيد أن الكرة الأن في الملعب الشعب الفلسطيني، فهو يملك الشرعية والسند القانوني، وخاصة بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "الاتحاد من أجل السلم"، وإن كان في الأصل هو توصية إلا أنه لا تنتفي عنه صفة الإلزام بالكلية، كما أن التأييد الدولي الذي شهده صدور القرار، سواء التصويت داخل مجلس الأمن على مشروع القرار الذي تقدمت به مصر واستخدمت أمريكيا ضده حق الفيتو، أو قرار الجمعية العامة بأغلبية 129 صوت، كل ذلك يوجب علي الفلسطينيين اتخاذ خطوات جادة وحاسمة وجريئة لتحقيق التسوية.

وكان موقف حماس غاية في النضج بعدم تصعيدها للأعمال العسكرية ضد الكيان الصهيوني، والذي كان سيعطي مصوغاً لشرعنة الأعمال الصهيونية، كما كان إعلان الرئيس محمود عباس بإنهاء دور الوساطة الأمريكية خطوة جيدة لإعادة تنسيق مسار الحل.

معضلة و حلول

تظل معضلة انحياز أمريكا الشديد لإسرائيل، وكونها هي القوة الوحيدة القادرة على الضغط على الكيان الصهيوني لتوقيع اتفاقية، وفي ظل غياب قرار الحسم العسكري، ما يستدعي أن نغير من أنفسنا ومن استراتيجيتنا، فعل القادة الفلسطينيين سرعة إتمام المصالحة وتوحيد الجبهة الداخلية، ثم وضع إطار للمقاومة يقوم علي جناحي عملية التحرر باستخدام تكتيكات التفاوض وخطط النضال المسلح معاً، دون التخلي عن أي منهما.

حل دولتين ليس حلاً عادلاً ولكنه حلاً معقولاً، في ظل غياب خيار الحسم كما أشرنا، وحل الدولة الواحدة لن يقبل به الكيان الصهيوني في ظل عنصريتها اليهودية، وما اشترطه الرئيس الفلسطيني محمود عباس من المساواة التامة في المواطنة "one man one vote"، لذا يجب أن يستمر النضال في الاتجاه الضاغط لوضع تسوية.

ورغم الوضع العربي البالغ السوء إلا أنه يجب على الدول العربي أن تدعم وبكل جهد، فإن هذا الدعم لا يمثل جانب قوة للقضية الفلسطينية فقط، بل للقضايا العربية الأخرى ذات العلاقات المتشابكة مع أمريكا والكيان الصهيوني.

ففي المسار السلمي علي الفلسطينيين الذهاب إلى محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بما يوثق الانتهاكات الصهيونية ويدعم زيادة التضامن العالمي مع القضية.

وفي المسار النضال الشعبي والمجتمعي، المنظمات العربية يجب أن تلعب دوراً في حشد الجبهات الداخلية وتقديم العون المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني في طريقه النضالي من أجل التحرر واستعادة الأرض والمقدسات.

إلا أن البداية لابد أن تأتى من الساحة الفلسطينية، وتاريخ النضال التحرري يؤكد أن الغلبة دائما لأصحاب الحق والأرض، وما الجزائر ولا جنوب إفريقيا منا ببعيد.

سيناريوهات النظام الدولي بعد 20 يناير 2017و إنعكاساتها على النظام الإقليمي العربي

أ.عربي لادمي محمد

أثارت نتائج انتخابات الرئاسة الامريكية بداية شهر نوفمبر الصارم، بفوز رجل الاعمال والملياردير "دونالد ترامب " وبرنامجه ورؤيته للسياسة الامريكية في ظل حكمه ، عدة تخوفات بخصوص نمط السياسة الخارجية الامريكية والذي يحسب على التيار الشعبوي ، هذه السياسة التي من الواضح انها ستغير ملامح عدة أنظمة إقليمية ،ويمكن ان تطال حتى النظام الدولي الحالي بشكل من الصعب التأكيد على نمط بعينه له .

تنعكس شخصية "ترامب" على سلوكه السياسي _حسب تصريحاته في الحملة الانتخابية السابقة_ رغم ان سيرته الذاتية خالية من الخبرة السياسية ، الا انه برايي سينجح في إدارة الولايات المتحدة الامريكية داخليا باعتماده لسياسة اقتصادية بديلة لسياسات سابقيه ما قد يكرس شرعيته ويزيد من رضى مواطنيه تجاهه. لكنه سيكون اكثر فشلا في إدارة السياسة الخارجية لهذه الدولة التي كانت الى عهد قريب فاعلا في إدارة أزمات الأقاليم والنزاعات الدولية .بعد التراجع الذي شهدته سياستها الخارجية في الاشهر الأخيرة ، خاصة في ظل الانسحاب من مستنقع الازمة السورية _ بسبب تلك الانتخابات ، ما كرس نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط وفرض الامر الواقع وتراجع الطرح الغربي لحل الازمة السورية.

اذا ماهي انعكاسات السياسة الخارجية الامريكية المرتقبة لترامب على النظام الدولي ؟

أولا :السياسة الخارجية الامريكية في الفكر الترامبي

انطلق "ترامب في حملته الانتخابية ،وحتى بعد انتخابه كرئيس للولايات المتحدة الامريكية ، من أفكار خارج القرن الواحد والعشرون_طبعا بالنسبة للساسة الغربيين_ ، من بينها:

- 1/ رفضه للاتفاقيات العالمية للتجارة ، والمناخ .، وبالتالي رفضه للعولمة بكل ابعادها .
- 2/ رفضه الاتفاقيات التجارية البينية بين الولايات المتحدة الامريكية وباقي الدول خاصة اتفاقيات "النافتا" والتي وسمها باتفاقية العار التي خلفها الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون ".
- 3/ رفضه للانفتاح الأمريكي على العالم خاصة ما يتعلق بدخول الأجانب ، وهدد بطرد اكثر من 2مليون مسلم في الو.م.أ ، والالاف من المكسيكين وإقامة جدار عازل على طول الحدود الامريكية _المكسيكية.
- 4/ رفضه للتقارب الامريكي الصيني الذي حدث في عهد باراك أوباما
- 5/ انحيازه تجاه روسيا متجاهلا كل الأطر _العرفية_المسيرة للنظام الدولي الجديد منذ 1990والذي هو صنيعة الولايات المتحدة الامريكية نفسها بعد الحرب الباردة ، واتخاذ العدو _صديق ، خاصة بعد اختياره "ريكس تيلرسون " الصديق المقرب لبوتين. وزيرا لخارجية حكومته المرتقبة .
- 6/ زيادة قوة الجيش الأمريكي والحد من التدخلات العسكرية في الإقليم التي تشهد توترا .

ثانيا :النظام الدولي ما بعد 20/يناير 2016

يعتبر وصول "ترامب " الى البيت الأبيض في 20يناير المقبل ، بوصلة تحول مرتقب للنظام الدولي، خاصة وان حكومة ترامب الجديدة بكوادرها كانت كانعكاس لشخصية"ترامب " وكذلك كتاكيد على رغبته في التغيير في السياسة الخارجية الامريكية .واذا ما نفذ "ترامب كل تهديداته في سياساته فاننا سنشهد نظام دولي وفقا لثلاث سيناريوهات :

أ/ نظام دولي ثنائي القطبية(الثنائية التعددية) جديد:

- يتميز هذا النظام بوجود قطبين غير تقليديين ، احدهما يتمثل في تحالف الو.م.أ، اليابان ، بريطانيا ،روسيا وايران، والأخر يتمثل في تحالف ، الاتحاد الأوروبي و الصين وتركيا .
- هذا النظام قد يعيد فكرة التحالفات العسكرية لكن بتوزيع جديد ، خروج الو.م الامريكية وبريطانيا من حلف الناتو .وبروز حلف جديد منافس له بقيادة الو. م الامريكية وبريطانيا .
- من ناحية أخرى وان تفكك حلف الناتو بخروج الو م أ وبريطانيا منه ، ودخول الو.م.أ في عزلة حسب طرح "ترامب"يمكن ظهور احلاف عسكرية جديدة براغماتية او بناء احلاف عسكرية حسب التهديدات الأمنية ضمن الأقاليم .
- زوال الصراع التقليدي الأيديولوجي الذي عاد للنظام الدولي منذ 2001، وتحول الصراع الى صراع اقتصادي بحت .
- بروز صراع جديد بين مؤيدي العولمة والرافضين لها بقيادة الو.م.أ وبريطانيا ضد الاتحاد الأوروبي.

ب/نظام ثنائي القطبية بدون الولايات المتحدة الامريكية ،

هذ النظام يحمل بعض مواصفات النظام (أ) عدى :

- عدم وجود الو.م.أ في أي من القطبين ، بسبب نظام العزلة الذي سيتبعه ترامب .
- بقاء حلف الناتو رغم خروج الو.م.أ وبريطانيا .
- ظهورحلف عسكري (بريطانيا ،روسيا)منافس لحلف الناتو.

ج/نظام متعدد الأقطاب :

1.يتميز هذا النظام في اصطفاف الدول الكبرى على ثلاث اقطاب :

* قطب يمثل : الو.م.أ وبريطانيا ، يمكن ان يشهد بروز حلف عسكري ، بعد خروجهما من الناتو .

*قطب يمثل الاتحاد الأوروبي ، مع بقاء حلف الناتو ممثلا له عسكريا .

*قطب يمثل روسيا والصين مع بروز حلف عسكري ثالث ممثل لهذا القطب .

2.استمرار الصراع الأيديولوجي (شيوعي – ليبرالي)

3.بروز صراع غربي- غربي (بين القطبيين الأوليين في هذا النظام).

ثالثا: انعكاسات سيناريوهات النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي .

رغم ضعف النظام الإقليمي العربي في النظام الدولي الحالي ، الا انه لن يزداد قوة في أي سيناريو للنظام الدولي المنتظر ، وذلك للأسباب التالية :

- تفكك الدول العربية المشكلة للنظام الإقليمي العربي وذلك منذ 2003
- انشغال الدول العربية بإعادة البناء بعد أزمات الحراك العربي التي ميزتها منذ نهاية 2010
- احتمالية إعادة تقسيم خارطة الإقليم العربي وفقا لمعطيات ما بعد الحراك العربي .
- تشرذم الدولة العربية _ ان فرضنا انها أعادة بناء ذاتها من جديد _ حسب الأقطاب في أي سيناريو محتمل للنظام الدولي وهو ما يعيق إعادة بناء النظام الإقليمي العربي .وقد اتضح ذلك جليا منذ تازم العلاقات الخليجية _الخليجية في ظل الازمة القطرية.

ما هي آليات المواجهة الفلسطينية بعد قرار ترامب؟

أ. يحيى قاعود

أثار إعلان دونالد ترامب Donald Trump غضب الفلسطينيين والعالم، وقوبل قرار اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل يوم 6 كانون الأول 2017م برفض عام دولي، وكذلك في هيئات الأمم المتحدة. خلافاً لأسلافه من الرؤساء الأمريكيين الذين أرجأوا تنفيذ القرار منذ عام 1995م تبنى بشكل علني الرواية الصهيونية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

في غضون ذلك، شكل اعتراف الراعي الأمريكي لعملية السلام "القدس عاصمة لإسرائيل" نهاية عملية التسوية السياسية عملياً، وإمكانية بدء نضال وطني فلسطيني باستراتيجيات جديدة مناهضة للدور الأمريكي والتغول الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

تداعيات قرار ترامب

في خطوة استباقية قبل قرار ترامب بشأن القدس بأيام محسوبة، أبلغت الخارجية الأمريكية السلطة الفلسطينية بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية. على صعيد آخر، اعتبر الكونغرس الأمريكي منظمة التحرير، منظمة إرهابية. وبعد تدخلات عربية ومفاوضات أجرتها القيادة الفلسطينية تقرر تأجيل إغلاق المكتب إلى تسعين يوماً، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إدغار فازكيز Edgar Vasquez في نوفمبر 2017م، "تم تقديم نصيحة لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية بأن يقصر نشاطاته على أمور مرتبطة بإنجاز سلام دائم وشامل، وإذا رأى الرئيس بعد تسعين يوماً أن الفلسطينيين ملتزمون بمفاوضات مباشرة وذات معنى مع إسرائيل، فيمكن رفع القيود عن منظمة التحرير ومكتبها في واشنطن".

في المجمل، إن رفضت السلطة أي قرار أمريكي، ولم تتجاوب مع مفاوضات السلام وفق الرؤية الإسرائيلية سيسحب الترخيص ويتوقف الدعم المالي، فقد أقر الكونغرس الأمريكي الأربعاء 1 ديسمبر 2017م، قانون ينص على خفض شديد لمساعدات قدرها 300 مليون دولار تقدمها سنوياً للسلطة. إذ يعتبر رفض الرئيس محمود عباس استقبال مبعوث ترامب مايك بينس Mike Pence رداً وتحدياً للإدارة الأمريكية. ولم يقتصر التهديد الأمريكي للفلسطينيين فحسب، بل توعد دونالد ترامب وسفيرته لدى الأمم المتحدة نيكي هالي Nikki Haley الدول التي تدعم الحقوق الفلسطينية وتطالب بإلغاء قرار ترامب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

منذ احتلال كامل الأراضي الفلسطينية عام 1967م، لم تتخل إسرائيل في أي مرحلة لاحقة عن القدس، وعكفت طوال هذه السنوات على تعزيز استيطانها الإحلالي في المدينة، من خلال رسم خرائط لطرد الفلسطينيين وزيادة المستوطنين في القدس، ومن ثم شرعنه الأمر الواقع من خلال قوانين عنصرية في البرلمان "الكنيست الإسرائيلي". واستغلت إسرائيل الأوضاع في المنطقة العربية، لتحقق تطلعاتها المستقبلية "إسرائيل الكبرى"، فمنذ ما يزيد عن عامين وهي تروج للسلام الإقليمي، والتحالف الإسرائيلي-العربي لمحاربة الإرهاب، وفي ذات الوقت استبعاد القضية الفلسطينية.

في هذا السياق، تروج الدبلوماسية الإسرائيلية للعالم بأن المنطقة العربية تقبل بقرار ترامب، وتسعى للحصول على اعترافات جديدة من دول العالم بأن القدس عاصمة لـ إسرائيل. حيث صرح بنيامين نتياهو في مقابلته مع شبكة CNN الإثنين 22 ديسمبر 2017م أن إسرائيل تجري اتصالات مع عدة دول بهذا الصدد. وفي هذا الصدد، أعلنت دولة غواتيمالا الأحد 24 ديسمبر 2017م، إحدى الدول التسع التي صوتت ضد إلغاء قرار ترامب في الجمعية العامة، بنقل سفاراتها إلى القدس. وثمت احتمالية نقل سفارات الدول أخرى إلى القدس، خاصة الدول التي تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة والتي صوتت ضد إلغاء القرار في الجمعة العامة.

تسوية سياسية جديدة

لا يمثل قرار ترامب إلا فارقاً في درجة الانحياز الأمريكي لإسرائيل منذ نشأتها إلى اليوم، خاصة رعايتها للعملية السلمية من خلال المفاوضات بعيداً عن الشرعية الدولية. ويعتبر أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أحمد يوسف أحمد أن مشكلة الفلسطينيين والعرب أن الدولة الوحيدة القادرة على الضغط على إسرائيل غير راغبة في ذلك لاعتبارات داخلية وخارجية، أما الدول والقوى الأخرى كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي فحتى لو كانت راغبة في الضغط على إسرائيل فهي غير قادرة على ذلك أو بالأحرى ليست قادرة بما يكفي لحل مشكلاتنا معها. إن الموقف الأمريكي ليس منحازاً للاحتلال فحسب، وإنما يساعده داخلياً ويحميه دولياً لفرض سياسة الأمر الواقع.

يعمل دونالد ترامب وفق استراتيجية الصفقة في العلاقات الدولية، فمنذ وصوله لسدة الحكم تحدث عن صفقة سياسية لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وأعاد طرح صفقات من الوعيد والتهديد لمن يعارض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في هيئات الأمم المتحدة بسحب المعونة الأمريكية. رغم أن الولايات المتحدة تدفع هذه المعونات دفاعاً عن مصالحها الاقتصادية والتجارية في تلك الدول، أي أن المعونة تعود بأرباحها للولايات المتحدة.

إن قرار ترامب أنهى حل الدولتين المتعارف عليه، وهدم العملية التفاوضية، وجعل الرعاية الأمريكية بلا مغزى. وفي حال استمرت المفاوضات وفق التطورات الجديدة، نصبح أمام تسوية سياسية جديدة مخالفة لحل الدولتين القائم على أسس الشرعية الدولية، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م.

إن ما احدثه قرار ترامب رغم اللقاءات والحوارات حول عملية السلام بين إدارته والقيادة الفلسطينية يقودنا إلى بلورة رؤية جديدة للنضال الوطني الفلسطيني، والنقاش حول مستقبل عملية السلام ورعاية الولايات المتحدة لعملية التسوية السياسية. وبتظافر الجهود العربية والدولية لتقديم شيئاً ملموساً أكثر من الشجب والاستنكار، وقرارات إدانة تقابل بالرفض في مجلس الأمن والجمعية العامة.

حدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطابة بمنظمة التعاون الإسلامي الأربعاء 13 ديسمبر 2017م، ما يحتاجه من الدول العربية والإسلامية. حيث طالب المجتمع الدولي مراجعة اعترافه بدولة الاحتلال ما لم يذعن لقرارات الشرعية الدولية. وتحديد علاقات الدول العربية والإسلامية بدول العالم على ضوء موقفها وردود أفعالها من قرار ترامب، وإنه سيتوجه لمجلس الأمن بمشروع قرار ضد قرار ترامب وفق الفصل الخامس، المادة (27) الفقرة (3) لإسقاط حق أمريكا في استخدام الفيتو. إلا أن مشروع القرار الذي قدم لمجلس الأمن لم يوجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية، واكتفى بمخاطبة كل الدول بالتراجع عن إنشاء سفارات وممثليات لها في القدس. مما أتاح للولايات المتحدة استخدم حق النقض الدولي- الفيتو. فيما أعلن البيان الختامي لقمة مؤتمر التعاون الإسلامي يوم الأربعاء 13 ديسمبر 2017م، القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وتمسكها بحل الدولتين، ودعم كافة الخطوات القانونية

والسياسية للحفاظ على القدس. وأكد رؤساء البرلمانات العربية سحب الرعاية الأمريكية لعملية السلام في اجتماعهم الخميس 14 ديسمبر 2017م.

في التاريخ السياسي، تسقط الدول حينما تحتل عواصمها. ففي الحرب العالمية الثانية أعلن الفرنسيين باريس مدينة مفتوحة لتجنب مصير العواصم التي دخلها الجيش النازي. لن ينتهي الاحتلال باعتراف دول العالم أن القدس عاصمة للفلسطينيين، فإنهاء الاحتلال هو الغاية.

رغم حجم الدعم والتأييد الدولي في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أننا نواجه هيمنة الولايات المتحدة الامريكية، وسياسة احتلالية توسعية في الأراضي الفلسطينية. لذا، نحن بحاجة لتسوية سياسية جديدة مفتوحة على كافة خيارات ومشاريع التسوية. فلا يمكن أن يستمر الاحتلال دون تكلفة.

إن الفلسطينيين ربحوا المعركة شعبياً وسياسياً وقانونياً، وخسروا النصر، ويتطلعون بكل قوة وعزم لإحرازه، فالدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والشعبية استطاعت في أسبوعين كشف حقيقة الولايات المتحدة من "شرطي العالم" إلى "بلطجي العالم" بخرقها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وانحيازها للاحتلال والكولونيالية.

إذا ما أرادت القيادة الفلسطينية الاستمرار في التسوية السياسية، عليها أولاً، إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني ومرتكزاته الأساسية على قاعدة الشراكة الوطنية الحقيقية، وما يضعف القرار السياسي الفلسطيني التباطؤ في إنهاء الانقسام والرؤى المختلفة في مواجهة الاحتلال. وثانيا، إيجاد رعاية دولية متعددة الأطراف وفق قرارات الشرعية الدولية، فالتهديدات الامريكية والتصويت في الأمم المتحدة، يوضح لنا بأنه لا يوجد دوله قادرة على مجابهة التعنت الأمريكي والإجراءات الإسرائيلية. لذا، الاتحاد الأوروبي صاحب فكرة حل الدولتين ودول آسيا الكبرى والبرازيل التي تتطلع لدور عالمي تصلح لرعاية أي تسوية سياسية جديدة.

آليات النضال الفلسطيني

المشكلة التي تواجه الفلسطينيين هي عدم رغبه ترامب وإدارته الأصولية بتعديل موقفها وسحب قرارها، مما يعني زيادة التغول الاستيطاني في القدس والضفة الغربية، فاستخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن يوم الإثنين 17 ديسمبر 2017م، ضد قرار ترامب للمرة 43 من عمر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، بالرغم من حالة الاجماع الدولي ضد القرار والإجراءات الإسرائيلية. هذه الإشكاليات تؤكد على ضرورة بناء استراتيجية فلسطينية توظف كل أدوات النضال الوطني سياسياً وقانونياً وشعبياً، والمزاوجة بينها. وتقترح الورقة عدة مسارات للعمل الفلسطيني على المستوى الرسمي والشعبي، وهي:

1. **السياسة الداخلية:** ضرورة توفير متطلبات قيام وحدة وطنية حقيقية على أساس القواسم المشتركة، وإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني ومرتكزاته الأساسية، حتى نستطيع مواجهة الاحتلال ومخططات تصفية القضية الفلسطينية، وتحديد أدوات النضال الوطني الفلسطيني الممكنة.
2. **السياسة الخارجية الفلسطينية:** السعي لعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الدول المحبة للسلام، وتدويل الصراع لهيئات الأمم المتحدة، والمحاكم الدولية. وعدم القبول بالمفاوضات الثنائية والرعاية الأمريكية والتخلص من إرث أوسلو. والانتقال من حالة الدفاع عن الحقوق الفلسطينية إلى حالة مواجهة الاحتلال

أمام الهيئات الدولية، كسحب الاعتراف الأممي بدولة الاحتلال، وإعادة المطالبة في الجمعية العامة باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية.

3. **المقاومة الشعبية:** لا يوجد أطر نقابية أو شبابية للدفاع عن القدس على غرار قضية اللاجئين والأسرى، وهذا يتطلب منا تشكيلات شبابية فاعلة للدفاع عن القدس بشكل دائم ومن خلال خطة موضوعية. إن التظاهرات الميدانية في كل فلسطين مهمة للغاية، فبدون تحرك داخلي لن يكون هناك تحرك عالمي. للاستمرار في إدانة ومقاطعة الاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية الداعمة والمساندة لكل إجراءاته العنصرية ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته.

إن التحرك الدولي ضد قرار ترامب والاحتلال الإسرائيلي داعم للحقوق الفلسطينية، لكن غير مستثمر ويتطلب جهود فلسطينية وعربية من قبل الجاليات في كافة دول العالم لاستثماره. فتكمن أهمية استمرار الدعم الشعبي العربي والدولي بإجبار النظم السياسية بالتحرك السياسي لصالح القضية الفلسطينية. الأهم من ذلك، هو استثمار التظاهرات الشعبية فلسطينياً، والتناغم ما بين متطلبات الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية.

4. **الهيئات والمنظمات الدولية:** ضرورة العمل على رفع مكانة دولة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية كي تستطيع رفع مشاريع قرار أمام الجمعية العامة ومجلس الامن، وتحصل على عضوية محكمة العدل الدولية.

إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية إلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، ويستلزم منا إجبار المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته من خلال الضغط فلسطينياً وعربياً لترجمة قرارات الشرعية الدولية لأفعال سياسية إما التنفيذ أو المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية للاحتلال. والمطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

5. **المحاكم الدولية:** لم يلغى قرار ترامب في المنظمات الدولية رغم تأييد المجتمع الدولي للحقوق الفلسطينية. لذلك، من الأهمية التوجه للمحاكم الدولية لتعطيل القرار. فيمكننا رفع دعوة قضائية في المحكمة الجنائية على دونالد ترامب. وكذلك التوجه للمحاكم الأمريكية لتعطيل القرار باعتبار أن قرارات الشرعية الدولية جزءاً من التشريعات الأمريكية.

الخلاصة

إن التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية الآن تتطلب منا التحرك في أكثر من مسار، فالتحركات يجب أن تكون بمستوى التحديات والتطلعات الفلسطينية بإقامة الدولة وإنهاء الاحتلال. لذا، يلزم طرح استراتيجية فلسطينية جديدة، تتعلق بالكل الفلسطيني، ومطالبة الدول العربية والإسلامية وباقي العالم، بدعم هذه الاستراتيجية، عبر كافة الوسائل والمسارات المتاحة، ووضع مخطط تفصيلي يتعلق بضرورة فرض عقوبات على الجانب الإسرائيلي، وعدم التطبيع معه، والدفع باتجاه تقليص العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاحتلال من قبل دول العالم، حتى تتم الاستجابة للقرارات الدولية.

فيما يخص التهديدات الأمريكية- ترامب، لن تستطيع فرض عقوبات أو قطع معونات جماعية عن الدول إذا ساندت الحقوق الفلسطينية. أما مسألة الاعتراف العربي والدولي بمدينة القدس عاصمة للدولة الفلسطينية لا يغير من واقع المدينة المحتلة، فالمطلوب هو توحيد الجهود العربية والدولية لإنهاء الاحتلال.

التوظيف الدعائي للوسائل الإعلامية والرقمية عند تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)

د. نصيف جاسم

متخصص بإعلام الجماعات الراديكالية

أصبح الاعلام في عالمنا هو من يوجه فكر المجتمع نحو القضايا والاحداث التي يريدها أصحابه للتأثير باتجاهها فهو قادر على تمرير الثقافات والايديولوجيات الفكرية من مجتمع الى آخر ، وهدم ثقافات وانشاء ثقافات اخرى محلها تتناسب مع ما يهدف اليه القائم بالاتصال .

لا يقف تأثير الاعلام على المجتمع عند حدود ، بل تتعداه الى التأثير اللاحق بفضل قوة تأثير المتلقين على الجماعة بهم وهو ما يسميه (دانييل كاتز) بالمجرى الاتصالي ذو الخطوتين ، وهو ما يعني وجود تاثير من قبل وسائل الاعلام تاتي الى قادة الرأي الذين يمررون بدورهم هذه الآثار الى جماعاتهم وهذا ما جعل المنظمات المتطرفة تسعى لتوظيف الاعلام وادواته للترويج لأفكارهم .

اتسع توظيف الاعلام بعد ظهور العولمة ، ليصبح من المحدودية الى اللامحدودية ، وتوسيع دائرته لكي يشمل العالم بأسره ، وخاصة بعد انتشار شبكة الانترنت التي أدت الى انفتاح اعلامي ومعلوماتي واسع ، ليصبح العالم داخل غرفة واحدة ، وعند تناول اليد في كل وقت .

ان صدى الارهاب في وسائل الاعلام التقليدية والرقمية يعتبر عنصر بنائي في النشاط الارهابي ، فوسائل الاعلام تُعدّ بمثابة (الاوكسجين) تنعش الفعل الارهابي ، عبر الاعلان عن إشهاره ، فكلما كان هذا النشاط دامياً ٍ يحظى بتغطية اوسع ، حتى اصبحت المؤسسات الاعلامية اسيرة المنافسة في نقل الفعل الارهابي ، فالتنظيمات الراديكالية تُعدّ الاعلام سلاحاً استراتيجياً لا بد منه ، في النشر والترويج والتاثير على الآخرين ، والحفاظ على قواعدهم بالولاء ، وتحييد خصومهم .

لذا لجأ تنظيم الدولة (داعش) كغيره من المنظمات الراديكالية الى وسائل الاعلام والرقمية منها بشكل خاص لما تتمتع به الوسائل الرقمية من صفات وخصائص تتيح لها من استخدامها دون رقابة ، وانتشار واسع ، وكلفة مالية واطئة ، فاستغل داعش المواقع الرقمية (فيس بوك ، تويتر ، يوتيوب) بهدف نشر وترويج لأهدافه ونشاطاته الأرهابية ، لكسب التأييد وجذب المتطوعين ، وذلك عبر آلية النشر المتواصل عبر كل المواقع الألكترونية وأغراقها بسيل من البيانات والأفلام والصور .

ترجم داعش وظائف الاعلام التي حددها (ابو بكر ناجي) بكتابة (ادارة التوحش) من خلال تجنيد جيش اعلامي متخصص بالاعلام الرقمي ، يعملون تحت عناوين مختلفة ، مثل المراكز والمؤسسات الاعلامية والسرايا والكتائب ،

مستخدمين في ذلك أحدث التقنيات في مجال الأخراج والتصوير ودمج المؤثرات السمعية والبصرية ، بالشكل الذي يلبي طموح واستقطاب أكبر عدد من المشاهدين للمادة الاعلامية .

أستخدم تنظيم داعش في رسائله الاعلامية ، مفردات اللغة العربية ، واضحة المعنى ، لا تقبل التأويل لمعنى آخر ، محددة المعالم والأهداف والغاية من اختيار تلك الكلمات ، وبالتالي فإن الكلمات تعطي للمتلقي تصوراً تعبيرياً يمزج بين المعنى اللفظي وغير اللفظي في اللغة المستخدمة بالمخاطبة واستخدم مفردات الخطاب في القرآن الكريم في معظم وسائله الدعائية وبشكل ثابت ومستمر.

أصدر تنظيم داعش العديد من الصحف والمجلات لمخاطبة جمهوره الداخلي والجمهور الخارجي ، فأصدر مجلتي (دابق ورومية) بإخراج فني متميز عالي التقنية تضاهي طباعتها واخراجها الفني أكبر المؤسسات الأعلامية في العالم ، وصحيفة (النبأ) والتي كانت بمثابة سجل يوثق العمليات الأرهابية التي يقوم بها مقاتلوا التنظيم في كل ارجاء العالم ، وإصدار العديد من الكتب التي تحمل أفكاره المتشددة (ادارة التوحش ، مسائل من فقه الجهاد ، حرب الاعلام على أهل الاسلام ، الدلائل في حكم موالاة أهل الشرك ، الادلة الجلية ....الخ) ، وإصدار العديد من البيانات توضح مواقف التنظيم من الاحداث والقضايا الداخلية والعالمية .

اصبحت الافلام والصور محوراً أساسياً للخطاب الدعائي للتنظيم ، وحجر الأساس الذي تبنى عليه ركائز الدعاية والحرب النفسية حتى نالت المرتبة الأولى في عملية الاتصال الاعلامي للتنظيم ، لما لها من تأثير واضح ومباشر على الاستمالات العاطفية والنفسية للمتلقي ، والتأثير على سلوكه ، كالخوف ، الاحساس بالندم أو الغضب او الكراهية ، وهذا ما يدفع المتلقي لتلك الاساليب لاتخاذ قرارات في ضوء تأثيرها على الاستمالات أي تكون للفرد استجابة غير طبيعية من خلق واقع جديد يتحكم به صانعوا القرار ، بشكل وطبيعة الرسالة الدعائية للتنظيم .

ان حرب الافلام والصور التي استخدمها داعش كانت جزء أساسي من رسالة التنظيم ، لأهميتها في المخاطبة لإرساء مفاهيم وسلوكيات في عقول الآخرين بما يحقق أيديولوجية التنظيم ، بإظهار التوحش والأرهاب وايصال الرسالة الى المتلقي بطريقة سريعة ومؤثرة تجذب الانتباه والتفاعل معها ، وحرص التنظيم على انشاء أول اذاعة سميت (اذاعة البيان) بعد سيطرته على مدينة الموصل العراقية ، تبث برامجها بشكل يومي على شبكة الانترنت ايضاً ، يبدأ بث الاذاعة من الساعة الثامنة صباحاً ويستمر حتى الخامسة عصراً على مدار برامج الاذاعة . ( )

يبدو ان تنظيم داعش ، قد نجح الى حد ما ، في توظيف الرموز والعلامات الغير اللفظية في رسالته الاعلامية لمخاطبة جمهوره الداخلي والخارجي ، من خلال ايجاد رموز غير لفظية ، في المخاطبة والتي يعتقد أنها أسهمت في تعزيز شعور مقاتلي التنظيم بالأنتماء لهذه الرموز التعبيرية وانها جزءاً من كيانه الايديولوجي ، لتصبح الركن الأساسي في دعايته ، لهدم رموز سابقة ، واحلال رموز جديدة تعكس فكرة المتوحش وتوظيف ما جاء بالقرآن الكريم من آيات وسور وبعض الوقائع التاريخية الاسلامية من بين تلك الرموز التعبيرية (الرايات السود ، اللباس الأفغاني ، استخدام السبابة ، اللثام .... الخ) .

لقد قاد تنظيم داعش الدبابة الاعلامية وقاتل بها بكل قوة وبكل الاتجاهات ، قبل أن يستخدم السلاح التقليدي في أرض المعركة ، وكان لهذا القتال الجديد القديم الأثر البالغ في نفوس المتلقين سواء كانوا من المتشددين في تحفيزهم للانضمام للتنظيم او للطرف الآخر في النيل من الروح المعنوية ، حتى أصبحت الدبابة الاعلامية اداة ووسيلة عند متناول الراديكاليين بشكل واسع ومستمر ، تسهم هذه الدبابة بشكل رئيسي في نقل ومشاركة الأحداث بكل أنواعها ، ومنها الفعل الارهابي.

قناة فرانس 24 فاعل في الدبلوماسية الثقافية الفرنسية الموجهة للعالم العربي

أ.مليكة بوخاري.

أستاذة مساعدة قسم أ.

المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والصحافة-الجزائر

الملخص:

نحاول من خلال المقال أن نطرح الدور الكبير الذي تقوم به القناة الفضائية الفرنسية فرانس 24 والتي تمثل صوت فرنسا في الخارج، في ظل السياسة الخارجية الفرنسية التي أيقنت الأهمية البالغة لهذا الدور الفعال، لهذه الوسائط الإعلامية، والتي تنقل الخبر بلغات متعددة وبأسلوب مقنع، و هو كرد فعل على قناة سي ان ان الأمريكية، وقناة الجزيرة الناطقة باللغة الانجليزية ففرنسا تريد دورا رياديا في العالم لتسمع صوتها.

Résumé :

A travers cet article, nous essayons de présenter le rôle important de la chaine France 24, qui représente la voix de la France à l'étranger, sous la politique étrangère française, qui a réalisé la grande importance de ce rôle efficace, véhiculant de manière convaincante les nouvelles en plusieurs langues, et France 24 en arabe est la locomotive de la voix de la France pour le monde arabe dans la sphère de concurrence avec d'autre chaînes d'information comme la CNN et Eldjazera.

مقدمة

تعتبر قناة فرانس 24 من الفواعل السمعية البصرية الفرنسية، للإعلام الخارجي، التي تنتمي لمجموعة فرانس ميديا موند، والتي تبث بأربع لغات، الفرنسية،الانجليزية، العربية، والاسبانية، وتعد هذه القناة الإخبارية رائدة في مجال الإعلام السمعي البصري الفرنسي الخارجي نظرا للغات المتعددة التي تبث بها ، وهي تشكل تحد آخر في النسق السمعي البصري العالمي والإقليمي الموجه للمنطقة العربية بخاطب باللغة العربية بغض النظر عن الخطاب الذي يحمله هذا المضمون الإعلامي الإخباري، وتمول من طرف وزارة الخارجية الفرنسية التي ترعى بصفة رسمية الإعلام السمعي البصري الخارجي لفرنسا، كما أن هناك مساهمات من طرف وزارة الثقافة الفرنسية، وكذا الصناعة والتي تحصل على التمويل منها بطرق غير مباشرة على غرار التجهيزات مثلا وهو ما يعتبر من بين سياسات الإعلام الخارجي الفرنسي في النموذج الفرنسي " فتمول وزارة الخارجية الفرنسية محطات البث العامة لنشر البرامج التلفزيونية الفرنسية، في الخارج، ويمكنها أيضا أن تحصل على مساعدات من الدولة للإسراع بعملية إعادة الهيكلة، ولدعم تطوير تقنيات جديدة أو كتعويض عن التكاليف والقيود المفروضة عليها مثل الإعفاءات من رسوم الترخيص."[1] وتعرف القناة في الموقع الالكتروني الخاص بها والذي يعد استكمالا للبث الحي والمباشر لبرامج القناة كما يلي: "فرانس 24 هي أول قناة للأخبار المستمرة تتناول الأحداث الدولية بنظرة وبحساسية فرنس، وهي تبث 7 أيام في الأسبوع و 24 ساعة في اليوم منذ السادس من ديسمبر / كانون الأول 2006 على قناتين بالفرنسية والإنجليزية في أوروبا، في الشرق الأوسط والأدنى، في أفريقيا وعلي الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وابتداء من 2 أبريل 2007 تطلق قناة ثالثة باللغة العربية. فرانس 24 توزع بالكابل والقمر الاصطناعي والسلك الرقمي. موقع الانترنت www.france24.com متاح بثلاث لغات (الإنجليزية، الفرنسية، العربية)."[2]

1 الرؤية الفرنسية للإعلام السمعي البصري الخارجي:

و فرانس 24 كقناة إخبارية دولية تندرج ضمن الرؤية الفرنسية التي تتجه نحو القنوات الإخبارية العمومية والتي تزايدت في العشر سنوات الأخيرة، إدراكا لأهمية القنوات الإخبارية المتخصصة سواء عل المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي " بإطلاق قناة "فرانس انفو"، تلتحق بالتلفزيون الرقمي الأرضي تي ان تي، وب اف ام تي في، و ال سي اي، وبذا فرنسا تصبح البلد الأوربي الأول لذي يحوز على قنوات إخبارية مجانية، بالتساوي مع ألمانيا، في حين اسبانيا وايطاليا وانجلترا تحوز كل واحدة فيها على قناة واحدة و قناتين إخباريتين فقط."[3] ، و من خلال الإستراتيجية المنتهجة في مجال الإعلام الخارجي السمعي البصري، فهي تسعى للتوسع على المستوى الإخباري سواءً داخل فرنسا أو خارجها لاسيما بفضل الوسائط المتعددة الخدمات أين كانت قناة فرانس 24 والتي تعد من بين القنوات الإخبارية الأولى التي تقوم بهذه الخطوة نحو إعلام إخباري متعدد الوسائط في البث لتسمح بانتشار مضمونها الإخباري بشكل واسع بفضل التطبيقات التي تمنحها هذا الامتياز، وأعلنت القناة من خلال بيان صحفي عن هذا الانتشار الأول في العالم لخدمة تطبيق على هاتف الايفون " فهي أول قناة تليفزيونية تبثّ مباشرة على الايفون IPhone وبذلك تحقق فرانس 24 أيضا سابقة عالمية، إذ بدأت البثّ المباشر بالفعل وباللّغات الثلاث (

الفرنسية والإنجليزية والعربية) منذ يوم السبت الماضي على أجهزة الأيفون من خلال وصلات WiFi، تعدّ هذه المرة الأولى التي يستطيع فيها 17 مليون حامل الايفون مشاهدة صور قناة تليفزيونية مباشرة علي شاشات أجهزتهم"[4] ،وهو من بين الأهداف التي تسعى إليها هذه الإستراتجية بعيدة المدى في بث ونشر الخطاب الفرنسي الذي تمثله هذه القنوات، رغم أن هذه القنوات الإخبارية لا تشكل ربحا اقتصاديا بالمقارنة مع باقي القنوات الأخرى التي نجد أن نسبة الإشهار فيها مرتفعة بالمقارنة مع القنوات التي تتخصص في الأخبار.، ورغم أنها تحوز على ميزانية هامة " ففرانس 24 المتعامل السمعي البصري الذي يمول من طرف مصلحة الوزير الأول، وتقدر الإعانة المالية للمؤسسة، والمقترحة في مشروع، قانون المالية، لسنة 2007، 70 مليون اورو، وموزعة كما يلي : 50بالمائة للبرامج، 27 بالمائة التكلفة التقنية، التوزيع 11 بالمائة، و12 بالمائة مخصصة للعمل,"[5]

و بدأت البث باللغة العربية بحجم ساعي مقدر ب 4 ساعات/24، ثم في 27 أفريل 2009 تم تمديد فترة البث باللغة العربية إلا عشر ساعات، وفي أكتوبر 2010 أصبح البث باللغة العربية بثا مستمرا24سا/24 سا، وموجهة للمغرب العربي، وللمشرق العربي، وهو ما صرح به رئيس مجلس الإدارة للقناة " آلان دو بوزياك: حيث اعتبر أن ما حقق في مدة وجيزة هو نجاح باهر فيقول:" نحن سعداء جدا ويملأنا الفخر أنه بعد أقل من 4 شهور من الوجود تطلق فرانس 24 قناتها بلغة ثالثة ، العربية، قبل 6 أشهر من الموعد المحدد سابقا. إقتناعاً بنتائجها الممتازة والتي تم قياسها بالفعل سواء على الإنترنت أو التليفزيون نحن نعتقد بأن اللغة العربية ستكون عاملا إضافيا وأساسيا في نجاح قناة فرانس 24.

2 النسق التاريخي والإستراتيجي لإنشاء فرانس 24:

إنشاء القناة الإخبارية الدولية الفرنسية لم يكن وليدَ الصدفة بل كان من بين الأهداف التي كانت تسعى لها النظرة الديغولية في انتشار فرنسا خارج حدودها، خاصة وان ديغول قد جرب العمل الدعائي من خلال الإذاعة في أثناء الحرب العالمية " ويرى الباحث **باسكال بونيفك** في ذات السياق " أن السياسة الاتصالية الخاصة بالدولة يمكن أن تتحول فيها وسائل الإعلام لأداة دعاية للتحكم ولفرض بعض القرارات على الرأي العام، وفي حالات الحرب، فالدعاية تهدف لإظهار النصر القريب (...) ونسجل ظهور قناة إخبارية مثل CNN، تمثل تحدي للدول ويصبح من الصعوبة ما كان على أن تقوم الدول باتصال داخلي لجمهورها الوطني، لأحداث لها تأثير مميز وخاص"[6]، ويذكر الأستاذ ***بلقاسم مصطفاوي*** أنه منذ 1987 سعت فرنسا لامتلاك قوة إعلامية على المستوى العالمي "ففي ندوة ***"فرنسا أمام الاستراتيجيات، العابرة للقارات، للدول الرئيسة الغربية، والمجموعات الكبرى الخاصة"*** المنظمة من طرف وزارة الخارجية الفرنسية، يذكر "***ن ت.بوسي*** المكلف بقسم الفرانكوفونية، أن الإعلام السمعي البصري : قوة متوسطة لكن قوة بتأثير عالمي، فرنسا يجب أن تسمع، وان تقترح صورها، في كل العالم، ما يعني أننا نشارك في بصفة نشطة في حرب الصور، والتي تخلط عميقا، القيم، و من خلال الاقتراض وبشكل خفي الأحلام".[7] ، وهو ما يعكس أيضا التنافس العالمي على مستوى وسائل الإعلام، وعلى المنطقة العربية بمحالة احتواء الخطاب الذي يتم عرضه من خلال القنوات التي تغزو المنطقة العربية وبأنواعها وعلى غرار القنوات الإخبارية الناطقة باللغة العربية، وهو ما تبناه الرئيس الفرنسي ***جاك شيراك*** في خطابه حول ضرورة إنشاء قناة إخبارية فرنسية دولية " فأعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن الحكومة الفرنسية ستقدم مشروعا يتعلق بإنشاء قناة إخبارية تلفزيونية دولية

تعمل على مدار الساعة على غرار القنوات الإخبارية البريطانية والأميركية، وقال شيراك "هذا طموح مشروع لبلدنا وأود أن أراه يتحقق، وأن فرنسا في حاجة إلى أن تكون ذات وجود أكبر في "معركة الصور" عبر شاشات التلفزيون في العالم. وطلب من الحكومة دراسة إنشاء قناة إخبارية دولية كبيرة"[8]، فالمنظور الفرنسي والغربي عامة يعرف حقيقة دور وسائل الإعلام في هذه الصراعات الجديدة التي تستمد بريقها وقوتها من وسائل الإعلام ومضامينها التي تنقل حقيقة هذا الصراع القيمي و المعلوماتي، وأيضا المعرفي والذي يتصارع لفرض صور مقلوبة عن الآخر، وصور نمطية، في حين يقدم نموذجه القيمي كنموذج كامل لا يستدعي الشك ويستعين في هذا بأساليب الإقناع التي يطوعها لخدمة هذه المصالح.

أدرك الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذه التحديات الإخبارية، العالمية " فأراد أن يطلق قناة إخبارية فرنسية دولية، لنقل الرؤية الفرنسية، للأحداث ولصد التأثير الإخباري بقناة سي ان ان، والجزيرة."[9] وتم التأسيس لهذا المشروع الفرنسي الموجه للعالم من جهة، للعام الفرانكوفوني من جهة أخرى، وللعالم العربي لاحقا نتاجاً لبرنامج موسوم ب **قناة إخبارية فرنسية دولية**" " وهو برنامج يحمل رقم116، يهدف لتمويل مؤسسة تم إنشاؤها في 2005 من طرف تي اف TF11 ، والتلفزيون الفرنسي، وتكون بشكل مناصفة بينهما، وهذا لاقتراح قناة دولية فرنسية للأخبار، وإطلاق قناة فرانس 24 برمج في 6 ديسمبر، أولا عبر الانترنت، ثم بعدها ب 36 ساعة عبر الكابل، والساتل، و حدد هدفها، بتقديم وجهة نظر فرنسية للأحداث الدولية، ومقدمة لجمهور، دولي."[10] ، وهو ما يمكن تصنيفه في إطار التنافس الإخباري لكسب المواقع والمواقف، في العالم خاصة بعد حرب المعلومات التي انتصرت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بفضل قناة السي آن أن CNN، و ما ولَّدَه من غموض ليس فقط عند الدول العربية بشأن الغزو الامريكي للعراق، بل حتى في دول غربية كفرنسا التي رفضت الغزو الأمريكي، إلا أن صوتها بقي باهتاً بالنظر لعدم تسويقه إعلاميا على المستوى الدولي وهو الرهان الذي تفطنت لها فرنسا ويقول الباحث ***جون بول مارتوز*** في هذا المنحى أن إنشاء القنوات الإخبارية جاء كرد على قناة الأخبار الأمريكية التي احتكرت المعلومة في غزو العراق " تُنَافَسُ قناة السي ان ان ، في الولايات المتحدة من طرف قنوات إخبارية ك أم أس أن بي سي MSNBC، وخاصة قناة فوكس نيوز، Fox News، والتي تمثل مجموعة **مردوخ**، وعلى الساحة الدولية من طرف تلفزيونات، تتبنى نفس الشكل الإخباري كقناة بي بي سي، ولد نيوز، فرانس 24، وخاصة الجزيرة الانجليزية."[11] ، ما يعني أن قناة فرانس 24 أتت لتغطي هذا العجز الإخباري على المستوى الدولي، وتوجهت نحو صيغة القناة الإخبارية الدولية فرانس 24 بلغاتها الأربعة " ولدى فرنسا قناة أخبار محلية تديرها مجموعة (TF1) التلفزيونية التجارية. وتقدم القناة نشرات للأخبار وبرامج عن الأحداث الجارية وتجري مقابلات ولكنها ذات انتشار دولي محدود. ويعمل في (CNN) التي يمتلكها العملاق الإعلامي،(AOL - TIME WARN طاقم إخباري قوامه أربعة آلاف ويمكن مشاهدتها في معظم دول العالم"[12]، فالعالم اليوم يعيش تحديات إعلامية أكثر منها عسكرية وهو ما تراه أيضا المديرة العامة لمجموعة فرانس ميديا موند، ***ماري كرستينا ساراغوس*** في ظل الصراعات الإعلامية بين الدول فتقول: "السمعي البصري، العمومي ليس بعيد عن نظرتنا الأوربية،ن فلما نأخذ البي بي سي BBC، نجد أنه يخصص لها 6,3 مليار اورو، كميزانية، وفي ألمانيا مخصص للسمعي البصري العمومي 9 مليار اورو، وفي فرنسا، السمعي البصري العمومي،3,7 مليار ارور، وجزء منها موجه للسمعي البصري الخارجي، والمتمثل في في فرانس ميديا موند يراوح 250 مليون اورو ، فالصراعات اليوم إعلامية أكثر منها

عسكرية."[13] ، وهو حقيقة نلامسها من خلال الدور الكبير الذي تلعبه هذه الوسائل الاتصالية في الحروب والنزاعات، وفي نشر الايدولوجيا، لاسيما في الفكر الفرنسي المؤسس للسياسة الخارجية الفرنسية والذي يعتمد حسب النظرة الديغولية، على فرنسا القوية من خلال نشر لغتها وثقافتها، كفاعل من فواعل الدبلوماسية الثقافية التي تنتشر بشكل مدروس، وفي ظل غياب نماذج عربية جادة إعلامية.

الهوامش:

1- اندرياس جرن والد،ديفيد وود، ايفا ريبوفا، وآخرون، ترجمة: حازم سالم، **تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوربا**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، د سنة،ص 203.

2- http://www.france24.com/ar/node/599302.00:10 a,10/1/2014 :

3- http://www.lemonde.fr/actualite-medias/article/2016/09/03/y-a-t-il-trop-de-chaines-d-info-en-france_4991937_3236.html.00:02 a,10/11/2017 :

4- BENZAOUI ,Abdeslem, **Les enjeux de la communication, la transnationalisation da l audiovisuel en, méditerranée,** TAKSIDJ.COM, ALGERIE, 2011,p 137.

5- , Pascale BONIFACE, **Dictionnaire des relations internationales**, Hatier, France, 1996p226.

6- Psacale bonifec, p226.

7- MOSTEFAOUI, Belkacem, La **télévision française au Maghreb ; structures, stratégies ,**et **enjeux** ;l'Harmattan, France, 1995, p 64.

8- http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2003/1/10.00:20 a 10/1/2007 le vue ,

9- http://www.lepoint.fr/medias/medias-il-faut-faire-entendre-la-voix-de-la-france-05-12-2016-2087999_260.php.05:16 a 17/10/2017 vue ,

10- BENZAOUI ,Abdeslem, p 136

11- , MARTHOZ , Jean-Paul **,Journalisme international**, de beoek,2 eme édition,Belgique,2012 p 71

12- http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2003/1/10.00:20 a 10/1/2007 le vue ,

13- http://www.lepoint.fr/medias/medias-il-faut-faire-entendre-la-voix-de-la-france-05-12-2016-2087999_260.php, vue 17/10/2017 a 16 :05.

من تجديد الخطاب الديني إلى التنوير

(نحو صياغة بنى فكرية تنويرية لمحاربة الإرهاب)

د. شاهر إسماعيل الشاهر

أستاذ القانون والعلاقات الدولية في جامعتي دمشق والفرات

مدير المركز الوطني للبحوث والدراسات بدمشق

سوف أتحدث في موضوع على غاية من الأهمية، والذي يؤرق الساسة والباحثين في وقتنا الراهن، ويشكل تهديداً حقيقي لكل بلدان العالم دولاً ومجتمعات، ألا وهو الإرهاب ودور الفكر والتنوير في مجابهته والتصدي له.

وبما أن المواجهة الفكرية لهذه الجماعات لا تقل أهمية عن المواجهة الأمنية والعسكرية. ومن منطلق إيماننا أن الفكر هو الحامل الرئيس الذي تنهض به الأمم وتبنى من خلاله الأوطان وتستشرف مستقبلها، كان على المؤسسات الفكرية العمل على تعزيز الوعي التنويري لدى الشعوب في مواجهة الخطر الذي يشكله هذا الفكر المتطرف والجماعات التي تتبناه، وتداعيات انتشار هذا الفكر الهدام على كيانات الدول وتعايش المجتمعات ووحدتها وانسجامها.

وهذه الورقة هي محاولة للإجابة عن سؤال جوهري، يتمثل بدور التنوير في محاربة الإرهاب وآليات البنى التنويرية في محاربة الفكر الإرهابي والقضاء على بناه الفكرية الهدامة؟

أولاً: مفهوم التنوير

التنوير ثورة كاملة بكل ابعادها، في الفكر والعلم والثقافة والرؤية السياسية والممارسة، وعقد اجتماعي، يستلهم قيم المعاصرة والاصالة، بين الحكومات والشعوب. هكذا كان التنوير في أوروبة في القرون الوسطى. فالتنوير ليس مسألة اصلاح ديني، وليس مسألة إعمال العقل في رؤية النص وتحليله، بل هو عملية شاملة، ومنظومة متكاملة في الأدب، الفن، العلم، الثقافة، التربية، السياسة، الاقتصاد والمجتمع، تجعل من إنسانية الإنسان باعتبارها قيمة حضارية محوراً لفعلها الخلاق، بما يحقق التطور والتقدم الحضاري في مسيرة التاريخ البشري.

ثانياً: لماذا التنوير الآن؟

يظهر التقصي المنهجي لنشوء حركات الإسلام السياسي في بعض المجتمعات العربية والإسلامية، بأنه يعود إلى بدايات القرن العشرين، إذ جاء مبرراً كرد على تردي الأوضاع للأمتين العربية والإسلامية، في ظل غياب الرد الحضاري لحقيقي لحالة التردي في الأوضاع آنذاك، وقد شكل انطلاق جماعة الاخوان المسلمين في مصر على يد حسن البنا عام 1924 أول مظاهر الإسلام السياسي الحديث، وقد تأثر حسن البنا بفكر أبو الأعلى المودودي ومحب الدين الخطيب، وابن تيمية وغيرهم، وكل هؤلاء تأثر بالفكر الاصلاحي لمحمد عبده، ولكنهم حادوا عن فكره الأساسي المتمثل في الانفتاح على الغرب، والاستفادة من تجربته، وتركزت رؤيتهم على محاربة الغرب ومناهضته، والاتجاه إلى تبني أفكار ابن تيمية التي تكفر الآخر وتدعو إلى الجهاد ضده.

ثم ظهرت بعد ذلك كتابات سيد قطب، التي دعت إلى العنف والعودة إلى الجذور الأولى للإسلام، من أجل تأسيس الحكم الإسلامي الصحيح، وهو حكم الله على الأرض، الذي سمي فيما بعد "الحاكمية".

إن مشروع الإسلام السياسي لم يفلح حتى هذه اللحظة في أن يقدم الحل المنشود كما طرح منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى هذه اللحظة. ولتفنيد المقولات والمقدمات الفاسدة التي انطلقت منها هذه التيارات، والتي لا يمكن أن تفضي إلا إلى نتائج خاطئة وفقاً لعلم المنطق، فإن محاولة والتصدي لها لابد أن تصوّب المنطق الذي انتشرت بوساطته في المجتمعات العربية والإسلامية. ولعل هذا لن يكون متاحاً إلا بفكر تنويري يبدأ في تصويب الخطاب الديني الذي خضع للأسف لمقاربات مشوهة أخرجته عن سياق رسالته الحضارية والإنسانية. أما الاكتفاء بمحاولات إصلاح الخطاب الديني دون رؤية حضارية قائمة على منهجية تنويرية تنطلق من أن سعادة الإنسان، وسيادة قيم العدل والتسامح هي غاية كل الأديان بما فيها الأديان الوضعية. وهدف المقاصد الكلية للشرائع، لا يشكل إلا حركة في المكان، إذا لم يكن التنوير وفقاً لهذه الرؤية.

ويعد محمد عبده أحد رواد حركة التنوير العربية، فقد ظهر كثير من الدعوات والمشاريع الاصلاحية منذ أيامه وحتى اليوم، وقد ركزت هذه الدعوات على فكرة أساسية تمثلت بتجديد الخطاب الديني وتجديد الفقه والاصلاح الديني .. الخ.

واليوم وبعد مرور عدة عقود لم تعد هذه الطروحات كافية، فقد مر زمن طويل، واتسعت الهوة بيننا وبين العالم، ولم يبق أمامنا سوى السعي إلى التنوير الذي يجب أن يتبناه المجتمع ككل، والدولة إذا كانت دولة عصرية ومنفتحة على العالم، والمفكرين الذين يعدون الحامل الأساس لهكذا مشروع.

ثالثاً: شروط التنوير

يستوجب الحديث في التنوير تحقيق خمسة شروط:

1- الإيمان مسألة فردية*: لأنها تخص الفرد المسلم في علاقته بالله، فعلاقة الإنسان بربه لا تحتاج إلى وساطة، لكن الجماعات الإسلامية حولت الإسلام إلى حالة جماعية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..). فطالما الايمان ليس مسألة فردية في بلادنا فلا يمكننا الحديث عن تنوير. ولعل استلهام التجربة الماليزية في هذا الشأن والتي لخصها صاحب نهضة ماليزيا مهاتير محمد قد تكون مفيدة عندما وجه كلامه للعرب قائلاً الطريق من هنا وذلك في "منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة والمنعقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور في الفترة من 10-13 نوفمبر 2014، وترأس المنتدى رئيس الوزراء الماليزي الأسبق الدكتور مهاتير محمد، وعنوان المنتدى "الدولة المدنية رؤية إسلامية."

حيث قال: نحن في ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات وقعنا في حرب أهلية ضربت بعمق أمن واستقرار المجتمع؛ فخلال هذه الاضطرابات والقلاقل لم نستطع أن نضع لبنة فوق اختها فالتنمية في المجتمعات لا تتم إلا إذا حل الأمن والسلام، فكان لازمًا علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل المكونات الوطنية دون استثناء لأحد والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة من قبل الجميع لكى نتمكن من توطين الاستقرار والتنمية في البلد وقد نجحنا في ذلك من خلال تبني خطة 2020 لبناء ماليزيا الجديدة، وتحركنا قدما في تحويل ماليزيا إلى بلد صناعي كبير قادر على المنافسة في السوق العالمية بفضل التعايش والتسامح.

وركز مهاتير محمد على ضرورة توجيه الجهود والطاقات إلى الملفات الحقيقية في المجتمعات والشعوب وهى الفقر والبطالة والجوع والجهل لأن الانشغال بالأيديولوجيا ومحاولة الهيمنة على المجتمع وفرض أجندات ثقافية وفكرية عليه لن يقود المجتمعات إلا إلى مزيد من الاحتقان والتنازع، فالناس مع الجوع والفقر لا يمكنك أن تطلب منهم بناء الوعى ونشر الثقافة، وقال نحن المسلمين صرفنا أوقاتاً وجهودًا كبيرة في مصارعة طواحين الهواء عبر الدخول في معارك تاريخية مثل الصراع بين السنة والشيعة وغيرها من المعارك القديمة.

وأضاف بأن الفتاوي لن تحل مشاكل المسلمين حيث أن قيادة المجتمعات المسلمة والحركة بها للأمام ينبغي ألا يخضع لهيمنة فتاوى الفقهاء والوعاظ؛ فالمجتمعات المسلمة عندما رضخت لبعض الفتاوى والتصورات الفقهية التي لا تتناسب مع حركة تقدم التاريخ أصيبت بالتخلف والجهل، فالعديد من الفقهاء حرموا على الناس استخدام التليفزيون والمذياع، وركوب الدراجات، وشرب القهوة، وجرموا تجارب عباس بن فرناس للطيران.

وقال مهاتير إن كلام العديد من الفقهاء "بأن قراءة القرآن كافية لتحقيق النهوض والتقدم!!! أثر سلباً على المجتمع فقد انخفضت لدينا نسب العلماء في الفيزياء والكيمياء والهندسة والطب بل بلغ الأمر في بعض الكتابات الدينية إلى تحريم الانشغال بهذه العلوم؛ وبالتالي أكد مهاتير على أن حركة المجتمع لابد أن تكون جريئة وقوية، وعلى الجميع أن يُدرك أن فتاوى وآراء النخب الدينية ليست ديناً، فنحن نُقدس النص القرآني ولكن من الخطأ تقديس أقوال المفسرين واعتبارها هي الأخرى ديناً واجب الاتباع.

وأضاف مهاتير: "إن الله لا يساعد الذين لا يساعدون أنفسهم" فنحن المسلمين قسمنا أنفسنا جماعات وطوائف وفرق يقتل بعضها بعضاً بدم بارد، فأصبحت طاقتنا مُهدرة بسبب ثقافة الثأر والانتقام والتي يحرص المتعصبون على

* – فمناط التكليف فردي، وكل فرد سيحاسب يوم القيامة فرداً، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى، وأن الحساب بالثواب والعقاب لا يكون إلا فردياً.

نشرها في أرجاء الأمة عبر كافة الوسائل وبحماس زائد ثم بعد كل هذا ذلك نطلب من الله أن يرحمنا ويجعل السلام والاستقرار يستوطن أرضنا!!! فذلك ضرب من الخيال في ظل سنن الله التي يخضع لها البشر فلابد من أن نساعد أنفسنا أولاً وأن نتجاوز آلام الماضي وننحاز للمستقبل. فنحن هنا في ماليزيا قررنا أن نعبر للمستقبل وبمشاركة كل المكونات العرقية والدينية والثقافية دون الالتفات لعذابات ومعارك الماضي، فنحن أبناء اليوم وأبناء ماليزيا الموحدة نعيش تحت سقف واحد ومن حقنا جميعاً أن نتمتع بخيرات هذا الوطن".

ولكننا نحن العرب للأسف الشديد كما يقال في المثل الدارج لا نتعظ من عدو ولا من صديق.

2- أن نؤمن بأن العقل والعلم لا يتناقضان مع الدين، فالعقل السليم لا يستبعد إمكانية الوحي، لأن الخالق القادر لا يصعب عليه شيء، ولو تناقض العقل والدين نأخذ بالعقل ولن يتناقضان.

3- تعزيز الأخلاق في سلوكنا: فالرؤية الدينية التي تطرحها الجماعات الإسلامية تفتقر إلى المسائل الاخلاقية. فالأخلاق ليست بديلاً للدين، لكن الأديان كلها تحض على الأخلاق (إنك لعلى خلق عظيم). وأن يقوم الوعي الأخلاقي على المحبة، وأن علاقتنا بالعالم قائمة على المحبة لا على الكراهية والالغاء.

4- التمييز بين الدين والسلطة: فالدين علاقة بين العبد وخالقه، ويجب أن لا يتحول الدين إلى ايديولوجيا، وأن لا يدعي الحاكم أنه يحكم باسم الله، أو يحتكر تفسير النص، أو أن تفسير الشريعة الإسلامية مناطاً به، ؟ أو أن ندعي أننا الفرقة الناجية... إلخ.

5- العمل على تحديث المجتمع: فلا يمكن الحديث عن تنوير في مجتمع متخلف، فيه قيم بالية، فتحديث المجتمع ضرورة للتقدم إلى الأمام.

رابعاً: الإرهاب وأد باقي الأحلام

الإرهاب عمل إجرامي مارسته جماعات من كل الأديان ومن كل المذاهب، ولكن في العقدين الأخيرين كانت غالبية الأعمال الإرهابية في العالم تعود إلى جماعات تدعي الإسلام. وبما أنه لا يوجد جماعة إسلامية ليس لها فكر سياسي، حتى الجماعات الصوفية، فحسن البنا كان صوفياً.

إن تحديات الإرهاب أصبحت تهدد حياة المواطن وأمنه واستقراره, بحيث توارى حلم تحقيق الديمقراطية وراء الأمل الأهم بأن يبقى المواطن العربي على حياته وحياة أسرته في وجه مليشيات مسلحة تبنت التطرف الديني. ويتفاقم هذا الخطر مع استخدام مثل تلك التنظيمات الإرهابية من قبل بعض القوى الإقليمية أو الدولية كأداة لمد نفوذها، أو تهديد قوى منافسة أخرى.

ونشير إلى أنه وفي الوقت الذي تضمنت فيه إحدى اللوائح الأمريكية للمنظمات الإرهابية خمساً وثلاثين منظمة، اختص العرب وحدهم بخمس عشرة منظمة إرهابية حسب التصنيف الأمريكي، واختص الفلسطينيون

وحدهم بسبع منظمات. بالإضافة إلى حزب الله. ومعنى هذا أن أكثر من نصف "الإرهاب العربي-الإسلامي" كان موجهاً ضد الاحتلال الصهيوني، وتلك ظاهرة تستوجب التأمل والدراسة، والتمييز بين الإرهاب والمقاومة الوطنية.

خامساً: دور الدولة في نشر التنوير ومواجهة الإرهاب

إن انتشار الإرهاب في المنطقة العربية ناجم بشكل أساسي عن حالة الاحباط والفقر والبطالة والتهميش التي يعيشها شبابنا نتيجة لسوء التنمية في بلداننا. وسوء التنمية في الوطن العربي ليس ناجماً عن نقص في الموارد الأولية والامكانات، بل ناجم عن سوء السياسات وغياب العدالة، فتعثر مسار التنمية العربية ليس قدراً بل نتيجة قصور في السياسات المعتمدة. كما لا يمكننا اغفال حالة التهميش السياسي للشباب وغياب دوره وفاعليته ما جعله فريسة سهلة أمام حركات الإسلام السياسي التي استقطبت الشباب نتيجة غياب الأحزاب ومنع العمل السياسي فكانت الحركات الاسلامية هي البديل.

إن الفشل في تنمية البلدان الفقيرة يضعف شرعية الأنظمة ويقوي النزاعات السياسية على حد سواء ما بين بلدان الجنوب ضد بعضها بعضاً، أو ما بينها وبين بلدان الشمال. وإن الفشل الاقتصادي يضاف إليه النزاع الديني أو العرقي، اللذان يشكلان إذا ما اجتمعا الوقود لإشعال مناطق التوتر والاضطراب. وينتج عن ذلك، لا محال، متطرفون بائسون يائسون ومقاتلون شباب وحروب مدنية وفوضى عارمة.

وفي ظل تراجع دور الدولة، لن نستطيع مواجهة التيارات الدينية والدولة تنسحب من تقديم الخدمات للبسطاء، ولا يمكن أن نواجه هذا التيار وهناك تمييز طبقي في المجتمع، لابل تماهي وشبه غياب للطبقة الوسطى التي يفترض أن تشكل الشريحة الأكبر من الناس. لا يمكن أن نواجه هذا التيار وهناك تمييز في الوظائف والمناصب والمواقع السياسية. فمقاومة هذا التيار تتطلب اقامة العدل الاجتماعي وهذا وحده ما يقطع الطريق على هذه الجماعات.

وهنا نشير إلى أهمية التدخل الايجابي للدولة (التدخل المحمود)، وهو ذاك النوع الذي يخفض التمايز لكل من الدولة والدين وبالتالي بناء الدولة المدنية الحديثة والبناء الديمقراطي. فالدولة العلمانية تضع قواعد العلاقة بين الدولة والدين على أساس الاستقلال. ففصل الدين عن السياسة يشكل عنواناً مهماً وأساسياً في عملية التطوير والتنمية، وكما كان إعمال هذا الفصل في أوروبة طريقاً للتقدم العلمي والارتقاء الانساني، يجب النظر إلى هدف فصل الدين عن الدولة أنه طريقة لنهضة جديدة، دون الاعتقاد أن هذا الفصل سيؤدي إلى ابعاد الله عن حياة المجتمع، فعملية الخلط بين ماهو ديني وما هو سياسي كانت حتمية بسبب الظروف الموضوعية لتطور المجتمعات والطبيعة الانسانية التي تريد ايجاد حيز للروحي إلى جانب الدنيوي. ففرضية لزوم الدولة للدين فرضية زائفة، وتدخل الدولة في الدين ليس أقل سوءاً من تدخل الدين في الدولة. فالدولة المدنية هي الحل للعديد من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن "توترات الهوية عند المسلمين".

وتستند الدولة المدنية إلى احترام حقوق المواطنين على أساس مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، بغض النظر عن انتماءاتهم الأولية: الدينية واللغوية والعرقية، وذلك على أساس أن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ في دولة

تكون فيها النزعات الأولية، العرقية واللغوية والدينية، مبالغاً فيها لدى أفراد الجماعات المكونة لهذه الدولة، بحيث يفتقرون إلى الإحساس بالأمة الواحدة وإلى الاعتراف بحقوق الآخرين.

سادساً: دور الفكر المتنور في مواجهة الجماعات الدينية المتطرفة

إن خطر حركات الإسلام السياسي لا يهدد الدول والمجتمعات العربية والإسلامية فقط، وإنما يشوه صورة الإسلام نفسه، ويقدم المبررات لأعدائنا لإلصاق تهم الإرهاب والتخلف والتطرف بالإسلام. فهذه الجماعات لا تطرح سوى الاكاذيب، ولا تمتلك سوى الوهم والجنة الموعودة، لتستهدف الشباب من خلال التركيز على الآخرة لشباب لا أمل له من هذه الدنيا. وهذه التيارات تنطلق من خطأ منهجي فادح، فهم يضعون الفكرة ثم يبحثون في القرآن أو الحديث عما يبرر هذه السلوكيات.

وهنا تبرز أهمية التنوير ودوره في كشف حقيقة الجماعات الدينية السياسية، وخطورة أفكارها، لأنها مستمرة في الخداع، وتسويق الوهم ومحاولة اقناع الناس بأنها هي الحل، بينما هي المشكلة بحد ذاتها. وضرورة كشف هذه الجماعات أمام أفراد المجتمع، وخاصة أمام الشباب الذي يعد ضحية الفكر الممسوخ لهذه الجماعات. وبالتالي تطبيق مشروع للإصلاح الديني والاصلاح المجتمعي، يكون هدفه القضاء على ما يسمى " الفكر السياسي الإسلامي". من خلال احتواء فكري للشباب، والتركيز على دور وسائل الاعلام في التوعية، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، لأن هذه الحركات دخلوا إلى شبابنا عن طريقها.

وبالتالي فإن هدف التنوير يتجلى في:

- تصحيح صورة العرب والمسلمين أمام المجتمعات الأخرى. فالقوالب الفكرية الشائعة عن العربي والمسلم في وسائل الإعلام الغربية، والشارع الغربي عموماً، تختزلها عبارة الـ (5 B) فهو: (Bedouin, Bazar, Belly-Dancer, Billionaire, Bomber) أي أن الإنسان العربي هو واحد من خمسة، فهو بدوي بربري، أو بائع غشاش، أو راقصة مبتذلة تثير الشهوات (المرأة)، أو ملياردير مستهتر ومسرف، أو إرهابي.
- انقاذ المسلمين أنفسهم من التخلف ومن الإرهاب، فبسبب الحركات الإسلامية انتقلنا من كيف نصنع المستقبل ؟ إلى كيف نحافظ على ذاتنا؟.
- كف الأذى عن اتباع الديانات والمذاهب الأخرى، فالجماعات الإسلامية تكفر وتستحل أموال غير المسلمين وأعراضهم، لا بل حتى أنها تستحل باقي المسلمين المختلفين معها في التوجه والمذهب بعد تكفيرهم.
- رفع الضرر الذي يلحق بالمجتمعات غير الإسلامية بسبب الجماعات الإسلامية.

وختاماً لا بد من القول:

إن نظام طالبان أو تنظيم القاعدة أو داعش لا يمثلون إشراقة الإسلام. إنهم تعلموا في مدارس ركزت على جمود الحرف ولم تركز على رحابة المعنى، لذلك كفوا عن التركيز على القيم الإنسانية في قلب القيم الروحية والقيم الأخلاقية.

التصلّب اللاهوتي وأزمة العقل الكنَسي

د. عز الدين عناية

أستاذ علم اجتماع الأديان

جامعة روما لاسابيينسا - إيطاليا

يشكّل مطلب "الأَجُورْنامِنْتو" (التجديد) تحدّياً عويصاً للمسيحية المعاصرة، بوصفه الرهان الملحّ لإخراج اللاهوت من ربقة البراديغم القروسطي وولوج عصر الحداثة، بعد أن باتت الكنائس خاوية والساحات عامرة، كما يتردد في أوساط المراقبين للشأن المسيحي. فمنذ اعتلاء البابا بنديكتوس السادس عشر (جوزيف راتسينغر) كرسي البابوية، وإلى حين تخلّيه المباغت والصادم عن مهامه في الثامن والعشرين من فيفري 2013، تمحورَ هاجسُه في الإلحاح على خوض غمار تحوير مؤسسة الكنيسة. بقصد تحريرها من براثن المؤسساتية الطاغية وجهازها البيروقراطي الجاثم، الذي يوشك أن يخنق روح الدين، كما أوضح راتسينغر في كتابه "نور العالم" (روما، 2010). بعد أن تحوّلت الكنيسة إلى مؤسسة دنيوية متلهفة على الربح والسطوة والجاه. فقد لمس راتسينغر، خلال فترة بابَويته، أزمة الكنيسة، الأمر الذي جرّه إلى أن يعلن أمام الكوريا الرومانية -هيئة كبار الكرادلة- قبل اتخاذ قرار الاستقالة "إن جوهر أزمة الكنيسة هي أزمة لاهوتية. وفي حال تعذّر إيجاد حلول، وعدم استعادة الإيمان حيويته، لِيصبح قناعة عميقة وقوة حقيقية بفضل اللقاء مع يسوع المسيح، فإن مجمل الترقيعات الأخرى لا معنى لها."

لكن راتسينغر غادر حاضرة الفاتيكان بغتةً وأعقب وريثه الأرجنتيني فرانسيس (ماريو برغوليو) تركةً ثقيلة. وما إن اعتلى الأخير سدّة بطرس، حتى بادر بتشكيل مجلس حكماء متكون من ثمانية كرادلة، بقصد سنّ تحويرات لاهوتية تتعلق بإصلاح الكوريا الرومانية (الجهاز السلطوي داخل حاضرة الفاتيكان)، وإلغاء "الإيور" (أي حلّ الجهاز المالي الكَنَسي بعد تفشّي الفساد فيه)، وترسيخ التسيير الصائب للكنيسة (بما يجنّب الانفراد بالسلطة وتبني نهج رشيد)، والالتزام بالإنجيل (بما مفاده العودة إلى تعاليم المسيح السمحة)، ومراجعة المهام الكنسية (لا سيما ما تعلق منها بالتكوين والأدوار)، وتسوية علاقة كنيسة روما بالشرق (أي مراجعة السياسات المتشددة على غرار موقف الفاتيكان من كنيسة الصين الوطنية)، والهدنة مع الإسلام (بما يعني إرساء صلح فعلي يتخطى المجاملات الشكلية)، بما يؤدي إلى السير صوْب عقد مجْمَع مسكوني تُطرح فيه قضايا الكنيسة المصيرية.

هذه الحزمة من المطالب هي في الحقيقة عناوين لورشات إصلاحية كبرى، لاهوتية ومؤسساتية، برزت ملحة منذ صدور "تقرير الكنيسة الإحصائي" (روما، 2016). بما لاح من تراجع في أعداد المنضوين في سلك الرهبنة، الذي مسّ بالخصوص بولندا التي شهدت تراجعا بـ10 بالمئة، وبريطانيا تراجعا بـ11،5 بالمئة، وألمانيا بـ7،7 بالمئة، والنمسا بـ10،9 بالمئة، وفرنسا بـ3،5 بالمئة وإسبانيا بـ1،8 بالمئة. وأما ما تعلّق بالراهبات، فإن تكن أعدادهن قد ناهزت 682.729 راهبة سنة 2014، فقد شهد العدد مقارنة بالعام 2005 تراجعا بنسبة 10،2 بالمئة، وهو ما مسّ بالأساس أوروبا

وأمريكا. ليُبرز التقرير بوجه عام تدحرج أوروبا على المستوى القاري كنموذج مرجعي مسيحي، بعد أن كانت مركز الدوران الذي يطوف العالم الكاثوليكي حوله، هذه المؤشرات وغيرها تكشف عن نزيف حقيقي يؤرق الكنيسة.

وفي الواقع منذ أن تحدّث عالم الاجتماع الإيطالي سابينو أكوافيفا عن "أفول المقدس في الحضارة الصناعية" (1961)، كان الرجل يلمّح إلى تراجع دور المسيحية الفاجع الذي لم تقف قرارات مجمع الفاتيكان الثاني (1962-1965) حائلا دونه. لكنْ سعياً للحدّ من ذلك التراجع، أنشأت حاضرة الفاتيكان طوق نجاة، هو عبارة عن جهاز من "المتديّنين العَلمانيين"، أوكلت له مهام شدّ أزر الكنيسة في استراتيجية أنْجَلة العالم، وجعْل خطابها الديني مقبولا على نطاق اجتماعي، ومن ثمة تقليص حدة النفور من تصلّب الإكليروس. لكن ذلك الجهاز بقي محدود الأثر، نظرا للضغوطات المسلَّطة عليه في مجالي النشاط الاجتماعي والسياسي من قِبل الأساقفة.

اللاهوتي الألماني السويسري المنشق هانس كونغ في كتابه: "المسيحية.. الروح والتاريخ" (ميلانو، 1997) اختزل أزمة الكنيسة البنيوية في الارتهان إلى براديغم القرون الوسطى في التعامل مع مجتمعات حداثية ومعلمَنة. بما أفرز تناقضات تعدّت حيز الكنيسة إلى مجال المجتمعات المسيحية، ناهيك عن تشظي تلك التناقضات مع الأديان والحضارات الأخرى في ضروب شتى من التصادم. فقد جعلت الدغمائيةُ المستحكمة باللاهوت المسيحي مطالبَ التجديد عصيّةً، ولعلّ أوكدها مسألتين أساسيتين: إحداهما على صلة وثيقة بالأحوال الشخصية، سواء ما تعلق منها برجل الدين والراهبة أو كذلك ببِنية الأسرة. إذ لا تزال الكنيسة تصرّ على "قانون كنسي (diritto canonico) "عتيق ينصّ على العزوبة القسرية في أوساط الإكليروس، وهو ما جرّ إلى انحرافات خُلقية، أبرزها في الوقت الراهن أحداث الاعتداءات الجنسية على القاصرين في عدة دول من قِبل رجال دين، ما أجبر كاتدرائيات أمريكية إلى إعلان إفلاسها، تفاديا للتتبعات القضائية المنهكة؛ وأما المسألة الأخرى فهي رفْض الكنيسة، حدّ الراهن، السماح للمطلّقين بإعادة بناء حياة زوجية. وكلما طُرحت مسألة ضمّ هؤلاء للكنيسة مجددا، لاقت معارضة من شق لاهوتي متشدّد، لعل آخرها توقيع لفيف يزيد على ستين شخصا من رجال الدين والمقرَّبين من الدوائر الكَنَسية على عريضة، تتّهم البابا فرانسيس بالهرطقة وذلك منذ أسابيع قليلة، لتلميحه إلى إمكانية احتضان جحافل المطلّقين في الكنيسة، الوارد في الإرشاد الرسولي "فرح الحب.(Amoris laetitia) "

وبالتوازي مع مطالب التجديد المتوجهة إلى مسائل على صلة بالداخل المسيحي، ثمة مطالب أخرى لا تقلّ شأنا تتعلق بضرورة تجديد نظرة المسيحية للعالم والأديان الأخرى. فـ"لاهوت الأديان" الناشئ لا يزال في أخذ وردّ، بين اعتبار الأديان الأخرى سُبلا للخلاص أو نفي تلك الصفة عنها، كون الرأي السائد لايزال رهينا للمقولة الشهيرة "لا خلاص خارج الكنيسة .(Extra ecclesiam nulla salus) "ولايزال "الاستبعاد" المتأسس على مركزية المسيحية طاغيا على "الاستيعاب"، رغم أن مجمع الفاتيكان الثاني قد مهّد الطريق لذلك الاستيعاب، سواء حين أورد بشأن المسلمين "أن الكنيسة تنظر بعين الإجلال إلى المسلمين الذين يعبدون الله الواحد، الحيّ القيّوم، الرّحمن القدير خالق السّماء والأرض، ومكلّم النّاس"، أو كذلك ما تعلق بالهندوس بقوله: "إن الناس في الهندوسية يتحرون أسرارَ الألوهية، التي يعبّرون عنها بوساطة الأساطير والاجتهادات الفلسفية الثاقبة؛ ساعين للتحرر من القلق الذي يكتنف وجودهم، سواء

عبر أشكال الزهد، أو عبر التأمل العميق، أو كذلك عبر اللجوء إلى الله، بمحبة وثقة". إذ من المخاتلة الزعم بالتحاور مع الآخر إذا ما كان الاعتراف اللاهوتي به مصادَرا. ولو أخذنا على سبيل الذكر مفهوم "التراث اليهودي المسيحي" وهو بالأساس مفهوم كَنَسي، فهو لا يتسع ليشمل كافة مكونات التراث الإبراهيمي، والإسلام أُسّ لا غنى عنه في ذلك. إذ من السخف أن يجري الحديث عن تراث يهودي مسيحي مشترك، دون ردفه بالجانب الإسلامي وتعمّد إقصائه. فالأمر فيه إجحاف ولا يستقيم تاريخيا وعلميا، فالمكوّن اليهودي في الحضارة الغربية بات معترَفا به لأسباب سياسية، ويوازيه مكوّن إسلامي في الحضارة الغربية غدا مطموسا ومبعَدا لأسباب سياسية أيضا.

يرد في إنجيل لوقا على لسان المسيح (ع): "إذا رأيتم السحاب يطلع من المغارب، فللوقت تقولون: المطر آتٍ وهكذا يكون. وإذا رأيتم ريح الجنوب تهب، تقولون سيكون حرٌّ وهكذا يكون. يا مراؤون تعرفون تمييز وجه الأرض والسماء، وأما هذا الزمان كيف لا تميزون؟". القول موجه إلى الفرّيسيين حينها، لكن الكنيسة اليوم هي أحوج ما يكون إلى هذا الخطاب الإنجيلي لخوض تجديد متين يتوجه للذات والعالم.